جامعة الأزهر _ غزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية



قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الشيخ مصطفى الغلاييني

دراسة وصفية تحليلية

Simplifying Grammatical and Morphological issues by Sheikh Mustafa Ghalayeeni

"Analytical and Descriptive Study"

رسالة مقدمة من الطالب

أُسامة إسماعيل إسماعيل أبو غبن

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الله أحمد خليل إسماعيل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها _ العلوم اللغوية

١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾

عن عائشة_ رضي الله عنها _ قالت: "ما خُيِّرَ رسول الله_ صلّى الله عليه وسلّم _ بين أمرين قَطُّ إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثمًا..."

متفق عليه

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الكبير **الأستاذ الدكتور عبدالله أحمد إسماعيل (حفظه الله)** على رعايته الأبوية لي منذ اللحظات الأُوَل لانبثاق الفكرة، فقد كان نِعْمَ المشرف الهادي الناصح الأمين.

كما أتوجّه بالتقدير إلى أُستاذيّ الكريمين: **الدكتور عبدالله عبد الجليل، والدكتور فضل النمس** على تفضلهما بمناقشة هذا البحث.

ولا أنسى أن أُسجل شكري العميق إلى أساتذتي بجامعة الأزهر: **الأستاذ الدكتور صادق أبو سليمان، والأستاذ الدكتور صلاح أبو حميدة، والأستاذ الدكتور فوزي الحاج، والأستاذ الدكتور كمال الديب، والدكتور محمد أبو غفرة، والدكتور محمد البوجي، والأستاذ سليمان العمصي...**

والشكر موصول إلى صديقي الصّدوق **الأستاذ عبد الحي أبو شمالة** الذي تفضّل بتدقيق البحث ومراجعته.

كما لا يفوتني أن أشكر زملائي طلبة الدراسات العليا على حسن صحبتهم، فلهم مني كل الحب والوفاء، وإلى كلّ من مدّ يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذا البحث المتواضع.

واللهَ أسأل أن يجزي الجميع عنّا خير الجزاء

أسامة إسماعيل إسماعيل أبو غبن

إهداء

إلى من صَعِدت روحاهما إلى بارئهما، والديّ رحمهما الله.

إلى زوجتي الوفيّة، إلى أبنائي: إسماعيل، وآلاء، وإسراء، وآية، وأفنان، وإكرام، حفظهم الله وشملهم برعايته.

إلى إخوتي الكرام، وإلى كلّ المحبين من الأهل والأصدقاء. إليهم جميعًا أهدي هذا البحث.

مع خالص الحب والوفاء

الملخص

يعرض هذا البحث لجهود الشيخ مصطفى الغلاييني في تيسير النحو، أحد علماء العربية في العصر الحديث الذين كرّسوا جُلّ جهدهم لخدمة هذه اللغة الشريفة العلوية (كما كان يحب أن يصفها الشيخ)، وهدَفَ البحث إلى تسليط الضوء على منهج الغلاييني في تيسير النحو، وذلك بالوقوف على أبرز قضايا التيسير الصرفية والنحوية التي تناولها في مؤلفاته النحوية واللغوية، وخاصة في كتابيه (جامع الدروس العربية، ونظرات في اللغة والأدب)، وقد كان ذلك بعرض تمهيدي لنبذة عن حياة الغلاييني، ورأي العلماء والباحثين فيه، وأهم مؤلفاته ونتاجه العلمي، بالإضافة إلى محاولات تجديد النحو وتيسيره قديمًا وحديثًا.

وتمحور البحث بالدرجة الأولى حول آراء الغلاييني التيسيرية فيما عرضه من قضايا مُهمّة في تيسير النحو، اعتمادًا على دراسته العميقة والواسعة للتراث النحوي، ليستخلص منها ما بدا أنّ فيه تيسيرًا، إضافة إلى منهجه التيسيري، وقد تناول البحث أهم هذه القضايا، وعُرِضت في ثلاثة فصول: خُصِّصّ الأول للقضايا الصرفية، واشتمل على بعض المسائل التيسيرية في تصريف الأفعال والأسماء. وأُفرِد الفصل الثاني لقضايا التيسير النحوية في إعراب الأفعال والأسماء. وتناول الفصل الثالث منهجه في تيسير الصرف والنحو، وذلك من خلال نظرة عامة على آرائه التيسيرية في مؤلفاته النحوية واللغوية المختلفة، وتحليل أعمق لمنهجه وفكره النحوي في كتابه جامع الدروس العربية.

ومن أهم النتائج التي أثبتها البحث أسبقية الغلاييني لكثير من الباحثين المحدثين والمعاصرين في آرائه ومقترحاته، والتي أصبحت فيما بعد قرارات مجمعية، كما كشف البحث عن منهج الغلاييني التيسيري الذي يعتمد على طريقة عرض المادة النحوية، والتيسير في مضمونها من خلال اختيار الرأي الأسهل مما له أصول لدى أهل الصناعة، والتدرج في تقديمها للناشئة بما يأمنون معه العَثَار والوقوع في الزلل، ولغيرهم لمن يريدون إحصاء القواعد ودرسها ببعض التوسع، وغير ذلك من النتائج الأخرى التي أثبتها الباحث في الخاتمة.

Abstract

This research shows the efforts of Sheikh Ghalayeeni on simplifying grammar. Sheikh Ghalayeeni is one of the contemporary Arabic language researchers who devoted all their efforts to serve this rich and honorable language as described by the Sheikh.

This research aims to shed light on Ghalayeeni's approach on simplifying grammar through exploring the main morphological and grammatical issues he dealt with in his linguistics and grammatical books particularly his two books: "Jami Addoroos Alarabiya" and "Natharat Fil Logha Wal Adab". This research starts with an introduction to his life then moves to give researchers' opinions of his important books and attempts to renew old and modern grammars and simplify them.

The research firstly focuses on his simplifying opinions on grammar that were based on deep and wide study of the grammar heritage so as to find out all possible simplifications. Also, it shows the characteristics of his approach.

This is shown in the three chapters of the research. The first one deals with the morphological issues: it shows some of the simplifications of nouns and verbs derivations. The second is mainly on the grammatical simplification of nouns and verbs derivations. The third chapter indicates his methodology on simplification of grammar and morphology through general view of his different linguistic and grammatical books and a deep analysis of his methodology in his book "Jami Addoroos Alarabiya"

One of the main results of the research is that Ghalayeeni preceded all other writers by his opinions on grammar simplification that later were approved and adopted by the writers. Also, the research explores Ghalayeeni's simplifying approach in grammar through choosing the easiest choice which was familiar by the ancestors of grammar. This will enable the mature students of grammar to avoid mistakes. In addition, it is a means to those who want to survey garammar and study it widely. Others results are shown at the end of the research.

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من افتتحت بذكره الدعوات محمد بن عبد الله، وبعد.

فإن علم النحو من العلوم التي شغلت بال الباحثين قديمًا وحديثًا، وما ذلك إلا لأنه علم العربية الرصين، وأساسها المتين، وعمادها المكين، به يُفرّق بين الصحيح والسقيم، ومنه يُنفد إلى المعاني الجُلَّى التي يضمها القرآن الكريم.

وقد أدرك القدماء أهمية النحو، فألّفوا فيه من المصنفات الكثير، وما وصلنا منها إلا النزر اليسير، وهذا ما أنبأت به كتب التراجم والمؤلفين، وقد اختلفت تلك المصنفات مادة وأسلوبًا، وما من شك في أنّها وضعت بغية تعليم النحو لطالبيه على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم واهتماماتهم، وقد تنبّه كثير من قدامى النحاة إلى ضرورة تأليف مصنفات مختصرة في النحو تتلاءم ومستوى طلابهم في ذلك العصر، وذلك لأنهم أدركوا ما يعتري الدّرس النحوي من صعوبات وعقبات تقف عائقًا دون تعلم الناشئة لأهم الأحكام والقواعد النحوية الأساسية اللازمة لتقويم اللسان، التي تشكل منطلقًا لفهم أعمق لفلسفة النحو لمن يريد التخصص في هذا العلم والبحث فيه.

وفي العصر الحديث ظهرت محاولات عديدة لتيسير النحو، وقد سارت _فيما أحسب_ في اتجاهين: أحدهما: ينادي بالتيسير في المادة النحوية تحت عناوين مختلفة كالإحياء والتجديد والإصلاح والتنقية من الشوائب، وربما ذهب بعضهم إلى حد المساس بأصول النحو وجوهر اللغة. والاتجاه الآخر يرى أن التيسير يكمن في طريقة عرض المادة وتبسيطها، وإعادة ترتيب أبوابها مع المحافظة على أصول النحو وقواعده التي أرساها القدماء.

وقد تناول كثير من الباحثين تلك المحاولات بالبحث والدراسة، وفي خضم هذه الدعوات المختلفة وما دار حولها من جدل أخذ بعض العلماء في العصر الحديث على عاتقهم مهمة تيسير النحو تطبيقًا لا تنظيرًا، ولعلّ من أبرزهم وأسبقهم _في حدود علم الباحث_ الشيخ مصطفى الغلاييني في سلسلة مؤلفاته (الدروس العربية للمدارس الابتدائية والدروس العربية للمدارس الثانوية، وجامع الدروس العربية)، وقد حدّد الغلاييني منهجه العام في التيسير في مقدمة جامع الدروس، وهو "وضع كتب في

العلوم العربية سهلة الأسلوب واضحة المعاني، تقرب القواعد من أفهام المتعلمين، وتضع العناء عن المعلمين"[١]، كما كرر دعوته للتيسير والتوسع اللغوي في كتابه (نظرات في اللغة والأدب)[٢].

وتتبع الباحث آراء الغلاييني واختياراته واعتراضاته على النحاة في مجمل القضايا الصرفية والنحوية التي تناولها في كتبه السابقة، فوجدها تربو على المائة وخمسين مسألة يدور معظمها في فلك التيسير، فتراه يختار رأيًا لأحد النحاة أو يرجحه رغبة في التوسع اللغوي وعدم التضييق، أو لموافقته الذوق اللغوي، كما تجده يخالف بعض النحاة في بعض الآراء بحجة أنها متكلفة أو مخالفة للذوق اللغوي.

ولا شك أنّ دراسة منهج الغلاييني في مؤلفاته النحوية واللغوية ستكشف عن مجمل آرائه النحوية المختلفة، وعن أبرز ملامح التيسير التي سعى إلى تحقيقها؛ لنتبيّن إلى أي مدى كان الغلاييني مُيسِّرًا للنحو مقرّبه من الدارسين.

ميدان الدراسة

تتناول هذه الدراسة أبرز قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الشيخ مصطفى الغلاييني، ومنهجه في تيسير النحو، وذلك في مصنفاته النحوية واللغوية (الدروس العربية للمدارس الابتدائية، والدروس العربية للمدارس الثانوية، وجامع الدروس العربية، ونظرات في اللغة والأدب).

دواعي اختيار موضوع الدراسة:

ثمة دوافع عديدة دفعت إلى اختيار موضوع الدراسة، ولعل من المفيد أن أعرض لها من زاويتين: تتصل إحداها بقضية تيسير النحو، وتتعلق الثانية بالمؤلف ومصنفاته النحوية.

فتيسير النحو من الموضوعات التي يجب ألا يتوقف البحث فيها، فهي تحتاج إلى دراسة معمقة مستفيضة تَخلُص إلى توحيد جهود كل المخلصين من أبناء هذه الأمة لوضع خطة للارتقاء بلغتنا العربية بشكل عام وبالدرس النحوي بشكل خاص، وذلك لما أصابهما من شلل بسبب عزوف الكثير من أبناء العربية عنها، والشكوى المتكررة من صعوبة النحو.

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، د.ط.، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥، مقدمة المؤلف

[٢] انظر: نظرات في اللغة والأدب، مصطفى الغلاييني، د.ط.، مطبعة وزنكوغراف_ طبارة، بيروت، ١٩٢٧، مقدمة المؤلف: ٢_٤

والمؤلف أديب، كاتب، شاعر، خطيب، لغوي، سياسي، صحافي، ومع هذا كله، فهو معلم مارس مهنة التعليم، فتهيأت له من الأسباب ما لم تتوفر لغيره ممن ألفوا كتبًا في تيسير النحو، فقد مكنته مهنة التعليم من تَلَمُّس حاجات الطلاب إلى مؤلفات تتلاءم وقدراتهم، وقد قادته هذه الممارسة إلى البصر بالسمات التي ينبغي أن تتوفر في المصنفات التي تقدم لكل مستوى من المستويات وفقًا لخصائص الدارسين النمائية في كل مستوى واستعداداتهم العقلية، وهي التي مكنته من اختيار ما يجب تناوله في كل منها من موضوعات، وما يجب تركه، وهي التي تهديه إلى الطرائق التي يجب توظيفها في كل موضوع، فنالت مؤلفاته النحوية خاصة جامع الدروس العربية إقبالاً واسعًا لدى دارسي النحو.

وبالإضافة إلى ذلك، فهناك دوافع أخرى هيأت للباحث دراسة هذا الموضوع، من أهمها: الميل للدراسات النحوية بشكل خاص، وكون هذا الموضوع لم يحظَ بدراسة مختصة في حدود علمي.

أهداف الدراسة

_ التعريف بالشيخ الغلاييني وجهوده في خدمة اللغة العربية.

_ دراسة منهج الغلاييني في تيسير الصرف والنحو وأبرز قضايا التيسير لديه، ومدى نجاحه في ذلك.

_ رفد المكتبة العربية بمساهمة متواضعة في البحث اللغوي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في قضية التيسير النحوي التي شغلت الباحثين قديمًا وحديثًا ولا تزال، كما أن هذه الدراسة ذات غرض علمي بحت قد يسهم في إضافة مقترحات لتيسير النحو على الناشئة علاوة على ما سبقها من دراسات وبحوث في هذا المجال.

منهج الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أهم آراء الغلاييني واختياراته واعتراضاته على النحاة فيما عرضه من مسائل صرفية ونحوية بهدف التيسير، بالإضافة إلى منهجه العام في التيسير، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، قام الباحث بالآتي:

١ _ دراسة مصنفات الغلاييني النحوية واللغوية، وحصر المسائل التي دعا فيها إلى التيسير، واختيار المسائل التي بدا للباحث أهميتها، وتصنيفها إلى مسائل صرفية وأخرى نحوية.

٢ _ ترتيب المسائل الواردة في الدراسة بحسب أهميتها، حيث بُدئ الفصل المخصص لمباحث الصرف بالقضايا الخاصة بتصريف الأفعال، ثم ما يختص منها بتصريف الأسماء، وجُعل الفصل المتصل بمباحث النحو لقضايا في إعراب الفعل تلاها قضايا في إعراب الاسم.

٣ _ بَسْطُ آراء النحاة القدامى في المسألة، وعرضها على كتاب سيبويه في كثير من الأحيان، ومناقشة هذه الآراء متلمسًا مقاصد النحاة فيها ما أمكنني ذلك، مبيّنًا رأي الغلاييني فيها، ومدى أصالة هذا الرأي، أو تأثره بمن سبقه من العلماء، مستعينًا بمصادر ومراجع قديمة وحديثة ذات صلة بالمسألة، مارًّا بأقوال المحدثين فيها قبل الغلاييني وبعده، مبديًا رأيًا متواضعًا في المسألة.

٤ _ إيلاء بعض المسائل اهتمامًا أكبر من غيرها، وذلك لتشعبها وتعدد قضاياها، مثل: مباحث زيادات الأفعال والصفة المشبهة والاستثناء. أما القضايا التي وردت في الفصل الثالث في المبحث المتعلق بموقف الغلاييني من النحاة فقد عُرضت بإيجاز مع الإشارة إلى مواضعها في الحواشي.

٥ _ تخريج الآيات القرآنية من مواضعها في القرآن الكريم، وعزو القراءات القرآنية إلى القراء، اعتمادًا على كتب القراءات والتفاسير، وتخريج الأحاديث الشريفة مما توفر لدي من كتب السنة النبوية.

٦ _ ضبط الشواهد الشعرية، وتخريجها من مصادرها، كخزانة الأدب وكتب اللغة والنحو المختلفة.

٧ _ تعريف بعض الأعلام الذين بدا للباحث أنهم من المغمورين، وذلك بالعودة إلى كتب تراجم النحاة واللغويين.

بالإضافة إلى ما سبق ينبغي التنويه إلى أنّ الدراسة اعتمدت على طبعة حديثة من جامع الدروس العربية صادرة عن دار الحديث، القاهرة، (٢٠٠٥)، وكتابَي الدروس العربية للمدارس الابتدائية الصادر عن دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠١)، والدروس العربية للمدارس الثانوية الصادر عن المكتبة العصرية بيروت، (١٩٩٣)، ونظرات في اللغة والأدب الصادر عن دار طبارة بيروت، (١٩٢٧).

الدراسات السابقة

في حدود علم الباحث لا توجد دراسات تناولت التيسير النحوي عند الغلاييني تحديدًا، غير أنّه ينبغي الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات ذات العلاقة بالغلاييني، وهي:

_ دراسة ماجستير بعنوان (الغلاييني نحوي العصر) للباحث أحمد الخُوص، قسم الدراسات العربية والإسلامية، جامعة وارسو، بولندا، ١٩٨٨

وزّع الباحث فصول هذه الدراسة في خمسة عناوين هي (كيف تناول الأفعال؟، وكيف تناول الأسماء؟، وكيف تناول الصرف؟، وكيف تناول الحروف؟، والغلاييني نحوي العصر)، واقتصرت دراسته على تلخيص مباحث كتاب جامع الدروس العربية، والتعليق الموجز عليها في بعض الأحيان، وتعرّض في الفصل الأخير لمنهج الغلاييني في الكتاب بإيجاز، واعتمد الباحث في دراسته على عدد محدود جدًا من المراجع.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الخُوص في تناول قضايا التيسير الصرفية والنحوية عند الغلاييني في مصنفاته المختلفة، والعمق والتوسع في منهجه التيسيري بشكل عام، وبخاصة في كتاب جامع الدروس.

_ دراسة بعنوان (قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي) لشوقي المعري، ناقش في قسم منها مبحثي النداء والشرط في مجموعة من كتب التيسير النحوي كجامع الدروس للغلاييني، والنحو الوافي لعباس حسن، والنحو الميسر لمحمد خير الحلواني، وغيرها.

_ (مختارات الغلاييني في العوامل النحوية) للباحث أحمد خالد، وكتاب لمحمد علي طه الدرة بعنوان (فتح رب البرية في إعراب شواهد جامع الدروس العربية) لم يتمكن الباحث من الوقوف عليهما.

_ دراسة بعنوان (الشيخ مصطفى الغلاييني، حياته وشعره، للباحث حسين بطيخة) جامعة دمشق، ١٩٥٧، ودراسة بعنوان (الشيخ مصطفى الغلاييني في عصره وأدبه) للباحث فوزي خضر، إشراف عمر فرّوخ، لم يتسنَّ للباحث الحصول عليهما، وهما دراستان في الشق الأدبي من حياته.

الصعوبات

ما من عمل بحثي يخلو من صعوبات، وقد أعانني الله _عزّ وجل_ في التغلب على معظمها، وكان من أهمها:

١_ صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع، وخاصة مؤلفات الشيخ الغلاييني المختلفة، ومصادر أخرى، وقد تمكنت من توفير معظمها من دور النشر في بيروت وعمّان بعد مشقة وعناء.

٢_ عدم توثيق كثير من المصادر التي نقل عنها الغلاييني في مؤلفاته الأمر الذي تطلب مجهودًا كبيرًا للبحث عنها في مظانها المختلفة.

أقسام الدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: اشتملت على أهمية الدراسة، ودوافع اختيارها، وأهدافها، والمنهج المتبع فيها، والدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهت الباحث، وعرض لمحتويات الدراسة.

التمهيد: وشمل المباحث التالية:

_ التعريف بالشيخ مصطفى الغلاييني

_ رأي العلماء والباحثين فيه

_ أهم مؤلفاته ونتاجه العلمي

_ محاولات تجديد النحو وتيسيره قديمًا وحديثًا

الفصل الأول: قضايا التيسير الصرفية، وضمّ المباحث التالية:

_ أفعل التعجب وتصغيرها

_ الفعل الرباعي المنحوت

_ الأفعال المزيدة ومعانيها

_ جمع المصدر

_ جمع مفعول ومفعل على مفاعيل جمعًا مكسرًا

_ الصفة المشبهة باسم الفاعل، وأوزانها بين القياس والسماع

_ تصغير اسم الفاعل الذي ثانيه حرف صحيح منقلب عن حرف علة

الفصل الثاني: قضايا التيسير النحوية، ويشمل المباحث التالية:

_ نواصب الفعل المضارع.

_ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة المثناة بين الإعراب والبناء

_الاسم المضاف إلى ياء المتكلم المجرور بين الإعراب الظاهري والتقديري

_ (أل) الزائدة في الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة بين السماع والقياس

_ منع العلم الثلاثي الأعجمي من الصرف

_ المصدر النائب عن فعله الواقع موقع الدعاء

_ الاستثناء، واشتمل على المطالب التالية: خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون بين الحرفية والفعلية، و(ما) المقترنة بخلا وعدا بين المصدرية والزيادة، وعود الضمير المستتر في خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون.

_ إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى الاسم المعرفة

الفصل الثالث: منـهج الغلاييني في تيسير الصرف والنحو، وخُصّص للمباحث التالية:

_ الغاية من تأليف جامع الدروس العربية

_ أهمية الكتاب، وأثره في المؤلفات التي تلته

_التبويب وترتيب الموضوعات

_ الخصائص التعليمية

_ المفاهيم والمصطلحات

_ مصادره في الكتاب

_ موقفه من النحاة

_موقفه من الأصول النحوية

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبعض التوصيات

وبعد، فلا أدعي أنني قد وفيت البحث حقه، ولكني اجتهدت، وحسبي أجر المجتهد.

والله الموفق والمستعان

التمهيد

_ التعريف بالشيخ مصطفى الغلاييني

_ رأي العلماء والباحثين فيه

_أهم مؤلفاته ونتاجه العلمي

_ محاولات تجديد النحو وتيسيره قديمًا وحديثًا

أولاً_ التعريف بالشيخ مصطفى الغلاييني

١_ نسبه ومولده

"هو مصطفى بن محمد سليم محيي الدين بن مصطفى الغلاييني، ولد في مدينة بيروت من أرض الشام سنة (١٣٠٢هـ/١٨٨٥م)، أما أسرته فتنتمي إلى الفوائد، وهي قبيلة من الحويطات، منازلها بين العقبة والوجه من أرض الحجاز، ومنها أفخاذ تضرب أطنابها في وادي النيل (القطر المصري)"[١]. "وهي قبيلة عربية أصيلة النسب، تنتشر في أطراف الحجاز والجزيرة العربية، خاصة في جنوب المملكة الأردنية الهاشمية"[٢].

٢_ حياته الاجتماعية والسياسية

نشأ الغلاييني في أسرة محبة للعلم والمعرفة، "وكان والده محبًا للاطلاع والمعرفة يشجع أولاده على تلقي العلم، بالرغم من أنه ليس من العلماء، وقد ترك لأولاده ثروة كبيرة، أنفق ابنه مصطفى معظم ما ورثه منها في طلب العلم، وفي الإنفاق على الفقراء والمساكين"[٣].

وقد عاش الغلاييني عصر التناقضات في الدولة العثمانية، التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مثل إعلان الدستور، وإطلاق الحريات، ومع بروز بوادر الوعي وحركات الإصلاح والتغيير في أنحاء الوطن العربي ظهر عدد من المفكرين في أرجاء الوطن العربي الذين تأثروا بهذا التغيير، مثل محمد عبده والنديم في مصر، والألوسيين في العراق، والزهراوي والكواكبي ورشيد رضا والغلاييني في بلاد الشام، وقد أخذ الغلاييني يدعو إلى الإصلاح من خلال جمعية بيروت الإصلاحية، وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى استجاب لنداء الجهاد تحت الراية العثمانية.

وعلى أثر انهزام الدولة العثمانية غادر إلى دمشق، وتطوع في جيش الأمير فيصل بن الحسين، وانتسب إلى جمعية العربية الفتاة السرية، وعاد بعد معركة ميسلون إلى بيروت، فتعرض لضغط سلطة الانتداب، فتوجه إلى عمان، ثم عاد إلى بيروت فقبضت عليه سلطة الانتداب، وأُطلق سراحه بعد

---

[١] ديوان الغلاييني، مصطفى الغلاييني، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٣، حيث ترجم الغلاييني لنفسه في الديوان.

[٢] بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، طه الوالي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٣، ص٣١٥، نقلاً عن: مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٢٦، (ملحق)، ١٩٩٩، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره، سهيلة الريماوي وباسم الدهامشة، ص٨٢٩

[٣] الشيخ مصطفى الغلاييني القاضي العلامة في الفقه واللغة، خليل برهومي، جريدة اللواء الإسلامي، بيروت، ص٩، نقلاً عن: السابق: ص٨٢٩

سبعة أشهر، ونفي إلى عمان، وعندما عاد إلى بيروت قبضت عليه السلطات الفرنسية، ثم نفي إلى فلسطين عام ألف وتسعمائة وأربعة وعشرين، إلى أن ألغي قرار النفي؛ فعاد إلى بيروت مسقط رأسه.

وهكذا، فقد قضى الغلاييني جزءًا غير يسير من حياته في السجون والمنافي، وهذا حال المفكرين والمثقفين الذين يُوَطّنون أنفسهم على تحمل الصعاب؛ كي يؤدوا رسالتهم على أحسن وجه، ويمارسوا دورهم في نشر أفكارهم ومعتقداتهم بين شعوبهم وأبناء أمتهم.

٣_المناصب التي شغلها

تولّى الغلاييني مدة حياته العديد من المناصب في مجالات مختلفة منها: "واعظ وخطيب في الجيش العثماني الرابع في الحرب العالمية الأولى، ورئيس ديوان الرسائل في الأمن العام في عمّان سنة ألف وتسعمائة وإحدى وعشرين، وعضو المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ألف وتسعمائة وسبع وعشرين، وعضو في مؤتمر التدريس الإسلامي، وعمدة امتحان البكالوريا في لبنان، وعضو في مؤتمر القدس الإسلامي، ورئيس للمجلس الإسلامي الأعلى في بيروت، وقاض شرعي ومستشار في المحكمة الشرعية العليا السُّنية سنة ألف وتسعمائة واثنتين وثلاثين"[١].

٤_شيوخه وأساتذته

"كان مصطفى الغلاييني يتردد على حلقات العلم التي تعقد في المساجد الكبرى في بيروت، خاصة حلقات العلماء التي تعقد في الجامع العمري الكبير، ثم انتقل إلى إحدى المدارس حيث تلقى علومه على يد الشيخ محيي الدين الخياط، ومن أساتذته في المسجد: الشيخ عبد الباسط الفاخوري مفتي بيروت الذي قرأ عليه الفقه الإسلامي وعلم الكلام وأصول التوحيد، والشيخ صالح الرافعي (الطرابلسي) الذي قرأ عليه مادة الأدب العربي والشعر وفن الخطابة، والشيخ محمد محمود الشنقيطي، الملقب بالشنقيطي الكبير[٢]، وهناك عدد آخر من علماء المسجد، أمثال: الشيخ حسن المدور، والشيخ محمد

[١] انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، مجلد ٢٤٤/٧، ٢٤٥، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣، ٨٨١/٣، وانظر: مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني، حياته وفكره: ٨٣٠_٨٣١، وانظر:http://www.almojam.org

[٢] انظر: نظرات في اللغة والأدب، مصطفى الغلاييني، د.ط.، مطبعة وزنكوغراف، بيروت، ١٩٢٧، ص٩٠ ، حيث ذكر الغلاييني أنه تتلمذ على الشيخ الشنقيطي، وقد وصفه بأنه أعلم علماء عصره في اللغة والأدب، وأكثرهم اطلاعًا وأوسعهم محفوظًا...، انظر الأعلام: محمد محمود الشنقيطي، علامة عصره في اللغة والأدب، شاعر، أموي النسب، ولد في شنقيط (موريتانيا)، من أشهر مؤلفاته: الحماسة السنية في الرحلة العلمية، وشرح لامية العرب، توفي ١٣٢٢هـ، انظر ترجمته في الأعلام: ٧/ ٨٩

الكردي الملكاني، والشيخ عبد الرحمن الحوت، الذين ساهموا في بلورة شخصيته وتمكينه من اللغة العربية والأدب العربي"[1].

"وفي أواخر سنة (١٣٢٠هـ) انتقل الغلاييني إلى مصر، حيث التحق بالجامع الأزهر الشريف، فتتلمذ على يد الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية لذلك العهد، وعلى الشيخين محمد أبي راشد وسيد بن علي المرصفي، الذي كان يعد المرجع في علم اللغة في ذلك الوقت، وغيرهم"[2].

وقد بدا واضحًا أنّ تلقي الغلاييني العلم على شيوخ وأساتذة كبار أمثال محمد عبده وصالح الرافعي، وسيد المرصفي قد عبّد الطريق أمامه ليسلك مسلكهم، ثم ليكون في مصاف العلماء البارزين في عصره.

٥_حياته العلمية

عاش الغلاييني حياة ملأى بالسعي في طلب العلم، "حيث بدأ في بيروت حلقة دراسية في أهم مساجدها، وكانت الجموع الغفيرة تزدحم لسماع دروسه ومواعظه على الرغم من حداثة سِنّه[3]، وفي سنة (١٩١٠م) قام بتدريس اللغة العربية في المكاتب السلطانية التي شكلت حديثًا، وعمل بالتدريس في الكلية الإسلامية لصاحبها الشيخ أحمد عباس، وفي الكلية الشرعية، واستمر يمارس مهنة التدريس ما يقرب من عشرين عامًا ابتداء من سنة (١٩٠١م)، حيث ألقى مواعظه في الجامع العمري الكبير، وقد أصدر في هذه الفترة عددًا من الكتب نشر فيها آراءه الإصلاحية في السياسة والتربية والاقتصاد وتدريس اللغة العربية وتحديثها، وشهد له معاصروه بأنه كان أستاذًا مميزًا أوتي من الذكاء ما يندر أن يؤتى به[4] وأصبح في عام ١٩٢٧م عضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق، وقدّمه يومئذ للمجمع الأستاذ محمد كرد علي (رئيس المجمع)؛ فوافق عليه جميع الأعضاء"[5].

---

(١) بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، ص٣١٣، نقلاً عن مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره، ص٨٢٩

(٢) انظر: ديوان الغلاييني، ص٣٤، وانظر: بيروت في التاريخ والحضارة والعمران، ص٣١٤، نقلاً عن مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره، مجلة دراسات، ص٨٢٩

(٣) في حديث له مع جريدة المعرض الأسبوعية، عدد آذار سنة ١٩٣٠، يقول: لبست العمامة في الثالثة عشرة من عمري، وكنت يومئذ تلميذًا في المدرسة الوطنية التي كان يديرها الشيخ محمد زيدان، وقد بقيت مدة بعد التعمم وأنا مثابر على تلقي الدروس حتى سنة ١٩١٧، وكان عمري إذ ذاك ٣٢ سنة: انظر:http://www.diwanalarab.com

(٤) معجم المؤلفين: ٣ /٨٨١

(٥) انظر: مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته فكره، ص ٨٢٩ _ ٨٣١

٦_ وفاته

توفي الشيخ الغلاييني _ رحمه الله _ على أثر إصابته بمرض جلدي خطير بتاريخ ١٧ شباط سنة (١٩٤٥م)، ودفن في بيروت[١]. رحم الله الغلاييني ونفع بعلمه كل ساعٍ في طلب العلم.

ثانيًا_ رأي العلماء والباحثين فيه

تحدث غير عالم وباحث عن الشيخ مصطفى الغلاييني في حياته وبعد وفاته، وسنقصر الحديث على ما قيل فيه لغويًا وأديبًا. يقول عنه أستاذه محيي الدين الخياط في مقدمة كتاب الغلاييني (أريج الزهر):

"الشيخ مصطفى الغلاييني صاحب هذا المجموع، توسّمت فيه النبوغ منذ أول يوم درس فيه قواعد العربية، فإنه استظهرها حفظًا وفهمًا في مدة شهرين مما يندر مثيله بين الدارسين، وكان ينظم الشعر بسائق السليقة، وهو يافع لم يبلغ أشده. وقد توسمت فيه التّفوُّه في الخطابة منذ ذلك الحين _أيضًا_ نظرًا لذلاقة لسانه ورشاقة بيانه، ثم ظل يتدرج في مدارج النمو بنفس عصامية، وهِمَّة استقلالية إلى أن ظهر كل ما توسَّمت، ووقع كل ما تفرَّست"[٢].

وفي تأبين الشيخ الغلاييني ألقى الأستاذ أحمد رضا عضو المجمع العلمي العربي بدمشق كلمة قال فيها[٣]: "... وقد كان ولوعه بالعربية وعلومها ينشأ معه منذ الصغر، فقويت بها نفسه، وساعده على التقدم فيها ما وهبه الله من جودة الذهن وصفاء الفطرة، وأولع بالشعر حَدَثًا، فنظمه غلامًا قبل أن يدري ما النحو؟ وما العروض؟ كما قال هو عن نفسه، وإنما كان ينظمه بشعوره الفياض بحب أمته وبتحرير وطنه، فنشأ ذليق اللسان، رشيق البيان، جريئًا في القول والعمل، لا يبالي بالصعاب... وساعده على هذا الولوع رغبته في التجويد، وطموحه إلى معالي الأمور، والاضطلاع بالعلوم العربية، ولا سيما بعد أن تولّى تدريسها في المكتب السلطاني والكلية الإسلامية، وأخرج للطلاب حلقات من كتبه في النحو والعروض، فكانت بحسن ترتيبها وتبويبها وسهولة عبارتها منارًا لهم ونبراسًا...

---

[١] انظر: بيروت في التاريخ والحضارة والعمران: ٣١٥، نقلاً عن: مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره، ص٨٣١

[٢] أريج الزهر، مصطفى الغلاييني، د.ط.، المكتبة العصرية، صيدا_بيروت، ١٩٦١، ص ١٠

[٣] مجلة المجمع العلمي العربي، كانون الثاني وشباط، دمشق، ١٩٤٥، مجلد (٢٠)، ج٣، ٤، ص١٩٠، ١٩١

أما اضطلاعه اللغوي فهو ظاهر في مباحثه النافعة، ولا سيما في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) الذي يشهد له بالإحاطة وسعة التحقيق وبعد الغور، وأما مذهبه في اللغة فهو مذهب المصلح غير المتشدد، فكان يرى التجدد في اللغة على أن لا تنقطع معه الصلة بالماضي، ويقول في ذلك: "فكل ما يوافق اللغة مجازًا أو قياسًا، وكان مقبولاً عند أهل الذوق السليم، وكنا في حاجة إليه جاز لنا استعماله وإن لم يستعمله الجدود"[١]، فالمُولّد على هذا صحيح فصيح على شرطه، وبقي العلاّمة الفقيد يدأب في جهوده النافعة إلا ما أخذه من وقته القضاء الشرعي الذي تولاه في بيروت، فقد شغل به وقلّت مساعدته من أجل ذلك للمجمع في أبحاثه القيمة إلى أن أدركته المنية، وفَقَدَ بفقدِه مجمعُنا ركنًا من أركانه، ولغويًا مهذبًا من علمائه، دَرَجَ مع من دَرَجَ من أعلامه الراحلين، وخلّف الباقين، مدّ الله في أعمارهم، وكأنهم نجوم سماء خرّ من بينها البدر".

وقد شهد له بعض الباحثين المعاصرين بعلو شأنه ومنزلته في البحث اللغوي والأدبي، فوصفه بعضهم بأنه ذو رأس نحوي نادر، وحس لغوي هادر[٢]، وعَّده بعضهم من المتضلعين في اللغة وأفردوا جزءًا من دراساتهم لمناقشة بحوثه المختلفة والاستشهاد بآرائه اللغوية[٣].

ثالثًا_ أهم مؤلفاته ونتاجه العلمي

كان الغلاييني ذا ثقافة واسعة، حيث ترك لنا إرثًا كبيرًا من المؤلفات المختلفة، يمكن تقسيمها إلى: (مؤلفات دينية، مؤلفات في الإصلاح الاجتماعي، مؤلفات في اللغة والأدب، بحوث ومقالات).

١_ مؤلفاته الدينية

نشأ الغلاييني منذ صغره _ كما أشرنا _ في المساجد ودور العبادة، فكان ذلك مدعاة إلى توجيه مؤلفاته الدينية وِجْهة إصلاحية، ومن هذه المؤلفات:

---

[١] نظرات في اللغة والأدب: ٣

[٢] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق: إسماعيل العقباوي، ط١، شركة القدس للتجارة، القاهرة، مقدمة المحقق: ص٧

[٣] انظر: مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، د.ط.، المطبعة العصرية، الفجالة بمصر، ٢٠٠٣، ص ١٧٨، وانظر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (٢) لبنان، رياض قاسم، ط١، ١٩٨٢، ص ٣٦٦، وانظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٨٦، ص ٢٠، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٦، ٨٢، ٨٣، ٩٢،٩٦، ٩٧، ١٢٧، ١٥١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٦٩

أ_ الإسلام روح المدنية أو (الدين الإسلامي واللورد كرومر)

ألّفه ردًّا على مزاعم اللورد كرومر (معتَمد الدولة الإنكليزية في مصر سابقًا) في كتابه (مصر الحديثة) ومطاعنه في الدين الإسلامي، حيث بيّن الغلاييني من خلال هذا الكتاب أنَّ الإسلام هو دين الفطرة والمدنية الصحيحة، وأنّه يصلح للعمل به في كل زمان ومكان[١]، وافتتح الغلاييني الكتاب بقصيدة منها:

كرومرُ هل يُجدي العتابُ المهذَّبُ وهل أنت مُوْلي النَّصْفَ من جاء يطلبُ

وإلاّ فخُذ قولاً أشدَّ من الصَّفا يدافعُ عنّا كيدَ من يتعصبُ[٢]

ب_ الدين والعلم، وهل ينافي الدين العلم؟

"كان هذا الكتاب بمثابة ردّ على تصرف الطلاب الذين ذهبوا إلى الغرب، وعادوا إلى بلادهم يحملون أفكارًا مناقضة للعادات والتقاليد المتوارثة، مما جعل الناس ينفرون من تصرفاتهم، ويعتقدون أنّ العلم هو سبب ذلك، وبالتالي أصبح هناك نفور من العلم، وقد سعى الغلاييني من خلال هذا الكتاب إلى إثبات أنّ العلم والدين"[٣] أخوان ينتحي كل واحد منهما ناحية يخدم بها الأمة التي يترعرعان فيها، ثم يلتقيان عند هدف المصلحة العامة[٤].

ت _ لباب الخيار في سيرة المختار

هذا الكتاب مُوجّه لأكثر العَوام والطلاب الذين لا يعرفون شيئًا من أخبار نبيهم، وأحواله، وأعماله وشمائله، وفضائله، وهو كتاب سيرة وسط بين السير، ويضم بين دفتيه سردًا لحياة الرسول محمد _صلى الله عليه وسلم _ من حيث نَسَبُه، والأحداث التي مرّت به حتى وفاته، واُختتم الكتاب بمائتين وعشرين حديثًا من جوامع كَلمه وحِكمه مرتبة على حروف الهجاء[٥].

---

[١] الإسلام روح المدنية، مصطفى الغلاييني، د.ط، بدون دار نشر، ١٩٠٨، المقدمة: ص ٢

[٢] السابق: ٣

[٣] مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره: ٨٣٢

[٤] الدين والعلم، مصطفى الغلاييني، صفحة: ٣، ٨، نقلاً عن مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره: ٨٣٢

[٥] انظر: لباب الخيار في سيرة المختار، مصطفى الغلاييني، ط٣، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٢٤، مقدمة الكتاب، ص ٢، والمباحث التي تليها.

ث _ نخبة من الكلام النبوي

كتاب جرّده الغلاييني من كتابه (لباب الخيار في سيرة المختار)، ويشتمل على نُخب من الهدي النبوي، ولُمَع من الخُلُق الإسلامي، وقد رتّبت ترتيبًا يسهل الانتفاع به، وضبطت ضبطًا محكمًا، وشُرحت شرحًا وافيًا يدني مقاصدها، ويوضح مراميها، وقد تمّ ترتيبها على حروف الهجاء[١].

ج_ نظرات في كتاب السفور والحجاب المنسوب للآنسة نظيرة زين الدين

بيّن الغلاييني في هذا الكتاب رأيه في السفور والحجاب، والغاية من ذلك، وقدّم خلاصة لتاريخ المرأة المسلمة، وكتب في النقاب وهل هو مشروع أم لا؟، وأكّد أنّ النقاب لا يمنع من ترقي المرأة المسلمة، ومسألة اختلاط الجنسين[٢].

ح_ البدعة في صلاة الظهر بعد الجمعة

أشار إلى هذا الكتاب أحد مؤلفي كتب التراجم، وقد حققه مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الثالثة، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ[٣]، ولم يتمكن الباحث من الوقوف عليه.

٢ _ مؤلفاته في الإصلاح الاجتماعي

لا ينفك رجال الدين المخلصون عن إرشاد الناس وتوجيههم إلى ما فيه الخير والصلاح، وقد كان الغلاييني مصلحًا اجتماعيًّا، ويبدو ذلك من خلال مؤلفاته في الإصلاح الاجتماعي، ونذكر منها:

أ_ أريج الزهر

كتاب أخلاقي اجتماعي أدبي، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات في موضوعات عدة، قدّمها المؤلف لنابتة الأمة ليكون لهم خيرَ سمير وأنسَ جليل. أهداه المؤلف إلى شيخه وأستاذه محمد عبده، وقد قدّم لهذا الكتاب الشيخ محيي الدين الخياط، وعَرَض لموضوعاته، وأثنى عليها، ودعا النشء إلى اقتناء الكتاب، ومطالعته، والعمل بما فيه من الفوائد الثمينة[٤].

---

[١] انظر: نخبة من الكلام النبوي، مصطفى الغلاييني، ط٥، مطبعة المصباح، بيروت، ١٩٢٩، مقدمة الكتاب والصفحات التي تليه.

[٢] نظرات في كتاب السفور والحجاب، مصطفى الغلاييني، ص ٤٥، ٥٧، ٥٨، ٦٧، ٦٨، ٧٤، نقلاً عن مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره ، ص ٨٣٢

[٣] انظر: معجم المؤلفين المعاصرين، محمد خير رمضان يوسف، د.ط.، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤، ٢/ ٧٨٠

[٤] انظر: أريج الزهر، مصطفى الغلاييني، د.ط.، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦١، مقدمة الكتاب، والصفحات : ١_١٦

ب _ عظة الناشئين

كتاب أخلاق وآداب واجتماع، وهو عبارة عن شذرات نشرها المؤلف في جريدة المفيد تحت عنوان (عظة الناشئين)، وبإمضاء أبي الفياض، وقد وجهه لشبان الأمة؛ ليكون نبراسًا لهم، يقول في المقدمة: "هذه عظات نافعة، ولآلئ لامعة، سترونها منظومة العقد في سلك العبرة، منثورة الفائدة بقلم الحكمة، ترشد إلى المنهج القويم بالأسلوب الحكيم، وتهدي من عمل بها إلى صراط مستقيم..."[١]

ت _ التعاون الاجتماعي

الكتاب عبارة عن فصول عشرة قصار، كتبها المؤلف في التعاون الاجتماعي، معتمدًا على شعوره بما يعرو المجتمع العربي في كل قطر من أقطاره من تفككٍ أوهنَ وحدتهم، وتقاطعٍ أوْهَى عقدتهم، ودعا المؤلف الكُتّاب العرب إلى أن يُفَصِّلوا ما أجْمَلَ، ويُصلحوا ما أخطأ، ويُتمموا النقص الذي عنه ذَهَلَ[٢]، وقد خصص الغلاييني الفصل الأول لمفهوم التعاون بشكل عام وحاجة الكائنات الحية إليه، ثم تناول في الفصول التسعة الأخرى صور التعاون المختلفة (الاجتماعي، والبيئي، والجماعي، والديني، والعلمي، والأدبي، والقومي، والاقتصادي، والإصلاحي)[٣]. ولعلّ الغلاييني أراد من خلال هذا الكتاب أن يرسم دستورًا لوحدة الأمة العربية والإسلامية من خلال دعوته إلى إصلاح أحوالها في مختلف المجالات.

٣ _ مؤلفاته في علوم اللغة العربية

شبّ الغلاييني على حب اللغة العربية مذ كان صغيرًا، حيث تلقى علومها المختلفة على أساتذة كبار _ كما ذكرنا _ فكان معلمًا للغة العربية على حداثة سنه، وأستاذًا للتفسير والآداب العربية في الكلية الإسلامية، وعضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق من عام (١٩٢٧م) حتى وفاته عام (١٩٤٥م).

وقد استشعر الغلاييني معاناة الطلاب في فهم لغتهم والإحاطة بمضامينها، فكرّس وقتًا من وقته لتقريب اللغة العربية إلى أذهان أبنائها وقلوبهم؛ فألّف مجموعة من الكتب في علوم اللغة العربية وآدابها منها:

---

[١] انظر: عظة الناشئين، مصطفى الغلاييني، ط٤، المطبعة الوطنية، بيروت، ١٩٣٣، مقدمة المؤلف: ٢، ٣

[٢] انظر: التعاون الاجتماعي، مصطفى الغلاييني، د.ط.، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.، مقدمة الكتاب

[٣] التعاون الاجتماعي: المقدمة، وما تلاها من فصول.

أ ـ رجال المعلقات العشر

كتاب أدب وتاريخ ولغة، مُصدّر بمقدمتين: الأولى في خلاصة تاريخ العرب قبل الإسلام، والثانية في خلاصة تاريخ آداب اللغة العربية في العصر الجاهلي وصدر الإسلام والدولة الأموية والدولة العباسية والدول المتتابعة وعصر المؤلف.

تكلّم في المقدمة الأولى عن أحوال العرب من حيث بلادهم ومواقعها، وأنسابهم وطبقاتهم، وممالك العرب قبل الإسلام وأخلاقهم وعاداتهم، وتناول في المقدمة الثانية بعض المباحث، مثل: مفهوم اللغة وأصل اللغات، واللغة العربية وعلومها المختلفة: الصرف والنحو، ومتن اللغة، والبيان والأدب، والعروض وقرض الشعر، وأدب اللغة وعلم الأدب العربي، وتاريخ آداب اللغة وتهذيبها، واللغة من لدن العصر الجاهلي إلى العصر الحديث[١]. ثم تحدث عن أصحاب المعلقات العشر (امرئ القيس، وطرفةَ بنِ العبد، وزهيرِ ابن أبي سلمى، ولبيدِ بن ربيعة، وعمرِو بن كلثوم، وعنترةَ ابن شداد، والحارث بن حِلِّزة، والأعشى ميمون، والنابغة الذبياني، وعبيد بن الأبرص)، فعرض شيئًا من أخبار كل واحد منهم، وشرح معلقته شرحًا أدبيًا ولغويًا بأسلوب راق، اعتمد فيه على كثير من المراجع الأصيلة، نحو: كتاب الأغاني، والشعر والشعراء، وخزانة الأدب، والعقد الفريد، والمزهر، وغيرها.

والكتاب ـ كما يقول المؤلف ـ عبارة عن دروس كان يلقيها على طلاب المكتب السلطاني في بيروت، ثم طُبع حرصًا على نشر آداب هذه اللغة المباركة الشريفة، واقتصادًا في الوقت الذي يقتضيه الإملاء؛ ليكون كتاب تدريس[٢].

ب ـ علم الأدب العربي

وهو كتاب لا يزال مخطوطًا كما ذَكَر الغلاييني في كتابه (رجال المعلقات العشر)، حيث يقول: "ولمؤلف هذا الكتاب كتاب جليل سمّاه علم الأدب العربي، جمع فيه بين طريقة عبد القاهر وطريقة غيره، وأودعه علوم البلاغة، والإنشاء، والخطابة، وقرض الشعر، وما يتبع ذلك من فنون الأدب، غير أنه لم يُطبع"[٣].

---

[١] يُقصد بالعصر الحديث: إلى العصر الذي عاشه الغلاييني حتى وفاته عام ١٩٤٥م

[٢] انظر: رجال المعلقات العشر، مصطفى الغلاييني، ط١، المطبعة الأهلية، بيروت، ١٣٣١هـ، مقدمة الكتاب والصفحات التي تليه.

[٣] رجال المعلقات العشر: ٢٣

وقد اقتبس منه المؤلف أكثر من مرة في كتابه رجال المعلقات العشر(١). ومن الجدير بالذكر أنّ كتب تراجم المؤلفين لم تُشِر إلى هذا الكتاب، ربما لأنه لم يُطبع ولم يُنشر حتى بعد وفاته.

ت ـ ديوان الغلاييني

نظم الغلاييني الشعر في صغره دون معرفة سابقة في النحو والعروض، حيث يقول: "أولعت بالشعر حدثًا؛ فنظمته غلامًا، قبل أن أدري ما النحو وما العروض؟ وإنما كنت أنظمه متغنّيًا؛ أنحو فيه بغنائي منحى ما كنت أستظهره من الشعر في المدرسة: كلاميّة العجم، ولامية العرب، ولامية ابن الورديّ، ورائية بِشر بن عَوانة، ولاميّة السموأل، ومقصورة ابن دريد، وغيرها من القصائد ذات الأعاريض المختلفة. فكان يأتي موزونًا كما تحقَّقْتُ ذلك بعد أن تعلّمت العروض، وما كنت في حاجة إليه"(٢).

جمع الغلاييني أشعاره ورتّبها بعيدًا عن موطنه بيروت، يقول: "جمعته ورتبته في حيفاء(٣) من أعمال فلسطين، وأنا مجلوٌّ عن بلدي، ناءٍ عن أهلي وولدي، قَصِيٌّ عن أصحابي، ناءٍ عن أحبابي"(٤)، وقد فرغ الغلاييني من تبويبه وترتيبه وتهذيبه وشرحه في الحادي والعشرين من تموز سنة ألف وتسعمائة وأربع وعشرين(٥)، ويضم الديوان أربعًا وثمانين قصيدة ومجموعة قطع مختارة، رتّبها على سبعة أبواب: (في الأناشيد الوطنية، في السياسة الوطنية، في شعره سجينًا، في الحماسة والفخر، في الأدب والحكمة، في الغزل والنسيب، في قطع متفرقة)(٦).

(١) انظر: السابق: ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٦، ٤٤، ٤٥
(٢) ديوان الغلاييني: ٣٣، ٣٤
(٣) مدينة فلسطينية ساحلية، وهي (حيفا) اسم مقصور وقد مدّه المؤلف كما ورد في الديوان، ومد المقصور وقصر الممدود جائز.
(٤) السابق: صفحة ٥
(٥) انظر: السابق: ٦، ٧
(٦) السابق: ٣٨

ث_ الثريّا المُضِيَّة في الدروس العروضية

الكتاب رسالة في فن العروض، كتبها الغلاييني حَدَثًا لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره[١]، وقد أشار إلى ذلك بقوله: هذه رسالة في أعاريض الشعر العربي، كتبتها قبل ثلاثين سنة هلالية، وأنا في رَيِّق الصبا ومطلع الشباب..."[٢]. وقد وضع الغلاييني هذا الكتاب للطلاب في فن العروض على أسلوب مبتكر سهل واضح، يسهل عليهم إدراكه في زمن يسير، فجاء قريب المأخذ سهل المنال[٣]، وقد امتدح هذا الكتاب أستاذا الغلاييني (محيي الدين الخياط، وعبد الرحمن سلام)، حيث قالا: "لو عُهد إلينا أن نضع رسالة تسهل هذا العلم على طالبيه لما أتينا بأسهل من هذه الرسالة"[٤].

يتكون الكتاب من مقدمة في علم العروض، وأوزانه، والمفاهيم الأساسية ذات الصلة كالأسباب والأوتاد والفواصل، والأجزاء (التفاعيل)، وبحور الشعر، والزحاف والعلة، وما ليس زحافًا ولا علة، ويعرض لبعض اصطلاحات العروضيين كالصدر والعجُز والمصراع والشطر...، كما يبين كيفية التقطيع العروضي، فيعرض لكل بحر من البحور الستة عشر المعروفة مبينًا أجزاء كل واحد منها وأعاريضه وأضربه وزحافاته مختومًا بتمرين عملي، ويشير في خاتمة الكتاب إلى البيت المُصَرّع والمُقفّى والمُجَمَّع والمُدَوَّر.

ج_ الدروس العربية للمدارس الابتدائية

وهو كتاب وضعه الغلاييني للمدارس الابتدائية عام (١٩١٢م)، وحدّد هدفه من تأليفه وهو "التسهيل على المعلم والمتعلم سبيل الإفادة والاستفادة، يشتمل الكتاب على مقدمات لطيفة في الصرف والنحو تناسب سن الطلاب ودرجة عقولهم"[٥].

يتكون الكتاب من أربعة أجزاء، عرض فيها المؤلف لمقدمات أولية في الصرف والنحو، متبعًا الأسلوب التعليمي التربوي في تقديم المعلومات بصورة متدرجة، حيث يعرض لموضوعات الجزء الأول، ثم يعود ليكررها ثانية في الجزء الثاني مع بعض التوسع وإضافة موضوعات جديدة لم تكن موجودة، ويسير على ذات النهج في بقية الأجزاء.

---

[١] انظر: الثريا المُضِيّة في الدروس العروضية، مصطفى الغلاييني، ط٣، المطبعة العصرية، بيروت، د.ت.، حيث وقّع المؤلف تاريخ تأليفها، سنة ألف وتسعمائة وواحد م، وكان ميلاد الغلاييني _ كما أشرنا_ سنة ألف وثمانمائة وخمس وثمانين م، مقدمة الطبعة الأولى، ص ٢

[٢] انظر: السابق: مقدمة الطبعة الثانية: ص ٣

[٣] انظر: السابق، مقدمة الطبعة الأولى: ص ٢

[٤] انظر: السابق: حاشية [١] ص ٣

[٥] انظر: الدروس العربية للمدارس الابتدائية، مصطفى الغلاييني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، مقدمة المؤلف.

ح_ جامع الدروس العربية

يُعدّ هذا الكتاب مُكملاً لسلسلة الدروس العربية، ويقع في ثلاثة أجزاء، ألفه في عام (١٩١٢م)، وقد جمع فيه قواعد الصرف والنحو، ووضعه للمتخصصين من الأدباء ودور المعلمين وطلاب الصفوف العالية، وقد توسّع الغلاييني في هذا الكتاب ليلائم الفئة التي يستهدفها، وقد صُدّر الكتاب بمقدمة يتلوها اثنا عشر بابًا، فخاتمة، ويُمثّل هذا الكتاب المحور الأساس في هذه الدراسة مضافًا إليه كتاب نظرات في اللغة والأدب كما أشرنا.

خ_ الدروس العربية للمدارس الثانوية

جاء هذا الكتاب استكمالاً لسلسلة الدروس العربية للمدارس الابتدائية، وخصصه المؤلف للمدارس الثانوية، وكان ذلك في عام (١٩١٣م)، وتوخّى فيه سهولة الأسلوب ووضوح المعنى، وحسن التنسيق، وبيّن الغرض منه وهو التسهيل على المتعلم، وتعبيد الطريق للمعلم[١].

يتألف هذا الكتاب من أربعة أجزاء، خُصِّصَ الأول والثاني والثالث منها للصرف والنحو، وجُعِل الرابع لعلوم البلاغة العربية، والعروض. وسار فيه المؤلف على الطريقة نفسها التي سار عليها في كتابه الدروس العربية للمدارس الابتدائية من حيث عرض الموضوعات بصورة متدرجة وتكرارها مع التوسع في مباحثه، وإضافة موضوعات جديدة. ومن الجدير بالذكر أنّ هناك كتابًا آخر للمؤلف يحمل عنوان الدروس العربية للمدارس الإعدادية، وتبيّن للباحث أنّ الكتاب هو نفسه الدروس العربية للمدارس الثانوية[٢]. وقد قررت نظارة المعارف وكثير من المدارس الأهلية في أنحاء مختلفة تدريسه[٣].

---

[١] انظر: الدروس العربية للمدارس الثانوية، مصطفى الغلاييني، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣، مقدمة المؤلف: ص ٥

[٢] تأكّد الباحث من ذلك بمراجعة طبعتين للكتاب المذكور إحداهما قديمة والأخرى حديثة، انظر: الدروس العربية للمدارس الإعدادية، مصطفى الغلاييني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، الدروس العربية للمدارس الثانوية، مصطفى الغلاييني، ط٧، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٣٥، وانظر الدروس العربية للمدارس الثانوية، مصطفى الغلاييني، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣، وكان التعليم العام في تلك الحقبة يقتصر على المرحلتين الابتدائية والثانوية. انظر: من حاضر اللغة العربية، سعيد الأفغاني، شبكة صوت العربية، http://www.voiceofarabic.net

[٣] انظر: رجال المعلقات العشر، الحاشية، ص ٢١، حيث وصف الغلاييني الكتاب بأنه مؤلف في أصول العربية على أحدث أسلوب، له مقدمة وهي سلم الدروس العربية، ثم أربعة كتب في الصرف والنحو، وكل كتاب منها مستقل عن الآخر، يرتقي الطالب فيها من كتاب إلى آخر دون أن يشعر بصعوبة أو ملل...، و أشار إلى أن نظارة المعارف وكثير من المدارس الأهلية في أنحاء مختلفة قررت تدريسه.

د _ نظرات في اللغة والأدب

كتاب يشتمل على مباحث في النقد اللغوي، وعلى طرائف من فلسفة اللغة والتصريف والاشتقاق، ألّفه الغلاييني عام (١٩٢٧م)، في نقد كتاب (المنذر) لإبراهيم المنذر، وهو كتاب في نقد كلمات يستعملها الكُتّاب وأساليبَ قد تعوّدوها. وقد جاء تأليف الكتاب بطلب من عمر الفاخوري مُحرر مجلة الكشّاف، فاعتذر الغلاييني، فأبى عليه إلا الكتابة، فنزل على رأيه مضطرًا، فجاءته رسالة من إبراهيم المنذر مؤلف كتاب المنذر يدعوه فيها إلى النظرِ في الكتاب، ونشْرِ رأيه فيه، ففعل(١).

ويظهر من مباحث هذا الكتاب ميل الغلاييني إلى التوسع اللغوي مراعاة لحاجات العصر، بشرط موافقة أصول اللغة مجازًا أو تصريفًا أو اشتقاقًا أو قياسًا. ويضم الكتاب اثنتين وتسعين قضية لغوية بالإضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بالشذوذ والقياس، ومفردات اللغة، وتعديل القواعد، والاشتقاق، والتعريب، وإنشاء مجمع لغوي عام(٢). وقد بيّن أهمية هذا الكتاب أحد أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق في مقال عرض فيه لدواعي تأليفه وما حواه من مباحث مفيدة، واختتم المقال بقوله: "وإننا لنشكر لصديقنا الأستاذ الغلاييني عنايته الجُلّى بإبراز هذا الأثر اللغوي النفيس، وندعو عشاق اللغة والأدب لاقتناء كتابه هذا، والاستفادة من علمه والاستضاءة بنوره"(٣).

٤ _ البحوث والمقالات

نشر الغلاييني مجموعة من البحوث والمقالات المختلفة في صحف ومجلات عدة، منها: مقالات منشورة في صحيفة الأهرام المصرية، انتقد فيها أساليب التدريس في الجامع الأزهر الشريف، كما كتب مقالات عدة في مجلة النبراس التي أسسها عام (١٩٠٩م)، وهي مجلة تبحث في الاجتماع والعمران والعلم والأدب، وكتب في مجلة المفيد، وكتب في جريدة الاتحاد العثماني، وخُصَصت له فيها زاوية بعنوان (من حواضر الحقيقة)(٤). كما أصدر مجلة الكشّاف وله فيها بحث لغوي بعنوان (كيف نشأت

---

(١) انظر: نظرات في اللغة والأدب: مقدمة الكتاب، ص ٢

(٢) انظر: السابق: المقدمة، ص ٣، والمباحث التالية لها.

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مجلد ٨، جزء ٦، ص ٦٣

(٤) انظر: مجلة دراسات،الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره: ٨٣٤

الحركات في اللغة العربية؟)[١]، ومن مقالاته المنشورة في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مقالة ردّ فيها على اقتراح عبد القادر المغربي أحد أعضاء المجمع في مقالته (الكلمات غير القاموسية)[٢].

وهكذا، فعلى الرغم من الظروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بالغلاييني في عصره من سجن ونفي وانشغال بالمناصب العديدة التي أوكلت له، فإنه لم يتخلّ عن دوره في الدعوة إلى الإصلاح في مختلف المجالات الدينية، والاجتماعية، والاهتمام باللغة العربية، فقد كان غزير الإنتاج، وكانت لديه الرغبة في التأليف دائمًا، يقول في كلامه عن جمع (خائن) على خانة وخونة: "إنّ ما جاء على وجهين من هذا الباب فهو من باب اختلاف اللغات... وهذا باب واسع، فعسى أن نُوفّق لإفراده في كتاب مخصوص إن شاء الله"[٣].

[١] كيف نشأت الحركات في اللغة العربية، مجلة الكشاف، مصطفى الغلاييني، مجلد١، ١٩٢٧، ص١٤٠_١٤٣، نقلاً عن اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، لبنان (٢)، رياض قاسم، ط١، مؤسسة نوفل، بيروت،١٩٨٢، ص٦٣٥، ٦٣٦

[٢] انظر: مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق ، حزيران ١٩٢٨، مجلد ٨، جزء ٦، ص ٣٥٩_٣٦١

[٣] انظر: نظرات في اللغة والأدب: ١٧٦، ١٧٧

رابعًا _ محاولات تجديد النحو وتيسيره قديمًا وحديثًا

١ _ محاولات التجديد والتيسير قديمًا

إنّ قضية تيسير النحو قديمة قِدمَ النحو ذاته، حيث نبّه الجاحظ إلى هذه المسألة بقوله: "وأما النحو، فلا تشغل قلبه (قلب الصبي) منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده وشيء إن وصفه. وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به، ومُذْهِلٌ عما هو أَرَدُّ عليه منه من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع..."[١]، ولعلّ الدعوة التي أطلقها الجاحظ قد نادت بتيسير النحو على الناشئة، في حين أن الشكوى من صعوبة النحاة، وتشعّب قضاياه "أخذت تظهر أحيانًا في صورة آراء وتعليقات لبعض علماء اللغة والنحو مع نهاية القرن الثاني تقريبًا، ذكرها الرواة والمؤرخون مثل قول أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) عن معاصره أبي الحسن الرّماني (ت ٣٧٤ هـ)"[٢]: "إن كان النحو ما يقوله الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء"[٣].

وقد أشرنا إلى أنّ كثيرًا من قدامى النحاة أدركوا تلك الصعوبات في وقت مبكر، من قبل أن يطلق الجاحظ دعوته لتيسير النحو للناشئة وبعدها كذلك، فأخذوا في تأليف الكثير من المختصرات النحوية التي تتلاءم وعقول الناشئة في عصرهم، ومن أبرز هذه المختصرات: الجمل في النحو للخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، ومقدمة في النحو لخلف الأحمر البصري (ت ١٨٠ هـ)، ومختصر في النحو لأبي محمد اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ)، ومختصر نحو المتعلمين للجَرمي (ت ٢٢٥ هـ)، والتفاحة لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، والجمل في النحو للزّجّاجي (ت ٣٤٠ هـ)، واللمع لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) والعوامل المائة للجرجاني (ت ٤٧١ هـ)،... وغيرها[٤].

"ومن الملاحظ أنّ هذه الكتب والمؤلفات وما يشبهها من المؤلفات النحوية لم تقترب من أصول التفكير النحوي أو النظرية النحوية كما وضعتها البصرة، وإنما اتجهت إلى التطبيق والتعليم والاختصار"[٥]، ولم تقتصر دعوات التيسير على تهذيب المادة النحوية أو اختصارها لتلائم الناشئين،

---

[١] رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ٣٨/٣

[٢] العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، د.ط.، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٤٩، ٥٠

[٣] بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٩، ١٨١/٢

[٤] انظر: النحو التعليمي في التراث العربي، محمد عبادة، د.ط.، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.، ص ١٠٣، ١٠٤، حيث ذكر المؤلف ما يقرب من أربعة وعشرين مختصرًا في النحو استنادًا إلى كتب التراجم.

[٥] العربية وعلم اللغة البنيوي: ٥٥

بل طالت المادة النحوية نفسها، ولعل ابن مضاء القرطبي كان من أول المتصدين إلى ذلك، فقد دعا في كتابه (الرد على النحاة) إلى إلغاء نظرية العامل، والعلل الثواني والثوالث، وإبطال فكرة التقدير [١].

٢_ محاولات التيسير والتجديد في العصر الحديث

لعل ما قام به القدماء من جهود في تيسير النحو _ على نحو ما رأينا في المختصرات النحوية_ قد أحدث أثرًا كبيرًا في كثير من محاولات التيسير الأولى في العصر الحديث، ومن أبرز هذه المحاولات:

أ_ محاولة علي باشا مبارك (١٨٢٤_ ١٨٩٣)

عُهِد إليه وهو ناظر للقناطر الخيرية بوضع كتاب مدرسي لتلاميذ المدارس، فوضع كتاب (التمرين) الذي ظلّ وقتًا طويلاً يقرؤه التلاميذ بالمدارس الابتدائية والفرق المتأخرة من المدارس التجهيزية[٢].

ب_ محاولة رفاعة الطهطاوي (١٨٠١_ ١٨٧٣)

عَهِدَ علي مبارك _حين تولى نظارة ديوان المدارس_ إلى رفاعة الطهطاوي بتأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية، فأخرج كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) الذي يعتبر من أوائل الكتب في التأليف النحوي الحديث، وقد انحصر في دائرة التناول والعرض لا يتعداه إلى المادة والمضمون، ومن أبرز سماته: استخدام لغة سهلة مباشرة بعيدًا عن القوالب المألوفة في كتب النحو التقليدية، وتحاشي الخلافات النحوية وتعدد الآراء وطرق التعليل في سوق القواعد، واستخدام الجداول لتلخيص القواعد وتوضيحها وعرضها على الدارس ليسهل عليه استيعابها[٣].

ت_ محاولة الشيخ أحمد بن محمد المرصفي

بعد ظهور كتاب رفاعة الطهطاوي بعدة أشهر، ظهر كتاب (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية) للمرصفي الذي بدا متأثرًا بكتاب الطهطاوي، وتميز كتابه بوضوح الصياغة وجدة التعريفات والعناية في اختيار الأمثلة، كما أنّ المادة النحوية في الكتاب أكثر تفصيلاً مما هي عليه في كتاب الطهطاوي[٤].

---

[١] انظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.، ص ٧٦، ٧٨، ١٣٠

[٢] انظر: في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥، ص ٥٩

[٣] انظر: السابق: ٥٩، ٦٠

[٤] انظر: السابق: ٦٢

ث_ محاولة عبد الله باشا فكري (١٨٣٤_ ١٨٩٠)

بتوجيه من علي مبارك ألّف عبد الله باشا فكري رسالة صغيرة من أربعين صفحة أسماها (الفصول الفكرية للمكاتب المصرية)، وجاءت هذه المحاولة أدنى من محاولة رفاعة والمرصفي من حيث التجديد والتيسير على الرغم من أنها تلتهما، وقد غلب عليها الطابع التقليدي مادةً وأسلوبًا[١].

وواضح من خلال المحاولات السابقة أنها وُضعت بغية تيسير النحو على المبتدئين من طلبة المراحل الابتدائية والأولية.

ج_ محاولة الشيخ حسين المرصفي

ألف الشيخ حسين المرصفي كتابه (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية)، والأصل في الكتاب هو المحاضرات التي كان يلقيها المرصفي على طلبة دار العلوم، وطبع الجزء الأول منه عام (١٨٧٥)، والجزء الثاني عام (١٨٧٩)، وقد عرضه بأسلوب اختلف عن سابقيه من حيث العمق والشمول والترتيب، والفئة المستهدفة، حيث تناول في المجلد الأول علومًا تتصل اتصالاً مباشرًا باللغة ونظرية الأدب، فتحدث بالتفصيل عن علم الصرف بتقسيماته وتفريعاته واشتقاقاته وأبوابه، وتحدث عن علم النحو، وأنهى بخاتمة تحدث فيها عن أحسن الطرق لتحصيل علوم العربية، وخصص المجلد الثاني لعلوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، ونثر بين صفحاته المتعددة نظرات في النقد الأدبي بنوعيه النظري والتطبيقي، كما تحدث عن فن العروض والقافية والإملاء والإنشاء، بالإضافة إلى كثير من القضايا اللغوية والأدبية[٢].

وواضح أنّ المرصفي قد نحا في كتابه منحى تكامليًا جمع فيه مستويات الدرس اللغوي المختلفة مدركًا أنّ اللغة نظام متكامل من المستويات لا فصل بينها، وهذا ما تنادى إلى الدعوة إليه علماء اللغة المحدثون[٣].

---

[١] انظر: السابق: ٦٢

[٢] انظر: الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، مقدمة المحقق: ٢٠ _ ٢٤

[٣] انظر ما ذكره تمام حسان في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية، حيث دعا إلى ضرورة عدم الفصل بين العلوم اللغوية، وترتيبها على أساس وظيفتها. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٢٠

ح_ محاولة مجموعة من الأساتذة المصريين

في عام (١٨٨٧م)، ظهر كتاب (الدروس النحوية للمدارس الابتدائية) للأساتذة حفني ناصف ومحمد دياب ومصطفى طموم ومحمد صالح، وجاء هذا الكتاب بعد أن كلّفت وزارة المعارف العمومية بمصر الأساتذة المذكورين بتأليف كتب في اللغة العربية تناسب تلاميذ المدارس الابتدائية، ويتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء، ضمت مباحث مختلفة في الصرف والنحو، عُرضت بأسلوب سهل، وركزت على المبادئ الضرورية جدًا، وفي عام (١٨٩١م)، ألف الثلاثة الأُول بالإضافة إلى محمود عمر كتابًا رابعًا لطلبة المدارس الثانوية، وقد اعتمد المؤلفون على مبدأ التدريج في تناول المادة، بحيث يتضمن الكتاب الثاني ما في الأول مع زيادة وتوسعة، ويتضمن الثالث ما في الثاني وزيادة أيضًا مع تتميم ما يُطلب تتميمه، وجاء الكتاب الرابع مكملاً للسلسلة، التي سميت فيما بعد بالدروس النحوية[١].

وقبل أن نختم الحديث عن محاولات تيسير النحو في العصر الحديث التي سبقت محاولة الغلاييني، ينبغي الإشارة إلى أنّ هناك مصنفات نحوية أخرى وردت في كتب التراجم، ولا نستطيع أن نقرر إن كانت تحاكي المختصرات النحوية أو تنتهج التيسير، إلا من خلال ما نلمسه من عنواناتها، نحو: مدخل الطلاب إلى فردوس لغة الإعراب لسليم تقلا، (ت ١٨٩٢م)، وتمرين الطلاب في الصرف والإعراب، ومبادئ العربية لرشيد الشرتوني، (ت ١٩٠٦م)[٢].

إنّ المحاولات السابقة _ كما نلحظ _ قد وجّهت اهتمامها نحو التيسير في طريقة عرض المادة، وترتيب أبوابها وفق منهج مُيسّر يُمكّن الناشئة من استيعابها دون عناء، بعيدًا عمّا تحمله المطولات النحوية من خلافات في الرأي وتعليلات وتقسيمات وتفريعات، وإعادة ترتيب أبواب المادة بأسلوب يتواءم وروح العصر.

(١) انظر: الدروس النحوية، حفني ناصف وآخرون، ط١، دار إيلاف الدولية، الكويت، ٢٠٠٦، ٧/١، ٧٨/٢، ١٦٥/٣، ٤/ ٢٧٣، وانظر: في إصلاح النحو العربي: ٦٩

(٢) انظر: تعليم النحو العربي علي أبو المكارم، د.ط.، دار غريب، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨٤_ ٨٧، حيث عرض علي أبو المكارم مجموعة كبيرة من مصنفات النحو التعليمية في خمسة قرون تبدأ من منتصف القرن التاسع الهجري وتنتهي في منتصف القرن الرابع عشر الهجري، انظر: ص ٥٩_٨٨، وانظر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي: ٣٠٩، حيث أشار المؤلف إلى بعض المؤلفات التعليمية الميسرة، نحو: كتاب فك التقليد في علم الصرف لجبر ضومط وبولس الخولي، بيروت، ١٩٠٨، وكتاب الخواطر العراب في النحو والإعراب لجبر ضومط، بيروت، ١٩٠٩، وكتاب كفاية الطالب وبغية الراغب في علم النحو للأب يوسف الجعيتاوي، صيدا، ١٩٠٩

خـ محاولة الشيخ مصطفى الغلاييني

لقد لاقت دعوة الجاحظ إلى تيسير النحو للناشئة صداها لدى الغلاييني، حيث يقول: "...فلا يجوز أن تُحشى أدمغة الطالبين بشواذ القواعد ونوادرها، وغرائب الإعراب والتصريف. بل يجب أن يُعلّم الطالب ما يحتاج إليه في تقويم لسانه وإصلاح قلمه، وتهذيب بيانه"[١]، فألف سلسلة الدروس العربية للمستويات التعليمية المختلفة والتي تضم كتابين كبيرين هما: الدروس العربية للمدارس الابتدائية والدروس العربية للمدارس الثانوية، وقد أشرنا إليهما سابقًا، وتمثل هذه السلسلة في حد ذاتها منهاجًا تعليميًا متكاملاً لطلبة المدارس في مرحلة التعليم العام قام الغلاييني بإنجازه منفردًا، وقد ساعده في ذلك ممارسته لمهنة التعليم لأكثر من عشرين عامًا، كما كان لاطلاعه الواسع على مؤلفات النحو في التراث العربي دور كبير في ذلك، فقد أمدته هذه المؤلفات_ على اختلافها_ بما مكّنه من وضع منهاج تعليمي راعى فيه ترتيب الأبواب والموضوعات وتصنيفها، وعرضها بطريقة يسهل تناولها.

ولم يفت الغلاييني أن يقدم _من خلال خبرته الطويلة في مجال التعليم_ مجموعة من التعليمات والتوصيات والتوجيهات للمدرسين تنم عن حس تربوي عال، وقدرة فائقة على فهم احتياجات الطلبة في كل مستوى من المستويات، حيث دعا المدرس إلى تصوير القواعد للطلاب بصورة حسية تراعي استعداداتهم ودرجة عقولهم في كل مستوى من المستويات، والإكثار من الشواهد والأمثلة وتطبيقها على القواعد، وألا يكتفي من الطلاب بالحفظ المجرد عن الفهم، وألا يقتصر على الأمثلة والتمارين التي في الكتاب وأن يعودهم فهم الكلام في الكتب والمجلات وقراءته قراءة صحيحة[٢]. ونظرًا لأهمية هذه السلسلة، فقد قررت نظارة المعارف في بيروت وكثير من المدارس الأهلية في أنحاء مختلفة تدريسه[٣].

لم يتوقف الغلاييني عند حد تأليف مصنفات لطلبة المدارس؛ فألف جامع الدروس العربية لطلبة الصفوف العالية ودور المعلمين والأدباء، فجاء أوسع وأشمل من سابقيه مادةً وأسلوبًا، وقد نثر الغلاييني في كتابه كثيرًا من آرائه المتعلقة بالتيسير في كثير من قضايا الصرف والنحو المختلفة التي سنقف على بعضها فيما سيأتي من فصول هذه الدراسة.

---

[١] التعاون الاجتماعي: ٦٨، ٦٩

[٢] انظر: الدروس النحوية للمدارس الابتدائية، ٨٧/٢، ٧/٣، ٨

[٣] انظر: رجال المعلقات العشر: ٢١

إنّ دعوة الغلاييني للتيسير لم تقتصر على ما صدر عنه من آراء في جامع الدروس العربية، حيث دعا في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) إلى التوسع في القياس على الكثير من القضايا اللغوية، وعدم الحجر والتضييق على الناس، كما دعا إلى عدم اللجوء إلى المُطولات الجوامع في النحو إلا لمن يريد إحصاء القواعد والتعمق في درسها، فأكثر الناس يكتفون من أصول اللغة بما يأمنون معه العَثَار بدرس مختصرات كتبت قبل اليوم أو في عصرنا هذا[1].

محاولات التيسير والتجديد بعد الغلاييني

لم تتوقف محاولات تيسير النحو عند الغلاييني ومن سبقوه، ففي عام (١٩٣٧م)، كانت دعوة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، الذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل، وإلى الاحتكام في الإعراب إلى المعنى؛ لأنّ حركات الإعراب دوالٌ على المعنى، فالرفع علم الإسناد، والجر علم الإضافة، والفتحة ليست بعَلَم ولا إعراب، والتنوين علم التنكير[2].

وفي عام (١٩٣٨م)، جرت محاولة أخرى لتيسير النحو قامت بها لجنة تيسير قواعد اللغة العربية في مصر، وكانت تضم ثمانية من كبار رجال التعليم المتخصصين في العربية، وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى وأحمد برانق، واقترحت اللجنة ضم بعض أبواب النحو تحت اسم واحد، فالابتداء والفاعل ونائب الفاعل تحت اسم المسند والمسند إليه، والفضلات تحت اسم التكملة، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، وغير ذلك من المقترحات التيسيرية الأخرى[3].

وفي عام (١٩٤٧م)، قدم شوقي ضيف مقترحات لتيسير النحو في كتابيه (تجديد النحو) و(تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده)، وانبنت أفكاره ومقترحاته على آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) الذي قام بتحقيقه، وفي كتابه (تجديد النحو) بيّن الأسس التي أقام عليها محاولته للتيسير، وهي: إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، والإعراب لصحة النطق، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة، وحذف زوائد كثيرة، وإضافات جديدة[4].

---

[1] انظر: نظرات في اللغة والأدب: ص ٣، ١٩٧

[2] انظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط٢، القاهرة، ١٩٩٢، مقدمة المؤلف: ص: أ_ح

[3] انظر: قرارات لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية: ج ٦، ص: ١٨٦_ ١٩٧، وانظر: في إصلاح النحو العربي: ٧٥

[4] انظر الأسس التي بنى عليها شوقي ضيف محاولته في كتابه: تجديد النحو، شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، د.ت.، ص ١ _ ٤٣

وفي عام (١٩٤٧م)، صدر كتاب (النحو الجديد) لعبد المتعال الصعيدي الذي قدّم فيه تقييمًا لأربع محاولات لتجديد النحو وتيسيره[١]، ثم عرض في آخر الكتاب لما رآه بديلاً لهذه المحاولات، حيث دعا إلى تقسيم الفعل إلى قياسي وسماعي، وجعل المبتدأ ثلاثة أنواع: مرفوع ومبتدأ منصوب، ومبتدأ يرفع وينصب، وقسم المفعول به إلى مفعول به منصوب ومفعول به مرفوع، وقسم المفعول المطلق إلى منصوب ومرفوع وغيرها من المقترحات[٢].

وفي عام (١٩٥٧م) ظهر كتاب (دراسات نقدية في النحو العربي) لعبد الرحمن أيوب الذي وجّه فيه عدة انتقادات لمنهج النحاة في تقعيد كثير من المسائل والقضايا النحوية، من أبرزها: عنايتهم بالأمثلة وتأويلها أكثر من عنايتهم بالنظرية، وبناؤهم القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية، وخلطهم بين اللهجات وعدم التمييز بينها[٣].

وقد دعا مهدي المخزومي إلى تخليص الدرس النحوي مما علق به من شوائب بسبب قيامه على فكرة العامل، كما يرى أنّ التيسير المنشود ليس اختصارًا ولا حذفًا للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد وإصلاح شامل لموضوعات النحو وأصوله ومسائله[٤]. وقد بنى المخزومي معظم آرائه وأفكاره ومقترحاته على منهج الكوفيين الذي حوى كثيرًا من الأفكار التيسيرية التي عرضها في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)[٥].

وقدّم تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) محاولة جديدة لتجديد النحو، تعتمد على الاستغناء عن نظرية العامل[٦]، واستبدالها بنظرية (تضافر القرائن) التي تقوم على أساس تضافر مجموعة من القرائن اللفظية والقرائن المعنوية في الوصول إلى المعاني الوظيفية للمفردات[٧].

ومن المحاولات التطبيقية التي لم تقف عند حد التنظير، كانت محاولة عباس حسن في كتابه (النحو الوافي)، حيث جمع فيه مادة النحو كله في كتاب واحد، يتكوّن من أربعة أجزاء كبيرة، وقسم

---

[١] انظر: النحو الجديد، حيث تناول عبد المتعال الصعيدي في كتابه محاولات كل من: إبراهيم مصطفى في إحياء النحو وتجديده: ص ٦ _ ٨١، ومحاولة لجنة تيسير قواعد اللغة العربية: ص٨٤ _ ١١٠، ومحاولة تيسير قواعد الإعراب: ١١١ _ ١٩٩، ومحاولة أمين الخولي في بحثه (هذا النحو): ٢٠٢ _ ٢٢٠، ومحاولة شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه لكتاب الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي: ٢٢٢ _ ٢٣٥

[٢] انظرآراء عبد المتعال الصعيدي ومقترحاته في النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، د.ط.، دار الفكر العربي، د.ت.، ص ٢٣٨ _ ٢٦٧

[٣] انظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، د.ط.، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، مقدمة المؤلف

[٤] انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٥، وانظر آراءه في الكتاب بالتفصيل.

[٥] يقول المخزومي في خاتمة بحثه: "كان حريًّا بهذه المحاولات (محاولات تيسير النحو في العصر الحديث) أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري، وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره"، انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البالي، مصر، ١٩٥٨، ص٤٠٨

[٦] انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، د.ط.، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، ١٩٩٤، ص٢٣١

[٧] انظر: السابق: ١٩١ _ ٢٦٠، حيث عرض تمام حسان لهذه القرائن بالتفصيل.

المسائل فيه إلى قسمين: قسم يناسب دارسي النحو بالجامعات والآخر يلائم الأساتذة والمتخصصين، وقد عني بلغة الكتاب مبتعدًا عن التعقيد والغموض، واختار أمثلة ناصعة توضح القاعدة بسهولة ويسر ، وابتعد عن العلل وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، واعتمد أكثر من طريقة تربوية في تقديم المادة العلمية[١]، وقد نشر عباس حسن هذا الكتاب بعد كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) الذي وقف فيه على كثير من المسائل التي تتعلق بقضايا النحو كالقياس والتعليل ونظرية العامل، وغيرها[٢].

وفي عام (١٩٩٩) صدر كتاب (الكَفاف_ كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية) ليوسف الصيداوي، حيث قدّم الصيداوي لكتابه بقوله: "ليس هذا الكتاب موجزًا لقواعد اللغة، بل هو قواعد اللغة تامة"[٣]، كما حدّد هدفه من الكتاب، وهو "نفي للنحو عن القاعدة وتخليصها من شرانقه، ثم صوغها من جديد صوغًا إلى اللين أقرب وإلى الإيجاز أدنى"[٤]، وفي كتابه حاول الصيداوي أن يقدّم النحو مخلصًا قواعده من نظرية العامل النحوي، والتعليل، والتأويل، والإعراب على التوهّم، والضرورة الشعرية[٥]، وقد وقد بدا الصيداوي في كتابه ساخرًا من كثير من تعليلات النحاة وعرضهم لكثير من المسائل النحوية[٦]، وقد تعرض كتابه الذي عرض فيه آراءه في تيسير النحو لنقد شديد من بعض الباحثين[٧].

الباحثين[٧].

وفي ظني أنّ المحاولات السابقة التي تلت محاولة الغلاييني بما تحمله من أفكار ومقترحات تجديدية في المادة النحوية، لم تجد طريقها للتطبيق في مرحلتي التعليم العام والجامعي؛ لمساسها بالأصول النحوية التي أرساها قدامى النحاة، باستثناء محاولة عباس حسن في النحو الوافي.

وفي إطار الحديث عن تيسير النحو، ينبغي التمييز بين تعليم النحو والبحث فيه، فالبحث في النحو مهمة العلماء والباحثين التي يجب ألا تقف أمامها حدود، وألا يعيقها عائق، وهذا ما لمسناه من بعض محاولات التجديد والتيسير التي ذكرناها.

---

[١] انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ط٥، دار المعارف ، القاهرة، د.ت.، مقدمة المؤلف: ص٥_ ١٠

[٢] انظر آراء عباس حسن في: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، د.ط.، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦

[٣] الكفاف، يوسف الصيداوي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩، ص ٢٦

[٤] السابق: ٧

[٥] السابق: ٢٨_ ٤٥

[٦] انظر على سبيل المثال عرضه لمبحث (أن) المضمرة الناصبة للفعل المضارع، حيث أطلق على عنوان المبحث (ملحمة أن). الكفاف: ١٠٣٦

[٧] انظر: الحصائل في علوم العربية وتراثها، محمد الدالي، ط١، دار النوادر،سورية، ٢٠١١، صفحة:٣٧٢_ ٤٣٠ حيث وجه الدكتور الدالي نقدًا شديدًا لهذا الكتاب من خلال بحث بعنوان (جِزاف الكفاف)، وانظر البحث نفسه في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مجلد٢، عدد٣، أكتوبر_ديسمبر،٢٠٠٠، ص٢٥٧_ ٣٢٢

وأما تعليم النحو، فإنّ مهمته تتحدد في تمكين المتعلم من إدراك الظواهر اللغوية، وما يتعلق بها من أحكام وقواعد، ثم توظيف هذه الأحكام والقواعد وتطبيقها في الحياة العملية بما يُحقق وظيفية النحو التي تركّز على الفهم والتعبير.

وأحسب أنّ قضية التيسير في المادة النحوية تتطلب التمييز بين فئتين من الدارسين على الأقل هما: فئة الناشئين من طلاب المدارس، وفئة المتخصصين من طلبة الجامعات، ولعلَّ التمييز بين هاتين الفئتين يُمكِن أن يسهل على الباحثين ودعاة التيسير وضع ضوابط ومعايير تتحكم في تيسير المادة من زاويتين: الأولى تتصل بالمادة نفسها، والأخرى تختص بطريقة تأليفها وعرضها.

فالمادة إذا كانت تستهدف الناشئين، ينبغي أن يتم تهذيبها بمنأى عن المساس بالأصول النظرية والمنهجية، وبما يضمن صحة النطق والسلامة من الوقوع في اللحن والخطأ، وذلك باستعراض آراء النحاة واختلافاتهم في قضايا النحو المختلفة قضية قضية، واختيار الرأي الأيسر أخذًا بمبدأ "إذا اختلف النحويون في مسألة سلكنا أسهل الأقوال، "لأننا إذا أخذنا بالرخص في باب الإعراب فهذا جائز"[١].

والنحو الذي يجب أن يقدم للناشئين ينبغي أن يكون في إطار يختلف عن غيرهم من المتخصصين، وذلك بخضوعه لمجموعة من الأسس العلمية والتربوية والنفسية والاجتماعية، التي تُعنى بتقديم المادة العلمية المناسبة من حيث اختيار الموضوعات الملائمة، وتوزيعها، وترتيبها، وتبويبها، وطريقة عرضها، واختيار الأمثلة التي تلائم روح العصر، واحتواء المادة على التدريب الموجه، وهذه المهمة يجب أن تتم بالتعاون بين الباحثين اللغويين والتربويين الذين مارسوا مهنة التعليم على حد سواء.

أما المادة التي يجب أن تقدم للمتخصصين من طلبة الجامعات، فيجب الارتقاء بمستواها من حيث المضمون والطريقة، والتوسع في الموضوعات والمباحث التي عُرِضت للناشئين وفق التدريج الدوري "الذي ينهض على مبدأ مستقى من النظرية اللغوية التي تقرر أنّ اللغة نظام من الأنظمة، أو هي شبكة من العلاقات، وأنك لا تستطيع أن تعرف شيئًا ما من اللغة إلا بعد أن تعرف العلاقات التي تربطه بالأشياء الأخرى"[٢]. كما يجب إضافة موضوعات جديدة لما سبق دراسته في مرحلة التعليم المدرسي، وإعطاء اهتمام أكبر للشواهد النحوية، والجوانب التطبيقية في المادة، والدربة والمران على

---

[١] هذا القول لابن عثيمين، انظر: شرح الآجرومية، أبو عبد الله بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم، شرح محمد بن صالح العثيمين، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ت.، ص ١٠٥

[٢] علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، عبده الراجحي، د.ط.، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.، ص ٧٤

إعراب نماذج من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، وعدم الاكتفاء باستظهار المفاهيم والقواعد وحفظها، وذلك لأنّ وظيفة النحو لدى المتخصصين تختلف عنها عند الناشئين، فالمتخصص يريد أن يتعرف إلى كثير من قضايا النحو والجوانب المُشكِلة فيه، وربما يريد أن يتعرف إلى اختلافات النحاة في بعض المسائل.

أما طريقة عرض المادة، فسواء أكانت للناشئين أم للمتخصصين، فلا تكاد تخرج عن طريقتين هما: الطريقة القياسية والطريقة الاستقرائية، والطريقة القياسية هي التي تعتمد على عرض المفهوم وما يتصل به من قواعد، ثم عرض الشواهد والأمثلة الداعمة، وهذه الطريقة متبعة في معظم كتب التراث إن لم تكن فيها جميعًا، أما الطريقة الاستقرائية فهي التي تعتمد على عرض الأمثلة، ثم الانتقال إلى المفاهيم وما يتصل بها من قواعد، ويسير على هذه الطريقة معظم المؤلفات المدرسية في العصر الحاضر، على أنّ الطريقتين لا غنى عنهما، فربما تلائم الطريقة القياسية تناول بعض الموضوعات، وفي موضوعات أخرى تكون الطريقة الاستقرائية أكثر ملاءمة، كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ طريقة عرض المادة للكبار تختلف عنها لدى الناشئين، من حيث طريقة التناول، والأمثلة والشواهد والمفاهيم وما يتصل بها من قواعد، بالإضافة إلى العوامل المساعدة الأخرى، كالتطبيق والرسوم البيانية التوضيحية والجداول وغيرها.

إنّ التيسير سواء تناول المادة أو طريقة عرضها، وسواء أكان يستهدف الناشئين أم المتخصصين من طلبة الجامعات وغيرهم، فإنه يحتاج إلى المدرس المتخصص الباحث الواعي لما تحويه مادة النحو من قضايا يجب الإلمام بها، بالإضافة إلى تأهيله تأهيلاً تربويًا يُمكّنه من القدرة على تعليم النحو بطريقة مشوقة تحبب الدارسين في المادة، وتقربهم منها، وهذا لا يتأتّى إلا إذا كان الدارس لديه الرغبة والاستعداد والقدرة والكفاية اللازمة للتعلّم. وسنرى في فصول الدراسة _ إن شاء الله _ إلى أي مدى كان الغلاييني ملتزمًا بتيسير النحو مادةً وطريقةً وفق هذه الرؤية.

الفصل الأول

قضايا التيسير الصَّرْفِيَّة

_ أفعل التعجب وتصغيرها

_ الفعل الرباعي المنحوت

_ الأفعال المزيدة ومعانيها

_ جمع المصدر

_ جمع مفعول ومفعل على مفاعيل جمعاً مكسراً

_ الصفة المشبهة باسم الفاعل وأوزانها بين السماع والقياس

_ تصغير اسم الفاعل الذي ثانيه حرف صحيح منقلب عن حرف علة

المبحث الأول: أفعل التعجب وتصغيرها

لعلَّ من المفيد أن يُعرَضَ هذا المبحث من زاويتين متصلتين: أولاهما: اختلاف النحويين في أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية، وما نشأ عنه من خلاف في تصغيره. وثانيهما: قصر تصغيره على السماع أو قياسيته من حيث كونُه فعلاً، وذلك؛ لأنَّ التصغير خاصٌّ بالأسماء المتمكنة كما هو معروف عند النحاة، ولا يُصغَّر من غير المتمكن إلا أربعة: أفعلُ التعجب، والمركبُ المزجي، وبعضُ أسماء الإشارة، وبعضُ الأسماء الموصولة[١].

أولاً_ أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية

اختلف النحاة في تصغير أفعل التعجب، ومحطُّ هذا الخلاف النظرُ إلى صيغة (أفعل) من حيث الاسمية والفعلية.[٢]

فالبصريون والكسائي وهشام[٣] من الكوفيين ذهبوا إلى أنّ أفعل التعجب فعل ماضٍ، واستدلوا على فعليته بما يلي:

١_ دخول نون الوقاية عليه إذا وُصِل بياء الضمير، نحو: (ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك)، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ورفضوا القياس على قول الشاعر:

ألا فتىً من بَني ذبيانَ يَحْملني ... وليسَ حامِلَني إلا ابنُ حَمّالِ[٤]

على اعتبار أنه من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، وإنما دخلت هذه النون على الفعل؛ لتقيَ آخره من الكسر.

٢_ نصبُه المعارفَ والنكراتِ، و(أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيدٌ أكبر منك سنًّا)، ولو قلت: (زيدٌ أكبرُ منك السّنَ) لم يجُز.

---

(١) انظر أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر، بيروت، د.ت.، ٣٣٠/٤

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩ ١٢٠/١_١٢٨، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠، ٥٩/٢، ٦٠، وأوضح المسالك:٢٥٣/٣، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاق ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ ٢٧٩/١، ٢٨٠، وشرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦، ٤٢٩/٣،٤٢٨، و حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، د.ط، دار الحزم للتراث، المنصورة، د.ت.، ٢٧/٣_٢٩

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٥٩/٢، حيث ذكر الأزهري أن هشامًا من الكوفيين أيضًا قد قال بفعلية أفعل التعجب.

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي محلم السعدي في خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧، ٢٦٥/٤، ٢٦٦، ٥/ ٣٩٦، و بلا نسبة في الإنصاف:١٢٢/١

٣_ إنه مفتوح الآخر، وهذا دليل على أنه فعل ماضٍ، لأنه لو كان اسمًا لارتفع لكونه خبرًا لـ (ما).

أما الكوفيون غير الكسائي وهشام[١]، فقد ذهبوا إلى أن (أفعل) اسم، واستدلوا على اسميته بما يلي:

١_ إنه اسم جامد لا يتصرف، والجمود يختص بالأسماء، والتصرف يختص بالأفعال.

٢_ إنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، ومنه قول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا   من هؤلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[٢]

٣_ إنه تَصِحُّ عينُه في نحو: (ما أقومَه، وما أبيعَه) كما تَصِحُّ العين في الاسم، نحو: (هذا أقومُ منك، وأبيعُ منك).

ورفض الكوفيون كذلك تقدير (ما) في قولنا: (ما أحسنَ زيدًا) بـ (شيءٌ أحسنَ زيدًا)؛ لأنّ هذا التقدير لا يجوز مع قولنا: (ما أعظمَ اللهَ) إذا قدّرناه بـ (شيءٌ أعظمَ الله)، فالله _تعالى_ عظيم لا بجعلِ جاعلٍ.

وقد ردّ ابن الأنباري مجمل الحجج التي استدل بها الكوفيون على اسمية أفعل التعجب وتصغيره بما يلي[٣]:

١_ إنّ التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء؛ لأنّ التصغير في الأسماء يتناولها لفظًا ومعنىً، والتصغير اللاحق فعل التعجب يتناوله لفظًا لا معنىً.

٢_ دخول التصغير على أفعل التعجب حملاً على باب (أفعل) التفضيل، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، فيجوز أن تقول: (ما أحسنَ زيدًا!، وما أُحَيْسِنَ زيدًا!)، كما تقول: (غِلمانُك أُحَيْسِنُ الغلمان).

---

[١] انظر: شرح التصريح على التوضيح:٥٩/٢

[٢] البيت من البسيط، وهو للمجنون أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب: ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧، ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب: ٩/ ٣٦٣، وهو للعرجي في المقاصد النحوية، العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥، ٦٩/٣، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف:١٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٨٠/١، ومغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠، ٦٥٨/٦، وهمع الهوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، د.ط.، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢، ٥٤/٥ ، شدن الظبي: إذا قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه، والضال: شجر السدر البري، والسَّمُر: شجر الطلح، وهو من أشجار البادية. انظر: جامع الدروس العربية: ٥٩

[٣] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (١٥)١:/١٢٨_١٣٦

٣_ إنما دخله التصغير لجموده ولزومه طريقة واحدة، فأَشْبَهَ بذلك الأسماء؛ فدخله بعض أحكامها، وهذا لا يُخرِجُه عن أصله.

وقد أخذ جمهور النحاة برأي البصريين القائل بفعلية أفعل التعجب، وساقوا الكثير من الأدلة لإثبات صحة مذهبهم، وإبطال مذهب الكوفيين القائل باسمية فعل التعجب، وأَجْمَلَها ابنُ الأنباري في إنصافه[١]. وقد ارتضى معظم المحدثين مذهب البصريين وساروا عليه في مؤلفاتهم النحوية[٢].

وقدَّم الغلاييني شرحًا مبسطًا لمعنى هذه الصيغة، مدعومًا بأمثلة توضيحية تؤكد فعلية أفعل التعجب، يقول: "والهمزة في (ما أفعل) للتعدية، فمعنى قولك: (ما أجملَ الفضيلة!) يعني: شيءٌ جعلها جميلة، كما تقول: (أمرٌ أقعده، وأقامه!)، تريد أنّ قعوده وقيامه لم يكونا إلا لأمر. ثمّ حُمِلَ الكلام على معنى التعجب، فجرى مجرى المثل، فلزم طريقًا واحدة في التعبير"[٣].

ووجه الغلاييني إعراب (ما) على مذهب البصريين موضحًا مفهومها، "فـ (ما) نكرة تامة بمعنى شيء، و(ما) النكرة التامة هي التي تكون مكتفية بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو: (أكرمَ رجلاً ما). ومنه المثل: (لأمر ما جدع قصير أنفه). ومنها (ما) قبلَ فعل التعجب، وقيل: هي (ما) الاستفهامية خرجت عن معناها إلى معنى التعجب[٤]، وعلى كلٍّ فهي في موضع رفع على الابتداء"[٥]. ويبدو من كلام الغلاييني أنه لم يرفض الرأي القائل باستفهامية (ما) طالما أنّ معنى التعجب فيها مفهومٌ ضمنًا، وأنّ (ما) مرفوعة على الابتداء سواء أكانت نكرة تامة بمعنى شيء أم استفهامية.

ولعلّنا نلحظ إيجازًا غير مخل، أراد منه الغلاييني ترجيح رأي البصريين القائل بفعلية أفعل التعجب دون الخوض في عرض الحجج التي ساقها البصريون لإثبات فعلية أفعل التعجب.

---

[١] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (١٥) ١/١٢٠_١٣٦، وانظر على سبيل المثال حجج النحاة وتعليلاتهم التي ساقوها لإثبات فعلية أفعل التعجب : علل النحو، أبو الحسن محمد بن الوراق، تحقيق:محمود الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩، صفحة ٣٢٥، ٣٢٦، والمنصف، ابن جني، تحقيق:إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ١٩٥٤، ١/٣١٥_٣١٦، و اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥،١/١٩٨، وشرح الكافية:٤/٢٣٠، وغيرها.

[٢] انظر على سبيل المثال: النحو الوافي:٣/٣٤١، ٣٤٢، والنحو الأساسي، أحمد مختار عمر ومصطفى زهران ومحمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٨٨، ص٤٨٥، والنحو المصفى، محمد عيد، د.ط.، دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥٦٥، ٥٦٦

[٣] جامع الدروس العربية:٥٤

[٤] صاحب هذا الرأي الدماميني، انظر حاشية الصبان على الأشموني:٣/ ٢٧، وانظر أقوال النحاة في (ما) التعجبية، همع الهوامع:٥/٥٥، ٥٦

[٥] السابق:٥٤

ويرى الباحث أنّ جمهور النحاة من البصريين _ وإن كانوا قد حسموا القول في فعلية أفعل التعجب_ فإن ذلك لم يمنع حيرةِ بعضهم وترددهم إزاء هذه المسألة، وما تعليقُ الرضي الأستراباذي على مذهب الكوفيين القائل باسمية أفعل التعجب إلا دليل على ذلك، إذ يقول: "ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المُتَعجب منه بعده انتصابَ المفعول به، لكان مذهبهم جديرًا بأن يُنصر"[١]، وكان المبرد من قبلُ قد جعل هذا الفعل لاحقًا بالأسماء، يقول: "وتقول في التعجب: ما أَقْوَمَ زيدًا!، وما أبيعه!، فيكون هذا الفعل لاحقًا بالأسماء، لما أخبرتك من قلة تصرفه"[٢]، وأشار ابن السراج أيضًا إلى شَبَهِ هذه الأفعال بالأسماء المشتقة، حيث يقول: "إن هذه الأفعال لمّا لزمت موضعًا واحدًا، ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يَفعل)، وغيره من الأمثلة، فصُغّرت كما تُصغر"[٣].

وربما كان في قول الرضي الذي ذكرناه سابقًا ما يدل على أن النحاة قد اجتهدوا في التماس العلل لتبرير انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده، فمن قال بفعلية أفعل التعجب وهم البصريون ومن وافقهم، أعربوا (ما) في (ما أحسنَ زيدًا!) مبتدأ، و(أحسنَ) فعلاً ماضيًا فاعله ضمير مستتر يعود على (ما) و(زيدًا) مفعولاً به.

ومن قال باسمية أفعل التعجب، وهم الكوفيون، فقد أعربوا (ما) مبتدأً لإجماعهم على اسميتها[٤]، وأعربوا (أحسنَ) اسمًا منصوبًا على الخلاف، ففتحته إعرابٌ كالفتحة في قولك: (زيدٌ عندَك)، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، و(أحسنَ) في المعنى إنما هو وصف لزيد لا لضمير (ما)، و(زيدًا) عندهم مشبه بالمفعول به[٥].

وقد فتح خلاف القدماء وتوجيهاتهم المتباينة في إعراب هذه الصيغة الباب على مصراعيه أمام بعض المحدثين، فأخذوا يجتهدون في توجيه هذه الصيغة توجيهات عديدة تباينت فيها وجهات النظر، وسارت _فيما أحسب_ في اتجاهين:

---

[١] شرح الرضي على الكافية، الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، د.ط، جامعة قار يونس، ١٩٧٨: ٤ /٢٣٠

[٢] المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤،٤/١٧٨

[٣] الأصول في النحو، ابن السراج، د.ط، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د.ت، ١/١٠٠

[٤] نقل السيوطي عن النحاة أقوالاً عدة في (ما)، انظر همع الهوامع: ٥٦/٥، ، و حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك:٢٥٢/٣،٢٥١

[٥] انظر أوضح المسالك: ٢٥١/٣، ٢٥٢

أحدهما متأثر بمذهب الكوفيين القائل بإعراب أفعل التعجب منصوبًا على الخلاف كما هو الحال عند مهدي المخزومي، الذي يرى في هذا التوجيه إعفاءً للدارسين من القول بالعامل وتصيده، وتخليصهم من كثير من المجادلات، وهو وسيلة من وسائل التيسير التي ينشدها الدارسون المحدثون[١].

أما الاتجاه الآخر، فقد اعتمد على تقديم العديد من المقترحات المختلفة لتوجيه هذه الصيغة، حيث رأت لجنة تيسير قواعد اللغة العربية المنبثقة عن وزارة المعارف المصرية إعراب صيغة (ما أفعل) صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح[٢].

وذهب إبراهيم السامرائي إلى أنّ النحاة لم يُحسنوا النظر في جملة التعجب، وكان ينبغي أن يُنظر إليها بعيدًا عن النحو وقيد الإعراب، وأنها طريقة في القول، أو أسلوب من أساليب العربية التي تبتعد عن غيرها من وجوه الكلام، وقد وجّه السامرائي إعراب أسلوب التعجب (ما أحسن زيدًا!) بناء على ذلك، فـ (ما) أداة في أسلوب التعجب، و(أحسنَ) فعل للتعجب، و(زيدًا) مُتعجب من حسنه[٣].

وقد حاول السامرائي من خلال هذا التوجيه أن ينفي عن فعل التعجب دلالته على المُضِيّ، وما يترتب عليه من وجود فاعل ومفعول به، فهو يرى أن الزمن ليس مقصودًا، ولا مكان له في هذه الجملة الخاصة، وأن النحاة قالوا بأنه فعل ماض حملاً على الصيغة أو الشكل، وعلى هذا ينتفي تقدير الفاعل، وينتفي كون المنصوب المتعجب من حسنه مفعولاً به[٤]. وقد وافق شوقي ضيف إبراهيم السامرائي بعدم وجود فاعل في صيغة (ما أفعل) التعجبية؛ لأنّ الفعل قد يستغني عن الفاعل لدلالته عليه بمادته كما يرى ابن مضاء القرطبي[٥]. واقترح الاستغناء عن شروط اشتقاق اسم التفضيل وفعل التعجب والاكتفاء بعرضهما في باب التمييز[٦].

ورأى فاضل السامرائي أن يُقال في صيغة ما أفعل التعجبية أنها عبارة تفيد التعجب، وقدّم ثلاثة اقتراحات لإعرابها، فـ (ما): أداة تعجب أو حرف تعجب، و(أفعل): متعجب به أو اسم منصوب متعجب به أو فعل تعجب لا يحتاج إلى فاعل، و(زيدًا): متعجب منه، وهكذا نلحظ اتفاق فاضل

---

[١] انظر: قضايا نحوية، مهدي المخزومي، ط١، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص ١١٣_١١٥
[٢] النحو الجديد: ٩٢
[٣] انظر: من أساليب القرآن، إبراهيم السامرائي، ط٢، دار الفرقان، عمان ودار الرسالة، بيروت، ١٩٨٧، ص ٧٠
[٤] انظر: السابق:٧٠
[٥] انظر :تيسرات لغوية، شوقي ضيف، د.ط، دار المعارف، القاهرة، د.ط، ص٣١، والرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، د.ط، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص٩١
[٦] انظر: تجديد النحو، شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٤

السامرائي في أحد اقتراحاته مع إبراهيم السامرائي وشوقي ضيف بعدم حاجة أفعل التعجب إلى فاعل[١].

ويرى الباحث أنّ القول بوجود فعل لا زمن له _ كما ذهب إبراهيم السامرائي _ مخالف لأهم قيد من قيود حد الفعل، وهو اقترانه بزمن، وفعل التعجب موضوع في الأصل للدلالة على الزمان[٢]، والقول بوجود فعل لا فاعل له _ كما ذهب إبراهيم السامرائي ووافقه شوقي ضيف وفاضل السامرائي منافٍ للواقع اللغوي وإن قال به بعض النحاة في الفعل حاشا[٣].

وقد أطلق تمام حسان على صيغة التعجب اسم (خالفة التعجب)، "وهي صيغة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تدخل الأفعال، ولا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال والصفات، ولا في جدول إلصاقي كما يدخل هذان ومعهما الأسماء، ويرى تمام حسان أنه ليس هناك دليل على فعليتها، فهي أفعل التفضيل تنوسي فيها هذا المعنى، وأُدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يَمُتُّ إلى المعنى الأول بصلة، وليس المنصوب بعده إلا المفضل، ولكنه في تركيب جديد، وبمعنى جديد، وليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعدية، فصيغة التعجب هي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد، ولا سيما أنه ورد تصغيرها"[٤].

ولعل أوجه التشابه بين أفعل التعجب وأفعل التفضيل كانت من أهم الحجج التي دفعت الكوفيين ومن وافقهم من المحدثين إلى القول باسمية أفعل التعجب، أو توجيه أسلوب التعجب توجيهًا مخالفًا لما قرره البصريون وجمهور النحاة، "فالشبه بينهما واقع من خمسة أوجه هي: لفظهما واحد، وكل منهما يُؤتى به للزيادة والتعظيم، وكل واحد منهما يحمل الضمير، وأن الضمير في كل واحد منهما لا يظهر، وأن كل واحد منهما لا يتغير بناؤه للدلالة على الزمان، لأنّ فعل التعجب، وإن كان فعلاً، فلا يتصرف"[٥].

والذي يبدو للباحث أنّ أفعل التعجب فِعل، غير أنه شابه الأسماء من عدة أوجه _كما ذهب البصريون ومن وافقهم_ وهذه المشابهة لا تكفي للجزم باسميته، فهناك سمات حرجة في الكلمة لا يجوز القفز عنها وتجاوزها هي التي ترجّح مذهب البصريين القائل بفعلية أفعل التعجب، ومن أهمها ما

---

(١) انظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمان،٢٠٠٣، ٢٣٩/٤

(٢) انظر: شرح الحدود في النحو، الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٩٥، ٩٦

(٣) انظر رأي الفراء في الجنى الداني، ابن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥٦٠، حيث اعتبر الفعل (حاشا) فعلاً لا فاعل له، وأيده الأشموني، انظر رأي الأشموني في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت،٢٣٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٣٨/٢

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص١١٤

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ط١، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ١٨٠/١

عبّر عنه الرضي بقوله: "ولولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المُتَعجب منه بعده انتصابَ المفعول به، لكان مذهبهم جديرًا بأن يُنصر"[١]، وكذلك فليس كلُّ ما شابَهَ الأسماء من الأفعال من عدة أوجه يجوز لنا إدخاله في باب الأسماء، كأفعل التعجب وفعلي المدح والذم على سبيل المثال، وليس كل ما شابه الأفعال من الأسماء جدير بأن يدخل في باب الأفعال كالمشتقات والمصدر العامل، وقد علّل ابن أبي الربيع لذلك "بأنّ العرب تعطي الشيء حكم ما أشبهه، وعلى مراعاة الشبه وُضع باب ما ينصرف"[٢].

ثانيًا_ تصغير أفعل التعجب بين السماع والقياس، وخلاف النحاة في تصغيره

اختلف النحاة في تصغير أفعل التعجب من حيث قصره على السماع أو قياسيته:

يرى جمهور النحاة أنّ تصغير فعل التعجب من الشاذ الذي لا يقاس عليه، منهم: السيرافي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، وابن هشام[٧]، والأزهري[٨]، واختاره من المحدثين محمد محمد عبد الخالق عُضَيمة[٩]، وقد علّل ابن مالك لذلك بقوله: "ولشبه أفعل المتعجب به بأفعل التفضيل أقدم على تصغيره بعض العرب، فقال:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا   من هؤليّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [١٠]

وهو في غاية من الشذوذ، فلا يُقاس عليه فيُقال في ما أجمله وما أظرفه: ما أجيمله، وما أُظيرفه؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يُوصف، فلا يُصغّر. وأجاز ابن كيسان اطّراد تصغير أفعل، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أفعِل، وضعفُ رأيه في ذلك بيّن، وخلافه متعيّن"[١١].

ويرى فريق آخر من النحاة أنه يجوز القياس على تصغير أفعل التعجب، منهم: ابن السراج[١٢]،

---

[١] شرح الرضي على الكافية: ٢٣٠/٤
[٢] البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٨٠/١
[٣] انظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨، ٢١٦/٤
[٤] انظر: شرح المفصل: ٤٢٨/٣، وانظر: منير الدياجي في تفسير الأحاجي، سلامة عبد القادر المرافي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٨٥، ص٣٩١
[٥] انظر: شرح المفصل: ٤٢٩/٣
[٦] انظر: شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: محمد عطا وطارق السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ٣٧١/٣
[٧] انظر: مغني اللبيب: ٦٥٨/٦
[٨] انظر: شرح التصريح: ٦٠/٢، ٥٥٩، حيث نص الأزهري على عدم قياسيته، وقد لاحظ عباس حسن أن الأزهري قد نصّ على عدم قياسيته في أول باب التصغير ثم تناقض فأباحه مطلقًا عند كلامه بعد ذلك فيما لا يُصغر. انظر شرح التصريح: ٥٨٢/٢، وانظر النحو الوافي: ٦٨٦/٤
[٩] انظر: مقدمة محمد عبد الخالق عضيمه في المقتضب: ١١٤/١، ١١٥
[١٠] سبق تخريجه
[١١] شرح التسهيل: ٣٧١/٢، ٣٧٢
[١٢] الأصول في النحو: ١٠٠/١

والمازني[1]، وابن جني[2]، وابن عصفور[3] والرضي الأستراباذي[4]، وأبو حيان الذي ذكر أنّ ابن كَيْسان أجاز تصغيره، يقول: "وأما أفعل، نحو (أحسن) في التعجب، فأجاز ابن كيسان تصغيره، ومنعه الجمهور"[5]، ويقول مؤيدًا جواز ذلك: "لا تُصغر الحروف ولا الأفعال إلا فعل التعجب الذي على وزن وزن أفعل في مذهب سيبويه، فإنه يطّرد تصغيره، وقد منع اطّراده قوم"[6] وفي نَصّ أبي حيان ما يشير يشير إلى اطّراد تصغيره عند سيبويه الذي يقول في باب (ما يُحقّر لدنوّه من الشيء وليس مثله): "وسألت الخليل عن قول العرب: (ما أُمَيْلِحَهُ)، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يُحقر، وإنما تُحقر الأسماء...، وليس شيءٌ من الفعل ولا شيء مما سُمّي به الفعل يُحقر إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك: ما أفعله"[7].

وواضح من كلام سيبويه الذي نقله عن الخليل أنه يُجيز القياس على هذا التصغير، وقد علّل الزمخشري لذلك _ وهو من المعارضين لقياسية تصغيره _ بقوله: "فإن قلت كيف عاقَ معنى الفعل أو شبهه عن التصغير، والفعل نفسه قد صُغّر في قولك: ما أميلح زيدًا؟ قلت: هو شيء عجيب لم يأتِ إلا في باب التعجب وحده، وسبيله_ على شذوذه_ سبيل المجاز، وذلك أنهم نقلوا التصغير من المُتَعجب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم إلى الرجل منه إلى النهار في: (نهارُك صائمٌ)، فكما أن الصوم ليس للنهار، كذلك التصغير ليس للفعل"[8].

ومقتضى كلام الزمخشري أنّ التصغير ألصق بالمتعجب منه وهو (زيد)، لكنه نُقل إلى الفعل لما فيه من صفة المتعجب منه، وذلك لأن التصغير هنا قد ينقلب إلى العكس من الغرض الظاهر، وهو ما يُفهم من قول سيبويه في تعليله لتصغير أفعل التعجب حيث يقول: "... ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنما يَعْنُون الذي تصفه بالملَح، كأنك قلت: (مُلَيِّحٌ) شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئًا آخر، نحو قولك: (يَطَؤُهم الطريق)، و(صِيدَ عليه يومان)، ونحوُ هذا كثير في الكلام"[9]، وفي تعليله لجواز

---

(1) انظر: المنصف:٣١٦/١

(2) انظر: السابق:٣١٦/١

(3) انظر: المقرب، ابن عصفور، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٧٢

(4) انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، ٢٧٩/١

(5) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٩٨، ص ٣٥٤، ٣٥٤، وانظر أيضًا: شرح التسهيل:٣٧٢/٢، حيث ذكر ابن مالك أن ابن كيسان من القائلين بجواز القياس عليه.

(6) انظر: السابق:٣٥٤

(7) الكتاب، سيبويه، تحقيق: إيميل يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩، ٥٣١/٣

(8) منير الدياجي في تفسير الأحاجي، ص٣٩١، ٣٩٢، وانظر النص في الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ١٣٣/٢

(9) الكتاب:٥٣١/٣، قال السيرافي: يريدون: يطؤهم أهل الطريق الذي يمرون فيه، فحذف (أهلاً) وأقام (الطريق) مقامهم، ومعنى (يطؤهم الطريق) أن بيوتهم على الطريق، فمن جاز فيه رآهم، وقوله:(صيد عليه يومان) إنما معناه (صيد عليه الصيد في يومين)، فحذف (الصيد)، وأقام (اليومين) مقامه. انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢١٧/٤

تصغيره يقول العُكبَري: "إنه جاز التصغير فيه؛ لأنه نائب عن تصغير المصدر كما أنّ الإضافة إلى الفعل في اللفظ، وهي في التقدير إلى مصدره"[١].

ونخلص من تعليلات النحاة بجواز تصغير أفعل التعجب في (ما أُحيسن زيدًا) إلى أن التصغير أُريد به تصغير صفة المتعجب منه، أي (زيدٌ حُسينٌ) أو أُريد به تصغير المصدر، أي (حُسْنُ زيد قليل) وهو في كلا الأمرين فالتصغيرُ تصغيرُ الشفقة والتلطف لبيان أنّ تصغيرَ زيدٍ راجعٌ إلى حُسْنِه؛ لا إلى سائر صفاته[٢]، أي إلى الصفة المتعجب منها في زيد.

وقد أخذ الغلاييني بمذهب سيبويه ومن وافقه من النحاة، وأجاز القياس على تصغير أفعل التعجب_على شذوذه_، يقول: "وقد ورد تصغير (ما أفعل) شذوذًا، وهو فعل لا يُصغّر؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، غير أنه لمّا أشبه اسم التفضيل وزنًا وأصلاً ودلالة على المبالغة، سهّل عليهم ذلك قوله:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا   من هؤليّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [٣]

ويقول أيضًا: "قالوا: (ولم يسمع إلا في ما أملح، وما أحسن) غير أنه يجوز القياس على هذا الشذوذ إذا أُريد به مع التعجب التحبب ، وعليه يجوز أن تقول: ما أُحيلاه!، وما أُدَيْناه إلى قلبي!، وما أُطَيْرِفَ حديثه!، وما أُظَيْرِفَ مجلسه!"[٤].

وكما نلحظ، فإنّ الأمثلة التي ساقها الغلاييني لا تبتعد كثيرًا في مجملها عن قرب المصغر من النفس؛ لأنّ التصغير في مثل هذا النوع يفيد تقريب المنزلة والشفقة والتلطف والتحبب والمَلاحة[٥]، يقول الرضي: "فالتصغير في (ما أُحَيْسِنَه) راجع إلى الحسن، وهو تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو بُنَيَّ، وأُخَيَّ، كأنك قلت: هو حُسَيْنٌ، وقوله:(يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا)، أي: هُنَّ مُلَيِّحات"[٦]، وقد ذكر الرضي في موضع آخر أن هذا التصغير من مجاز تقليل الذات المفيد للشفقة والتلطف... وذلك لأن الصغار يُشفَقُ عليهم ويُتَلَطّفُ بهم، فكنّى بالتصغير عن عِزّة المصغر على من أُضيف إليه، ومنه التصغير المفيد للمَلاحة، كقوله: (يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا)، وذلك لأنّ الصغار في الأغلب لِطاف

---

[١] اللباب في علل البناء والإعراب:١٩٨/١
[٢] انظر شرح الشافية:٢٨٠/١
[٣] سبق تخريجه
[٤] جامع الدروس العربية: ٥٩
[٥] انظر فوائد التصغير وأغراضه في: شرح الشافية:١٩٠/١، و شرح المفصل:٤٢٨/٣، وارتشاف الضرب:٣٥١
[٦] شرح الشافية:٢٨٠/١

مِلاح، فإذا كبرت غَلُظَت وجَهُمَت"[1]، وهذا ما قصده الغلاييني _على ما يبدو_ في قوله: إذا أُريد به مع التعجب التحبب. "[2]، وقد وافق عباس حسن الغلاييني فيما ذهب إليه من جواز القياس على تصغير أفعل التعجب، حيث يقول: "إن الأخذ بهذا الرأي_أحيانًا_ فيه تيسير وتوسعة لا ضرر منهما"[3].

والذي يميل إليه الباحث أنه لا بأس من تصغير أفعل التعجب والقياس عليه أخذًا برأي سيبويه وفريق من النحاة، وموافقة لما ذهب إليه الغلاييني وعباس حسن، ويمكن النظر إلى ذلك من زاويتين، إحداهما تتعلق باللفظ، والأخرى ترتبط بالمعنى.

أما ما يتعلق باللفظ، فذلك لأنه شابه الاسم من عدة أوجه كما نصّ على ذلك البصريون وجمهور النحاة، فأُعطي حكم ما أشبهه[4]، فجاز تصغيره في أمثلة مسموعة، كما أنّ هذا التصغير _على شذوذه_ يلتزم بوزن (فُعَيْعِل) من أبنية التصغير الثلاثة التي وضعها النحاة، وهو بذلك يسير وفق قواعد التصغير التي وضعوها، وفيه خِفَّةٌ لا يحتاج معها اللسان إلى بذل جهد في تلَفُظها.

أمّا من حيث المعنى، فإن هذا التصغير جاء على سبيل المجاز وغرضه تصغير صفة المتعجب منه لا الفعل كما ذكر النحاة، ويُراد به مع التعجبِ التحببُ والتلطف كما أشار الغلاييني إلى ذلك.

ولعلّ الأخذ بهذا الرأي بما فيه من التيسير يدعو إلى الأخذ به، فهو غير مجافٍ للواقع اللغوي، كما أنه ينأى بنا عن الجدل الذي دار بين النحاة القدامى حول فعلية (أفعل التعجب) أو اسميته وما ترتب عليه من آراء في جواز تصغيره، أو قصره على السماع، أو توجيه أسلوب التعجب توجيهات جديدة على نحو ما رأينا عند المحدثين كالمخزومي والسامرائي وشوقي ضيف وتمام حسان الأمر الذي قد يكون مدعاة لفتح الباب على مزيد من التفريعات والصعوبات التي قد تزيد من أعباء النحو على الدارسين.

---

[1] السابق:١٩٠/١
[2] انظر: جامع الدروس العربية:٥٩
[3] النحو الوافي، عباس حسن، ط٥، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٥، ٣٤١/٣، وانظر أيضًا:٦٨٦/٤، وانظر اللغة والنحو بين القديم والحديث:٨٩، ٩٠
[4] السابق:١٩٠/١

المبحث الثاني: الفعل الرباعي المنحوت

النحت وسيلة من وسائل تنمية اللغة، وهو ضرب من الاشتقاق، وقد سمّاه أحد الباحثين المحدثين الاشتقاق الكُبّار[١]، ولعل أول من أشار إليه هو الخليل بن أحمد، إذ يقول: "إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يُشتق فعلٌ من جَمْعٍ بين كلمتين، مثل: (حيَّ على)، كقول الشاعر:

ألا رُبّ طيفٍ بات منك مُعانِقِي   إلى أن دعا داعي الفلاحِ فحيعلا

يريد: قال: حي على الفلاح...، فهذه كلمة جُمعت من (حي) و(على)، وتقول منه حيعل يحيعل حيعلة، وقد أكثرتَ من الحيعلة؛ أي من قولك: حيَّ على، وهذا يشبه قولهم: تعبشمَ الرجلُ وتعبقسَ، ورجل عبشميّ: إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلاً... فهذا من النحت"[٢]، وواضح أن الخليل قد أشار إلى نوعين من النحت هما: النحت من جملة، والنحت من المركب الإضافي، ولعل في قوله: "وهذا يشبه قولهم تعبشم الرجل وتعبقس، ورجل عبشمي: إذا كان من عبد شمس أو من عبد قيس "ما يشير إلى ندرة النحت من المركب الإضافي عند العرب، وقصره على السماع، ولم يتعدّ سيبويه في كتابه ما ورد عن الخليل من أمثلة على النحت دون أن يسميه، حيث يقول: "وأما (حيهل) التي للأمر فمن شيئين، يدلك على ذلك: (حيّ على الصلاة)...، والدليل على أنهما جُعلا اسمًا واحدًا قول الشاعر"[٣]:

وهيّجَ الحيَّ من دار فظلَّ لهم   يومٌ كثيرٌ تناديه وحيَّهَلُهْ[٤]

وفي معرض حديثه عن النسب في الإضافة، يقول سيبويه: "وقد يجعلون للنّسب في الإضافة اسمًا بمنزلة (جعفر)، ويجعلونه من حروف الأول والآخِر، ولا يخرجونه من حروفهما ليُعرف، كما قالوا: (سِبَطْر)[٥]، فجعلوا فيه حروف السّبط إذ كان المعنى واحدًا... فمن ذلك: (عبشميّ وعبدريّ). وليس هذا بالقياس"[٦].

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية، بحث في علم الاشتقاق، عبد الله أمين، ج ٣٨٢/١

[٢] كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ت.، ٦٠/١

[٣] الكتاب:٣٣٣/٣

[٤] البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الكتاب: ٣٣٣/٣ وفي المقتضب: ٢٠٦/٣، وفي شرح المفصل، ٣٨/٣،

[٥] السّبطر: من نعت الأسد بالمضاءة والشّدة، والسِّبطْر: الماضي. انظر: لسان العرب، مادة (سبطر): ١٧١/٦

[٦] الكتاب:٤١٤/٣

تلك كانت بدايات التأصيل لمفهوم النحت والذي يبدو أنه مقصور على السماع كما رأينا عند قدامى النحاة كالخليل وسيبويه، غير أنّ هذا المفهوم لم يتضح بصورة جلية كما هو عند ابن فارس حيث يقول: "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك: (رجل عبشمي) منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل:

أقولُ لها ودمعُ العينَ جارٍ   ألم يُحْزنك حيعلةُ المنادي

مكان قوله: (حيّ على)، وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد: (ضِبَطْرٌ)، من ضبط وضبر، وفي (الصَّلْدم) إنه من الصَّلد والصَّدم"[١]. وفي معجم مقاييس اللغة يقول: "اعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت: أن تُؤخذ كلمتان وتُنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل...، فعلى هذا بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي، فنقول: إنّ ذلك على ضربين: أحدهما المنحوت الذي ذكرناه، والضرب الآخر الموضوع وضعًا لا مجال له في طرق القياس"[٢].

وكما نلحظ فإن ابن فارس قد صرّح بقياسية النحت، "وابتدع لنفسه مذهبًا في القياس والاشتقاق...، وبنى معجمه (المقاييس) على هذا المذهب في كل مادة رباعية أو خماسية أمكنه أن يرى فيها شيئًا من النحت، حتى كثرت المواد المنحوتة على مذهبه لو استخرجت من مواطنها المتفرقة في معجمه"[٣]. معجمه"[٣]. وقد بدأ هذا المفهوم يظهر بعد ابن فارس في مصنفات اللغويين والنحويين أمثال: الثعالبي[٤]، والسمين الحلبي[٥]، والخضري الذي ذكر في حاشيته على ابن عقيل "أن النحت_ مع كثرته عن العرب_ غير قياسي كما صرّح الشُّمني[٦]، ونُقِل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته، ومن المسموع: سَمْعَلَ إذا قال: السلام عليكم. وحوقل بتقديم القاف إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، وقيل: بتقديم اللام وهلّل تهليلاً وهيْلَلَ هيْللةً، إذا قال: لا إله إلا الله، وياء هيلل للإلحاق بدحرج، ومنه في

---

(١) الصاحبي:٢٠٩، ٢١٠

(٢) المقاييس في اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط.، دار الفكر، ١٩٧٩، ٣٢٨/١

(٣) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط٩، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١، ٢٤٤

(٤) انظر: فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: ياسين الأيوبي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٩٩، ص٤٢٨

(٥) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط.، دار القلم، دمشق، د.ت.، ١٣/١

(٦) الشمني: أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد بن حسن بن علي القسنطيني الأصل الإسكندري، محدّث، مفسّر، نحوي، له (شرح المغني لابن لابن هشام) وغيره، توفي سنة ٨٧٢ هـ، انظر: الأعلام: ٢٣٠/١

القرآن ﴿ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾[1]، قال الزمخشري: هو من بُعِثَ وأُثِيرَ، أي بُعث موتاها وأُثير ترابها، ومن المولَّد الفَذْلكة من قولهم: فَذْلَك العدد كذا وكذا، والبَلْكَفة التي أخذها الزمخشري من قول أهل السنة: إن الله تعالى يرى بلا كيف، ورَدَّ عليهم بناءً على زعمه الفاسد بقوله:

قد شبَّهوه بخلْقِه فَتَخَوَّفوا   شَنعَ الوَرَى فَتَستَّروا بالبَلْكَفَه

قيل: ومن المولّد بسمل؛ لأنه لم يسمع من فصحاء العرب. قال الشهاب الخفاجي: والمشهور خلافه، وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمُطَرِّزي[2]، ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة"[3]:

لقد بَسْمَلَت ليلى غَدَاةَ لَقِيتُها   فيا حَبَّذَا ذاك الحديثُ المُبَسْمَلُ[4]

وقد نقل السيوطي عن بعض العلماء اهتمامهم بظاهرة النحت، منهم أبو علي الظهير ابن الخطير الفارسي العماني الذي ألّف كتابًا سمّاه (تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب)، قال السيوطي: ولم أقف عليه، وإنما ذكره ياقوت الحموي في ترجمته في كتابه معجم الأدباء، قال ياقوت في معجم الأدباء: إن عثمان بن عيسى الملطي النحوي[5] سأل الظهير بن الخطير الفارسي عمّا وقع في ألفاظ العرب على مثال شَقَحْطب، فقال: هذا يسمى في كلام العرب (المنحوت)، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، فشقحطب منحوتة من شِقّ حطب، فسأله الملطي أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه؛ ليعوّل في معرفتها عليه، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسمّاها كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب[6]، كما ذكر السيوطي الكثير من صيغ النحت التي وردت عن بعض اللغويين والنحاة، مثل: ابن السكيت والتبريزي والفراء والثعالبي وصاحب الصِّحاح وغيرهم...

وعلى الرغم مما ذكره السيوطي من اهتمام بعض القدماء بظاهرة النحت، وورود الكثير من صيغه عن بعضهم، فأكثر النحاة على أنه مسموع كما رأينا عند القدماء، ولم يصرّح أحد بقياسيته إلا ابن

---

(1) الانفطار ٤

(2) هو صدر الأفاضل أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المعروف بالمطرزي، من نحاة المذهب البغدادي المتأخرين، توفي ٦١٠هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة:٣١١/٢

(3) حاشية الخضري على ابن عقيل، الخضري، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ٩/١، ١٠

(4) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في شرح ديوانه. انظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرحه وقدم له: عبدأ. علي مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٢٠، و في حاشية الخضري على ابن عقيل: ١٠/١، وبلا نسبة في همع الهوامع: ٤٨/٥، روي: فيا حبّذا ذاك الحبيبُ المُبسمِلُ

(5) هكذا ورد اسمه في المزهر، وفي بغية الوعاة (البلَطي) بالباء، وهو عثمان بن عيسى بن منصور بن محمد البُلَطيّ، عالم، إمام، نحوي، لغوي، إخباري، مؤرخ، شاعر، عروضي، توفي ٥٩٩هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١٣٥/٢

(6) المزهر: ٣٣٤/١

فارس الذي استدل على ذلك "بأن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، كقول العرب للرجل الشديد (ضِبَطْر)، وفي (الصلدم) من (الصلد والصدم)"(١). ونُقل عن ابن مالك قوله في التسهيل: قد يُبنى من جزأي المركب فَعْلَلَ بفاء كل منهما وعينه، فإن اعتلت عين الثاني كَمُل البناء بلامه أو بلام الأول ونُسب إليه(٢)، "وعبارة ابن مالك تُشعر بأنّ النحت من المركب الإضافي قياسي، وذلك لكثرة ما ورد منه من كلام العرب الذين يُحتج بكلامهم"(٣). وقد خالف أبو حيان ابن مالك فيما ذهب إليه، حيث يقر بقصره على السماع، وذلك في قوله: "وهذا الحكم لا يطّرد وإنما يُقال منه ما قالته العرب، والمحفوظ عبشمي في عبد شمس، وعبدري في عبد الدار..."(٤).

وقد اختلف المحدثون في النحت _فيما أحسب_ إلى ثلاث طوائف: طائفة تدعو إلى التوسع فيه، وأخرى ترى قصره على ما سمع من العرب موافقة لجمهور النحاة، وثالثة تميل إلى قياسيته دون تفريط.

ومن أبرز أنصار الطائفة الأولى التي دعت إلى الأخذ بالنحت ساطع الحصري الذي كتب مقالاً قال فيه: "لا يمكن نشر العلم بالتراكيب المطولة، فإذا لم نقبل النحت، سنضطر إلى استعمال الاصطلاحات الإفرنجية نفسها، ولا حاجة للإثبات أن اتساق اللغة في هذه الحالة يصبح أشدّ تعرضًا للخطر"(٥).

وقد استخدم الحصري في مقالاته ألفاظًا منحوتة مثل: (أنا + مركز)= أنركزية (egocentrism)، و(حلم + يقظة) = حلقظة (daydream)، و(حيوان + جرثومة) = حيثومة (sporozoa)، و (تحت + شعور) = تحشعوري (subconscious)(٦)

كما كان عبد الله أمين من أكثر الداعين إلى التوسع في النحت، وقد أطلق عليه اسم الاشتقاق الكُبّار(٧)، وليظهر ضرورة النحت في بعض المواقف اللغوية، اقترح وضع بعض المصطلحات مثل:

---

(١) الصاحبي: ٢١٠

(٢) المزهر: ٣٣٦/١

(٣) دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٨

(٤) المزهر: ١/ ٣٣٦

(٥) في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية، ساطع الحصري، صفحة:٨١، نقلاً عن النحت في اللغة العربية بين الأصالة والحداثة، مجلة دراسات العالم الإسلامي، ١/٤، ٢، مارس،٢٠١١، ص١٣، ١٤

(٦) في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية: ص٨١، عن النحت في اللغة العربية بين الأصالة والحداثة، ص١٣، ١٤

(٧) انظرتعريف عبد الله أمين للاشتقاق الكُبّار ، وهو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معًا، مثل: (عبشمي) من عبد شمس، و(حولق) من لا حول ولا قوة إلا بالله، ويسمّى نحتًا. مجلة مجمع اللغة العربية القاهري، بحث في علم الاشتقاق، عبد الله أمين، ج ٣٨٢/١

(قطار+ سريع) = قطسر أو قطرس، و(أربعة + أرجل) = أربجل، و(بنك + مصر) = بنصر، و(دار+ العلوم) = درعم ونسبوا إليه، فقالوا: درعمي.[١]

وقد دعا مارون غصن إلى التوسع في النحت بتضمينه ألفاظًا غيرَ عربية، جريًا على ما استخدمه العرب في استعمالهم لفظة (خانة) الفارسية، ومعناها (بيت)، فقالوا: (مطرانخانة، وكتبخانة، ودفترخانة)، واقترح قياسًا عليها أن نقول: (صور خانة) بمعنى متحف للصور، بدلاً من أن نقول: متحف للصور، و(تمثال خانة) بمعنى متحف للتماثيل، و(آثار خانة) بدلاً من دار الآثار، ويمكننا أن نصوغ الصفات والظروف من جميع هذه الألفاظ المنحوتة، فنقول مثلاً: النفقات الصور خانية أو الاعتمادات الصور خانية...[٢]

ولعلنا نلحظ غموض الأمثلة التي ساقها ساطع الحصري وعبد الله أمين وغرابتها إذا ما قورنت باستعمال الكلمتين الأصليتين، ودلالتهما على المعنى بيسر ووضوح، ودون تكلف، ومن الغريب أن يدعو مارون غصن إلى النحت باستخدام ألفاظ غير عربية، فإن كان لا بد من النحت، فمن باب أولى استخدام اللفظة العربية.

أما عبد القادر المغربي، فقد قرّر أنّ كثيرًا من الكلمات الرباعية والخماسية يمكن إرجاعها إلى كلمتين ثلاثيتين بسهولة، وأنّ هذه الكلمات في لغة العرب إنما كانت بطريقة النحت أو ما نسميه الاشتقاق النحتي، فمثل (دَحْرَجَ) منحوتة من دحره فجرى، و(هرول) من هرَب وولّى، وبَحْثَرَ[٣] من بحث وأثار[٤]، ويبدو أنه قد تأثر بمنهج ابن فارس في أنّ ما زاد عن ثلاثة أحرف فأكثره منحوت، وبما وبما ورد عن الزمخشري في الفعل (بعثر) من (بُعث وأُثير).

وفي مقابل الداعين إلى التوسع في النحت يبرز تيار المتشددين، وفي مقدمتهم أنستاس الكرملي الذي يرى أن لغتنا العربية لا تقبل النحت كما هو الشأن في اللغات الغربية التي يكثر فيها، حيث يقول: "وهذا النحت يتدفق تدفق السيل الجارف في لغة كيكرون وديمستينس، أما في لغة عدنان فإنه قليل لا يُعتدُّ به، ولا يُتقوّم منه قواعد ولا يصلح لأن يُجْرى عليه جريًا، والذي يرد في ألفاظنا الكثيرة

---

[١] الاشتقاق، عبدالله أمين، ص٣٩١، نقلاً عن النحت في اللغة العربية بين الأصالة والحداثة، مجلة دراسات العالم الإسلامي، ١/٤، ٢، مارس،٢٠١١، ص١٤

[٢] انظر: النحت في اللغة العربية وسيلة لتوسيع اللغة، مارون غصن، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مجلد ١٣، جزء ٥، ٦، أيار وحزيران، ١٩٣٥، ص ٣٠١، ٣٠٢

[٣] بحثر الشيء: بحثه وبدّده كبعثره. انظر: لسان العرب، مادة (بحثر): ١/ ٣٩٢

[٤] انظر: الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، ط٢، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٧، ص ١٥

الأحرف أن زيادتها تدل على معان خاصة بكل حرف منها..."[١] كما يرى أنّ أوزان العربية على كثرتها تغني عن النحت، يقول: "فأما أوزان العربية فمِن أبْدعِ ما ورد فيها، وهي من الغِنى بحيث يجد فيها الباحث ما يَجْزَأُه[٢] عن النحت والتركيب وتكثير الألفاظ والشروح، حتى إنك لا تجد ما يضارعها في سائر الألسنة ولو كانت سامية الأصل"[٣]. "وقد عارض الدكتور محمد كامل حسين استخدام النحت في المصطلحات العلمية، ورأى أنه لا يكاد يوجد له محل، فهو أثقل على الأذن من التعريب ولا داعي له"[٤]، كما رفض العلايلي تطبيق النحت على العربية أخذًا بمبدأ اعتماد اللغات له؛ لأن العربية تنفرد باعتبارات مختلفة عن سواها من اللغات[٥].

وقد وقف مجمع اللغة العربية موقفًا وسطًا إزاء النحت، عندما وجد حاجة مُلّحة له؛ فأجازه عندما تُلجئ إليه الضرورة العلمية[٦]، ووضع شروطًا لقبوله وهي: "مراعاة استخدام الأصلي من الحروف دون دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسمًا اشترط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن فَعْلَلَ أو تفَعْلَلَ إلا إذا اقتضت ذلك الضرورة، وذلك جريًا على ما ورد من الكلمات المنحوتة"[٧]، ووافق هذا الرأي كثير من المحدثين كمحمد محيي الدين عبد الحميد[٨]، الحميد[٨]، وإبراهيم أنيس[٩]، وعباس حسن[١٠]، وصبحي الصالح[١١]، وأحمد مطلوب[١٢]، ورأوا فيه ضرورة لتنمية اللغة وتجديد أساليبها حين تدعو الحاجة إليه، ووقف إميل يعقوب موقفًا متحفظًا من النحت داعيًا إلى عدم اللجوء إليه إلا إذا أعيانا الاشتقاق، وفي حال اضطررنا إليه يجب أن تكون الكلمة المنحوتة منسجمة الحروف، خاضعة لأحكام العربية، مصوغة على وزن عربي[١٣].

---

[١] نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، أنستاس الكرملي، د.ط.، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٨، ص١٥٩

[٢] هكذا وردت في المرجع، وربما يكون من الأفضل كتابتها على واو مراعاة لقاعدة الهمزة المتوسطة المضمومة وما قبلها مفتوح.

[٣] السابق: ١١٣

[٤] مجلة المجمع: ١٤١/١١، ١٤٢، نقلاً عن: العربية الفصحى الحديثة، ستتكيفتش، ترجمة وتعليق: محمد حسن عبد العزيز، د.ط.، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٢٠

[٥] مقدمة لدرس لغة العرب: ٢٣٨

[٦] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية، إبراهيم مدكور، د.ط.، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣، ٩/٣، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية، دار المعارف العمومية، ١٩٥٣، ج٧، ص ١٥٨

[٧] مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٤، صفحة:٢١، وانظر: المعجم المفصل في علم الصرف ٥٧٩:

[٨] دروس التصريف: ٢٩

[٩] من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٩١

[١٠] اللغة والنحو بين القديم والحديث:٢٥١

[١١] دراسات في فقه اللغة: ٢٧٣، ٢٧٤

[١٢] بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧، ص ٢٣٦

[١٣] انظر: فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل يعقوب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، ص٢١٤

وكان الغلاييني من قبل قد دعا إلى تجويز النحت والتوسع فيه، حيث يقول: "والنحت _ على كثرته _ في لغتنا غير قياسي، كما هو مذهب الجمهور، ومن المحققين من جعله قياسيًا، فكل ما أمكنك فيه الاختصار جاز نحته، والعصر الحاضر يحملنا على تجويز ذلك والتوسع فيه"[١]، وقد ورد هذا الرأي للغلاييني في حديثه عن الفعل الرباعي المنحوت، حيث ذكر نوعين منه، وهما: الفعل الرباعي المشتق من أسماء الذوات[٢]، نحو: عقْرَبْت الصّدغ، أي: (لويته كالعقرب)، وفَلْفَلتُ الطعام: (إذا وضعت عليه الفلفل)، ونرجست الدواء: (إذا وضعت فيه النرجس)، وعصفرت الثوب: (إذا صبغته بالعصفر)، والفعل الرباعي الدال على اختصار الحكاية، نحو: بَسْمَلَ وحَمْدَلَ وحَوْقَلَ وحَسْبَلَ وسَبْحَلَ وجَعْفَلَ، أي قال: (بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله ونعم الوكيل، وسبحان الله، وجعلني الله فداءك)، وعرّف مفهوم النحت، وهو: "أن تختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يُشترط فيها حفظ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات على الصحيح، كما يُعلم من شواهد ذلك، لكنه يُشترط فيه اعتبار ترتيب الحروف"[٣]. وقد اقتبس هذا المفهوم والشروط الواجب توافرها في الكلمة المنحوتة عن الخضري في حاشيته على ابن عقيل[٤].

وفي السياق ذاته، أشار الغلاييني إلى بعض الأفعال المنحوتة المسموعة نحو: "سمعل، وطلبق، إذا قال: السلام عليكم، وأطال الله بقاءك، ومنه بعثر، أي: بعث وأثار، ونقل عن الزمخشري في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾[٥] بأن الفعل (بعثر) منحوت من: (بُعِث وأُثير ترابها)"[٦]، وقد ذكر ذلك الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل، وقد أشرنا إلى ذلك.

ولم يتطرّق الغلاييني إلى أنواع النحت الأخرى؛ لأنه كان في مقام الحديث عن وزن الفعل الرباعي المجرّد، ودلالاته، ولعله قد تأثر فيما ذهب إليه ابن فارس من أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، لذلك عَدّ الأفعال الرباعية المشتقة من أسماء الذوات منحوتة، وقد ذكر عبد الله أمين أنّ العرب اشتقوا من أسماء الذوات كما اشتقَوا من أسماء المعاني من المصادر ومن غيرها، وساق مجموعة من الأمثلة لأفعال ثلاثية ورباعية مشتقة من أسماء الذوات، ويرى أنّ الاشتقاق منها كثير

---

(١) جامع الدروس العربية:١٧٣

(٢) ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد بعض أمثلة الفعل الرباعي المشتق من أسماء الأعيان، انظر: دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال: ٦٦، ٦٧، وكان مجمع اللغة العربية قد أجاز اشتقاق الرباعي من أسماء الأعيان، انظر:مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا: ص ٧

(٣) جامع الدروس العربية:١٧٣

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٩/١

(٥) الانفطار ٤

(٦) جامع الدروس العربية:١٧٤

كثرة يصدق عليه فيها أنّه مطّرد[١]. وكان ابن مالك قد ذكر أنّ الفعل الرباعي المجرد قد يُصاغ من اسم رباعي لعمل بمسماه، نحو: قَرْمَصَ: حفر القرموص[٢]، أو لمحاكاة المسمى، نحو: عَقْرَبَ الشيء لواه كالعقرب، أو لجعله في شيء، نحو: فلفل الطعام وعصفر الثوب، أو لإصابة مسماه، نحو: عرقبه: إذا أصاب عرقوبه، أو لإصابة بمسماه، نحو: عَرْجَنَه إذا أصابه بعُرجون، أو لإظهار مسماه، نحو: عَسْلَجْتُ الشجرة[٣]: أخرجت عساليجها، أو لاختصار حكايته، نحو: بسْمَلَ، وحسبل وسبحل...، إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وحسبي الله، وسبحان الله[٤].

فالغلاييني _كما نلحظ_ من أنصار التوسع اللغوي، حيث يرى أنّ من الضروري فتح باب الاشتقاق لتوسيع المجال أمام حاجات العصر ومتطلباته، فكل قياس يجري على سَنَن العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه، فلا محيص لنا عن قبوله، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم[٥].

ويرى الباحث أنّ تجويز مجمع اللغة العربية وأكثر المحدثين ومنهم الغلاييني للنحت، وعلى الرغم من الضوابط التي وضعها المجمع للحد من الفوضى _ وإن كان للضرورة العلمية _ قد يفتح الباب أمام بعض الباحثين للتوسع فيه دون الالتزام بالضوابط التي وضعها المجمع، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور الكثير من النحوت التي تخالف القياس، والتي يأباها الذوق اللغوي، والتي تفتقر إلى الجمال الحسي والمعنوي، وتُخلّ بالفصاحة اللغوية لاستغلاق معانيها وغموضها.

إنّ السعي إلى التوسع اللغوي لا يعني بأي حال من الأحوال أن تتسرب إلى لغتنا ألفاظ ثقيلة على السمع واللسان لا تكاد تُفهم معانيها عند ورودها في سياقات لغوية مختلفة، فكيف سيكون حالها وهي منفردة؟ ولنأخذ على سبيل المثال كلمة (الحلقظة) التي اقترحها الحصري نحتًا لكلمتي (حلم+ يقظة)، فإذا وضعناها في سياق لغوي، سنقول على سبيل المثال: (الحلقظة وسيلة لإشباع دوافع الفرد في الواقع)، ولنأخذ كذلك كلمة (أربجل) منحوت (أربعة + أرجل)، فإذا استعملناها في السياق الذي وضعت لأجله، سنقول: (ولدت أمرأة طفلاً أربجلاً)، ولا يخفى ما في هذه الألفاظ من اختصار مُخلّ لا يؤدي الغرض المطلوب بوجود الكلمتين الأصليتين.

---

[١] انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، بحث في علم الاشتقاق، عبد الله أمين، ج٣٨٣/١

[٢] القرموص: حفرة الصائد، ووكر الطائر حيث يفحص في الأرض، لسان العرب: مادة قرمص، ١٣٨/١١

[٣] العسلوج ما لان واخضرّ من قضبان الشجر والكرم أول ما ينبت، ويقال: العساليج عروق الشجر، وهي نجومها التي تنجُم من سنتها، لسان العرب: مادة عسلج، ٩/ ٢٤٣

[٤] انظر: شرح التسهيل:٣٠٤/٣، ٣٠٥، وارتشاف الضرب:١٨٠/١

[٥] نظرات في اللغة والأدب: ١٩٨، ١٩٩

ويبدو أنّ جمهور العلماء القدامى كانوا على حق حينما قصروا النحت على المسموع، ولعلّهم قد تنبهوا إلى أنّ الإسراف فيه ربما يسيء إلى اللغة، وكذلك كان رأي مجمع اللغة والمتحفظين على التوسع فيه، "فالحكمة والحفاظ على الكيان اللغوي الأصيل ألا نلجأ إلى النحت ما وجدنا عنه مندوحة، فإن اشتدت الحاجة إليه استخدمناه _ مضطرين _ استخدام الدواء... غير ناسين أثر الإسراف في النحت، حيث يطغى بمرور العصور على فصيح اللغة، ووضوح بيانها"[١].

[١] اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٥٠

المبحث الثالث: الأفعال المزيدة ومعانيها

ورد عن النحاة قاعدة تنص على أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى[١]، وقد نقل السيوطي عن أبي حيان أنه حصر أغراض الزيادة في ستة أشياء، وفي الحقيقة فإن أبا حيان ذكر في كتابه (المبدع في التصريف) سبعة أسباب للزيادة:

"الأول_ للإلحاق، نحو: كوثر.

الثاني_ لمعنى، نحو: حروف المضارعة.

الثالث_ لإمكان، نحو: همزة الوصل.

الرابع_ لبيان الحركة، نحو: سلطانيه.

الخامس_ للمد، نحو: كتاب، وقراديد في جمع قَرْدَدْ[٢].

السادس_ للعوض، نحو: تاء زنادقة.

السابع_ لتكثير الكلمة، نحو: قَبَعْثَرَى[٣].

وكونها لفائدة أولى من التكثير"[٤].

وعلى قاعدة أنّ كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى التي أشرنا إليها، استقرأ النحاة الزيادات التي تطرأ على الأسماء والأفعال، واجتهدوا في ذكر المعاني المختلفة التي أضافتها حروف الزيادة بإضافتها إليها، وقد حظي الحديث عن معاني زيادات الأفعال بنصيب وافر في مصنفات القدماء، وذكروا لها كثيرًا من المعاني.

---

[١] أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: "الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت، ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قَطَعَ وقَطَّعَ، وكَسَرَ، وكَسَّرَ، زادوا في الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه" المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، د.ط.، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤، ٢/٢١٠

[٢] القردد: ما ارتفع من الأرض، وقيل: وغَلُظ. انظر: لسان العرب، مادة (قردد): ١١/٩٩

[٣] القبعثرى: الجمل العظيم، والقبعثرى أيضًا: الفصيل المهزول، انظر: السابق: ١١/١٦

[٤] المبدع في التصريف، أبو حيان، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢، ص ١١٨، ١١٩، وانظر: الأشباه والنظائر: ٢/١٣٨، ١٣٩، وانظر: همع الهوامع: ٦/٢٤٤

وقد تناول معظم المحدثين معاني زيادات الأفعال في مصنفاتهم بإيجاز، وهناك من توسع في تناول هذا الموضوع، كالحملاوي في كتابه (شذا العَرف في فن الصرف)[١]، ومحمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه (دروس التصريف)[٢]، وفخر الدين قباوة في كتابه (تصريف الأسماء والأفعال)[٣]، وعبد اللطيف الخطيب من المعاصرين في كتابه (المُستقصَى في علم التصريف)[٤].

ويكاد جمهور النحاة يجمعون على أنّ معاني زيادات الأفعال سماعية، يقول الرضي: "وليست هذه الزيادات قياسًا مطّردًا؛ فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرُف: أظْرَفَ، وفي نَصَرَ: أنْصَرَ، ولهذا رُدّ الأخفش في قياس أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأَخالَ على أعلم وأرى[٥]، وكذا لا تقول: نَصَّرَ ولا دَخّلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يُحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى السماع، فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً؛ فليس لك أن تستعمل أَذْهَبَ بمعنى أزال الذهاب أو عرَّضَ للذهاب أو نحو ذلك"[٦].

ويُفهم من النص السابق أنّ الرضي يرفض القياس على الصيغ المختلفة لزيادات الأفعال، وكذا على معانيها، وقد أكّد بعض النحاة على سماعية بعض معاني الزيادات، مثل: مطاوعة (انفعل)، حيث يرى ابن عصفور أن (انفعل) للمطاوعة قليل[٧]، وذكر مثل هذا ابن يعيش[٨]، وورد عن الرضي الرضي قوله: "وليس مطاوعة انفعل لفعل مطردة في كل ما هو علاج، فلا يُقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب"[٩] ونقل الرضي عن سيبويه قوله: "الباب في المطاوعة انفعل وافتعل قليل، نحو جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج"[١٠].

وإذا كان الرضي يرفض القياس على الصيغ المختلفة لزيادات الأفعال بما فيها همزة التعدية وذلك في قوله: "فليس لك أن تقول في: ظَرُف: أظْرَفَ"، فقد ورد عن سيبويه قوله: "وقالوا ظَرُف وظرّفته، ونَبُل ونبّلته، ولا يستنكر (أفعلت) فيهما؛ ولكن هذا أكثر، واستغني به"[١١]، واختاره ابن السراج[١٢]،

---

(١) انظر: شذا العرف في فن الصرف: ٣٩_ ٤٥
(٢) انظر: دروس التصريف: ٦٨_ ٧٩
(٣) انظر: تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٨، ص: ١١١_ ١٢١
(٤) انظر: المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٣، ص: ٣٠٥_ ٣٧٠
(٥) انظر رأي الأخفش في: ارتشاف الضرب:٢١٣٣، و مغني اللبيب:٦٨٣/٤
(٦) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ٨٤/١
(٧) انظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٣١
(٨) الشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٨، ص٨١
(٩) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١، وانظر ذلك في الكتاب: ١٧٧/٤
(١٠) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١
(١١) الكتاب: ١٦٧/٤
(١٢) انظر: الأصول في النحو: ١٢٤/٣

وورد عن ابن هشام قوله: "وقيل النقل بالهمزة كله سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه"[١].

وقد بحث بعض المحدثين في معاني زيادات الأفعال، ووافق معظمهم القدماء مُقرّين بسماعيتها، ويعتبر محمد الخضر حسين من أبرز المتمسكين بوقف زيادات الأفعال على السماع[٢]، في حين أن فريقًا آخر قد أجاز قياسيتها، كظاهر خير الله الذي يرى أنّ قصر زيادات الأفعال على السماع فيه إعنات تنزعج من تصوره الأنفس، وتتعاصى عن قبوله الأذهان، لأنه يندر أن تنعقد جملة ولا يقع فيها اقتضاء استعمال فعل مزيد، أو استعمال شيء من متصرفات فعل مزيد، وحينئذ يلزم المتأدب والخطيب والكاتب والشاعر والمعلم أن يضع أمامه عدة من معاجم اللغة ودواوين العرب الموثوق بصحتها، ولا يستعمل كلمة من المزيدات وتصرفاتها إلا بعد أن يراها في تلك المعاجم أو الدواوين، ويتحقق استعمالها في المعنى الذي يريد استعمالها فيه[٣]، ويرى فخر الدين قباوة "أن كثيرًا من معاني الأفعال المزيدة هو قياسي مطرد ييسر للأديب والباحث توليد كلمات قياسية جديدة تناسب المعاني التي تراوده، ويعبر عنها بدقة وإحكام، دون حاجة إلى اختراع صيغ جديدة من أصول غريبة"[٤].

وقد أخذ مجمع اللغة العربية القاهري مجموعة قرارات تُجيز قياسية بعض معاني صيغ الزيادة، مثل: قياسية تعدية الفعل اللازم بالهمزة[٥]، ومطاوعة (تفاعل) لفاعَل[٦]، ومطاوعة تفعّل لفعّل[٧]، ومطاوعة ومطاوعة تفعلل لفَعْلَلَ[٨]، ومطاوعة انْفَعَل وافْتَعَل لفَعَلَ[٩]، وفعّل للتكثير والمبالغة[١٠]، وقياسية استفعل استفعل على الطلب والصيرورة[١١]، وعلى الاتخاذ والجعل[١٢]، ولمعنى الحينونة والدنو[١٣].

---

[١] مغني اللبيب: ٦٨٤/٥ ، وانظر ماورد عن سيبويه في الكتاب من أن ظرف وظرّفته، ونبل ونبلته، لا يستنكر (أفعلت) فيهما، الكتاب: ١٦٧/٤ ١٦٧/٤

[٢] انظر رأي محمد الخضر حسين في مزيدات الأفعال في كتابه: القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، د.ط.، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ: ٦٥_ ٦١

[٣] اللمع النواجم في اللغة والمعاجم، ظاهر خير الله، صفحة: ٣٩_٤٢، نقلاً عن: اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي(٢) لبنان، رياض قاسم، ط١،مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢، ص٦٠٧

[٤] تصريف الأسماء والأفعال: ١٢٢

[٥] انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، ص٢٣٠

[٦] انظر: مجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عامًا:٤١

[٧] انظر: السابق:٤٠

[٨] انظر: السابق: ٤٢

[٩] انظر: السابق: ٣٩

[١٠] انظر: السابق:٥٥

[١١] انظر: السابق:٤٣

[١٢] انظر: في أصول اللغة: ٤٠/١

[١٣] انظر: السابق: ١٩٦/٢

وكان الغلاييني قد توسع في القياس على بعض صيغ الزيادة على الرغم من عدم ورودها _في حدود علم الباحث_، ومن هذه الصيغ:

أولاً_ الإتيان بـ (افتعل) من الأفعال (قَبِل وخَشِي وحار وفَهِم):

أجاز الغلاييني أنّ نقول: (اقتبل واختشى واحتار وافتهم)، وقد دعم الغلاييني رأيه بمجموعة من الحجج، وهي:

١_ إن الفعل (اقتبل) قد سُمع في غير معنى (قبل)، قال في اللسان: اقتبل الكلام والخطبة اقتبالاً: ارتجلهما وتكلم بهما من غير أن يعدهما... ويقال: اقتبل أمره إذا استأنفه، ثم قال: (قال الفراء: اقتبل الرجل إذا كاس بعد حماقة)[1].

٢_ اشتهار الألفاظ (اقتبل واختشى واحتار وافتهم) اشتهارًا يحملنا على قبولها، لجريانها على القياس الصحيح.

٣_ ورود بعض هذه الصيغ في كلام كثير ممن لهم مكانة في الأدب، من قبل ومن بعد، وقد سمّى بعض الفقهاء كتابه (ردّ المحتار).

٤_ يُراد بالمزيد من هذه الأفعال المبالغة في الفهم والخشية والقبول والحَيرة.

٥_ وجود نظائر كثيرة مسموعة لهذه الأفعال، كشدّ على قِرنه واشتد عليه، أي: حمل، وجرّ الشيء واجتره، وفكّ الرهن من يد المرتهن، وافتكه، وعزم الأمر وعليه، واعتزمه وعليه، وخاره واختاره... وغيرها كثير، وحسبك بالقلادة ما أحاط بالجِيد، وفي (افتعل) من هذه الأفعال ما يزيد على معنى المجرد[2].

ويبيّن محمد الخضر حسين سبب قصر صيغة (افتعل) على السماع بقوله: "ليس لك أن تجيء إلى (فَعَلَ) ثلاثي لازم أو متعد، وتصوغ منه فعلاً في وزن (افتعل) موافقًا له في اللزوم والتعدية، ومن أجل

---

(١) انظر: لسان العرب: مادة (قبل): ١١/ ٢٤، وانظر: مادة (كوس): ١٢/ ٢٠٦، كاس الرجل: أخذ برأسه فنصاه إلى الأرض.
(٢) نظرات في اللغة والأدب: ٢٠، ٢١

هذا حكموا على أن (احتار) بمعنى (حار)، و(اقتطف) بمعنى (قطف) خطأ، حيث لم يرد أنّ العرب تكلموا به"[١].

وتعقّب صلاحُ الزعبلاوي الغلاييني في إجازته للفعل (احتار)، رافضًا ما احتج به من أنّ اشتهار هذا الفعل وأمثاله يحملنا على قبولها، لجريانها على القياس الصحيح، فالشهرة عمن لا يُحتج بكلامه لا وزن لها_ كما يقول الزعبلاوي_ وإن قول الشيخ: إنّ (احتار) على قياس ليس سديدًا؛ لأن (افتعل) ليس مطّردًا، وإلا فهل يُقال: اشترب، والتعب بمعنى لعب[٢].

وقد حظيت صيغة (افتعل) بنصيب وافر من المعاني والدلالات التي زخرت بها مصنفات النحاة، يقول ابن الحاجب: إن "افتعل تأتي للمطاوعة غالبًا، نحو: غممته فاغتم، وللاتخاذ، نحو: اشتوى، وللتفاعل، نحو: اجتوروا، وللتصرف، نحو: اكتسب"[٣]، ويذكر الرضي في شرحه على الشافية أن "افتعل تجيء لغير ما ذُكِر مما لا يُضبط، نحو: ارتجل ونحوه"[٤]، وذكر ابن السراج وأبو حيان وابن عصفور (الخَطْفة) من معاني افتعل، نحو: انتزع[٥]، ونقل السيوطي من معانيها: التخير،[٦] نحو: انتخب واصطفى وانتقى، ومعنى تفعّل، نحو: ابتسم وتبسّم[٧]، ومعنى استفعل[٨]، نحو: اعتصم واستعصم، والإغناء عنه[٩]، أي عن فَعَلَ، نحو: استلم الحجر، والتحى الرجل"[١٠]. وذكر بعض النحاة النحاة الدلالة على الكثرة، منهم: أبو حيان، حيث يقول: "ولموافقة المجرد: اقتدر، وقدر فيه معنى الكثرة"[١١]، وابن عقيل في قوله: "وللتَّسَبّب، نحو اعتمل واكتسب، إذا تَسَبّب في العمل والكسب، وقالوا

---

[١] القياس في اللغة العربية: ٦٠

[٢] انظر: معجم أخطاء الكتاب، صلاح الزعبلاوي، عني بتدقيقه وإخراجه: محمد الحسني ومروان البواب، ط١، دار الثقافة والتراث، دمشق، ٢٠٠٦، صفحة: ١٥٣، وانظر: الاشتقاق، صلاح الزعبلاوي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٩، السنة الثالثة، أكتوبر ١٩٨٢، http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=26584

[٣] شرح الرضي على الشافية: ١٠٨/١

[٤] السابق: ١١٠/١

[٥] انظر: الأصول: ١٢٧/٣، والمبدع في التصريف: ١١٦، وارتشاف الضرب: ١٧٥، وانظر: الممتع في التصريف: ١٣١

[٦] انظر: ارتشاف الضرب: ١٧٥، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢، ٦٠٤/٢

[٧] انظر: المراجع في الحاشية السابقة: ١٧٥

[٨] انظر: ارتشاف الضرب: ١٧٥

[٩] انظر: السابق: ١٧٥

[١٠] همع الهوامع: ٢٦/٦، ٢٧

[١١] ارتشاف الضرب: ١٧٥

إنه يدل على الكثرة، ونقل عن المبرد قوله: اقتدر أكثر من قدر، كما نقل قول ابن جني في ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ ﴾[1] لأن كسب السيئات أكثر "[2].

وإذا عرضنا هذه المعاني على كتاب سيبويه نجد معظمها قد بُثَّ في ثناياه، ففي باب (موضع افتعلت) مثّل لمعاني الاتخاذ، والتصرف والاجتهاد، ومعنى تفعّل، ومعنى فَعَلَ، والخطفة[3]، وتحدث عن مطاوعة افتعل في باب (ما طاوع الذي فعله على فَعَلَ وهو يكون على انفعل وافتعل)، يقول: "وذلك قولك: كَسَرْته فانكسر، وحَطَمْته فانحطم، وحسرته فانحسر، وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: اشتوى. وغممته فاغتم، وانْغَمَّ عربية"[4].

وأضاف الحملاوي للمعاني السابقة معنى الإظهار، كاعتذر واعتظم، أي: أظهر العذر، والعظمة[5]، أما فخر الدين قباوة_ الذي يرى أن أكثر معاني زيادات الأفعال قياسية مطردة_ فقد أكْثَرَ من التمثيل للمعاني المختلفة لوزن افتعل[6].

وبالنظر إلى معاني صيغة (افتعل) ودلالاتها يمكن للباحث تسجيل الملاحظات التالية:

١_ ما نُقل عن بعضِ النحاة، كالمبرد، وابن جني، وأبي حيان، وابن عقيل، من أن الكثرة أحد المعاني التي تفيدها (افتعل) تبيح لنا إدخال الأفعال (اقتبل واختشى واحتار وافتهم) تحت هذا المعنى، أي الدلالة على كثرة الفهم والخشية والقبول والحَيرة، على الرغم من عدم وجود سماع يسندها، وهذا يدعم رأي الغلاييني بدلالة هذه الأفعال على المبالغة.

٢_ إن الفعل (احتار) _من الأفعال السابقة على الأقل_ جرى دورانه على ألسنة الأدباء في العصر الحاضر بحيث أصبح يُفهم في سياقه بمعناه المسموع (حار)، بمعنى: (لم يهتدِ إلى سبيله)[7] وقد ورد في قول الشاعر إبراهيم طوقان:

فالنفس بين تّهيُّبٍ مما ترى ... وتَلَهّبٍ فاحترت في أمريها[8]

---

[1] البقرة ٢٨٦
[2] انظر: الخصائص: ٢٦٥/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٠٤/٢
[3] انظر: الكتاب:١٨٦/٤
[4] السابق: ١٧٧/٤
[5] شذا العرف:٤٣
[6] انظر: تصريف الأسماء والأفعال: ١١٨، ١١٩
[7] انظر: لسان العرب: مادة (حير):٤٨٤/٣
[8] الأعمال الشعرية الكاملة_ إبراهيم طوقان، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص٩٨

وربما يحمل الفعل نفسُه معنىً آخر في سياق آخر، كأن يحمل معنى مطاوعة (فعّل)، في قولنا حيّرته فاحتار.

وقد ذكر بعض المحدثين من معاني افتعل مطاوعته لفعّل نحو: قرّبته فاقترب، وعدّلته فاعتدل[1]، ومن الممكن أن ينسحب ذلك المعنى على (اقتبل وافتهم واختشى).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلك الأفعال لم تخرج عن أوزان العربية المعروفة، ولم تخالف القياس الصحيح، وربما كان في ذلك مبررٌ للغلاييني لإجازتها رغبة في التيسير، وتوسعة على الكُتّاب والأدباء.

٣_ إنّ بعض النحاة الذين ذكروا (التخيّر) كأحد معاني صيغة افتعل قصروه على أفعال متقاربة في معناها المعجمي، نحو: (انتخب واصطفى وانتقى)، في حين أن الصيغ الأخرى تحمل معنىً واحدًا لعدد كبير من الأفعال التي لا توجد بينها روابط دلالية، أو قل: لا تدخل في الحقل الدلالي للمعنى الموضوع لها، ولنأخذ على سبيل المثال معنى (المشاركة) التي يدخل تحتها أفعال كثيرة، مثل: (اضطربوا واقتتلوا واختصموا واجتوروا واشتوروا...)، فكل فعل من الأفعال السابقة يدل على معنى قائم بذاته ويشترك مع بقية الأفعال في معنى المشاركة، أما الأفعال (انتخب واصطفى وانتقى)، فيجمعها معنىً معجميٌّ متشابهٌ إلى حد بعيد، هو المعنى نفسه الذي وضعه النحاة عنوانًا لأحد معاني (افتعل)، وهذا يعني أن الصيغة وأحرف الزيادة لا يكفيان لتحديد المعنى الذي تفيده الكلمة المزيدة، فالمعنى المعجمي والسياق بالإضافة إلى الصيغة وأحرف الزيادة مجتمعة تقودنا إلى المعاني المختلفة للصيغ، الأمر الذي يفتح الباب أمام استحداث بعض المعاني الجديدة للصيغ المختلفة.

ثانيًا_ الإتيان بـ (فاعَل) من الفعل (دَهَم):

يرى الغلاييني أن لا بأس من استخدام الفعل (دَاهَمَ) مع عدم وروده في كتب اللغة، وقد احتج الغلاييني لذلك بما يلي:

١_ يمكن أن نقول: (دَهَمَ دَهْمَاً وداهمه مُداهمة) كما يقال: (فجَأَهُ وفاجَأَهُ)، لأنّ في (داهَم) من المعنى ما لم تعطه (دَهَم) على الرغم من عدم ذكر كتب اللغة للفعل (داهَمَ).

---

[1] انظر: دروس التصريف: ٧٤

٢ _ ليس من الخطأ أن نقول (داهَمَ) إذا أردنا معنى المبالغة وشدة تصوير الحال، لأنّ الذوق والقياس الصحيح لا يأبيان ذلك[١].

وقد وردت لصيغة (فاعَلَ) عند النحاة عدة معان كالمشاركة[٢]، نحو: ضاربتُ، وبمعنى (فعّل) للتكثير، نحو: ضاعفْتُ الشيء، أي كثَّرت أضعافه، وبمعنى (فَعَلَ)، نحو: سافرت بمعنى سَفَرْتُ وجعل الشيء ذا أصل كفعّل وأفعل، نحو: راعِنا سمعَك، أي اجعله ذا رعاية[٣]، والموالاة[٤].

وقد أشار سيبويه إلى معظم المعاني السابقة، يقول في معنى المشاركة: "اعلم أنك إذا قلت: (فاعلته)، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: (فاعلته)، ومثل ذلك: ضاربته وفارقته وكارمته..."[٥]، وعبَّر عن معنى (جعل الشيء ذا أصل) بقوله: "وقد تجيء (فاعلت) لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنَوا عليه الفعل كما بنَوه على (أفْعَلْت)، وذلك قولهم: (ناولته وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، وظاهرت عليه، وناعمته) بَنَوْه على (فاعلت) كما بنوه على (أفعلت)"[٦].

ويرى الباحث أن الغلاييني لم يخرج عن القياس الصحيح في إجازته للفعل (دَاهَمَ) على الرغم من عدم وروده في كتب اللغة، بحيث يمكن أن يُحمل على معنى المبالغة وشدة تصوير الحال، وقد وردت المبالغة ضمن المعاني التي ذكرها النحاة لصيغة (فاعَل)، نحو: ضاعفْتُ الشيء، أي كثرت أضعافه فنقول في (دهموهم دهمًا ومداهمة) أي أكثروا في دهمهم وبالغوا فيه، "وفي حديث بعض العرب وسَبَقَ إلى عرفات: اللهم اغفر لي من قبل أن يدهمك الناس، أي يكثروا عليك؛ قال ابن الأثير: ومثل هذا لا يجوز أن يُستعمل في الدعاء إلا لمن يقوله بغير تكلّف"[٧]. كما يُمكن أن يُحمل الفعل (داهم) على معنى (دَهَم)، أي بمعنى (فَعَلَ)، وقد ورد هذا المعنى عن سيبويه ومعظم النحاة في (سافرت) بمعنى سَفَرْت.

---

[١] نظرات في اللغة والأدب: ٤٦

[٢] انظر: شرح الرضي على الشافية: ٩٦/١ المبدع في التصريف: ١١٢، وارتشاف الضرب: ١٧٤، والمساعد على تسهيل الفوائد:٦٠٢/٢

[٣] انظر هذه المعاني في: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ٩٦/١_ ٩٩

[٤] انظر: المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٩، صفحة: ١٣٦، ودروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ص ٧٢

[٥] الكتاب:١٨٠/٤

[٦] السابق: ١٨٠/٤

[٧] لسان العرب: مادة (دهم): ٤٩٧/٤

ثالثًا_ الإتيان بـ (تفعّل) من الفعل (شَرَعَ):

يرى الغلاييني أنه يجوز أن نقول: تشرّع تَشرّعًا ومُتشرّع، على الرغم من عدم ورودها في كتب اللغة؛ وذلك للأسباب التالية:

١_ إن إنكار تشرّع والتشرّع والمتشرّع لعدم ورودها في كتب اللغة تضييق على الناس، وصدر اللغة أرحب من ذلك، وكل اشتقاق لم يذكره اللغويون، وكنا في حاجة ماسة إليه، وكان غير مخالف للأصول والأقيسة الصحيحة، فلا مندوحة لنا عن تقبله قبولاً حسنًا، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

٢_ من قال: (تشرّع) إذا تعلّم الشرائع والقوانين، فإنما قاسه على (تفقّه)، وهو قياس صحيح لا تأباه اللغة، وإن جفاه بعض أبنائها، ونحن في حاجة إليه؛ لأنّ (تفقّه) لا تفي بهذا المعنى، ولا تسدّ مسدّ تشرّع، فلا حرج على من يستعملها اقتداء بما اشتقه السلف الصالح من الألفاظ للمعاني التي ألجأتهم إليها الحاجة، وعملاً بوصيتهم العملية التي يقول لسان حالها: إن اللغة تراث لكم فقلّبوه في منفعتكم على وجه مشروع يصلكم بالحاضر، ولا يقطع الصلة بالغابر [١].

واتفق صلاح الزعبلاوي مع الغلاييني فيما ذهب إليه من أن (تشرّع) تأتي بمعنى تفقه في الشرع حملاً لها على الفعل (تفقه)، بمعنى تعاطى الفقه وتمكّن منه، وذهب الزعبلاوي إلى أبعد من ذلك وأجاز (اشترع) بمعنى اتخذ واقتفى، فقولك: (اشترع هذه الشريعة) بمعنى تعمّد الأخذ بها، كما أجاز (شرع وأشرع وشرّع) بمعنى سنّ[٢]، على الرغم من أنه _وفي كثير من المواطن_ كان يخطئ الكُتّاب في استعمالهم لألفاظ لم تنص عليها كتب اللغة[٣]، وقد نصّت كتب اللغة على (شَرَعَ) بمعنى (سنّ)، ولم تنص على (شرّع وأشْرَع) بهذا المعنى، كما لم ترد (اشترع) بالمعنى الذي أراده الزعبلاوي، جاء في اللسان: "ويقال: فلان يشترع شرعته، ويفتطر فطرته، ويمتلّ ملّته. وشرع الدين يشرَعَه؛ سنّه"[٤]، "وأشرع يده في المِطْهرة[٥] إذا أدخلها فيها إشراعًا...، وفي الحديث: (فأشرع ناقته)، أي أدخلها في شريعة الماء"[٦]،

---

[١] نظرات في اللغة والأدب: ٥٠، ٥١
[٢] انظر: معجم أخطاء الكتاب: ٣٠٥، ٣٠٦
[٣] انظر كتابه: معجم أخطاء الكُتّاب الذي خصصه لتصحيح ما يقع فيه الأدباء والكتّاب من أخطاء.
[٤] لسان العرب: مادة (شرع): ٩٠/٧
[٥] المطهرة: الإناء الذي يُتوضّأ به، ويُتطهّر به، انظر: لسان العرب: مادة (طهر)، ٢٤٠/٨
[٦] لسان العرب، مادة (شرع): ٩٠/٧، ٩١

"وأشرع نحوه الرمح والسيف وشَرَعَهما: أقبَلَهما إياه وسدّدهما له"[١].

وفي القاموس: "أشرع الطريق، بيّنه، كشرّعه تشريعًا"[٢]، واحتج الزعبلاوي في إجازته للفعل (شرّع) بمعنى (شَرَعَ) على ما ورد عن الغلاييني من أن كلمة (التشريع) مما يستعمله علماء أصول الفقه، بمعنى تشريع الأحكام[٣]، وكان الغلاييني من قبل قد أجاز التشريع والاشتراع بمعنى سن القوانين[٤].

وانتقد محمد العدناني الغلاييني لإجازته (تشرّع) بمعنى تعلّم الشرائع والقوانين، قياسًا على (تفقّه) بمعنى تعلّم الفقه، حيث يرى أنّ قبول هذا الرأي لا يمكن إلا إذا أقرته مجامعنا كلها أو اثنان منها أو أحدها[٥].

وبالرجوع إلى معاني (افتعل) التي وردت عن النحاة، نجد أن أبا حيان قد ذكر لها سبعة عشر معنى، يقول: "وتفعّل: فيكون للمطاوعة، نحو: أدّبت الصبي فتأدّب، وللتكلّف: تحلّم، وللتجنّب: تأثّم، وللصيرورة: تأيّمت[٦]، وللتلبس بالمسمى: تقمّص، وللعمل: تغذّى، وللاتخاذ: تبنّيت الصبي، ولمواصلة ولمواصلة العمل: تجرّع، ولموافقة استفعل: تكبَّر، والمجرد: تعدّاه وعدّاه، والإغناء عنه: تكلّم، وعن (تفعّل): تويّل[٧]، ولموافقته: تولّى وولّى، وللختْل[٨]: تغفّله، وللتوقع: تخوّفه، وللطلب: تنجّز حوائجه، وللتكثير: تغطّينا[٩]".

ومن أبرز معاني (تفعّل) التي وردت عن سيبويه: التكثير، يقول: "وتقول: تعاطينا وتعطّينا، فتعاطينا من اثنين، وتعطَّينا بمنزلة غلّقت الأبواب، أراد أن يكثر العمل"[١٠]، وفي معنى التكلّف يقول: "وإذا أراد الرجل أن يُدخل نفسه في أمر حتى يُضاف إليه، ويكون من أهله، فإنك تقول: تفعَّلَ، وذلك: تشَجَّعَ، وتبصَّر وتحلَّم، وتجلَّد، وتمرَّأ، وتقديرها (تمرّع) أي: صار ذا مروءة"[١١]، وفي العمل في مهلة، يقول:

---

[١] السابق، مادة (شرع): ٩١/٧

[٢] القاموس المحيط: مادة (شرع): ٩٤٦

[٣] انظر: معجم أخطاء الكتاب: ٣٠٥، وانظر: نظرات في اللغة والأدب: ١٠٧

[٤] انظر: نظرات في اللغة والأدب: ١٠٧

[٥] معجم الأخطاء الشائعة:١٢٩

[٦] تأيّمت المرأة : إذا كانت بغير زوج، وقيل ذلك إذا كان لها زوج فمات عنها، لسان العرب: مادة أيم، ١/ ٣٥٣

[٧] تويّل: قال : يا ويلاه، قال ابن بري: وإذا قال الإنسان يا ويلاه، قلت: قد تويّل، لسان العرب: مادة ويل، ١٥/ ٤٧٧

[٨] الختل: تخادُعٌ عن غفلة، انظر: لسان العرب، مادة (ختل)، ٢٦/٤

[٩] ارتشاف الضرب: ١٧٢، وانظر بعض هذه المعاني في: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ١٠٤/١_١٠٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٠٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٥/٦_٢٦
وقد وردت (تغطينا) في ارتشاف الضرب، ولعل الصواب: تعطّينا كما ذكر ذلك عبد اللطيف الخطيب في كتابه (المستقصى)، وما نقله الباحث من نص سيبويه ربما يثبت صحة ما ذهب إليه عبد اللطيف الخطيب. انظر: المستقصى في علم التصريف ،ص: ٣٥٠، وانظر: الكتاب: ١٨١/٤

[١٠] الكتاب: ١٨١/٤

[١١] السابق: ١٨٤/٤

"وأما التعمج والتعمق، فنحوٌ من هذا، والتدخل مثله، لأنه عمل بعد عمل في مهلة"[١]، وفي الختْل، يقول: "وأما تعقّله[٢] فهو نحوُ تقعّده، لأنه يريد أن يختله عن أمر يعوقه، ويتملقه نحو ذلك، لأنه إنما يديره عن شيء"[٣]، وفي التوقع، يقول: "وأما (تخوفه)، فهو أن يُوقع أمرًا يقع بك، فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها أن يُوقع أمرًا، وأما (خافه)، فقد يكون وهو لا يتوقع منه في تلك الحال شيئًا"[٤].

ويرى الباحث وجاهة رأي الغلاييني ومن وافقه في إجازة الفعل تشرّع بمعنى تعلّم الشرائع والقوانين قياسًا على (تفقّه) بمعنى تعلّم الفقه، وذلك لأنّ (تفقّه) لا تفي بهذا المعنى، ولا تسدّ مسدّ تشرّع كما قال الغلاييني، ويمكن أن تأتي بمعنى (الصيرورة)، أي صار ذا علم بالشرع، مع الأخذ بعين الاعتبار التبادل الموقعي بين الصيغ.

ولعلّنا لاحظنا من كلّ ما سبق أن الغلاييني، وإن كان قد دعا إلى التوسع في القياس على بعض مزيدات الأفعال؛ فإنه قد وضع شروطًا لذلك القياس وهي: اشتهار الصيغة، ومجيئُها في كلام كثير ممن لهم مكانة في الأدب، وجريانها على القياس الصحيح، ودلالتها على معنى جديد زائد عن المعنى المجرّد.

وعلى أية حال فإن موضوع زيادات الأفعال من الموضوعات التي يمكن أن يُفتح فيها باب القياس، غير أنّ أية اجتهادات ومقترحات في هذا المجال تحتاج إلى إقرار من مجامعنا اللغوية؛ لكي تكتسب شرعية الاستعمال، "والباب ليس موصدًا أمام تصدي الأفراد لارتجال الكلمات للمعاني ولتحويل الدلالة من معنى لآخر، والأفراد يفعلون ذلك في كل زمان ومكان، لا يحدّ حريتهم في هذا المجال شيء ما داموا قادرين على ممارسة هذه اللعبة، ولكن النشاط الفردي شيء والقبول الاجتماعي له شيء آخر، فالشرط الأساسي لأن يصبح هذا الصوغ الجديد أو الاستعمال الجديد الذي جاء به الفرد جزءًا من مفردات اللغة هو أن يتقبله المجتمع ويشيع استعماله فيكتسب العرفية الضرورية لكلمات اللغة"[٥].

وقد استشعر تمام حسان حاجة اللغة العربية إلى الإثراء في حقل المصطلحات العلمية والفنية والحضارية، فاقترح إضافة صيغ جديدة للصيغ العربية العرفية ما دام القياس على الصيغ المتاحة يبدو

---

[١] السابق: ١٨٥/٤

[٢] هكذا وردت في كتاب سيبويه، وقد استدرك هذا الخطأ عبد اللطيف الخطيب في كتابه (المستقصى)، حيث ذكر "أن الصواب ربما يكون (تغفله) لورودها في ابن عصفور وأبي حيان، ولم يعلق عليه هارون_رحمه الله_ بشيء" انظر: المستقصى:٣٥٠، وانظر: الممتع: ١٢٦، ولعل إميل يعقوب قد وقع في الخطأ نفسه في تحقيقه لكتاب سيبويه . انظر: الكتاب: ١٨٥/٤

[٣] الكتاب: ١٨٥/٤

[٤] السابق:١٨٥/٤

[٥] اللغة العربية معناها ومبناها :٣٢١

عسيرًا، وذلك لأنّ المعاني الصرفية من مطاوعة إلى تعدية إلى طلب محدودة العدد، والنشاط العلمي يشمل من مقولات التحول والتفاعل أكثر مما يمكن أن تعبر عنه المعاني الصرفية. وقد بنى حسان فكرته على افتراض أنّ حروف الزيادة ليست قاصرة عند حروف (سألتمونيها)، فكل حرف في العربية يصلح لأن يكون زائدًا لمعنى، ويرى حسان بأننا إذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد للتعبير عن مقولات التحولات العلمية المختلفة، استطعنا في النهاية أن نخلق صيغًا جديدة للثلاثي المزيد تصلح كل صيغة منها باعتبارها معنى صرفيًا لأن تضم تحتها العدد الكبير من العلامات، أي المفردات الاصطلاحية العلمية أسماء وصيغًا وأفعالاً على السواء[1].

ويتفق الباحث مع تمام حسان في أنّ لغتنا بحاجة إلى الثراء في حقل المصطلحات العلمية والفنية والحضارية، ولعلّ لغتنا فيها من المرونة والقابلية للتوسع ما يسمح باستحداث كثير من الصيغ والأبنية المختلفة التي نحتاجها للتعبير عن حاجات المجتمع المختلفة وحاجاتنا العلمية، غير أنّ القول بصلاحية كل حروف اللغة العربية للزيادة يحتاج إلى استقراء عميق لمفردات اللغة وتحليلها، وربما يكون التوسع في القياس أولى وأسلم من حشد لغتنا بألفاظ غريبة وأوزان أكثر غرابة ربما تنشأ عن القول بأن كل حروف اللغة العربية صالحة للزيادة، نحو الفعل (دَسْخَنَ) على وزن (دَفْعَلَ) الذي مثّل به تمام حسان على زيادة حرف الدال قبل الفاء، ويمكن أن يكون الحرف الزائد بين الفاء والعين فتكون الصيغة: (فَدْعَلَ)، أو بين العين واللام، فتكون: (فَعْدَلَ)، أو في آخر الصيغة فتكون: (فَعْلَدَ)[2]، لذا فربما يكون من الحكمة أن نلجأ إلى القياس كلما وجدنا حاجة للتوسع في لغتنا، وقد أقر مجمع اللغة العربية القياس، وأجاز الاجتهاد فيه متى توافرت شروطه[3]، "ولنا أسوة حسنة فيمن سبقونا، فتصرفوا في ألفاظ اللغة في كل نوع من أنواع العلوم اللسانية والعقلية والمادية والاجتماعية حتى عُدّ ذلك من اللغة، لا يردّه إلا من لا معقول له"[4].

---

[1] انظر: السابق: ١٥٢، ١٥٣

[2] السابق: ١٥٤

[3] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا: ١١

[4] نظرات في اللغة والأدب: ١٩٩

المبحث الرابع: جمع المصدر

للنحاة في جمع المصدر ثلاثة مذاهب بالنظر إلى نوعه سواء أكان مبهمًا أم مختصًّا، هي:

أولاً_ إذا كان مبهمًا مؤكدًا لعامله، يمتنع جمعه، نحو: ضربته ضربًا، فلا يقال: ضربين ولا ضُروبًا، وعليه جمهور العلماء كابن جني[١]، وابن الشّجَري[٢]، وابن مالك[٣]، وابن الحاجب[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام الذي ذكر مَنْعَ الجمع باتفاق العلماء[٦].

وقد عّلل النحاة سبب المنع وذلك؛ لأنّ المصدر المؤكد لعامله بمنزلة تكرير الفعل، ولدلالته على الجنس، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع، إذ هو صالح للقليل والكثير[٧]، يقول ابن جني: "وهذا طريق المصدر لما كان جنسًا لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة، فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام...، فالقيام جنس للقوماتِ مفردِها ومثناها ومجموعِها"[٨]، وواضح من كلام ابن جني أن المصدر المؤكّد لعامله يقع موقع اسم الجنس لدلالته على القليل والكثير، فجرى مجرى أسماء الجنس كالماء والزيت والتراب[٩]. ويُفهم مما سبق أن هذا النوع من المصادر لا يُجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والتكرير يعني الجمع، فقد سدّ المصدر عن معنى الجمع بدلالته على القليل والكثير.

ثانيًا_ إذا كان مختصًا دالاً على العدد، مختومًا بتاء الوحدة، يجوز جمعه، نحو: ضربته ضربات، وعليه جمهور العلماء، كابن جني[١٠]، وعبد القاهر الجرجاني[١١] (الذي أطلق عليه اسم المُوَقّت)[١٢]،

---

[١] انظر: اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، د.ط.، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، ١٩٨٨، ص ٤٥
[٢] انظر: أمالي ابن الشجري، هبة الله العلوي، د.ط.، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.، ٢٥٣/١
[٣] انظر: شرح التسهيل: ١٠٩/٢
[٤] انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٩٨
[٥] توضيح المقاصد: ٦٤٩/٢
[٦] انظر: أوضح المسالك: ٢١٥/٢
[٧] انظر: شرح التسهيل:١٠٩/٢، وأوضح المسالك: ٢١٥/٢
[٨] الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط.، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٩٥٧، ٢٧/١
[٩] انظر: اللمع: ٤٥
[١٠] انظر: السابق: ٤٥
[١١] المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق،١٩٨٢، ٥٨٢/١، ٥٨٣
[١٢] انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨١/١، ٥٨٢، حيث ذكر الجرجاني أن المصدر على نوعين: المبهم والموقت، وعرّف الأخير بأنه يتضمن زيادة ليست في الفعل، وهي التحديد والاختصاص بالمرة والمرتين.

وابن مالك[1]، وابن الحاجب، والرضي[2]، وابن أبي الربيع[3]، وذكر ابن هشام أن جواز الجمع باتفاق باتفاق العلماء[4].

وقد سمّى ابن أبي الربيع المصدر المختوم بتاء الوحدة (المصدر المحدود)، وذكر سببين لجواز جمعه، وهما:

أ_ دلالته على الواحد، فصار كرجل وفرس وتمرة.

ب_ شَبَهُهُ بالمفعول به إذا لحقته التاء، والمفعول به يُثنى ويُجمع، نحو: ضربتُ رجلين[5].

ثالثًا_ إذا كان مختصًّا دالاً على النوع، نحو: سرتُ سيرًا حسنًا، وسرتُ سير العقلاء. ففي جمعه خلاف على مذهبين:

الأول_ إنّه غير مقيس، وعليه بعض النحاة، مثل أبي علي الفارسي[6]، وعبد القاهر الجرجاني[7]، وابن وابن أبي الربيع[8]، واختاره الشَّلَوْبين[9]، ونسبه السيوطي إلى أبي حيان[10]، وهو مذهب سيبويه، وقد أشار إلى ذلك بوضوح في كتابه، حيث يقول: "واعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب: ألا ترى أنك لا تجمع الفِكر والعِلم والنَّظر. كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع، نحو: التمر، وقالوا: التُّمران. ولم يقولوا: أبرارٌ. ويقولون: مُصرانٌ ومصارين، كأبيات وأبابيت وبيوت وبيوتات"[11].

وقد احتج المانعون لمذهبهم بأن المصدر إذا اختلفت أنواعه أصبح كاسم الجنس يقع على الواحد وعلى النوعين وعلى أكثر من ذلك، فكما لا يُجمع إذا تعددت آحاده، فلا يُجمع أيضًا إذا تعددت أنواعه[12].

---

(1) شرح التسهيل: ١٠٩/٢
(2) انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ٢٩٨/١_ ٣٠٠
(3) انظر: البسيط: ٤٧٥/١
(4) انظر: أوضح المسالك: ٢١٥/٢
(5) انظر: البسيط: ٤٧٥
(6) انظر: التكملة: ٤٦٢
(7) انظر: المقتصد: ٥٨٣
(8) انظر: البسيط: ٤٧٣
(9) انظر: أوضح المسالك: ٢١٥/٢، و شرح التصريح: ٤٩٧/١، وهمع الهوامع:٩٧/٣
(10) انظر: همع الهوامع: ١٢٣/٦، وانظر: ارتشاف الضرب: ١٣٥٨
(11) الكتاب: ٩٥/٤
(12) انظر: البسيط: ٤٧٣

الثاني_ جواز جمعه باطّراد، وعليه أكثر العلماء، مثل: الورّاق[١]، والزجاجي[٢]، وابن جني[٣]، وابن الشجري[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن مالك[٦]، وابن هشام[٧]، ونسبه السيوطي إلى المبرد والرماني[٨].

والرماني[٨].

وقد علّل أبو الحسن الورّاق لذلك بقوله: "والمصدر لا يُثنى ولا يُجمع، لأنه اسم للجنس يقع على الواحد فما فوقه، كقولك: ضَرْبٌ وأَكْلٌ وشُرْبٌ، إلا أن يختلف، فحينئذٍ يجوز جمعه، كقولك: ضروبًا، إذا كان ضربًا مختلفًا"[٩]، وورد عن الزجاجي قوله: "والمصدر موحّد أبدًا، لأنه يقع على القليل والكثير...، والكثير...، إلا أن تدخل عليه الهاء فيصير محدودًا، فيضارع المفعول به فيثنى ويُجمع، أو تختلف أنواعه، كقولك في المحدود: ضربت زيدًا ضربة، وضربتُ الزّيدَيْن ضربتين، وضربتُ الزّيدِين ضربات، والمختلف الأنواع، نحو: الحلوم والأشغال، وما أشبه ذلك"[١٠]. وجاء عن أبي البقاء الكفوي قوله: "وإذا قُصد به الأنواع جاز تثنيته وجمعه، والمناسب مع ذلك إيرادُ مفردٍ نظرًا إلى رعاية القاعدة المشهورة، وهي فيما إذا كان المصدر للتأكيد، وكان القصد إلى الماهية وعدم تثنيته وجمعه لا لكونه اسم جنس، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي هي"[١١]، واستشهد المجيزون بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[١٢]، حيث جُمع (الظن) وهو مصدر على الظنون، وقد ورد عن أبي حيان في تفسير البحر المحيط: "والظنون جمع لما اختلفت متعلقاته، وإن كان لا ينقاس عند من جمع المصدر إذا اختلفت متعلقاته، وينقاس عند غيره، وقد جاء الظنون في أشعارهم، أنشد أبو عمرو في كتاب الألحان:

إذا الجوزاءُ أَرْدَفتِ الثُّريّا ظَنَنْتُ بآلِ فاطمةَ الظُّنونَا[١٣]

حيث جمع المصدر (ظن) على (ظنون) لتنوعه. وكان عبد القاهر الجرجاني قد نبّه إلى أنّ جمع المصدر المبهم لا يطّرد إلا ما جاء على أن يُفرق الجنس، فيُجعل أنواعًا كقوله تعالى:﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ

---

[١] انظر: علل النحو: ٢٠٢، ٢٠٣

[٢] انظر: الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢، ٣٣

[٣] انظر: اللمع: ٤٥

[٤] انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٥٣/١

[٥] انظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٩٨

[٦] انظر: شرح التسهيل: ١٠٩/٢

[٧] انظر: أوضح المسالك: ٢١٥/٢

[٨] انظر: همع الهوامع: ١٢٣/٦

[٩] علل النحو: ٢٠٣

[١٠] الجمل في النحو: ٣٢، ٣٣

[١١] الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨١٦

[١٢] الأحزاب ١٠

[١٣] تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٣، ٢١١/٧

ٱلظُّنُونَا۠ ﴾(1)، كأنه قيل: ظُنّ كذا وظُنّ كذا، ثم جُمع فجرى مجرى قولك: وتظنون ضروبًا من الظن، ألا ألا ترى أنهم لم يقولوا: السلوب والنهوب، وإنما يكون ذلك غالبًا فيما ينجذب إلى الاسمية، نحو: العلم والحلم، يجري العلم على المعلوم وينزل الحلم منزلة الغريزة والطبيعة، كأنه لم يقل علمتُ علمًا وحلِمتُ حِلمًا، فيقال: العلوم والحلوم(2)، كما قال:

هل من حلومٍ لأقوامٍ فتُنذِرَهم ما جرّبَ الناسُ من عَضّي وتَضْريسي(3)

وقد أخذ الغلاييني برأي أكثر القدماء في إجازتهم جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه، يقول: "وأما المفيد نوعًا، فالحق أنه يُثنى ويُجمع قياسًا على ما سُمع منه: كالعقول والألباب والحلوم وغيرها. فيصح أن يُقال: قمت قيامين، وأنت تريد نوعين من القيام"(4)، وقد أباح مجمع اللغة العربية القاهري جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه(5)، واتفق كثير من المحدثين مع هذا الرأي بشرط خروجه عن معنى المصدرية وإرادة الاسمية، مثل: محمد محيي الدين عبد الحميد(6)، وصلاح الزعبلاوي(7) الذي أحصى أحصى كثيرًا من المصادر الثلاثية وغير الثلاثية المجموعة التي جرت عليها أقلام الأئمة في كتاباتهم، عندما أرادوا فيها الاسمية واشتدت حاجتهم إليها(8).

وكان الغلاييني قد أجاز جمع المصدر غير باق على مصدريته رفعًا للحرج، وتوسعة على الكُتّاب(9)، الكُتّاب(9)، فقد أجاز جمع كلمة (السِّفساف) مصدرًا للفعل (سَفْسَفَ) على (سفاسيف وسفاسفة). وقد احتج الغلاييني لذلك بما يلي:

---

(1) الأحزاب ١٠

(2) انظر: المقتضد: ٥٨٣

(3) البيت من البسيط، وهو لجرير في لسان العرب: مادة (حلم)، ٣/٣٥٥، وبلا نسبة في المقتصد: ٥٨٣

(4) جامع الدروس العربية: ٤٥٤

(5) انظر: مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥١، ٦/٧٥، ٧٦

(6) انظر: حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك:٢/٢١٦

(7) انظر: معجم أخطاء الكتّاب: ٣٣٣

(8) دراسات في النحو، صلاح الزعبلاوي، موقع اتحاد الكتاب العرب، ١/١٤٠_١٤٢، http://islamport.com/w/lqh/Web/742/143.htm

(9) نظرات في اللغة والأدب: ٨٢

١_ ورود (السِّفساف) في لسان العرب مرادًا بها اسم الفاعل مؤنثًا بالتاء، قال: "والسَّفسافة: الريح التي تجري فويق الأرض"[١]، فإذا جاز تأنيث السفساف وهو في الأصل مصدر يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فلِمَ لا يجوز تثنيثه وجمعه مجردًا عن معنى المصدرية؟، والأمران سواء. وقد سُمِع جمعُ المصدر غيرَ مختوم بالتاء، فإذا جمعنا المصدر لا نكون خرجنا على أصول العربية. فعلى هذا يجوز جمع (السفساف) على ما تُجمع عليه نظائره قياسًا، وهو (فعاليل)، فنقول: (سفاسيف) لا (سفاسِف)، وإنما قلنا إنه في الأصل مصدر؛ لأن قياس مصدر فعلل (الفعللة) بفتح الفاء و(الفعلال) بفتحها وكسرها: كالزلزلة والزلزال والوسوسة والوسواس[٢].

٢_ إذا كان قياس مصدر سَفْسَفَ (السَّفْسَفة والسّفساف) _ وقد صرّح بالسفسفة لسان العرب حيث قال: "والسفسفة: انتخال الدقيق بالمنخل ونحوه"[٣] _ فإن هذا لا يمنع أن يكون السّفساف اسمًا كما يكون مصدرًا، فجمعه مرادًا به الاسم (سفاسيف)، ولك أن تجمعه على (سَفاسِفة)، كجَحْجَاح وجَحَاجِحَة[٤]، وغِطْريف وغطارفة[٥].

٣_ خروج السفساف عن معنى المصدرية إلى معانٍ أُخرَ تقرب من معناه الأصلي يجيز لنا جمعه[٦].

ويخلص الغلاييني إلى أن (السفاسِف) لا أصل لها في الاستعمال ولا في القياس، والأفصح أن يُستعمل السفساف مفردًا كما ورد في الحديث: "إن الله يحب معالي الأمور ويكره سَفْسَافَها"[٧]، وفي حديث آخر: "إن الله رضي لكم مكارم الأخلاق، وكره لكم سفسافها"[٨] فورود السفساف مفردًا في الحديثين في مقابلة جمع مذكور معه دليل على أن استعماله مفردًا أولى وأفصح، ولك أن تجمعه على سفاسيف وسفاسفة تتبع في ذلك قياس نظائره وإن لم يذكروا له جمعًا[٩].

---

(١) لسان العرب: مادة (سفسف): ٣١٥/٦

(٢) نظرات في اللغة والأدب: ٨٢، ٨٣

(٣) لسان العرب: مادة (سفسف): ٣١٥/٦

(٤) الجحجاح: السيد السّمْح، وقيل: الكريم، وجمعه: جحاجِح، وإن شئت جحاجحة. انظر: لسان العرب: مادة (جحجح): ٢١١/٢

(٥) نظرات في اللغة والأدب: ٨٣ ، والغطريف: السيد، وقيل: الفتى الجميل، وجمعه الغطاريف. انظر: لسان العرب: مادة (غطرف): ١٠/ ٩٦

(٦) نظرات في اللغة والأدب: ٨٦، وانظر المعاني المختلفة للسفساف في لسان العرب: "سفساف الشِّعر: رديئه...، وسفساف الأخلاق: رديئُها، والسفساف: الرديء من كل شيء والأمر الحقير، وكل عمل دون الإحكام سفساف..."، لسان العرب: مادة (سفسف): ٣١٥/٦، ٣١٦

(٧) رواه الطبراني في المعجم الأوسط، باب (من اسمه إبراهيم)، انظر: المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، د.ط.، دار الحرمين، القاهرة، ٣/ ٢١٠

(٨) رواه ابن الأعرابي في معجمه، باب حديث الترقفي، انظر: معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط١، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٩٩٧، ٣/ ٩٤٣

(٩) انظر: نظرات في اللغة والأدب: ٨٤، ٨٥

ولعلّ اشتهار لفظة السّفاسِف جمعًا لسَفساف بمعنى الأمور التافهة هي التي دفعت الغلاييني لإجازتها، وربما أراد بذلك أن يؤيد فكرته التي ذهب إليها من أن المصدر الدال على النوع يُجمع قياسًا إذا أُريد به الاسمية منفكًا عن الجنسية والحدثية، وقد نبّه في حديثه عن إعمال المصدر إلى أن المصدر قد ينتقل إلى معنى الاسمية فلا يدل على المصدرية، حيث يقول: "لا يعمل المصدر المؤكد، ولا المبين للنوع، ولا المصغر، ولا ما لم يُرد به الحدث...، فالمصدر قد يُراد به الاسم لا حدوث الفعل، كما تقول: (العلم نور)"[1].

والذي يرتضيه الباحث هو رأي أكثر النحاة الذين قالوا بجواز جمع المصدر الدال على النوع، وذلك للأسباب التالية:

١ _ صدور هذا الرأي عن جمع من العلماء القدامى، وبعض المحدثين، وإقراره من مجمع اللغة العربية القاهري.

٢ _ إن المانعين الذين قالوا بعدم اطراد هذا الجمع وقصره على السماع قد وضعوا استثناءات لجمع بعض المصادر ملتمسين لها علة تبيح جمعها وهي انتقالها إلى الاسمية، يقول الجرجاني: "ألا ترى أنهم لم يقولوا: السلوب والنهوب، وإنما يكون ذلك غالبًا فيما ينجذب إلى الاسمية"[2]، ولعل في هذا الاستثناء ما يفتح الباب لجمع كثير من المصادر.

٣ _ جريان كثير من جموع المصادر الثلاثية وغير الثلاثية على أقلام كثير من اللغويين القدامى، لاشتداد الحاجة إليها، وهذا ما أثبته صلاح الزعبلاوي في كتابه (دراسات في النحو)، وقد أشرنا إليه سابقًا.

٤ _ حاجة الباحثين والكُتّاب في مختلف العلوم في العصر الحاضر لاستخدام بعض الجموع للدلالة على كثير من المصطلحات والمفاهيم، حيث جمع بعض اللغويين مفاهيم ومصطلحات لغوية عدة مثل: (الجمع والحذف والنقل والتركيب والتأويل والتعليل) على (الجموع والحذوف والنقول والتراكيب والتأويلات والتعليلات)، وفي العلوم المختلفة أصبحت بعض المصادر المجموعة تدل على مفاهيم معروفة لدى المشتغلين فيها كلٌّ حسب الحقل الذي يعمل فيه، فالاقتصاديون يتداولون فيما بينهم مصطلحات مثل: (القروض والعقود والعروض وغيرها)، وهي جموع لمصادر، فعلى سبيل المثال

---

[1] جامع الدروس العربية: ٦٣٩، انظر: حاشية [2]

[2] المقتصد: ٥٨٣

يجمعون القرض على قروض، فالقرض في اللغة هو القطع، جاء في اللسان: "القرض: القطع. قرضه يقرِضه، بالكسر قَرْضًا...، والقَرْض والقِرض: ما يتجازى به الناس بينهم ويتقاضونه، وجمعه قروض"(١)، وأصبح الآن يدل على ما يستدان من المصارف التجارية لفترة طويلة على أن تسدد في فترات زمنية محددة ويتقاضى المصرف نسبة فائدة ثابتة على القرض. وفي حياتنا الاجتماعية نجمع فرحًا على أفراح، وترحًا على أتراح، وحزنًا على أحزان... وغيرها كثير. فلا حرج _فيما أحسب_ في استخدام هذه الجموع وغيرها قياسًا على نظائرها المسموعة، وهذا ما ذهب إليه الغلاييني وغيره من المحدثين على نحو ما ذكرنا.

(١) لسان العرب: مادة (قرض)، ١١/١١٤، ١١٥

المبحث الخامس: جمع مفعول ومُفعَل على مفاعيل جمعًا مُكَسَّرًا

نصَّ بعض النحاة المتأخرين صراحة على أنَّ كلّ ما جرى على الفعل من الصفات كاسمي الفاعل والمفعول مما أوله ميم زائدة يُجمع جمعًا صحيحًا، فلا يُكسّر لمشابهته الفعل لفظًا ومعنىً، وما ورد منه مُكسَّرًا في اسم المفعول نحو: ملعون ومشؤوم وميمون على ملاعين ومشائيم وميامين، فمن الشاذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومن هؤلاء: ابن يعيش[١]، وابن هشام في شرحه لنص (بانت سعاد)[٢]، والصبان[٣]، والحملاوي من المحدثين[٤].

واختلف المحدثون في قياسية هذا الجمع أو وقفه على السماع، واعتمد كل فريق منهم على ما بدا له من النصوص المنقولة عن قدامى النحاة، وإذا عدنا إلى ما نصّ عليه قدامى النحاة في هذا الباب نجد أنّ بعضهم قد نصّ صراحة على المنع وقَصَرهُ على المسموع على نحو ما ذكرنا، وبعضهم اكتفى بذكر الألفاظ المسموعة من دون الإشارة إلى عدم القياس عليها ومنع جمعها جمعًا مُكسَّرًا، وفي مقدمتهم سيبويه حيث يقول: "والمفعول نحوَ مضروبٍ، تقول: مضروبون. غير أنهم قالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخة ومساليخ، شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، كما فُعل ذلك ببعض ما ذكرنا[٥]. فأما مجرى الكلام الأكثر فأنْ يُجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء، وكذلك (مُفْعَل) و(مُفْعِل) إلا أنهم قد قالوا: مُنْكَرٌ ومناكير، ومُفْطِرٌ ومفاطير، ومُوْسِرٌ ومياسير... وأما مُفْعَل الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنه يُكسّر. وذلك: مُطْفِلٌ ومطافل، ومُشْدِنٌ ومشادن. وقد قالوا على غير القياس: مَشادينُ ومطافيلُ، شبهوه في التكسير بالمصعود والمسلوب"[٦]، والظاهر من نص سيبويه أنه لم يُشِر صراحة إلى شذوذ جمع (مفعول) جمعًا مُكسّرًا، أو إلى منعه مُطلقًا، وتبعه ابن السراج في ذلك دونما إشارةٍ صريحة إلى المنع، إذ يقول في باب تكسير ما جاء من الصفة على أكثرَ من أربعة أحرف: "ومفعول: مثلُه بالواو والنون، وقالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، شبهوها بالأسماء"[٧].

---

[١] انظر: شرح المفصل:٣/٣١٦، ٣١٧

[٢] انظر: حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، عبد القادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خفاجة، ط١، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٩٩٠، ٢/ ٣٤٤، وحاشية الصبّان على الأشموني:٤/٢١٨

[٣] انظر: السابق:٤/٢١٨

[٤] انظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، د.ط.، المكتبة العلمية الفلكية، بيروت، د.ت.، ص ١٠٩

[٥] قال السيرافي: يريد ما كان على خمسة أحرف، ورابعه حرف من حروف المد واللين مما يكون على (فَعْلول)، كقولنا: (بهلول) و(بهاليل)، و(مغرود) و(مغاريد). شرح كتاب سيبويه:٤/٣٨٨

[٦] الكتاب:٤/١١٤

[٧] الأصول في النحو:٣/٢٣

ومن الذين لم يشيروا صراحة إلى المنع ابن الحاجب، والرضي في شرحه على الشافية[١]، وهذا ما دفع بعض المحدثين[٢] وفي مقدمتهم **الشيخ الغلاييني** إلى إجازة قياس جمع (مفعول ومُفْعل) على (مفاعيل). ونُجمل المبررات التي ساقها الغلاييني لإثبات صحة ما ذهب إليه في الآتي[٣]:

١ـ عدم نص سيبويه وغيره من متقدمي النحاة على المنع، وقولهم هذا لا يدل على خطأ من يجمع غيرَ ما ورد من هذا النحو جمعَ تكسير، وغايةُ الأمر أنَّ مجرى الأكثر في كلام العرب جمعُه جمع تصحيح، فالأفصح أن يُنحى نحوَهم، وليس معناه التحجير على من ينحو غير هذا النحو، لذلك لا يكون مخطئًا من يقول: (مشاهير ومكاتيب ومشانيق ومحابيس ومواضيع ومجاميع، وغيرها)، وإنما هو قد نحا غير منحى الأكثر في كلامهم.

٢ـ اشتهار بعض هذه الجموع اشتهارًا يحملنا على قبولها، وهي من الألفاظ الجميلة الخفيفة على اللسان والسمع، خاصة إذا وقعت في تركيب إضافي.

٣ـ كثرة ما ورد منه في كتب اللغة غير ما ذكره سيبويهِ وغيره. من ذلك: مجنون ومجانين، ومنكود ومناكيد، ومرجوع ومراجيع، ومجهول ومجاهيل، وملقوح وملاقيح، ومضمون ومضامين، ومملوك ومماليك، ومُحْوِج ومحاويج، وقد قال علماء الحديث: (المرسل والمراسيل، والمسند والمسانيد، والمنكر والمناكير)، وقال الفقهاء: (المجذوب والمجاذيب)، وقال النحويون: (المفعول والمفاعيل).

٤ـ استعمال علماء اللغة بعض هذه الجموع دون اعتراض عليها، يقول: وقد جاءت (المشاهير) في كلام بعض المشاهير الموثوق بهم، منهم صاحب القاموس في مقدمة قاموسه، والفيومي في مصباحه، والميداني صاحب الأمثال في كتابه. قال صاحب القاموس: "على أني أذهب إلى ما قاله أبو زيد: "إذا جاوزتَ المشاهير من الأفعال..."[٤] قال شارحه الزبيدي: "المشاهير جمع مشهور وهو المعروف المتداول" فقد فسّر الكلمة ولم يعترض على هذا الجمع، فلو كان خطأً لما سكت عنه، وقال الميداني في الجزء الثاني في شرح المثل: "كيف أعاودك وهذا أثر فأسك؟" وهذا من مشاهير أمثال العرب[٥].

---

[١] انظر: شرح شافية ابن الحاجب:١٧٥/٢، ١٨١

[٢] منهم: أنستاس الكرملي، وعباس حسن، وفخر الدين قباوة

[٣] انظر: نظرات في اللغة والأدب:١٤٢ـ١٤٩، وانظر: جامع الدروس العربية:٢٢٩

[٤] القاموس المحيط، الفيروز أبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٣٥

[٥] انظر: مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، دار المعرفة، بيروت، ١٤٥/٢

٥_ إنّ عدم ورود غير ما ورد من هذه الجموع لا يُنهِض حجة على حصر هذا الأمر في السماع، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، والحاجة تدعو إلى إجازة مثل ذلك مما اشتهر على ألسنة الفصحاء وأقلام البلغاء، وإلا فقد حَجَّرْنا الواسع وضَيَّقْنا على الأدباء المذاهب.

فالغلاييني _كما نلحظ_ من أنصار التوسع في القياس لما فيه من إثراء للغة، وتوسعة وتيسير، وقد تمكّن من إحصاء الكثير مما جُمع من مفعول على مفاعيل مما ورد في كتب اللغة عن علماء الحديث والفقهاء والنحويين الذين استخدموا هذه الجموع في كتاباتهم، ما يعني أنّ ورودها في مؤلفات بعض العلماء حجة على المانعين.

واتفق عباسُ حسن مع الغلاييني في جواز جمع مفعول على مفاعيل، واستشهد بما ورد منه في كتاب المعاني الكبير لابن قتيبة، وبعشرات الأمثلة الصحيحة المنسوبة لأصحابها الذين نحتج بكلامهم التي ذكرها أنستاس الكِرمِلي في بحثه المستقى من الكلام العربي الفصيح والمعجمات اللغوية، والتي أثبت فيها صحة جمع مفعول على مفاعيل قياسًا مطَّردًا، فلا داعي للتأويل الذي يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة[١]، وأجاز فخر الدين قباوة جمع مفعول على مفاعيل وصفًا باعتباره فَقَدَ الدلالة على اسم المفعول، وأصبح يدل على النسب، فالملعون: ذو اللعنة، والمجنون: ذو الجنون، والمشهور: ذو الشهرة...، وإذا نُقل من الوصفية إلى الاسمية المجردة من الحدث جاز تكسيره أيضًا، نحو: مواضيع ومجاهيل ومراسيم ومضامين ومضاريب ومحاصيل[٢]. ووافق محمدُ العدناني _ من المحدثين _ الغلاييني في إجازته جمع مشهور على مشاهير[٣].

وقد أصدر مجمع اللغة العربية القاهري قرارًا ينص على قياسية جمع مفعول على مفاعيل اسمًا أو مصدرًا، ورأت اللجنة قياسية جمعه مطلقًا، لكثرة ما ورد منه من أمثلة[٤]، كما أصدر قرارًا آخر يجيز في الكلمات المبدوءة بميم زائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة مفاعل أو

[١] انظر: النحو الوافي:٦٦٧/٤، وانظر: اللغة والنحو:٨٨

[٢] انظر: تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٨، صفحة:٢٠٧، ٢٠٨

[٣] معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥، ص١٣٥

[٤] صدر في الجلسة الثامنة من الدورة السادسة والثلاثين، انظر: في أصول اللغة: ٣٢/٢، ومجلة مجمع اللغة العربية، عدد ٢٦، مايو١٩٧٦، ص٢٢٤، وانظر النحو الوافي:٦٦٧/٤، وانظر: المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٥٩، ٥٦١

مفاعيل وشبههما حملاً على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام[١]، وقد اقتدى به بعض الباحثين المحدثين[٢].

واعترض الزعبلاوي على الغلاييني وعلى قرار المجمع بإطلاق جمع مفعول على مفاعيل، ورأى أنّ النحاة عندما منعوا تكسير هذه الألفاظ وقصروه على المسموع، ذلك لأنهم إنما يُكَسّرون هنا (اللفظ) لا (الصفة). مستشهدًا بقول سيبويه في (باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات): "لأنك لو كسّرتها للجمع لحذفتها، وكذلك تُحذف في التصغير، وذلك قولك في (مُغْتلِم): (مُغَيْلِم)، كما قلت: (مَغالِم)، فحذفْتَ حين كَسَّرتَ للجمع، وإن شئت قلت: (مُغَيْليم)، فألحقتَ الياء عوضًا مما حذفت، كما قال بعضهم: (مَغاليم)"[٣]. فقوله (لو كسّرتها للجمع لحذفتها) لا يعني جواز تكسيرها أصلاً في كل حال.

ويخلُص الزعبلاوي إلى أنه لا بد من ملاحظة الصفة المبدوءة بالميم من اسمي الفاعل والمفعول، فإذا أتت على أصلها فاعتمدت على موصوف مذكور أو مقدر، فبابها التصحيح، وإذا ضارعت الأسماء أو خرجت إلى بابها فاشتهرت في الاستعمال مفردة عن موصوفها منقطعة عنه، جاز فيها التكسير كما تُكسَّر الأسماء.[٤]

إن ما ذهب إليه الزعبلاوي صحيح من أنّ النحاة نصّوا على جواز تكسير مفعول على مفاعيل في حال مشابهته للأسماء، وأن الأكثر في الصفات أن تُجمع جمعًا صحيحًا، ذلك "أن جمع الصفات جمعًا سالمًا يدل على إرادة الحدث، وجمعها جمع تكسير يبعدها عن إرادة الحدث، ويقربها إلى الاسمية"[٥]، غير أنّ ما نُقل عن النحاة لا يشير صراحة إلى شذوذ هذا الجمع أو منعه مطلقًا، ولا يقول بقياسيته أيضًا، وإن عشرات الأمثلة التي نقلها الغلاييني وأنستاس الكرملي ومجمع اللغة العربية القاهري عن اللغويين تؤكّد عدم المنع وجواز القياس، "على أنّ البصريين _ مع تزَمتهم وتشددهم _ لم

---

[١] انظر: في أصول اللغة، مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، ط١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،١٩٨٣ ٣٣/٢، وانظر ص٣٤_٤١، حيث ذُكرت العشرات من الأمثلة على هذه الجموع في مذكرة لعلي السباعي، وبحث لمحمد شوقي أمين.

[٢] منهم على سبيل المثال:محمد العدناني، انظر: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤، صفحة٥١٩، ومحمود سليمان ياقوت، انظر: الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، ط١، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ١٩٩٩، ص٣١٦، ويوسف الصيداوي، انظر: الكفاف:٧٩٣

[٣] الكتاب:٤٧٣/٣

[٤] انظر: دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي، موقع اتحاد الكتاب العرب:٢٨٩_٢٩٦ http://islamport.com/w/lqh/Web/742/295.htm

[٥] معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، ط١،دار عمار، عمان،٢٠٠٥، ص١٢٧

يلتزموا التمسك بقانونهم في الكثرة والقلة، فقد خالفه بعض أئمتهم، وفي مقدمتهم سيبويه الذي أجاز القياس أحيانًا على القلة التي ارتضاها الكوفيون للقياس، ومنها جواز تصغير فعل التعجب"[١].

وقد وقف الباحث في لسان العرب على نص يشير فيه الأزهري إلى قياسية هذا الجمع، يقول في شرحه لقول لبيد: منها مصارِعُ غابةٍ وقِيامُها[٢].

"المصارع جمع مصروع من القُضُب، يقول: منها مصروع ومنها قائم، والقياس مصاريع"[٣]. وواضح أنّ الضرورة الشعرية هي التي ألجأت الشاعر إلى جمع (مصروع) على (مصارع) مع أنّ القياس (مصاريع) كما ذكر الأزهري.

لذا يرى الباحث أن تَعَدُّد صيغ الجمع للمفردة الواحدة يبيح لنا القياس على إحداها أو أكثر ما دامت تؤدي المعنى الذي وُضعت له، ولم تخرج عن قواعد اللغة، مع قبولها ذوقًا، ولهذا فإن رأي الغلاييني القائل بقياسية هذا الجمع فيه من الوجاهة ما يدعو للأخذ به، وقد تبنّى هذا الرأي بعض المحدثين كما ذكرنا، وصدر فيه قرار عن مجمع اللغة العربية القاهري يبيح قياسيته. وقد نُقل عن ابن جني "أنَّ ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[٤]، وفي موضع آخر يقول: "ليس كلُّ ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حَذَا إنسانٌ على مُثُلِهم، وأَمَّ مذهبَهم لم يجب عليه أن يُورد في ذلك سماعًا، ولا أن يرويه رواية"[٥]، ويُفهم من كلام ابن جني أنه يجوز القياس مع عدم وجود السماع، ويقول الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنّ النحو كله قياس؛ ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ فمن أنكر القياس في النحو فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة"[٦]، فالقياس أساس النحو، بل هو كله كما صرَّح بذلك ابن الأنباري.

وخلاصة القول فإنَّ جموع التكسير من الموضوعات التي شغلت الباحثين المحدثين لكثرة أوزانها واختصاص معظمها بالسماع، فشوقي ضيف من الذين يُخضعونها للسماع مطلقًا[٧]، ويفسّر إبراهيم

---

[١] اللغة والنحو:٨٩
[٢] انظر: لسان العرب: مادة (صرع)، ٣٥٣/٧
[٣] السابق:٣٥٣/٧
[٤] الخصائص:٣٥٧/١
[٥] السابق:٣٦٢/١
[٦] لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط.، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، د.ت.، ص٩٥
[٧] انظر: تجديد النحو:٩٨

السامرائي تَعَدُّدَ صيغ جمع التكسير للكلمة الواحدة بأنه عائد إلى تعدد اللهجات[١]، وأخذ عليه فاضل السامرائي حصره أسباب اختلاف الجموع في تعدد اللغات، وذكر في بحث له أسبابًا أخرى لاختلاف أوزان الجموع، أضافها لما ذكره إبراهيم السامرائي، وهي: استعمال أكثر من جمع لمعنى واحد أو الإتيان بجمع على غير قياس لضرورة شعرية أو لسجع، واختلاف المعنى، والقلة والكثرة[٢].

[١] دراسات في اللغة، إبراهيم السامرائي، د.ط.، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١، صفحة:٧٨، وانظر: فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣، ص٩٥

[٢] انظر: معاني الأبنية في العربية:١١٤_١٢٥

المبحث السادس: الصفة المشبهة باسم الفاعل، وأوزانها بين السماع والقياس

إنّ مفهوم الصفة المشبهة وأوزانها من المباحث التي طال البحث فيها قديمًا وحديثًا، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كثرة أوزانها، والتباس بعض هذه الأوزان بالمشتقات الأخرى، بالإضافة إلى الضوابط الصرفية والدلالية التي تحكمها، والتي لم تكن في مجموعها محل اتفاق بين النحاة، على نحو ما سنرى،وسنقصر هذا المبحث على مسألتين مرتبطتين: تتصل الأولى بقواعد الصفة المشبهة وضوابطها، وتتعلق الثانية ببعض أوزانها القياسية والسماعية، وموقف الغلاييني منهما.

أولاً_ قواعد الصفة المشبهة وضوابطها

وضع معظم النحاة في تعريفاتهم للصفة المشبهة مجموعة ضوابطَ وقواعدَ تكاد تنحصر غالبًا في ثلاثة ضوابط هي: نوع الفعل من حيث العدد، ونوعه من حيث التعدي واللزوم، ودلالة الصفة المشبهة على الثبوت[١]. وبالنظر إلى هذه الضوابط والقواعد التي وضعت لتحكم بعض أوزان الصفة المشبهة، فإن معظمها يظل نسبيًا لدى بعض النحاة.

ففيما يخص نوع الفعل من حيث عدد أحرفه، فقد ورد عن السّكّاكي أنّ "الصفة المشبهة تخصّ الثلاثيات المجردة، وهي كل صفة اشتقت منها غير اسمي الفاعل والمفعول به على أية هيئة كانت"[٢]، ما يعني أنها تشتق من الثلاثي، في حين لم يذكر نحاة آخرون هذا الضابط في حدّهم للصفة المشبهة، منهم: ابن الحاجب[٣]، وابن مالك[٤] والرضي الأستراباذي[٥]، وقد وردت بعض الأمثلة لصفات مشتقة من فوق الثلاثي عند بعض النحاة، وفي مقدمتهم سيبويه، حيث ذكر في باب (الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) شاهدًا على إعمال الصفة المشبهة (مُطَرِّق) المشتقة من فعل رباعي[٦]، وكذلك فعل الأشموني في نحو: مستقيم الحال ومعتدل القامة[٧].

---

[١] استفاد الباحث في عرض القواعد المتصلة بالصفة المشبهة من بحث للدكتور المتولي محمود المتولي عوض حجاز. انظر: الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠٠٨، ص ١٥٩، ١٦٠

[٢] مفتاح العلوم:٩٨

[٣] شرح الكافية:٤٣١/٣

[٤] شرح التسهيل:٤١٧/٢

[٥] شرح الكافية:٤٣١/٣

[٦] انظر: الكتاب:٢٥٧/١

[٧] شرح الأشموني:٣٥٦/٢

وفيما يتعلق بضابط اللزوم، فلم يلتزمه بعض النحاة قيدًا أساسًا يحكم الصفة المشبهة، حيث مثّل سيبويه بشاهد على صفة مشبهة من فعل مُتَعَدٍّ في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[1]، وذلك في باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه[2]، وذكر الأشموني أنّ (رحيمًا وعليمًا) صفتان مشبهتان مقصورتان على السماع[3]، وهما كما نلحظ مشتقتان من فعلٍ مُتَعَدٍّ، وكذلك فعل الغلاييني، حيث يرى أنّ الصفة المشبهة يمكن أن تُصاغ من الفعل المتعدي على وزن اسم الفاعل إذا تنوسي المفعول به، وصار فعلها في اللازم القاصر، نحو: فلان قاطعُ السيف وسابقُ الفرس ومُسْمِع الصوت[4].

أما ضابط الدلالة على الثبوت في الصفة المشبهة، فيكاد يجمع القدماء[5]، والمحدثون[6] عليه غير غير أنّ هذا الضابط ليس مطلقًا، فقد لاحظ بعض المحدثين أنّ الدلالة على الثبوت في الصفة المشبهة دلالة نسبية، منهم الحملاوي الذي قسّم الصفات المشبهة من حيث دلالتها على الثبوت إلى ثلاثة أقسام: منها ما يحصل ويُسرع زواله، كالفرح والطرب، ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان والعيوب والحلى كالحُمرة والسُّمرة والحُمق والعمى والغَيَد والهَيَف، ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالرِّي والعطش، والجوع والشبع"[7]، وقد وافقه الرأي فاضل السامرائي[8]. وذكر الصبّان في حاشيته على الأشموني "أن المراد بالثبوت في الأزمنة الثلاثة. قال يس نقلاً عن غيره: ودلالة الصفة المشبهة على الدوام دلالة عقلية لا وضعية؛ لأنها لمّا لم تدل على التجدد ثبتَ لها الدوام بمقتضى العقل، إذ الأصل في كل ثابت دوامُه"[9].

إنّ القول بأنّ دلالة الثبوت في الصفة المشبهة دلالة عقلية ترك الباب مفتوحًا لدخول كثير من أوزان المشتقات المختلفة وصيغها في باب الصفة المشبهة، كزنة اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة مما قُصِد به معنى الثبوت والدّوام.

---

(1) الكهف١٠٣

(2) انظر الكتاب:٢٦٤/١

(3) شرح الأشموني:٣٥٥/٢

(4) جامع الدروس العربية: ١٥٢

(5) انظر: شرح المفصل:١٠٨/٤، وشرح التسهيل:٤١٧/٢، وارتشاف الضرب:٢٣٤٨/٥، وشرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨، ص٣٠٢، وشرح التصريح:٤١/٢، وشرح الأشموني:٣٥٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب:٤٣١/٣

(6) انظر:شذا العرف:٧٥، وجامع الدروس العربية:١٤٦، والنحو الوافي:٢٨٢/٣، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦٠، والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:٢٣٨/١

(7) شذا العرف:٧٧

(8) انظر معاني الأبنية في العربية:٦٧

(9) حاشية الصبان على الأشموني:٧/٣

ويرى الباحث في ضوء ما تم عرضه أنّ مفهوم الصفة المشبهة وما اتصل به من ضوابط صرفية ودلالية لم يتضح بصورةٍ جليّة إلا عند ابن مالك، حيث عرّفها "بأنها الملاقية فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا، قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط، وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثي، ولازمة إن كانت من غيره، ويميزها من اسم الفاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى"[١].

ويتضح من التعريف السابق أنّ ابن مالك ذكَر ضوابط أساسية في حدّ الصفة المشبهة، لكنه لم يترك هذه الضوابط على إطلاقها، فقد نبّه إلى أنّ الثبوت يمكن أن يكون مقدرًا أي متقلبًا، وأنّ الصفة المشبهة يمكن أن تكون من غير الثلاثي بشرط لزوم فعلها، ومثّل عليه بـ (منطلق اللسان، ومطمئن القلب، ومستسلم النفس...)، كما نبّه إلى أنها يمكن أن تأتي على زنة اسم الفاعل بإضافتها إلى الفاعل معنىً، ومثّل عليه بـ (ضامر البطن وساهم الوجه وخامل الذِّكر وحائل اللون وظاهر الفاقة...)[٢]، وتبعه أبو حيان إذ يقول: "ولا التفات لمن زعم أنّها لا تجيء على فاعل فلا تجري على المضارع بل يكون كحسن وشديد، وقد جاءت على فاعل ومنه: ضامر الكشح[٣]، ساهم الوجه، خامل الذِّكْر، حائل اللون، ظاهر الفاقة، طاهر العرض"[٤].

وقد عرض الغلاييني لمبحث الصفة المشبهة باسم الفاعل، وعرّفها بأنّها "صفة تؤخذ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث: كحسن وكريم وصعب وأسود وأكحل. ولا زمان لها؛ لأنها تدل على صفات ثابتة، والذي يتطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة، "[٥].

ونلحظ من هذا التعريف أنّ الغلاييني التزم إلى حد بعيد بتعريف ابن مالك، وحاول أن يجمع فيه ما شتّ عند النحاة من ضوابط صرفية ودلالية للصفة المشبهة وعرضَها بأسلوب مُيسر، مع عدم إغفال ما يتعلق بهذه الضوابط من استثناءات، فلم يلتزم هذا التعريفُ نصَّ بعض النحاة على ثلاثية الفعل، حيث ذكر مجموعة من الصفات لأفعال غير ثلاثية على زنة اسم الفاعل، نحو: معتدل القامة ومستقيم

---

[١] شرح التسهيل:٢ /٤١٧

[٢] انظر: شرح التسهيل:٤١٧/٢

[٣] الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف. انظر: لسان العرب: مادة (كشح):١٠٧/١٢

[٤] انظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٤٧/٥

[٥] جامع الدروس العربية:١٤٦

الأطوار ومشتد العزيمة[1]، كما لم يلتزم بما نصّوا عليه من أنّها تصاغ من الفعل اللازم مطلقًا، وقد ذَكَرَ في التفريق بينها وبين اسم الفاعل "أنها تصاغ من الفعل اللازم قياسًا، ولا تُصاغ من المتعدي إلا سماعًا: كرحيم وعليم وقد تصاغ من المتعدي على وزن اسم الفاعل إذا تُنوسي المفعول به، وصار فعلها في اللازم القاصر، مثل: فلان قاطع السيف، وسابق الفرس، ومُسمِع الصوت، ومخترق السهم، كما تُصاغ من الفعل المجهول مرادًا بها معنى الثبوت والدوام كـ (محمود الخلق وميمون النقيبة)"[2].

ولعلّ القول بأنّ دلالة الثبوت والدوام في الصفة المشبهة دلالة عقلية _ كما ذكر الصبّان _ جعل بعض النحاة _ ومنهم الغلاييني _ يتوسعون في ذكر صفات مشبهة جاءت على زنتي اسمي الفاعل والمفعول مما قصد به معنى الثبوت، ومن الأمثلة التي ذكرها الغلاييني: طاهر القلب وناعم العيش ومعتدل الرأي، ومرْضِيّ الخُلُق ومُهَذَّب الطبع وممدوح السيرة ومُنَقَّى السريرة"[3].

وقد ذهب الغلاييني إلى أبعد من ذلك، حيث يقول: "إن صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة، لأنّ الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس"[4]. وربما يكون الغلاييني قد انفرد بهذا الرأي، ولعلّ ما ذهب إليه ليس بعيدًا، ولا يبدو خلطًا بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة؛ لأنّ قيد الثبوت في الصفة المشبهة _على ما يبدو_ من أهم القيود التي يُحكم من خلالها على الصفة، فمعظم النحاة القدماء والمحدثين الذين حدُّوا الصفة المشبهة اتفقوا على هذا القيد كما ذكرنا، في حين أنّ القيود الأخرى وردت عند بعضهم بتفاوت. وربما أراد الغلاييني من قوله (إن صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة) تيسيرًا على بعض الدارسين الذين يخلطون بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة بسبب التلاقي بين بعض أوزانهما، وبذلك يخفف عنهم عناء البحث عن الضوابط التي تحكم كل واحدة منها.

وقد تنبه مجمع اللغة العربية إلى هذه المسألة، فأجاز القياس على صيغة فعول عند الحاجة للدلالة على الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة، "نظرًا إلى أنّ صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب في الدلالة لإفادة معنى المبالغة والكثرة والشدة أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار"[5]، واتُّخِذ

---

[1] انظر: جامع الدروس العربية : ١٥٢
[2] السابق:١٥٢
[3] السابق:١٥١
[4] السابق:١٥٢
[5] في أصول اللغة:٧/٢

هذا القرار اعتمادًا على ما جمعه محمد شوقي أمين من صفات على صيغة فعول، وقد بلغت مائة وثلاث عشرة[1].

إنّ التلاقي بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة في بعض الأوزان مثل: (فعيل وفَعِل وفَعول)، دفع (شوقي ضيف) لتقديم مقترحات بقصر صيغة فعول على صيغة المبالغة فقط، وإسقاطها من الصفة المشبهة؛ لأنّ قياسها يطّرد من الأفعال المتعدية واللازمة، وإخراج صيغتي (فَعِل وفعيل) من باب صيغة المبالغة وقصرهما على الصفة المشبهة؛ لاطرادهما قياسًا في باب الصفة المشبهة، ولقلة ما صيغ منهما في أمثلة المبالغة[2].

والذي يبدو للباحث أن التفريق بين الصفة المشبهة وغيرها من بعض المشتقات لا تحكمه الضوابط الصرفية التي تتعلق بنوع فعلها من حيث العدد، ومن حيث التعدي واللزوم، كما لا تحكمه الكثرة والاطراد، فكل هذه الضوابط تسقط إذا لم تُسند بالدلالة على الثبوت المطلق أو النسبي مدعومًا بقرائن أخرى كالمعنى والسياق والمقام. وعلى سبيل المثال فعندما نقول في وصف عدوِّنا بأنه (قاتلٌ ومُجْرِمٌ وسَفّاحٌ ودَمويٌّ)، فنحن أمام أربع صفات تختلف في بنيتها الصرفية من عدة أوجه: فـ (القاتل) من أوزان اسم الفاعل، مشتق من فعل ثلاثي مُتَعَدٍّ، و(المُجْرم) من أوزان اسم الفاعل مشتق من فعل رباعي لازم، و(السفاح) من أوزان صيغة المبالغة مشتقة من فعل ثلاثي مُتَعَدٍّ، و(الدموي) اسم نُسِب إلى اسم جامد، فصار شبيهًا بالمشتق، أي فيه معنى الصفة، وقد أدخله النحاة في باب الصفة المشبهة إذا دلَّ على معناها مع قبوله التأويل بمشتق، وقد ذكر ابن مالك ذلك في حديثه عن إعمال الصفة المشبهة، يقول: "وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في أسماء النسب، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه، تميمية أُمه"[3].

وما من شك أن هذه الصفات (قاتل ومجرم وسفّاح ودموي) في سياقها تدل على الثبوت القطعي، فهي ليست صفات عارضة في عدوّنا؛ لأنها لا تنفك عنه _ كما يعتقد المسلمون والعرب على الأقل_ فهي توشك أن تكون صفات مشبهة.

---

(1) انظر: في أصول اللغة:٦/٢

(2) انظر: تيسيرات لغوية:٩٤، ٩٥

(3) شرح التسهيل:٤٣٢/٢، ٤٣٣

وإذا نظرنا إلى الصفات (عطشان وغضبان وفرِح وتعِب)، فعلى الرغم من أنها صفات طارئة قد تنقضي بعد فترة وتدلّ على ثبوت نسبي، فإن النحاة يكادون يجمعون على أنها صفات مشبهة، لتوفر ضابط اللزوم في أفعالها، بينما أسماء الله الحسنى جميعها صفات تدل على الثبوت، وقد جاءت مشتقة من أفعال لازمة وأفعال متعدية، كما جاءت على أوزان مختلفة لبعض المشتقات كاسم الفاعل وصيغة المبالغة واسم التفضيل، ولا يستطيع أحد أن ينفي عنها صفة الثبوت، "لأنّ دلالة هذه الصفات على الثبوت دلالة سياقية نابعة من اعتقاد المسلم في ثبوت كل صفات الجلال والكمال لله _سبحانه وتعالى_ وليس منبع هذه الدلالة الصيغة الصرفية لهذه الأسماء"[1]، فهي على ما يبدو صفات مشبهة، ومع ذلك نرى من النحاة من يقول بدلالة بعض هذه الصفات على المبالغة[2]، والمبالغة كما هو معروف تعني الزيادة والتكثير في الشيء، وكل زيادة قد تتعرض للنقصان ثم الزيادة مرة أخرى ثم النقصان، وهكذا... وهذا يعني أن المبالغة قابلة للتفاوت، فدلالتها على الثبوت نسبية، وذا ما لا ينطبق على صفاته تعالى، وقد قال بعض النحاة بمنع التعجب من صفاته تعالى لعدم قبولها الزيادة، يقول أبو حيّان: "وصفات الله تعالى لا تقبل الزيادة، فلا يجوز التعجب منها، لا يُقال: ما أعلم الله!، وقالت العرب: (ما أعظم الله وأجلّه!)، وتأوّل النحاة قول العرب هذا"[3]، وقد علّل السيوطي لما ذهب إليه أبو حيّان بقوله: "لعدم قبول صفات الله الكثرة"[4].

لذا، فالضوابط الصرفية التي ذكرناها لا تكفي وحدها لتمييز الصفات المشبهة من غيرها من المشتقات المختلفة، فلا بدّ من النظر _ بصورة أكبر _ إلى معاني الأبنية الصرفية في سياقاتها المختلفة، ويبدو أنّ الغلاييني قد تنبَّه إلى ما تحمله صيغ المبالغة من معانٍ تدل على الثبوت دلالة نسبية؛ لأنّ رسوخ هذه الصفات في النفس أصبح سجِيَّة فيها وملازمًا لها.

---

[1] الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي: مجلة علوم اللغة، المجلد ١١، العدد ٤، ص ٢٠١، ٢٠٢

[2] انظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، دراسة وتحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣، ص ١٢٥، حيث يقول في شرحه لـ (الرحيم) في سورة (الفاتحة): فعيل محول من فاعل للمبالغة: ١/ ١٢٥ ، ويقول في شرحه لـ "رفيع الدرجات" في سورة (غافر): "واحتمل أن يكون (رفيع) للمبالغة على فعيل من رافع، فيكون الدرجات مفعول، أي: رافع درجات المؤمنين ومنازلهم في الجنة...، ةاحتمل أن يكون (رفيع) فعيلاً من رَفُعَ الشيء: علا، فهو رفيع، فيكون من باب الصفة المشبهة": ٧/ ٤٣٦، ويقول الزمخشري في سورة (الفاتحة): "وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم". انظر: الكشاف: ١٠٨/١

[3] ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٨١

[4] همع الهوامع: ٦/ ٤٦ ، وانظر ما ذكره السيوطي من إجازة بعض النحاة للتعجب من صفات الله، يقول: " والمختار وفاقًا للسبكي وجماعة، كابن السراج وأبي البركات بن الأنباري، والصيمري (جوازه)، والمعنى في ما أعظم الله: إنه في غاية العظمة، ومعنى التعجب فيه أنه لا ينكر، لأنه مما تحار فيه العقول، وإعظامه تعالى وتعظيمه: الثناء عليه بالعظمة، واعتقادها وكلاهما حاصل، والموجب لهما أمر عظيم. انظر: همع السابق: ٦/ ٤٦، والذي جعل بعض النحاة يتأولون ذلك ما ذكروه من أن التعجب هو ما خفي سببه وخرج عن نطاقه. انظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٦٥

وقد حاول بعض النحاة الذين التفتوا إلى المعاني والدلالات التي تتضمنها بعض أوزان الصفة المشبهة أن يربطوا بينها وبين دلالتها على الثبوت، فاجتهدوا في وضع تصنيفات وتقسيمات متعددة لها، مثل: صيغة (فَعِل) الدالة على العيوب الباطنة، نحو: (نَكِد وعَسِر) أو الدالة حرارة الباطن والامتلاء، نحو: (الأَشِر والجَذِل والفَرِح والقَلِق)، وصيغة (أفعل) التي تدل على العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى، والحُلِي كالسواد والبياض، وصيغة (فعلان) الدالة على الامتلاء وحرارة الباطن كصَدْيان وعطشان...[1]، وكان سيبويه من قبلُ قد أشار إلى هذه المعاني دونما تفصيل، ووضعها تحت باب (ما جاء من الأدواء على مثال (وَجِعَ يَوْجَعُ وَجَعًا، وهو وَجِعٌ لتقارب المعاني)[2]، وقد تحدث الغلاييني عن الجانب الدلالي لهذه الأوزان، نحو: (أفعل) التي تدل على لون، أو عيب ظاهر، أو حِلْية ظاهرة، و(فعلان) التي تدل على خلو أو امتلاء أو حرارة باطنية ليست بداء، و(فَعِل) التي تدل على الأدواء الباطنية أو ما يشبهها، أو ما يُضادها[3].

ويرى فاضل السامرائي "أنّ اللغويين القدامى لم يولوا الكثير من الأبنية الصرفية ما تستحق من الأهمية، فإنهم نظروا بصورة خاصة في شروط الصيغ ومقيسِها ومسموعِها، وقعّدوا لذلك القواعد، أما مسألة المعنى فإنهم كانوا يمرون بها عرضًا"[4]. ولعلّ محاولته في كتابه (معاني الأبنية في العربية) تعد أبرز المحاولات في العصر الحديث التي ركزت على المعاني الدلالية لكثير من الأبنية الصرفية، والتي يمكن التأسيس عليها في تفسير كثير من الظواهر الصرفية.

---

(1) انظر: شرح شافية ابن الحاجب:١٤٣/١_١٤٨، وانظر: شرح التصريح على التوضيح:٤٠/٢

(2) انظر: الكتاب:١٣١/٤

(3) انظر: جامع الدروس العربية:١٤٨، ١٤٩

(4) معاني الأبنية في العربية:٥

ثانيًا_ الصفة المشبهة بين القياس والسماع

نَصّ بعض النحاة على أن بعض أوزان الصفة المشبهة قياسي وبعضها الآخر سماعي، ومن الذين نصوا صراحة على قياسية بعضها ابن مالك(١)، والرضي الأستراباذي(٢)، والأزهري(٣)، والأشموني(٤)، وتبعهم من المحدثين الغلاييني(٥) وعباس حسن(٦)، وفخر الدين قباوة(٧)، ومحمد الخضر حسين الذي يقول بقياسية صيغة فعيل؛ لكثرة ما ورد فيها من ألفاظ(٨). ويمكن حصر الأوزان القياسية للصفة المشبهة في المجموعات التالية(٩):

١_ قياس الوصف من (فَعِل) المكسور العين اللازم يأتي على ثلاثة أوزان هي: (فَعِلٌ)، نحو: (فَرِح وأَشِر)، و(أفعل)، نحو: (أسود وأخضر وأكحل وأعمى)، و(فعلان)، نحو: (شبعان وريّان وعطشان وصديان). وقد تأتي هذه الأوزان الثلاثة للصفة المشبهة من مادة واحدة، فنقول: (شَعْث وأشعث وشعثان)(١٠)، "وقد ينوب فعلان عن فَعِل، كغضبان، والقياس غَضِب... وقالوا: عَجِل وعجلان"(١١).

٢_ قياس الوصف من (فَعُلَ) المضموم العين اللازم يأتي على أوزان كثيرة منها: (فعيل)، نحو: (ظريف وشريف)، و(فَعْل)، نحو: (صعْب وضخْم)، و(أفعل)، نحو (أخظب) من الفعل (خَظُب) إذا كان أحمر إلى الكُدرة، و(فَعَل)، نحو: (بَطَل وحَسَن)، و(فَعال)، نحو: (جَبان)، و(فُعال)، نحو: (شُجاع)، و(فُعُل)، نحو: (جُنُب)، و(فِعل)، نحو: (عِفْر) أي: (شجاع ماكر).

٣_ قياس الوصف من (فَعَل) الأجوف اللازم يأتي على (فيعِل)، نحو: (سيد وميت وجيد وبيِّن)(١٢)، وغيرها من الصيغ الأخرى(١٣).

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب:٥١١، حيث ذكر أبو حيان نقلاً عن ابن مالك قوله: "كثر فعيل وفَعْل في فَعُل، ومن استعمل القياس فيهما عند عدم السماع فهو مصيب"

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب:١٤٣/١_١٥١، وانظر: شرح كافية ابن الحاجب:٤٣٢/٣ ، حيث ذكر الرضي أن الصفة المشبهة قياسية من الألوان والعيوب الظاهرة.

(٣) انظر:شرح التصريح:٤٠/٢

(٤) انظر: شرح الأشموني:٣٥٥/٢

(٥) انظر: جامع الدروس العربية:١٤٧

(٦) انظر: النحو الوافي:٢٩١/٣

(٧) تصريف الأسماء والأفعال:١٦١

(٨) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، د.ط، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ص ٦٢

(٩) انظر: شرح التصريح على التوضيح:٤٠/٢

(١٠) انظر: ارتشاف الضرب:٥١٠، ٥١١

(١١) شرح شافية ابن الحاجب:١٤٦/١، ١٤٧

(١٢) السابق:١٤٩/١

(١٣) انظر: ارتشاف الضرب:٢٣٦٠/٥، ٢٣٦١، وانظر: تصريف الأسماء والأفعال، حيث ذكر فخر الدين قباوة عددًا كبيرًا من الصفات المشبهة السماعية من الثلاثي المجرد وغيره:١٦٥، وهامش ١٦٥، ١٦٦

وقد ذكر سيبويه معظم أوزان الصفة المشبهة في عدة أبواب من كتابه دون أن يشير صراحة إلى قياسيتها[١].

وكما نلحظ فإن مجموعة أوزان الصفة المشبهة التي تصاغ من وزن (فَعُلَ) اللازم هي الأكثر، وقد رتَّب الأزهري هذه الصيغ على أساس الكثرة، حيث اعتبر صيغة (فعيل) هي الأكثر ودونها صيغة (فَعْل) ودونهما بقية الصيغ الأخرى[٢].

إنّ اطراد صيغة فعيل من فَعُلَ جعل الغلاييني يتوسع في القياس عليها، وإجازة صفات غير مسموعة على هذا الوزن، ومنها إجازته للصفات (وفير) من وَفُر، و(فخيم) من فَخُم، وقد علَّل الغلاييني لذلك في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) بقوله: "وَفْر وفَخْم هو ما ورد في كتب اللغة، ولا ريب أنّ (فعْلاً) بفتح فسكون في الصفات أصله في الكثير الغالب (فَعِل) بفتح فكسر، وهذه أصلها (فعيل)، فخففوها بحذف حرف المد فورثته الكسرة، ثم خففوا هذه بالإسكان، وقد تنوسي الأصلان... غير أن السليقة ترجع إلى الأصل دائمًا وإنْ خالفت طرق التعليم. فعدم ذكر (وفير وفخيم) في كتب اللغة، أو عدم روايتهما في شعر أو نثر قديمين لا يدل على أن ذلك غير جائز ولا مقبول، فهما مقبولان في الذوق والسمع قياسًا على ما ورد من نظائرهما مما لم يخفف بحذف حرف المد ثم بحذف الحركة التي ورثته، مثل: بهيج وجميل وسعيد وعظيم وحقير وكبير وصغير... وغيرها كثير لا يكاد يحصى"[٣].

وقد أكّد الغلاييني على فكرته في كتابه جامع الدروس العربية، وذكر صفات أخرى قياسية على وزن فعيل لم ترد عن العرب، مثل: (خشين)[٤] التي لم ترد إلا على زنتي (فَعِل وأفعل: خشِن وأخشن)[٥] وقد ذهب الغلاييني إلى ذلك؛ لأنه يرى أنّ الحركات كانت "أحرف مد في عهد اللغة القديم ومع تطور اللغة وتهذيبها أخذت أحرف المد تضعف في اللفظ تابعة سنة تغلب القوي على الضعيف؛ لأنّ هذه الأحرف الواو والياء والألف ضعيفة بالنسبة إلى غيرها من الحروف، لذلك سميت أحرف العلة، وسمَّوا غيرها الحروف الصحيحة وقد بلغ الضعف بها أن أصبحت قصيرة، فاستغنَوا عنها فورثها

---

[١] انظر: الكتاب:١٣١/٤_١٤٧، وتضم هذه الصفحات الأبواب: (ما جاء من الأدواء على مثال وجِعَ يَوْجَع وَجَعًا، وهو وَجِع، لتقارب المعاني)، وباب (فعلان ومصدره وفعله)، وباب (ما يبنى على أفعل)، وباب (في الخصال التي تكون في الأشياء).

[٢] انظر: شرح التصريح:٤٠/٢

[٣] نظرات في اللغة والأدب:٣٤، وانظر: جامع الدروس العربية:١٤٩، ١٥٠

[٤] انظر:جامع الدروس العربية:١٥٠

[٥] انظر: الكتاب:١٣٢/٤، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب:١٤٨/١، وانظر لسان العرب:١١٩/٤، مادة (خشن)

ما سمّوه الحركات"[1]. وقد ساق الغلاييني مجموعة من البراهين تؤيد ما ذهب إليه نوجزها في النقاط التالية:

١ _ "إن كثيرًا من الألفاظ التي تشترك فيها العربية وأخواتها السامية كالعبرية، لم تزل تعتمد على أحرف المد، في حين أنّ هذه الألفاظ نفسها في العربية قد فقدت هذه الأحرف فورثتها الحركات، ولا تزال بعض آثارها في اللغة العربية العامة.

٢ _ إن اختلاف عين الفعل في الأفعال الثلاثية المجردة اعتمد في الأصل على أحرف المد، فمفتوح العين اعتمد على الألف، ومضمومها اعتمد على الواو، ومكسورها اعتمد على الياء، فاستغنوا عنها بالحركات التي ورثتها، وإلا فليس من المعقول أن يكون العرب أصحاب الذوق السليم والعقول الصافية قد جعلوا عين الكلمة في الأفعال الثلاثية المجردة مختلفة اعتباطًا بلا سبب.

٣ _ إنّ العربية فقدت كل أحرف المد، وما يكن من ذلك فيها فإنما هو زائد أو منقلب بضرب من الإعلال، فألف (قال) أصلها الواو المتحركة (قوَل)، وألف (باع) أصلها الياء المتحركة (بيَع)، وياء (ريح وميزان) أصلها الواو الساكنة اللينة (روْح وموْزان)...، والواو والياء المنقلبتان حرفي مد في هذه الأمثلة وغيرها ليستا حرفي مد أصليين، وإنما هما في الأصل حرفا لين انقلبا حرفي مد بالإعلال، وكان ما قبلهما يعتمد (قبل انقلابهما) على حرف مد قضى عليه الزمان وتهذيب اللغة كما كان المتحرك منهما يعتمد على حرف مد كذلك.

٤ _ اللغة العربية مبنية على تخفيف اللفظ ليكون حسن الوقع في السمع، لذلك استغنوا في بعض المواضع عن أحرف المد المبدلة من أحرف علة غير مد، فقد قالوا: (قُل وبِع ونَم ولم يَقُل ولم يَبِعْ ولم يَنَمْ)، حذفوا أحرف المد تخفيفًا لالتقاء ساكنين رغبة في حلاوة اللفظ في السمع. وجريًا على هذا التخفيف فإنّ كل حرف ساكن غير حرف مد كان في الأصل متحركًا ومعتمدًا على حرف، ولا يزال أثر ذلك في كلمات ثلاثية يجوز في ثانيها التسكين والتحريك، مثل: عَضُد وكَتِف ووَتِد التي يجوز فيها: عضْد وكَتْف ووَتْد"[2].

---

[1] كيف نشأت الحركات في اللغة العربية، مجلة الكشاف، مصطفى الغلاييني، مجلد١، ١٩٢٧، ص١٤٠_١٤٣، نقلاً عن اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، لبنان (٢)، رياض قاسم، ط١، مؤسسة نوفل، بيروت،١٩٨٢، ص٦٣٥، ٦٣٦

[2] السابق:٦٣٥_٦٣٩

وبناء على ذلك، ذهب الغلاييني إلى أنّ صيغة فعيل هي الأصل، ومخففها فَعِل وهذه مخففها فعْل، يقول: "ولذلك بقي في العربية بعض ألفاظ يجوز فيها الوجهان: كـ (بَئِس وبئيس، ويَؤُس ويؤوس)، وقد سقط المد عند بعض القبائل دون البعض الآخر، وإن نرجع إلى لغة العامة اليوم نرَ فيها كثيرًا من المدود كما كان الشأن في عهدها الأقدم، وذلك ناشئ عن إشباع الحركات التي أصلها أحرف مد فترجع كما كانت أحرف مد"(١).

وقد أثنى العلايلي على ما قدمه الغلاييني في هذا البحث الذي وضعه للأدباء واللغويين ليدرسوه ويروا رأيهم فيه، يقول العلايلي: "وقد بقيت صرخةً مع أنّها كانت جديرة بالتوسع والبحث المشبع"(٢)، ويرى العلايلي "أنّ ما ذهب إليه الغلاييني لم يجاوز الدور الأول من العهد اللفظي، وكأنه أراد بحث ما هو معجمي فقط دون مجاوزة في التقدير"(٣) " ذلك أنّ من مميزات العهد الصوتي للغة في دورها الأول الذي يبتدئ بالمرحلة الأولى من الدور الثالث كان نطقَ كلِّ حركة حرفًا، وذكرَ أنّ الذي حمله عليه وجود كلمات في العربية تشهد بأنها وليدة عهود صوتية كما في شيمال بمعنى شِمال (بالكسر) ولاشك في أنها سبقت بعهود كانت أكثر صوتية"(٤). ويرى العلايلي أنَّ فَعِل من فاعِل أو فعيل كفارِح وفَرِح، وأنَّ فَعُل من فَعول كيَقِظ ويَقوظ(٥).

وذهب إبراهيم السامرائي إلى "أنّ الحركات في مرحلة لغوية قديمة قد مُطِلت إلى حروف مدّ في عين مضارع بعض الأفعال مثل (ينبُع) التي صارت (ينبُوع)، ومثل (يحمور) و(يخضور) و(يعضود) التي انتقلت إلى الاسمية مع بقاء الصلة في هذه الألفاظ بين الاسمية والفعلية... ونستطيع أن نرد فاعول إلى مطل الحركات، فالعمود لا بد أن كان (عامود) ثم خفف إلى (عمود)"(٦)، وواضح أن السامرائي استوحى فكرته من ابن جني الذي أفرد في كتابه الخصائص بابًا لمطل الحركات(٧).

ويرى عبد الصبور شاهين في تفسيره لبعض الصيغ على أساس صوتي أنّ الحركات أصل، وأحرف المد فرع حيث يقول: "إنَّ فُعُلاً أصلُ فُعُول وإنّ هذه نشأت عن تلك كما نشأت صيغة فاعِل عن فَعِل

---

(١) السابق:٦٣٨
(٢) مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، د.ط، المطبعة العصرية، الفجالة بمصر، ٢٠٠٣، ص ١٧٨
(٣) السابق:١٧٨، ١٧٩
(٤) السابق:١٦٠
(٥) السابق:١٧٧
(٦) فقه اللغة المقارن:٤٧
(٧) انظر: الخصائص: ١٢١/٣_١٢٤

حين ابتذلت خاصتها البيانية في مرحلة لغوية معينة"(١) وهو بذلك يختلف مع ما ذهب إليه الغلاييني والعلايلي من أنّ الحركات فرع وأحرف المد أصل.

وأمام هذه الاجتهادات والاختلافات في وجهات النظر حول نشأة الحركات في اللغة، يبدو للباحث أنّ البحث في هذا الموضوع لا ينفصل عن البحث في نشأة اللغة العربية وأخواتها من اللغات السامية أصلاً، وما يتصل بها من قضايا ستظل محط اختلاف واجتهاد وشد وجذب بين الباحثين، ربما تصيب أو تخطئ؛ لعدم توفر الأدلة الكافية لإثبات صحتها من عدمه، وما ذلك إلا لأنّ لغة العرب لم تنتهِ إلينا بكليتها، وقد ورد عن ابن فارس قولُه: "ذهب علماؤنا إلى أنّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل. قال: ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير"(٢)، فإذا كانت النصوص اللغوية هي الأساس الذي بنيت عليه قواعد اللغة، ولم يصلنا منها إلا القليل، فذلك يعني أنّ كلّ ما يُقال حول نشأة الحركات يبقى في حدود الاجتهادات، وليس من اليسير قبولها على إطلاقها، لكنها تظل مطروحة للبحث والدرس، وهذا ما أراده الغلاييني عندما ترك الباب مفتوحًا أمام المشتغلين بآداب اللغة ليروا رأيهم فيما ذهب إليه كما يقول، دون أن يجزم جزمًا قاطعًا بصحته(٣).

وقد انتقد الزعبلاوي الغلاييني بسبب إجازته للصفات (وفير وفخيم) لعدم ورودهما في اللغة، ورأى بأنه لا مجال لتحكيم الذوق في سماع أو قياس، ولا وجْه لإقرار (وفير وفخيم)، وإلا فهل تقول: (صعيب وسهيل وفخيم وعذيب) بدلاً من قولك: صعْب وسهْل وفخْم وعذْب بسكون العين والهاء والخاء والذال فيها؟(٤)، كما رفض محمد العدناني إجازة (وفير) من وَفُر، حيث يرى أنّ النسج على منواله يفتح أبوابًا من الفوضى وتشويش الفكر(٥).

ويرى الباحث أنّ الغلاييني لم يعتمد الذوق وحده في إجازته للصفات (وفير وفخيم) كما ذكر ذلك الزعبلاوي، بل عرض لمجموعة من الحجج والأدلة في بحثه حول نشأة الحركات في اللغة العربية حاول من خلالها إثبات صحة ما ذهب إليه من أنّ الحركات كانت أحرف مد في عهد اللغة القديم، ويبدو أن الزعبلاوي والعدناني لم يتيسَّر لهما الاطلاع على ما ورد عن الغلاييني من حجج وأدلة تؤيد

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية:١٣٥

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ٣٦، والمزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، ط١، القدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ٦٧/١

(٣) انظر: نشأة الحركات في اللغة العربية، نقلاً عن اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي(٢) لبنان:٦٣٩

(٤) انظر: مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٥٨، السنة ١٥، كانون ثاني يناير ١٩٩٥م _١٤١٥هـ
http://awu-dam.org/trath/58/turath58-002.htm

(٥) معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٧٠

ما ذهب إليه من أفكار في هذا البحث، واكتفيا بما ورد عنه في كتابه (نظرات في اللغة والأدب). كما أنّ غرابة بعض الصفات، وعدم استخدامها ليس سببًا كافيًا لرفضها، فهناك كثير من الصفات التي وردت في كتب اللغة وغير مستعملة لدى الكتّاب في هذا العصر لغرابتها في رأيهم، أو لأنها لا توائم أذواقهم، فمَن من الكتاب يستخدم الصفات (سميج ونذيل وخصيم) على وزن فعيل، أي (سمْج ونَذْل وخَصْم) مع ورود كلتا الصيغتين عن سيبويه؟[١].

وقد ورد عن ابن قتيبة في باب (فَعْل وفعيل): جَدْب وجديب، وشَخْت وشخيت، وسَمْج وسميج، كما ورد عنه في باب (فَعِل وفعيل): أنِق وأنيق، وبَهِج وبهيج، ولسانٌ ذَلِقٌ وذليق، وطَرِفٌ وطريف، وحَزِن وحزين، وكَمِد وكميد[٢]، وجاء في لسان العرب طاهرٌ وطَهِرٌ وطَهيرٌ[٣]، "قال ابن جني: جاء طاهر على طَهُر كما جاء شاعر على شَعُر، ثم استغْنَوْا بفاعل عن فعيل، وهو في أنفسهم وعلى بالٍ مِن تصورهم، يدلُّك على ذلك تكسيرهم شاعرًا على شعراء، لما كان فاعلٌ هنا واقعًا موقع فعيل كُسّر تكسيره، ليكون ذلك أمارة ودليلاً على إرادته وأنه مُغنٍ عنه، وبدلٌ منه"[٤]، وقد رُدَّ عليه بالقول: "ليس كما ذَكَرَ؛ لأنّ طهيرًا قد جاء في شعر أبي ذؤيب؛ قال:

فإنَّ بني لِحيانَ إما ذَكَرْتُهُم نَثَاهم إذا أَخْنَى اللِّئامُ طهيرُ[٥]

ونلحظ من هذا النص ومما قدَّمناه أنّ العرب قد نطقت بأكثر من صيغة للصفة نفسها، وأنّ هذه الصيغ يمكن أن تتناوب المواقع، وأنّ بعضها ربما يكون قد ورد في بعض لهجات العرب كما لاحظنا في (طهير) التي جاءت في شعر أبي ذؤيب وهو من هُذيل، وهذا ما جعل بعض اللغويين يستدركون على ابن جني ما ذكره من استغناء العرب بفاعل عن فعيل.

وجاء عن ابن قتيبة في أدب الكاتب في باب فُعال وفعيل: "طويل وطُوال، وعريض وعُراض وكبير وكُبار...، وحكى أبو زيد: رجلٌ عُظام وجُسام وضُخام وطُوال، ولم يقل في (ضُخام) (ضَخيم) إنما هو ضَخْم، ولكن الأصل فيه (ضخيم) على بناء أمثاله، مثل: عظيم وكبير وثقيل وبطيء وغليظ، فأجازوا

---

[١] انظر: الكتاب: ١٤٢/٤، ١٤٥

[٢] انظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨، ٣٧٤_ ٣٧٦

[٣] انظر: لسان العرب: مادة (طَهُر):٢٣٩/٨

[٤] لسان العرب:٢٣٩/٨

[٥] البيت من الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه: ١١٤، وفي لسان العرب:٢٣٩/٨، وقد ورد تصحيف في كلمة (ثناهم) والصحيح أنها (نثاهم) انظر: اللسان:٣١٥/٨، والنثا: ما يذكر عنهم من خيرهم، والمعنى: إذا جاء اللئام بالخنى فذكرهم حسن جميل ليس بخامل، وفي رواية (ظهير) بدلاً من (طهير) وقد ورد في اللسان صحة الروايتين. انظر: اللسان:٣١٥/٨

فيه (ضُخامًا) على أصل الحرف"[1]. وواضح من كلام ابن قتيبة أن (ضخيمًا) على وزن (فعيل) هي أصل (ضخْم) على وزن (فعْل)، لذلك أجازوا (ضُخامًا) على أصلها (ضخيم) التي خُفِّفت فصارت (ضخمًا)، وربما يكون في ذلك إشارة إلى صحة ما ذهب إليه الغلاييني من أنّ أصل الحركات أحرف مد في العهد القديم.

وقد مُدّت الكسرة في الصفة المشبهة (حَنِق) وإن كانت لضرورة شعرية، وذلك في قول الشاعر:

تلاقينا بغيْبةِ ذي طريف وبعضُهُمُ على بعضٍ حنيقُ[2]

يريد: حَنِق، وفي قول المفضّل النُّكري:

يُحبكِ قلبي ماحييتُ فإن أمُتْ يُحبك عظمٌ في الترابِ تريبُ[3]

يريد: تَرِبًا، اسم فاعل من تَرِبَ[4].

وبناء على ما تقدم، فإن الباحث يرى أنّ ما ذهب إليه الغلاييني في إجازته لبعض الصفات المشبهة مثل: (وفير وفخيم وخشين) اعتقادًا منه أنّ الحركات كانت أحرف مد في عهد اللغة القديم فيه من الأدلة العقلية والنقلية ما يجعله جديرًا بالبحث والدرس وذلك للأسباب التالية:

١ _ ورود كثير من الصيغ عند العرب للصفة الواحدة، على نحو ما رأينا، ما يعني أنّ الصيغ يمكن أن تتناوب المواقع فيما بينها.

٢ _ مجيء بعض الصفات ممدودة عند بعض القبائل كهذيل على نحو ما رأينا في الصفة (طهير) التي لم يلتفت إليها ابن جني. ولعلّ بقاء ظاهرة المد في لغة العامّة عند بعض القبائل البدوية، نحو قولهم: (فطين، وفهيم وصعيب، وشهيم،) أي (فَطِن وفَهِم وصَعْب وشَهْم)، وعند العرب في لهجة أهل المغرب العربي العامة كذلك ما يدل على أنّ المد ربما يكون أصلاً.

٣ _ ما أثبته الباحث نقلاً عن ابن قتيبة من أنّ (ضخيمًا) هي أصل (ضَخْم)، وقد أجازوا (ضُخامًا) على هذا الأصل.

---

[1] أدب الكاتب: ٣٦٤

[2] انظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٢، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣، ص٣٠٤، وانظر: فصول في فقه اللغة: ١٨٢، والبيت من الوافر، وهو للمفضل العبدي في تأويل مشكل القرآن، انظر: السابق: ٣٠٤

[3] البيت من الطويل، وهو لأبي العلاء المعري في ضرائر الشعر: ٢٧

[4] انظر: ضرائر الشعر: ٢٧

٤_ وجود ظاهرة تخفيف عين الكلمة الثلاثية عند بعض القبائل، كبكر وتميم، حيث أشار إلى ذلك سيبويه في باب ما يُسكّن استخفافًا وهو في الأصل متحرك، إذ يقول: "وذلك قولهم في (فَخِذ): (فَخْذ)، وفي (كَبِد): (كَبْد)، وفي (عَضُد): (عَضْد)... وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم"[(١)]. وقد قرأ ابن مصرّف وابن محيصن ومجتهد وقتادة والبزي (نكْدًا) بسكون الكاف في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًاۚ ﴾[(٢)]، وهذا ما ذهب إليه الغلاييني من أنّ فعْلاً مُخفف فَعِل.

٥_ ما ورد عن سيبويه من أن "الفتحة من الألف والكسرة من الياء، والضمة من الواو"[(٣)]، وقد أكّد ابن جني على ذلك بقوله أنّ "الحركات أبعاض حروف المد واللين... وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"[(٤)]، ويُفهم من قول سيبويه وابن جني أن حروف المد أصلٌ والحركات فرعٌ عليها.

[(١)] الكتاب:٢٣٠/٤

[(٢)] الأعراف:٥٨ ، وانظر هذه القراءة في البحر المحيط: ٣٢٢/٤

[(٣)] الكتاب:٣٦٣/٣

[(٤)] سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن الهنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق،١٩٩٣، ١٧/١، وانظر: الخصائص:٣٢٧/٢

المبحث السابع: تصغير اسم الفاعل الذي ثانيه حرف صحيح منقلب عن حرف علة

من الأحكام التي وضعها النحاة لتصغير الاسم الذي فيه حرف مُبدل:

١ _ إذا كان ثانيه حرفَ لين (ألفًا أو واوًا أو ياءً) منقلبًا عن لين، ردَدْته الى أصله الذي انقلب عنه كما في (قيمة وميزان وباب ومُوْقن ومُوْسِر وناب)، تُصغرها على (قُوُيمة ومُوَيزين وبُوَيْب ومُيَيْقِن ومُيَيْسِر ونُيَيْب).

٢ _ إذا كان ثاني الاسم حرفًا صحيحًا منقلبًا عن لين، نحو: (مُتَّعِد، ومُتَّسِر)، فللنحاة في تصغيره مذهبان[١]:

الأول_ ذهب فريق من النحاة إلى إبقاء الحرف الصحيح المنقلب على حاله، وهو (التاء المنقلبة عن واو أو ياء)، وحذف تاء الافتعال[٢]، وعليه يكون تصغير نحو (مُتَّعِد ومُتَّسِر): (مُتَيْعِد ومُتَيْسِر)، وهو رأي سيبويه وجمهور النحاة كابن السراج[٣]، والسيرافي[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦]، والأزهري[٧]، والسيوطي[٨].

يقول سيبويه في باب تحقير الأسماء التي ثَبَتَتْ الأَبدالُ فيها وتلزمها: "ومن ذلك أيضًا: (مُتَّلِجٌ) و(مُتَّهِمٌ) و(مُتَخِمٌ)، تقول في تحقير (مُتَّلِجٌ): (مُتَيْلِج)، و(مُتَيْهِم) و(مُتَيْخِم)، تَحذفُ التاء التي دخلت لـ (مُفتعِل)، وتدَعُ التي هي بَدَلٌ من الواو؛ لأنّ هذه التاء أُبدلت ههنا من الواو كما أُبدلت من (أُرقةٍ وأُدْؤُر) الهمزة من الواو، وليست بمنزلة واو (مُوْقِن) ولا ياء (ميزان)؛ لأنهما إنما تبعتا ما قبلهما. ألا ترى أنهما يذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة، ولا قبل الواو ضمة، تقول: (أيْقَنَ)، و(أوْعَدَ)"[٩]. وسار جمهور النحاة على نهج سيبويه، وعلَّلُوا لذلك بما يلي:

---

[١] انظر: أوضح المسالك:٣٢٨/٤، وشرح التصريح:٥٧٢/٢
[٢] انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢٠٤/٤، وشرح التصريح:٥٧٢/٢
[٣] الأصول في النحو:٥٩/٣
[٤] شرح كتاب سيبويه:٢٠٤/٤
[٥] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي، ط١، تحقيق:عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ١٤٣١/٥
[٦] أوضح المسالك:٣٢٨/٤
[٧] شرح التصريح:٥٧٢/٢، ٥٧٣
[٨] انظر: همع الهوامع:١٤٠/٦
[٩] الكتاب:٥١٥/٣

١_"إذا قيل فيه (مُوَيعِد) أوهمَ أنّ مُكَبّره (مُوْعِد أو مُوْعَد أو مَوْعِد)، و(مُتَيْعِد) لا إيهام فيه"[١].

٢_ "إنَّ قلبَ الواوِ تاء_ وإن كان مُطَّردًا_ إلا أنه لضرب من الاستحسان، ولقصد تخفيف الكلمة بالإدغام ما أمكن، ولضعف العلة لم يقلِبْهُ بعض الحجازيين تاء، بل قالوا: ايْتَعَد يَاتَعِد"[٢].

ونقل السيوطي عن صاحب الإفصاح[٣] تعليله لحذف تاء الافتعال قوله: "وإنما كان المحذوف تاء تاء الافتعال؛ لأنه لا بد من حذف، وهي زائدة والزائد أحقُّ بالحذف من الأصلي"[٤]، وما ذكره صاحب صاحب الإفصاح منقول عن سيبويه[٥].

وقد أشار سيبويه من قبلُ إلى العلل التي احتج بها النحاة حيث يقول في (باب ما يلزمه بدلُ التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء): "وذلك في الافتعال، وذلك قولك: مّتَّقِدٌ، ومُتَّعِدٌ، واتَّعَدَ، واتَّقَد، واتَّهموا، في الاتِّعاد والاتِّقاد، من قِبَل أن هذه الواو تضعف ههنا، فتُبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تَكَنَّفُها مع الضعف الذي ذكرْتُ لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوٌ، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفًا أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخفَّ عليهم. وأما ناس من العرب[٦]، فإنهم جعلوها بمنزلة واو (قال)، فجعلوها تابعة حيثُ كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلّة، فقالوا: (ايْتَعَدَ) كما قالوا: (قِيل)، وقالوا: (ياتَعِدُ) كما قالوا: (قال)، وقالوا: (مُوْتَعِدٌ) كما قالوا: (قُول)"[٧].

الثاني_ يرى بعض النحاة أنه لا بد من رد حرف العلة إلى أصله لزوال مُوجب قلبِه وهو تاء الافتعال[٨]، وهو مذهب الزّجّاج والفارسي[٩]، وعليه يكون تصغير نحو (مُتَّعِد ومُتَّسِر): (مُوَيْعِد ومُيَيْسِر).

---

[١] شرح التصريح:٥٧٣/٢، وانظر :توضيح المقاصد والمسالك:١٤٣١/٥

[٢] شرح شافية ابن الحاجب:٢١٥/١

[٣] صاحب الإفصاح هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي أبو نصر، من أشهر تصانيفه: شرح اللمع، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة، انظر ترجمته في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ٥٠٠/١

[٤] همع الهوامع:١٤٢/٦

[٥] انظر: حاشية (٩) في الصفحة السابقة.

[٦] يقصد أهل الحجاز، أشار إلى ذلك المبرد، انظر: المقتضب:٢٣٠/١

[٧] الكتاب:٤٧٨/٤

[٨] شرح التصريح:٥٧٢/٢

[٩] انظر:شرح كتاب سيبويه:٢٠٤/٤، وشرح شافية ابن الحاجب:٢١٦/١ وأوضح المسالك:٣٢٨/٤، وتوضيح المقاصد:١٤٣١/٥، وهمع الهوامع:١٤٢/٦

يقول الفارسي في باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف: "وأما المعتل بالقلب، فنحو: مُتَّعِد ومُتَّسِر، قلبْتَ الواوَ والياءَ اللتين هما فاء الفعل من الوَعْد واليُسْر، فأدغمْتَها في تاء افتعل، فإذا حَقَّرتَ زالَ الإدغامُ بالتحقير، فَرَدَدْتَ الواوَ والياءَ، وحَذَفْتَ تاءَ مُفْتَعِل، وقلت: مُوَيْعِد في مُتَّعِد، وفي مُتَّسِر مُيَيْسِر"[1].

ويعرض الغلاييني أقوال النحاة في هذه المسألة، يقول:"وإن كان الثاني حرفًا صحيحًا منقلبًا عن حرف علة، أبقيته على حاله (في رأي سيبويه والجمهور)، أو أرجعته إلى أصله (في قول الزجّاج وأبي علي الفارسي)، فتقول في تصغير مُتّعِد: (مُتَيعِد) (على قول سيبويه. قالوا: وهو الصحيح)، و(مُويعِد) (في رأيهما)، وذلك، لأن أصله: (مُوتعِد). وأصل هذا من الوعد. وقول سيبويه أقرب إلى الفهم، كيلا يلتبس بتصغير (مَوعِد، ومُوعِد ومُوعَد)، وقولهما أصح في القياس"[2].

ويبدو أن الغلاييني يميل إلى مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنه أقرب للفهم، ومنعًا للّبس بمصغرات أخرى، ولم يرفض قول الزجاج والفارسي؛ لأنّه أصح في القياس كما يقول. ولعلّ الغلاييني أراد بهذا تيسيرًا على الدارس، فكلا الرأيين فيه من الحجج والأدلة ما يؤهله للترجيح، والأخذ به، فمذهب الزجاج والفارسي يعتمد على القياس وعلى الأصول؛ "لأنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"[3]، ومذهب سيبويه والجمهور يعتمد في إحدى علله على أمْنِ اللَّبس، غير أنّ مذهب سيبويه والجمهور _كما يراه الباحث_ أوجه وأيسر وأقرب إلى الفهم احترازًا من اللَّبس، "وأمن اللَّبس من الضوابط التي يُحتكم إليها أحيانًا في صوغ الأبنية، ويبرز دوره غالبًا عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبانٍ متطابقة تمثل مجموعاتٍ مختلفة (اسم، صفة/ اسم، فعل)، مما يجعل التمييزَ بينها صعبًا، فيُتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها، ليُؤمن اللَّبس، ويحصلَ التمييز بين الأبنية"[4]، وهذا ما احتج به جمهور النحاة، واختاره الغلاييني، وبعض المحدثين، كعباس حسن[5]، وعبد الصبور شاهين[6]

---

[1] التكملة، أبو علي الفارسي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩، ص٤٩٨

[2] جامع الدروس العربية:٢٤٦

[3] همع الهوامع:١٤١/٦

[4] دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها:٨٤

[5] انظر: النحو الوافي:٧٠٦/٤

[6] انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥١

الفصل الثاني

قضايا التيسير النَّحْوية

_ نواصب الفعل المضارع

_ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة المثناة بين الإعراب والبناء

_ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم المجرور بين الإعراب الظاهري والتقديري

_ (أل) الزائدة في الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة

_ منع العلم الثلاثي الأعجمي من الصرف

_ المصدر النائب عن فعله الواقع موقع الدعاء

_ الاستثناء

_إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى الاسم المعرفة

المبحث الأول: نواصب الفعل المضارع

تختص (أنْ) بنصب الفعل المضارع ظاهرة ومضمرة، وإضمارها على وجهين: واجب وجائز، على النحو التالي:

أولاً_ الإضمار الوجوبي: فيكون بعد خمسة أحرف هي: لام الجحود، وحتى، وأو، وفاء السببية، وواو المعية.

١_ لام الجحود:

"وهي اللام الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام"[١]، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ ﴾[٢]، وقد اختلف النحاة في ناصب المضارع بعدها:

"**ذهب البصريون** إلى أنّ النصب بعدها بأن المضمرة وجوبًا، ولا يجوز إظهارها، وخبر كان حينئذ محذوف، وأنّ هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وأنّ الفعل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة، والفعل المنصوب بها في موضع جر، والتقدير: ما كان الله مريدًا لكذا"[٣]. وهو مذهب سيبويه إذ يقول: "واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك (ما كان ليفعل)، فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك: (إياك وزيدًا)، وكأنك إذا مثّلت قلت: (ما كان زيدٌ لأن يفعل)، أي: ما كان زيدٌ لهذا الفعل[٤].

"**وذهب الكوفيون** إلى أنّ الناصب هو لام الجحد بنفسها، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد، نحو: ما كان زيد لأن يدخل دارك، وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن، ومذهب الكوفيين: أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر، واللام زائدة للتأكيد"[٥]. "واختلف النقل عن الكوفيين، فحكى ابن الأنباري عنهم منع ذِكر (أن) بعدها، وحكى غيره عنهم جواز ذكرها توكيدًا"[٦].

---

[١] مغني اللبيب:٣ /١٦٤، وانظر: همع الهوامع:١٠٩/٤

[٢] آل عمران:١٧٩

[٣] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٧/٢ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤١٦٨/٨، وهمع الهوامع:١٠٨/٤_١١٠

[٤] الكتاب: ٥/٣

[٥] انظرالإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٧/٢، ١٣٨، وهمع الهوامع:١٠٨/٤_١١٠ واللباب في علل البناء والإعراب:٤٦/٢، ، وارتشاف الضرب:١٦٥٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧، ٤١٦٨/٨

[٦] الجنى الداني:١٤٤

واحتج البصريون لما ذهبوا إليه من أنّ ناصب المضارع هو أنْ المقدرة دون اللام؛ لأنّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، ووجب تقدير (أن) دون غيرها؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر [١].

وأخذ بهذا الرأي جمهور النحاة كالمبرد[٢]، والأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وابن الحاجب[٥] وابن عصفور [٦]، عصفور [٦]، وابن مالك[٧]، وابن هشام[٨]، وناظر الجيش[٩].

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه من أنّ لام الجحود هي الناصبة للمضارع بنفسها بأن قالوا: "لأنها قامت مقام (كي)، ولهذا تشتمل على معنى (كي)، وكما أنّ (كي) تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامه"[١٠].

وذهب ابن مالك مذهبًا ثالثًا وهو "أنّ لام الجحود هي المؤكدة لنفيٍ في خبر كان ماضيةً لفظًا ومعنىً، وسُمّيت مؤكدة لصحة الكلام بدونها"[١١]، "فوافق الكوفيين في أنّ الفعل الذي بعدها هو الخبر، ولم يجعلها ناصبة بنفسها، بل جعل أن مضمرة بعدها وفاقًا للبصريين، وظاهر قوله (المؤكدة) يقتضي أنها زائدة فلا تتعلق بشيء، وصرّح بذلك ولده في شرح الألفية"[١٢].

وقد عرض الغلاييني للام الحجود، وذكر أن بعض النحاة سمّوها لام النفي، وعلل لذلك "بأن تسميتها من تسمية العام بالخاص، لأن الحجود إنما هو إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقًا، لا نفي ما تعرف فقط، ولذا صوّب ابن النحاس تسميتها بلام النفي"[١٣]، ووجه الغلاييني نصب المضارع بعد لام الجحود بأن المضمرة ذاهبًا في ذلك مذهب البصريين[١٤].

---

[١] ورد هذا التعليل في المسألة التي تتعلق بـ لام كي، وهو ما قيل في لام الجحود. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف:١٢٣/٢، ١٣٨

[٢] انظر: المقتضب:٧/٢

[٣] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٣٩/٢

[٤] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٣٨/٢

[٥] انظر: شرح الرضي على الكافية:٦٢/٤

[٦] انظر: شرح جمل الزجاجي:٦٣/١

[٧] انظر شرح التسهيل: ٣٤٥/٣

[٨] انظر: أوضح المسالك:١٧٠/٤

[٩] انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤١٦٨/٨

[١٠] ورد هذا التعليل في المسألة التي تتعلق بـ لام كي، وهو ما قيل في لام الجحود، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف:١٢٣/٢، ١٣٧

[١١] شرح التسهيل٣:/٣٤٥

[١٢] الجنى الداني:١١٩، ١٢٠

[١٣] جامع الدروس العربية: ٣١١

[١٤] انظر: السابق: ٣١١

٢ ـ حتَّى

اختلف النحويون بصريوهم وكوفيوهم في ناصب المضارع بعد حتى، كما اختلفوا في ناصبه بعد لام الجحود.

فالبصريون يرون أنّ المضارع بعد (حتى) منصوب بأنْ المضمرة، وحتى حرف جر، ووجب تقدير (أن) بعدها دون غيرها؛ لأنها مع الفعل بمنزلة مصدر مسبوك مجرور بها[١].

أما الكوفيون فيرون "أنّ (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير أن"[٢].

واحتج البصريون بأن قالوا: "إن الناصب للفعل هو أن المقدرة دون (حتى)؛ لأنّ (حتى) من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تُجعل من عوامل الأفعال"[٣]، وفي باب الحروف التي تُضمر فيها (أنْ) يقول سيبويه: "وذلك (اللام) التي في قولك: (جئتك لتفعلَ)، و(حتى)، وذلك قولُك: (تكلمْ حتى أُجيبَك)، فإنما انتصبَ هذا بـ(أن)، و(أن) ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام مُحالاً؛ لأنّ اللام وحتى إنما تعملان في الأسماء فتجران"[٤].

واحتج الكوفيون بأن قالوا: "إن الناصب للفعل هو حتى نفسها؛ لأنها تقوم مقام كي، في نحو قولك: (أطع الله، حتى يُدخلَك الجنة، واذكرِ الله حتى تطلعَ الشمس)، وذهب الكسائي إلى أن الاسم يُخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة"[٥].

ووافق جمهورُ النحاةِ البصريين من أنّ نصب المضارع بعد (حتى) بأن المضمرة، كالمبرد[٦]، والفارسي[٧]، وابن جني[٨]، والأنباري[٩]، والعكبري،[١٠]،

---

[١] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٤١/٢، ١٤٢، والجنى الداني:٥٤٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"٤١٦٨/٨، وهمع الهوامع:١١٢/٤

[٢] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف:١٤١/٢، والجنى الداني:٥٤٢، ومغني اللبيب:٢٦٩/٢ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤١٦٨/٨، وهمع الهوامع:١١٢/٤

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف:١٤١/٢

[٤] الكتاب:٤/٣

[٥] السابق:١٤١/٢

[٦] انظر المقتضب:٣٧/٢

[٧] انظر المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطرأحمد، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٨٢

[٨] مثّل ابن جني بحتى في باب التفسير على المعنى دون اللفظ بقول سيبويه في بعض ألفاظه: حتى الناصبة للفعل، يعني في نحو قولنا: اتق الله حتى يدخلك الجنة. فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما النصب بعدها بأن المضمرة... وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة. انظر الخصائص:٢٦٠/٣، ٢٦١

[٩] انظر: السابق:١٤٣/٢، ١٤٤

[١٠] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٤٦/٢

وابن مالك[1]، وابن هشام[2]، وناظر الجيش[3]، وهو مذهب سيبويه، حيث يقول: "اعلم أنّ (حتى) تنصب على وجهين: فأحدهما: أن تجعلَ الدخولَ غايةً لمسيرك، وذلك قولُك: "(سرتُ حتى أدخلَها) كأنك قلت: (سرتُ إلى أَن أدخلَها)، فالناصب للفعل ههنا هو الجارُّ في الاسم إذا كان غاية. فالفعل إذا كان غايةً منصوب، والاسم إذا كان غايةً جرٌّ. وهذا قول الخليل.

وأمّا الوجه الآخر فأن يكون السّيرُ قد كانَ والدخولُ لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمارُ (أن) وفي معناها، وذلك قولك: (كلّمتُه حتى يأمرَ لي بشيء)"[4]، ويتضح من كلام سيبويه أنّ أنّ (أنْ) تُضمر بعد (حتى) إذا كانت سببًا لما بعدها مثل (كي) أو غايةً بمعنى إلى، أي أنها تنصب المضارع إذا كان الفعل مستقبلاً أو في حكم المستقبل.

وتناول الغلاييني الحرف (حتى)، وذكره من وجهة نظر البصريين، وذكر أنها جارة بمعنى (إلى) أو لام التعليل، وقد تكون بمعنى (إلا)، وقد مثّل على المعنى الأول بقوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[5]، وعلى الثاني بـ(أطع الله حتى تفوز برضاه)، وعلى الثالث بقول الشاعر:

ليس العطاءُ من الفُضولِ سماحةٌ حتى تجودَ وما لديك قليلُ[6]

ويميل الباحث إلى مذهب البصريين ومن وافقهم، فالحرفان (اللام، وحتى) في الأغلب الأعم يدخلان على الاسم، وقد نقل السيوطي عن ابن إياز قوله: "إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء أو من عوامل الأفعال، فجعلُها من عوامل الأسماء أولى، وذلك لأنّ عوامل الأسماء هي الأصول، وعوامل الأفعال فروع، وأيضًا فعوامل الأسماء هي الأكثر، ومن أُصولهم الحمل على الأكثر"[7].

---

(1) انظر: شرح التسهيل:٣٤٦/٣

(2) انظر: مغني اللبيب:٢٦٨/٢، و أوضح المسالك:١٧٤/٤

(3) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤١٦٨/٨

(4) الكتاب:١٦/٣

(5) طه: ٩١

(6) البيت من الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب: ٣٧٠/٣، وبلا نسبة في الجنى الداني: ٥٥٥، وشرح الأشموني: ٣/ ٥٦٠

(7) الأشباه والنظائر:١٩٤/١

٣ _ أو

ذهب البصريون إلى أنّ نصب الفعل المضارع بعد (أو) بإضمار (أن)، إذا صلُح أن تكون بمعنى إلا أو حتى، ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل؛ لأنها حرف عطف[١]، وهو مذهب سيبويه إذ يقول: "اعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضمار (أن) كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو، والتمثيل ههنا مثله ثَمّ. تقول: إذا قال: (لأَلزمنَّك أو تعطيني)، كأنه يقول: ليكوننَّ اللزوم أو أن تعطِيَني. واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن)..."[٢]، وقد علّق ابن مالك على قول سيبويه، حيث اعتبر أنّ "كل ما يصح فيه تقدير (أو) بإلى يصح فيه تقديرها بإلا أن، من غير عكس. قال: ولذلك لم يذكر سيبويه إلا تقديرًا بإلا أن، وهو الصواب"[٣].

أمّا الكوفيون فقد انقسموا فريقين: "حيث ذهب الكسائي وأصحابه والجَرمي من البصريين إلى أن الفعل المضارع بعد (أو) منصوب بنفسه، في حين ذهب الفرّاء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه"[٤]، واعترض البصريون على ذلك، "ورأوا أن العامل لا يجوز أن يكون (أو)؛ لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال، والحرف المشترك أصله ألا يعمل، ورأوا أن الخِلافَ لا يصلح للعمل لأنه معنوي"[٥].

وأوجز الغلاييني في تناوله للحرف (أو)، وذكر أنه "لا يُضمر بعدها (أن) إلا أن يصلح في موضعها (إلى) أو (إلا) الاستثنائية، ومثّل على الأول بقول الشاعر:

لأستسهلَنَّ الصعبَ أو أُدركَ المُنى   فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ[٦]

أي إلى أن أُدرك المنى، ومثّل على الثاني بقول الآخر:

---

[١] انظر المقتضب:٢٧/٢، و شرح التسهيل:٣٤٨/٣، وهمع الهوامع:١١٦/٤ ،١١٧، والجنى الداني:٢٣٢
[٢] الكتاب:٥١/٣
[٣] انظر:شرح التسهيل:٣٤٨/٣
[٤] همع الهوامع:١١٧،والجنى الداني:٢٣١
[٥] حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك:١٧١/٤
[٦] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك: ٤/ ١٧٢، وشرح الأشموني: ٣/ ٥٥٨

وكنت إذا غَمزْتُ قناةَ قوم كسرْتُ كعوبَها أو تستقيما[١]

أي: إلا أن تستقيم"[٢]. ولعلّنا نلحظ أن الغلاييني قد التزم ما ورد عن البصريين فيما عرضوه من قواعد وأمثلة.

٤ _ فاء السببية

وهي التي تفيد أنَّ ما قبلها سببٌ لما بعدها، وأنَّ ما بعدها مُسببٌ عمّا قبلها، وكانت هي ومدخولها جوابًا لأمر، أو نهي، أو دعاء، أو استفهام، أو نفي، أو عرض، أو تحضيض، أو تمنٍّ[٣]، أو رجاء[٤].

رجاء[٤].

وقد ذكر جمهور النحاة أنّ الأمر يجب أن يكون بصريح الفعل، فإن دُلَّ عليه بخبر أو اسم فعل، لم يَجُز النصب؛ لأنه مسموع، وجوّز الكسائي نصبه قياسًا في كل ذلك، وأجاز ابن جني[٥] وابن عصفور عصفور نصب المضارع بعد الفاء إذا جاء جوابًا لاسم فعل أمر إذا كان مشتقًا من لفظ الفعل، كـ (نَزَال من النزول ودَرَاك من الإدراك)[٦]، ومنعاه إذا لم يكن من لفظه، نحو (صَهْ) وغيرها من أسماء الأفعال ووافقهما ابن هشام[٧]. ويبدو أنّ ذهاب الكسائي إلى القول بجواز النصب بعد اسم الفعل انطلاقًا من مذهب الكوفيين باعتبار أسماء الأفعال أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمان[٨]، على الرغم من اختصاصها ببعض خصائص الأسماء كالتنوين والتنكير، على أن من النحاة من جعلها قسمًا مستقلاً برأسه وسمّاه الخالفة، وهو ابن صابر[٩].

ولم يستبعد الغلاييني رأي الكسائي في إجازته نصبَ المضارع بعد ما يدل على الأمر بغير صيغة الأمر، أو لام الأمر، حيث يقول: "أما ما يدل على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لام الأمر: (كاسم فعل الأمر)، نحو: (صه، فينام الناس)، أو المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: (سكوتًا،

---

[١] البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في الأزهية: ١٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٤/ ١٧٢، وشرح الأشموني: ٣/ ٥٥٨

[٢] جامع الدروس العربية: ٣١٥، ٣١٦

[٣] انظر: همع الهوامع:١١٨/٤_١٢٣

[٤] اختلف النحويون في الرجاء، هل له جواب، فينتصب الفعل بعد الفاء جوابًا له؟ فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، قال ابن مالك: وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم، وقال أبو حيّان يمكن تأويل النصب من العطف على التوهم. انظر:همع الهوامع:١٢٣/٤، ١٢٤

[٥] انظر: الخصائص:٤٧/٣_٤٩

[٦] انظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، بدون دار نشر، د.ت.، صفحة:٣٠٥، انظر همع الهوامع:١١٩/٤

[٧] انظر: شرح شذور الذهب:٣٠٥، ٤٠٨

[٨] انظر ما ذهب إليه الكوفيون من أن أسماء الأفعال أفعال، همع الهوامع:١٢١/٥

[٩] انظر: السابق:١٢١/٥، وهو أحمد بن صابر المعروف بأبي جعفر النحوي، انظر: بغية الوعاة:٣١١/١

فينام الناس)، أو ما لفظه خبر ومعناه الطلب، نحو: (حسبك الحديث، فينام الناس)، فلا تُقدّر (أن) بعده، ويكون الفعل مرفوعًا على أصح مذاهب النحاة. وأجاز الكسائي نصبه في كل ذلك، وليس ببعيد من الصواب"[١].

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الكسائي واختاره الغلاييني غير مستبعد، حيث يمكن حملُ (اسم فعل الأمر وما دُلّ عليه بخبر) على المعنى، وتأويله بمصدر مأخوذ من معنى الفعل، فنقول في (صه، فينام الناس) ونحِوها: ليكنْ منك سكوتٌ فنومٌ من الناس، ونقول في (حَسبُك الحديث، فينام الناس): ليكن منك امتناع عن الحديث، فنوم من الناس.

وللنحاة في ناصب الفعل المضارع بعد الفاء خلاف:

"**ذهب البصريون** إلى أن نصب المضارع بعد الفاء بتقدير أن؛ وذلك لأنّ الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال"[٢]، وهو مذهب سيبويه، حيث يقول: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)"[٣].

"**وذهب الكوفيون** إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة أشياء_ التي هي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض،_ ينتصب بالخلاف"[٤]. وأخذ بهذا الرأي مهدي المخزومي من المحدثين[٥]. "**وذهب أبو عمر الجرمي وبعض الكوفيين** إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف"[٦].

"واحتج الكوفيون لرأيهم بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض...، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله وجبَ أن يكون منصوبًا على الخلاف"[٧].

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية:٣١٤
[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف:١٠٩/٢
[٣] الكتاب:٢٧/٣
[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف:١٠٩/٢، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب:٣٨/٢
[٥] انظر: قضايا نحوية:١١٣_١١٥
[٦] السابق:١٠٩/٢،وانظر اللباب في علل البناء والإعراب:٣٨/٢
[٧] السابق:١٠٩/٢

وقد عرّف الغلاييني فاء السببية كما عرّفها النحاة، ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ ﴾[1]، وذكر أنها "إن لم تكن للسببية فكانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن المضمرة، بل يُعرب في الحالة الأولى بإعراب ما عُطف عليه، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ﴾[2]، أي ليس هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم، ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه: ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[3]، أي فهو يكون إذا أراده، فجملة (يكون) ليست داخلة في مقول القول، بل هي جملة مستقلة مستأنفة"[4].

٥ـ واو المعية

وهي واو الجمع التي بمعنى (مع)، وهي التي تفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها، إذا كانت جوابًا لأمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو نفي أو عرض أو تحضيض أو تمنٍّ، واختلف النحاة في نصب المضارع بعد هذه الواو:

"**قال البصريون:** إنه منصوب بتقدير أن؛ وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل على الاسم تارة و تارة على الفعل"[5] وقال سيبويه في الواو ما قاله في الفاء: "واعلم أن الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من من حيث انتصب ما بعد الفاء"[6].

"**أما الكوفيون** فقالوا: إن الفعل المضارع في نحو قولك: (لا تأكل السمك، وتشربَ اللبن) منصوب على الصّرف[7]؛ وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ولا يَحسُن تكرير العامل فيه"[8]. ويقول الفراء في قول الشاعر:

---

(١) طه: ٨١
(٢) المرسلات: ٣٦
(٣) يس: ٨٢
(٤) جامع الدروس العربية: ٣١٢
(٥) السابق:١٠٧/٢
(٦) الكتاب:٤٣/٣
(٧) الصرف هو أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليه.(معاني القرآن للفراء:٣٤/١)، و هو معنى الخلاف كما ذكر العكبري، انظر اللباب في علل البناء والإعراب:٤٠/٢
(٨) السابق:١٠٧/٢، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب:٤٠/٢

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتَأْتيَ مِثْلَهُ   عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عَظيمُ[١]

"ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، فلذلك سُمّي صرفًا إذا كان معطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع، قولهم: (لو تُركتَ والأسدَ لأَكَلَك)، و(لو خُلّيتَ ورأيَك لضلَلْتَ)"[٢]، ونلحظ من النص السابق أن الفراء طبّق القول بالنصب على الصرف على المضارع المسبوق بواو المعية وعلى المفعول معه، وهذا يعني _فيما أحسب_ إلغاء للعامل اللفظي.

وقد أيّد فاضل السامرائي الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنّ عامل النصب بعد (أو والفاء والواو) هو الخلاف، "أي مخالفة الفعل الثاني للأول، وذلك أنه لا يصح عطفه عليه من حيث إنه لم يكن له شريكًا في المعنى فانتصب لذلك"[٣]. "**وذهب أبو عمر الجرمي** من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف"[٤].

وتناول الغلاييني واو المعية بشيء من التفصيل، وعرضها من وجهة نظر البصريين، حيث أشار إلى مفهومها، وإلى الشروط التي تُوجب تقدير أن بعدها، فينصب المضارع بها، إذا وقعت في جواب نفي أو طلب، كما نبّه إلى أن الشرط في النفي أن يكون نفيًا محضًا، سواء أكان النفي بالحرف أم بتشبيه يراد به النفي أوالإنكار، كما بيّن أن الفعل المنصوب بأن المضمرة بعد الواو والفاء مؤول بمصدريُعطف على المصدر المسبوكمن الفعل المتقدم، فإذا قلت: (زرني فأكرمَك)، فالتقدير: ليكن منك زيارة لي فإكرام مني إياك[٥].

وهكذا، يمكن القول: إن الغلاييني قد ذهب مذهب البصريين عندما عرض لحالات الإضمار الوجوبي لأنْ، وقدّمه بلغة سهلة، مبتعدًا عن الخوض في تفصيل الخلاف البصري الكوفي فيه،[٦]، غير أنه في كتبه المدرسية يتبع منهجًا مخالفًا، حيث يميل إلى المذهب القائل: بأنّ الأحرف السابقة تنصب الفعل المضارع بنفسها رغبة في التيسير على طلاب المدارس _ على ما يبدو _ وقد ورد عنه: أن هذا المذهب هو مذهب الكوفيين وهو مذهب خال من التكلف، وعليه درجنا في كتبنا المدرسية

---

[١] البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب: ٥٦٤/٥، وفي همع الهوامع:١٢٧/٤، و للأخطل في الكتاب:٤٣/٣، والرد على النحاة:١٢٧ وبلا نسبة في المقتضب:٢٦/٢، وأوضح المسالك:١٨١/٤، والجنى الداني:١٧٥، وشرح الأشموني:٥٦٦/٣

[٢] معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٤

[٣] معاني النحو، فاضل السامرائي، ط٢،دار الفكر، الأردن،٢٠٠٢، ٣/ ٣٢٠

[٤] اللباب في علل البناء والإعراب:١٠٧/٢

[٥] انظر: جامع الدروس العربية: ٣١٣، ٣١٤

[٦] انظر: جامع الدروس العربية: ٣١١_٣١٦

تسهيلاً على الطلاب كما يقول[1]، وقد التزم الغلاييني ذلك، حيث اعتبر الأحرف الخمسة (لام الجحود وحتى وأو والفاء وواو المعية) التي تسبق المضارع ناصبة بنفسها، وسار على ذلك في مؤلفاته المدرسية [2].

وفي الحقيقة، فإن الكوفيين يرون أنّ النصب بعد اللام وحتى بهما أنفسهما، وأنّ النصب بعد (أو والفاء والواو) بالخلاف[3]، وذهب بعضهم إلى أنّ (الفاء وأو) ناصبتان بأنفسهما[4] فلم يقولوا بأن الأحرف السابقة جميعَها الناصبة للمضارع بنفسها كما ذهب الغلاييني، بل هو رأي الجرمي الذي يرى أن الأحرف الثلاثة هي الناصبةُ أنفسها[5]، وقد أشرنا إلى ذلك.

وقد رفض المخزومي _من المحدثين_ ما قاله البصريون من أنّ العامل في نصب المضارع بعد (الواو والفاء وأو) هو أن المضمرة، وعدّه تمحلاً واضحًا، مقتديًا بابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء هذا التقدير، حيث أشار إليه بقوله: "ومما قالوا فيه ما لم يُفهم، وأضمروا فيه ما يُخالف مقصِد القائل أبواب نصب الفعل، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو ليُستدل بهما على غيرهما"[6]، ويرى المخزومي ما رآه ابن مضاء من أن فكرة العامل دخيلة لا وجود لها إلا في أذهان النحاة المناطقة، وقد ساق المخزومي مجموعة من الشواهد والأمثلة الشاذة التي نُصب فيها المضارع مع عدم وجود أن، ليدلل على صحة ما ذهب إليه[7]، وكان أحمد عبد الستار الجواري قد ذهب في توجيه نصب المضارع المضارع اتجاهًا مخالفًا، فالمضارع عنده "يُنصب إذا تحدد معناه الزمني تحديدًا لا يخرج به عن المضارعةِ مضارعةِ الاسم ودلالته على جزء من ذلك المعنى الزمني وهو معنى الاستقبال"[8]. كما رفض يوسف الصيداوي _من المحدثين_ القول بإضمار (أن)، وقد بدا الصيداوي في بحثه هذا مضطربًا، ففي كثير من المواضع كان يُثني على تعليلات النحاة التي تناولوا فيها حالات إضمار أنْ، وفي مواضع أخرى كان يبدو ساخرًا[9]، وكان ينبغي عليه أن يناقش هذه المسألة وغيرها من المسائل

---

[1] انظر جامع الدروس العربية:٣١١
[2] انظر: الدروس العربية للمرحلة الابتدائية:١٠/٤_ ١٣، والدروس العربية للمرحلة الثانوية:٤٤/١_٤٨
[3] تمهيد القواعد:٤١٦٨/٨
[4] انظر: حاشية الصبان على الأشموني:٤٣٧/٣، ٤٣٨
[5] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٠٧/٢، ١٠٩، ١٢٣
[6] الرد على النحاة:١٢٣، وانظر ص١٢٣_١٢٧
[7] انظر: قضايا نحوية:١٣٩_١٤١
[8] نحو التيسير، أحمد عبد الستار الجواري، د.ط.، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤، ص٨٩
[9] انظر :السابق: ١٠٣٦_ ١٠٤١

بموضوعية إن كان يبغي التيسير على الناشئة، ونفي النحو عن القاعدة، وتخليصها من شرانقه، وصوغها من جديد صوغًا أقرب إلى اللين والإيجاز كما يقول[١].

ثانيًا_ الإضمار الجوازي، ويكون بعد خمسة أحرف في رأي جمهور البصريين **و**هي: (لام كي، والواو، والفاء، وثم، وأو العاطفات)، وهي على النحو التالي:

١_لام كي[٢]: وتسمى لام التعليل أيضًا، وهي اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٣]، ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[٤]، فإذا سبقت بالكون المذكور، وجب إضمار (أن) وهي هنا لام الجحود، وإن قُرِن الفعل بلا نافية أو مؤكدة، وجب إظهارها، ومثال النافية نحو: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾[٥] و مثال الزائدة﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[٦].

والقول بأنّ ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل هو أنْ المضمرة جوازًا هو قول جمهور البصريين، يقول سيبويه: "وأما اللام في قولك: (جئتك لتفعلَ)، فبمنزلة (إنْ) في قولك: (إنْ خيرًا فخير، وإنْ شرًا فشر)؛ إن شئت خزلته وأضمرته. وكذلك (أنْ) بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته"[٧].

أما الكوفيون، فيرون أن لام كي هي الناصبة بنفسها[٨]، وقال ثعلب: قيامها مقام أن، وأجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون المضمر أن أو كي، وذلك لأن العرب أظهرت بعدها (أن) تارة و(كي) تارة ومذهب الجمهور أنّ (كي) لا تُضمر"[٩].

---

[١] انظر مقدمة الكفاف: ٧، وانظر رأيه في تيسير النحو: ١٨_٢٢
[٢] أوضح المسالك:١٩١/٤، ١٩٢
[٣] الأنعام ٧١
[٤] الزمر١٢
[٥] البقرة ١٥٠
[٦] الحديد ٢٩
[٧] الكتاب: ٥/٣
[٨] انظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف:١٢٣_١٢٥
[٩] انظر الجنى الداني: ١١٥، ١١٦، وهمع الهوامع:١٣٩/٤، ١٤٠

وكما هو واضح فقد وردت (أن) مضمرة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]، ووردت ظاهرة في قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[2]، وهذا ما يقوي رأي البصريين القائل بجواز إضمارها بعد لام كي.

واختلف النحاة في ماهية اللام في قوله تعالى:﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[3] وهذه اللام عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام كي[4]، وتابعهم الزمخشري حيث يقول: هي لام لام كي التي معناها للتعليل، والتعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة[5]، ووافقه فاضل السامرائي من المحدثين[6]، وأطلق عليها الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك لام الصيرورة، وتسمى لام العاقبة ولام المآل أيضًا"[7]، وعزا السيوطي ذلك للأخفش، وذكر من أسمائها لام لام الملك[8]، وأطلق عليها قوم اللام التي بمعنى الفاء، وأنكر ذلك المرادي[9].

وقد عدّها الغلاييني قسمًا برأسه، وبذلك تكون الأحرف التي تضمر بعدها (أن) جوازًا ستة أحرف، وأورد من أسمائها لام النتيجة أيضًا، وعرّفها بأنها: اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها، ونتيجة له لا علة في حصوله وسببًا في الإقدام عليه[10]، وهو بذلك يوافق الكوفيين.

وفي الحقيقة، فإن ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم من أنّ هذه اللام في الآية القرآنية هي لام العاقبة أو المآل أو غيرها من التسميات التي أطلقوها، يبدو صحيحًا من حيث المعنى، فقد أجمع معظم المفسرين أن المعنى المراد هو أن فرعون وأعوانه أخذوه؛ لتكون عاقبة الأمر أن يصبح لهم عدوًّا ومصدر حزن، وتوجيه المعنى المذكور لا ينفي صحة ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم من أن هذه اللام صنف من أصناف لام كي، وأن اللام وردت للتعليل المجازي كما ذهب الزمخشري في قوله: "لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا، ولكن المحبة والتبني"[11]، وهذا ما يُفهم من قوله

---

[1] الأنعام ٧١
[2] الزمر ١٢
[3] القصص ٨
[4] الجنى الداني:١٢١
[5] الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨، :٤٨٤/٤، وانظر مغني اللبيب: ١٧٩/٤
[6] انظر: معاني النحو:٣٠٨/٣
[7] انظر: الجنى الداني:١٢١
[8] انظر: همع الهوامع:٢٠٢/٤
[9] انظر: الجنى الداني:١٢٣
[10] انظر: جامع الدروس العربية:٣٠٩
[11] الكشاف:٤٨٤/٤

تعالى على لسان امرأة فرعون: ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ قُرَّتُ عَيۡنٖ لِّي وَلَكَۖ لَا تَقۡتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا﴾[١]، كما أن هذا التوجيه ينأى بنا عن مزيد من التفريعات والتأويلات.

كما تناول الغلاييني لام كي بإيجاز، وعرّفها "بأنها اللام الجارة التي يكون ما بعدها علة لما قبلها وسببًا له، فيكون ما قبلها مقصودًا لحصول ما بعدها، نحو: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٢]، وإنما يجوز إضمار أن بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة"[٣]. وأشار وأشار الغلاييني إلى "أن الفعل بعد لام العاقبة ولام كي في تأويل مصدر مجرور بهما، وأن المقدرة هي التي سبكته في المصدر، فتقدير قولك: جئت لأتعلم: (جئت للتعلم)، والجار والمجرور، متعلقان بالفعل قبلهما"[٤].

٢ـ**(أو والواو والفاء وثم)** العاطفات إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل، ومثال (أو) نحو: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾[٥] في قراءة غير نافع بالنصب عطفًا على وحيًا، وعلّل سيبويه نصب الفعل (يرسل) بقوله: " لمّا قال: (إلا وحيًا) كان في معنى إلا أن يُوحِيَ، وكان أو يُرسلَ؛ لأنه لو قال: إلا وحيًا وإلا أن يُرسلَ كان حسنًا، وكان أن يُرسلَ بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أن) إذ لم يَجُز أن يقولوا: أو إلا يُرسلَ، فكأنه قال: إلا وحيًا أو أن يُرسلَ"[٦].

ومثال (الواو) قولها:

ولُبْسُ عباءة وتقرَّ عيني   أحبُّ إليّ من لُبس الشفوفِ[٧]

وقال سيبويه مُعلقًا على نصب الفعل (تقر) في البيت السابق:" لمّا لم يستقم أن تَحملَ (وتقرَّ) وهو فعل على (لُبْسُ) وهو اسم، لما ضَمَمته إلى الاسم، وجعلتَ (أحبّ) لهما، ولم تُرِد قطعَه، لم يكن بدٌّ من إضمار (أن)"[٨].

---

[١] القصص ٩
[٢] النحل: ٤٤
[٣] جامع الدروس العربية: ٣٠٩
[٤] جامع الدروس العربية: ٣٠٩، ٣١٠
[٥] الشورى ٥١
[٦] الكتاب:٥٥/٣
[٧] البيت من الوافر لميسون بنت بَحْدَل في خزانة الأدب:٥٠٣/٨، ٥٠٤، وفي الكتاب:٤٨/٣، وفي المقتضب:٢٦/٢، وفي الجنى الداني:١٥٧، وفي أوضح المسالك:١٩٢/٤، وفي شذور الذهب:٣١٤، وفي شرح قطر الندى:٧٣، وفي مغني اللبيب:٣٨٤/٤، وفي المقاصد النحوية:٣٦١/٣، وفي شرح الأشموني:٥٧١/٣، وفي همع الهوامع:١٤١/٤، وفي جامع الدروس العربية:٣١٠، وفي رواية: (لَلُبس)
[٨] الكتاب:٤٩/٣

ومثال (الفاء) قوله:

لولا توقّعُ مُعْتَرٍّ فأرضيَه   ما كنت أوثر إترابًا على تَرَبِ[١]

ومثال (ثم) قوله:

إني وقتلي سُليكًا ثم أعقلَه   كالثور يُضْرَبُ لما عافتِ البقرُ [٢]

وقد أشار الغلاييني إلى هذه الأحرف، منبهًا إلى أن "الفعل بعدها ينصب بأن مضمرة إذا لزم عطفه على اسم محض، أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة؛ لأن الفعل لا يُعطف إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل، فإن وقع الفعل في موضع اقتضى فيه عطفه على اسم محض قُدّرت (أن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدر المؤول بها هو المعطوف على اسم قبلها"[٣]. وقد مثّل الغلاييني لهذه الأحرف بالشواهد التي أشرنا إليها، وهي من الشواهد المشهورة في مصنفات النحاة.

وقد سار الغلاييني على ذات النهج الذي سار عليه في توجيه نصب المضارع بعد (لام الجحود وحتى وأو والفاء وواو المعية) حيث تناولها من وجهة نظر البصريين، مبتعدًا عن الخوض في تفصيلات الخلاف البصري الكوفي فيها، غير أنه في كتبه المدرسية يميل إلى اعتبار (لام كي وأو والواو والفاء وثم) ناصبات بأنفسها أيضًا، تيسيرًا على الطلاب، وبعدًا عن التكلف[٤].

وأخذ بهذ الرأي شوقي ضيف مقتديًا بما ذهب إليه ابن مضاء في إلغاء عمل (أن) مقدرة أو مستترة بعد فاء السببية وواو المعية[٥]، حيث اعتبر المضارع منصوبًا بعد هذين الحرفين مباشرة وعمَّمَه على أخواتهما (لام التعليل، ولام الجحود، وكي، وإذن، وأو التي بمعنى "إلى" أو "إلا") تيسيرًا وتبسيطًا،

---

[١] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك:١٩٤/٤، وشرح شذور الذهب:٣١٥، والمقاصد النحوية:٣٦٣/٣، وشرح الأشموني:٥٧١/٣، وهمع الهوامع:١٤١/٤، وفي جامع الدروس العربية:٣١٠، والمعترّ الذي يتعرض لك من ذوي الحاجة لتراه من غير أن يسألك بلسانه، والإتراب: مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، والترب: الفقر. انظر: حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك: ٤/ ١٩٤

[٢] البيت من البسيط، وهولأنس بن مدركة الخثعمي في المقاصد النحوية:٣٦٣/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك:١٩٥/٤، وشرح شذور الذهب:٣١٦، وهمع الهوامع:١٤١/٤، وشرح الأشموني:٥٧١/٣، وجامع الدروس العربية:٣١١. (سليك: رجل كان قد أتنمكرًا فقتله الشاعر، ثم عقله: أي دفع ديته، فقال هذا البيت تمثيلاً لحاله في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر، وذلك أن إناثها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب، ولا يضربونها، لأنها ذات لبن). انظر: جامع الدروس العربية: حاشية [١]/ ٣١١

[٣] جامع الدروس العربية: ٣١٠

[٤] انظر جامع الدروس العربية: ٣١٠، وانظر:الدروس العربية للمرحلة الابتدائية:١٠/٤ _ ١٣، والدروس العربية للمرحلة الثانوية:٤٤/١_٤٨

[٥] انظر: الرد على النحاة:١٢٣_١٢٧

وليس هناك (أن) محذوفة أو مستترة جوازًا أو وجوبًا[١]، وقد عمّمت لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية ذلك في كل ما قيل إنه منصوب بـ (أن) المضمرة جوازًا أو وجوبًا[٢].

وقد ذكر النحاة حالات نُصب فيها المضارع شذوذًا[٣]، وساقوا لها مجموعة من الأمثلة، كقول بعضهم: "تسمعَ بالمعيديّ خير من أن تراه"، وقول آخر: "خذ اللص قبل يأخذك"، وقراءة بعضهم ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ ﴾[٤] (بنصب يدمغه)[٥]، "وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاء، فذهب أكثرهم إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حُذفت، وعليه أبو الحسن، وجعل منه قوله:

ألا أيّهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أَشهدَ اللذات، هل أنت مُخْلِدِي؟[٦]

يريد: أن أحضرَ. قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[٧]، أي أن أعبد، ووجهه أن العامل إذا نسخ عاملاً وحُذف رجع الأول، لأن لفظه هو الناسخ. وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حُذفت (أن) بقي عملها، لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في رُبّ، وأكثرِ العوامل، وأنشد عليه ما رُوي في البيت السابق: أحضرَ بالنصب[٨]...

واختلف النحاة في القياس على ما سُمع من ذلك، فذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى القياس عليه، وقد قال سيبويه في قول الشاعر:

فلم أرَ مثلَها خُباسةَ واحدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدَ ما كِدتُ أفعَلَهْ[٩]

---

[١] انظر: تجديد النحو:٢٥، وتيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:٥٧، ٥٨، ٨١، ٨٢

[٢] صدر قرار من مجمع اللغة العربية في الجلسة السابعة من الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر سنة ١٩٤٥، وكذلك سنة ١٩٧٩م بإلغاء الإعرابين المحلي والتقديري وأُلحق بهذا القرار ما يتعلق بنصب المضارع بعد الأدوات الظاهرة، انظر: في أصول اللغة، ٢٥٧/٣، ٢٦٠، ٢٦١، وانظر: مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا، شوقي ضيف، ط١، مجمع اللغة العربية، القاهرة، صفحة:١٧٥، ١٧٦،وانظر تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:٨١، ٨٢ و تجديد النحو:٢٥، وانظر المعجم المفصل في علوم اللغة، محمد التونجي وراجي الأسمر، ط١، دالر الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ٧٥٩/٢

[٣] انظر أوضح المسالك:٤/ ١٩٧ ، ١٩٨

[٤] الأنبياء ١٨

[٥] قرأ عيسى بن عمر: فيدمَغَه (بنصب الغين). انظر: البحر المحيط: ٦/ ٢٨٠

[٦] البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في خزانة الأدب: ١/ ١١٩، ٤٣٦، ٨/ ٥٠٧، وفي الكتاب:١١٥/٣، والمقتضب:٨٣/٢، والمقاصد النحوية:٣٦٦/٣، وهمع الهوامع:١٤٢/٤ ، وجامع الدروس العربية:٣١٦، وفي رواية بنصب (أحضرَ)

[٧] الزمر ٦٤

[٨] همع الهوامع:١٤٢/٤

[٩] البيت من الطويل، وهو لعامر بن جوين الطائي في الكتاب:٣٦٦/١، والمقاصد النحوية:٣٦٥/٣، وبلا نسبة في همع الهوامع:١/ ٢٠٠، و١٤٣/٤، وفي شرح الأشموني:١٢٩/١، ونهنهت: كففت وزجرت، انظر: لسان العرب: مادة (نهنه): ٣٤٤/١٤، والخباسة: المغنم، انظر: السابق: مادة (خبس):١٥/٤ ، ووجه الاستشهاد فيه: نصب اللام، قال سيبويه: لأن أصله: أن أفعله، فحذف أن وبقي عمله وهو النصب. انظر: المقاصد النحوية: ٣/ ٣٦٦

"فحملوه على (أن)، لأن الشعراء قد يستعملون (أن) هنا مضطرين كثيرًا"[١]، ويُفهم من كلام سيبويه أن أن حذف أن لا يكون إلا للضرورة النادرة جدًا.

واعتبر ابن مالك حذف (أن) شاذًّا لا يُقاس عليه[٢]، ونقل السيوطي عن أبي حيان قصره على السماع[٣]، **ورفض الغلاييني** القياس عليه أيضًا، ورأى أنّ الفصيح أن يرفع الفعل بعد حذف (أن)، لأنّ لأنّ الحرف عامل ضعيف، فإذا حُذف بطل عمله[٤]، ومن الرفع بعد حذفها قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٥]، كما رفض عباس حسن محاكاة هذه الأمثلة والقياس عليها[٦].

عليها[٦].

ويبدو أنّ الاقتصار على ما سُمع من ذلك_ كما ذهب جمهور البصريين ومن تابعهم_ هو الأفضل في رأي الباحث، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبًا ولا مرفوعًا كما ذهب أبو حيان[٧]، كما أنه لا لا ضرورة لفتح المجال على مزيد من الاختلاف في الشاذ والنادر، وقد شكّك ابن مالك في صحة نقل بعض الأمثلة القديمة، وأنها غير مسموعة على الوجه الذي نُقلت به، حيث يقول:

وشذّ حذف أن ونصبٌ في سوى   ما مرّ فاقبلْ مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى[٨]

"أي أن حذف أن مع إعمالها النصب في المضارع بعد حذفها شاذ لا يُقاس عليه، وأن ما روي منه على لسان الراوي العدل يُقبل منصوبًا كما رُوي"[٩].

وقد وجه تمام حسان إعراب الفعل المضارع المنصوب توجيهًا جديدًا، فالقرينة (الغائية) وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله، أو على المضارع المنصوب بعد الفاء واللام وكي وحتى، وقرينة (المعية) هي المسؤولة عن نصب المضارع بعد الواو على المعية التي هي من نصب المفعول معه

---

[١] الكتاب: ٣٦٧/١
[٢] انظر: شرح التسهيل: ٣٧١/٣
[٣] انظر: همع الهوامع: ١٤٢، ١٤٣
[٤] انظر: جامع الدروس العربية: ٣١٦
[٥] الروم ٢٤
[٦] انظر: النحو الوافي: ٤٠٠/٤
[٧] انظر: همع الهوامع ١٤٣
[٨] انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤، ٣٥٩/٤
[٩] النحو الوافي: ٤٠١/٤

بعد الواو ذاتها، وكذلك تتضافر (أو) مع قرينة (الإخراج) لنصب المضارع، فيكون نصبه على معنى نصب المستثنى[١].

وأظن أنّ دارس النحو يكفيه أن ينظر في العلامة الإعرابية لتدله ببساطة على وظيفة الكلمة في الجملة، لا أن يَجِدَّ في البحث عن تضافر قرائن التعليق المختلفة للكشف عن وظيفتها، ليجد من العناء ما يجد.

وهكذا، فقد كان لاختلاف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد الأحرف العشرة المعروفة صولات وجولات في كل ما رأيناه سابقًا من اختلافات وآراء متعددة، وقد ذهب المحدثون إزاء هذا الخلاف ما بين مُناصر للبصريين أو للكوفيين، وذهب بعضهم إلى حد إنكار نظرية العامل من أصلها[٢].

وكان للغلاييني موقف واضح من هذه المسألة، فهو لم يرفض مذهب البصريين وما احتجوا به صراحة، وذكره بشيء من التفصيل، فهو المذهب الراجح والسائد لدى جمهور النحاة، ومحل اتفاق بينهم، وهو الذي سارت عليه معظم مراجع النحو الحديثة، غير أنه يرى أن مذهب الكوفيين في هذا الشأن خال من التكلف، وفيه تيسير على الطلاب، ويُفضل السير عليه في الكتب المدرسية.

وخلاصة ما يراه الباحث أنّ البصريين والكوفيين لم يختلفوا في نصب المضارع بعد الأحرف المذكورة، لكنهم اختلفوا في علة النصب، وذلك لا يُخلّ بصحة النطق وبالأداء اللغوي السليم الذي نسعى إلى تمكين أبناء العربية منه، فالمضارع بعد هذه الأحرف منصوب سواءً أكان بأن المضمرة أم بالأحرف أنفسها، وفي كثير من المسائل المتعلقة بنصب الفعل المضارع يتضح مقتضى المعنى دون داعٍ إلى التقدير.

وقد تناولت بعض المختصرات النحوية القديمة التي أُعدت لتعليم المبتدئين هذا المبحث دون إغراقهم في القضايا الخلافية، وأشارت بوضوح إلى أنّ الفعل المضارع منصوب بعد الأحرف المذكورة سابقًا دونما أي إشارة إلى إضمار أنْ[٣]، وقد وجد هذا الرأي طريقه لدى مناهج التعليم، فسارت عليه

---

[١] انظر السابق:١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠

[٢] منهم المخزومي، انظر: قضايا نحوية:١٣٨ وشوقي ضيف، انظر دعوته إلى إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي في كتابه تجديد النحو:٢٣، وكمال بشر، انظر دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ط٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٩ ... وغيرهم.

[٣] انظر: مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق:عز الدين التنوخي، د.ط.، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦١، ص٧١، ٧٢، وانظرالتفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، د.ط.، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥، صفحة١٩، ٢٠

بعض الكتب المدرسية الحديثة والجامعية (١)، غير أنّ ذلك لا يمنع الإشارة إلى الخلافات بين النحويين حول هذه المسألة في مراحل متقدمة من التعليم، حين يكون الطالب قد بلغ درجة من الاستعداد والنضج تؤهله لاستيعاب الموضوع والقضايا الخلافية الدائرة حوله.

(١) انظر: على سبيل المثال النحو الأساسي، أحمد مختار عمر ومصطفى النحاس زهران ومحمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار السلاسل، الكويت،١٩٨٤، ص١٤٣، وانظر القواعد الأساسية في النحو والصرف، يوسف الحمادي ومحمد الشناوي ومحمد عطا، وزارة التربية والتعليم، مصر،١٩٩٤، ص١٢٨_١٣٠، وانظر علم النحو(٢)، نهاد الموسى، وعودة عودة، وكمال جبري، ط٢، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٦، عمان، ص٢٠٥

المبحث الثاني: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة المثناة بين الإعراب والبناء

وضع جمهور النحاة شروطًا لتثنية الاسم وهي: أن يكون مفردًا، نكرة، معربًا، غير مركب، موافقًا للفظه، فلا يثنى ما لا ثاني له في الوجود، ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره، أن تكون هناك فائدة في تثنيته، ألا يشبه الفعل[1].

ونلحظ أنّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة قد افتقدت لبعض هذه الشروط، وهذا أدى إلى اختلاف النحاة في حقيقة تثنية هذه الأسماء، وما ترتب عليه من اختلاف في بنائها أو إعرابها، وذهبوا في ذلك مذهبين:

الأول_ إنها صيغ مرتجلة موضوعة للمثنى، وليست مثناة حقيقة، فهي مبنية، وعليه أكثر النحاة كالفارسي[2]، وابن جني[3]، والجرجاني[4]، والأنباري[5]، والعكبري[6]، وابن الحاجب[7]، وابن يعيش[8]، وأبي حيان[9]، وابن أبي الربيع[10]، والمرادي[11]، والخضري[12]، وعزاه السيوطي إلى المحققين[13].

وقد دلّلوا على ذلك بما يلي:

أ_ "إنّ التثنية توجب التنكير، وأسماء الإشارة لا يصح تنكيرها.

ب_ إنّ المثنى مبني لقيام علة البناء فيه، وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدِه، ولو بنيت عليه، لقيل: ذيّان، فذان صيغة للرفع، وذين صيغة أخرى للنصب والجر والبحث في (اللذان واللذين) كما في

(1) انظر: همع الهوامع: ١٣٩/١-١٤٥، حيث مثّل السيوطي بالذي لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره بـ (بعض)، للاستغناء عنه بـ (جزء)، ومثّل بلفظة (كل) على قوله: أنت تكون هناك فائدة في تثنيته، فلا يثنى (كل) ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه، كما مثّل بصيغة (أفعل من) بقوله: ألا يشبه الفعل، فلا يثنى أفعل من لأنه جرى مجرى التعجب، ولا (قائم) من أقائم زيد، لأنه شبيه بالفعل...

(2) انظر: المسائل البصريات: ٨٥٢/٢،٨٥٣

(3) انظر: علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: صبح التميمي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٧٥-٧٧

(4) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح :١٩١/١

(5) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٢/٢

(6) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٩٨/١

(7) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٨٤، وانظر همع الهوامع: ١٤٠/١

(8) انظر: شرح المفصل:٣٥٤/٢

(9) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: حسن الهنداوي، د.ط.، دار القلم، دمشق، د.ت.، ٢٢٤/١، وانظر همع الهوامع: ١٤٠/١

(10) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق:عياد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ٢٤٦/١

(11) توضيح المقاصد والمسالك: ٤٠٧/١

(12) انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٥٢/١

(13) همع الهوامع: ١٤٠/١

(ذان وذين). ونظير ذلك عندهم الأسماء المضمرة نحو قولك: أنت وأنتما، وهو وهما، في أنهما صيغ صيغت للتثنية، وأسماء مخترعة لها، وليست تثنية صناعية"[١].

الثاني_ إنها مثناة حقيقة، وإنها لما ثنيت أعربت[٢]، فتعرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، وعليه ابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤]، وابن هشام[٥]، واختاره عباس حسن من المحدثين[٦].

وفي الحقيقة، فإن ما ذهب إليه الفريق الثاني هو ظاهر كلام سيبويه في باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة، حيث يقول: "وتلك الأسماء ذا، تا، الذي، التي، فإذا ثنيت (ذا) قلت: (ذان)، وإن ثنيت (تا) قلت: (تان)، وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينهما وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير[٧]، وتبعه المبرد[٨]، وابن السراج[٩].

واستدلوا فيما ذهبوا إليه بما يأتي:

أ_ لحوق علامة التثنية لاسمي الموصول (الذي والتي) ولاسمي الإشارة (ذا وتا)، فعارض ذلك شبهها بالحرف، فأعربت في التثنية[١٠].

ب_ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أشدّ شبهًا بالأسماء المتمكنة، فتُوصف ويُوصف بها، لذلك أُعربت[١١].

ويُقدّم الغلاييني رأي أكثر النحاة القائل ببناء أسماء الإشارة والأسماء الموصولة المثناة على الألف رفعًا وعلى الياء نصبًا وجرًا، غير مستبعد لرأي القائلين بإعرابها، حيث يقول فيما يتعلق بـ (ذان وتان): "وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء، وليسا معربين بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا كالمثنى، لأن أسماء الإشارة مبنية لا معربة، فمن العلماء من يعربها

[١] انظر المسائل البصريات: ٨٥٢، واللباب في علل البناء والإعراب:٤٨٦/١، وشرح الرضي على الكافية:٢/ ٤٧٤،٤٧٥، وشرح المفصل: ٣٥٤/٢
[٢] همع الهوامع: ١٤٠/١
[٣] شرح جمل الزجاجي: ٣٣/٢
[٤] شرح التسهيل: ١٨٦/١، ٢٣٤/١، ٢٤٤/١، همع الهوامع: ١٤٠/١
[٥] أوضح المسالك: ٣١/١، ٣٣/١
[٦] انظر النحو الوافي: ٣٤٤/١،٣٣٣
[٧] الكتاب:٤٥٥/٣
[٨] المقتضب: ٢٧٨/٤
[٩] الأصول في النحو: ١٢٧/٢
[١٠] انظر شرح التسهيل:١٨٦/١،٢٤٤/١
[١١] انظر: شرح المفصل: ١/ ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧

إعراب المثنى، فلم يخطئ محجة الصواب"[1]، وفيما يتصل بـ (اللذان واللتان)، يقول: "وهما في حالتي الرفع مبنيتان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيتان على الياء، وليستا معربتين بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا كالمثنى، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يعربها إعراب المثنى، وليس ببعيد عن الصواب"[2].

ويبدو أن الغلاييني يميل إلى رأي الجمهور في هذه المسألة، غير مستبعد لرأي القائلين بإعراب أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة المثناة، ولعله أراد أن ينأى بعيدًا عن الخوض في هذه المسألة الجدلية، آخذًا برأي الجمهور في أنها مبنية رغبة في التيسير، والابتعاد عن التفريع؛ لأنّ الأصل في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة البناء.

ويخلص الباحث من هذه المسألة إلى أنّ النحاة متفقون في دلالة هذه الأسماء على التثنية، سواء أكانت معربة أم مبنية، حيث يرى الفريق الأول أنّ هذه التثنية مرتجلة، ما يعني أنها مخترعة مسموعة في كلام العرب، فكانت مبنية، وخلاصة مذهب الفريق الثاني أنّ مشابهة هذه الأسماء للأسماء المتمكنة من بعض الوجوه سوّغ إعرابها، لذا يرى الباحث أنّ من الممكن عدّها من ملحقات بالمثنى فأُعربت إعرابه؛ لافتقارها لبعض شروط التثنية مثل: كلا وكلتا مضافتين إلى الضمير، واثنان واثنتان، وما هو مثنى من حيث الشكل مجموعٌ من حيث اللفظ، نحو قوله تعالى:﴿ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ ﴾[3]؟ وهو أقرب إلى الفهم، والله أعلم، ولربما يكون في كلام ابن مالك في هذه المسألة ما يشير إلى صحة هذا الرأي، حيث يقول: "ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، ولحقت الذي والتي، وكان لحاقها لها معارضًا لشبهها بالحروف أعربا في التثنية"[4].

---

[1] جامع الدروس العربية: ١٠٣
[2] جامع الدروس العربية: ١٠٤
[3] سورة الحجرات، ١٠
[4] شرح التسهيل١/١٨٦

المبحث الثالث: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بين الإعراب الظاهري والتقديري

اختلف النحاة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم من حيث بناؤه وإعرابه على أربعة مذاهب:

الأول_ إنه معرب في الأحوال الثلاثة، مقدر فيه الحركات الإعرابية، لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم وهو مذهب الجمهور، وأكثر النحاة المتأخرين منهم: ابن الحاجب، وأبو حيان، والصبّان[١].

الثاني_ إنه ظاهر الحركة الإعرابية في حالة الجر، مقدرة فيه حالة الرفع والنصب، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، وقد التمس علة لرأيه بقوله: "وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرة فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه ولا حاجة إليه"[٢]، ويظهر أن ابن مالك فد انفرد بهذا الرأي حيث يقول أبو حيان: "ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب"[٣].

الثالث_ إنه مبني، وهو مذهب الجرجاني[٤]، وابن الخشاب[٥]، والمُطَرّزي[٦]، وظاهر كلام الزمخشري[٧]، حيث يقول: "وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر"[٨]، ويبدو أنه قصد البناء بقوله: بقوله: فحكمه الكسر، ففُهِمَ النّص على ذلك، وذهب العكبري إلى أن القول بالبناء هو رأي الجمهور[٩]، ولم يقل أحد بذلك غيره _في حدود علم الباحث_ فقد ذكر أبو حيان أن مذهب الجمهور على أنه معرب كما أسلفنا.

وعلّلوا بناءه بما يلي[١٠]:

أ_ إنّ الاسم المعرب صار تابعًا للياء، إذ لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وإذا صار تابعًا في الحركة، صار تابعًا للمضمر في البناء.

---

[١] انظر: أمالي ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن الحاجب، د.ط.، دار الجيل، بيروت ودار عمار، عمّان، ١٩٨٩، ص٨٥٣، و ارتشاف الضرب:١٨٤٧/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:٤٠٤/٢

[٢] شرح التسهيل: ١٤٤/٣

[٣] ارتشاف الضرب:١٨٤٧/٤

[٤] انظر: المقتصد :٢٤٠/١

[٥] هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب، من نحاة المذهب البغدادي المتأخرين، توفي٥٦٧هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة:٢٩/٢

[٦] هو صدر الأفاضل أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المعروف بالمطرزي، من نحاة المذهب البغدادي المتأخرين، توفي٦١٠هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة:٣١١/٢

[٧] قال بذلك :ابن مالك وأبو حيان وناظر الجيش ،انظر شرح التسهيل:١٤٣/١، وارتشاف الضرب:١٨٤٧/٤، وتمهيد القواعد:٣٢٦٨/٧

[٨] شرح المفصل:٢٠٥/٢

[٩] انظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٩٥/٢

[١٠] انظر: السابق: ٩٥/٢

ب_ إنّه خرج عن نظائره من المضافات، إذ ليس فيه ما يتبع غيره.

ت_ إنّ الإعراب اختلاف آخر الكلمة، وهذا ممتنع ها هنا لفظًا وتقديرًا، فكان مبنيًا.

واعترض ابن مالك على من قال ببنائه بما يلي[١]:

ث_ إنّه يستلزم من هذا القول بناء المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى كل الأسماء التي لا تَمَكُّنَ لها، وذلك باطل.

ج_ إنّ ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤه باطل.

ح_ إنّ المضاف إلى غير مُتمكِّن لا يُبنى لمجرد إضافته، بل للإضافة مع كونه قبلها مناسبًا للحرف في الإبهام والجمود كغير.

الرابع_ إنّه لا معرب ولا مبني، وقد صرح بذلك أبو حيان[٢]، وناظر الجيش[٣]، وأشار العكبري وابن يعيش إلى هذا الرأي دون أن يصرحا بقائله، ويبدو أنهما قصدا ابن جني[٤]، وظاهر كلام ابن جني أنه أنه لم يقل صراحة أنّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب ولا مبني، وإنما كان يتحدث عن كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي وصاحبي) بأنها لا إعراب ولا بناء، حيث يقول: "هذه الحركة لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب؛ فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو هذا غلامي ورأيت صاحبي، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة، وأما كونها غير بناء؛ فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة في آخرها ببناء، ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا"[٥].

وقد عرض الغلاييني لهذا المسألة، حيث يرى "أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصورًا، أو منقوصًا، أو مثنى، أو جمع مذكر سالمًا) معرب في حالتي الرفع والنصب بضمة وفتحة مقدرتين على آخره يمنع من ظهورها كسرة المناسبة، مثل: (ربي الله، وأطعت ربي)، أما في حالة الجر، فيعرب بالكسرة الظاهرة على آخره"[٦]، وقد أشار الغلاييني إلى أن هذا الرأي هو رأي ابن مالك، مالك، ويرى "أن حجة القائلين بأن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وإنما هي الكسرة التي

---

[١] انظر: شرح التسهيل:١٤٤/٣

[٢] انظر: ارتشاف الضرب:١٨٤٧/٤

[٣] انظر: تمهيد القواعد:٣٢٧٥/٧

[٤] انظر: مسائل خلافية، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت. ص ٨٣ وانظر: شرح المفصل:٢ المفصل:٢ /٢٠٧

[٥] الخصائص:٣٥٦/٢

[٦] جامع الدروس العربية: ١٩

اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة، ولا داعي لهذا التكلف"[١]، ويبدو أن الشيخ الغلاييني يميل في هذه المسألة إلى عدم التقدير؛ لأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل، فما دامت الكسرة ظاهرة فلا داعي لتقديرها حسب رأيه.

واتفق عباسُ حسن مع الشيخَ الغلاييني في اختياره لرأي ابن مالك، حيث يرى أن الأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهها؛ لأنه يغني عن التقدير قدر الاستطاعة[٢].

وقد نادى بعض المحدثين بإلغاء الإعراب التقديري اقتداء بابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة، منهم شوقي ضيف حيث يقول في كتابه تجديد النحو: "فلا داعي لأن يقال في مثل: (جاء الفتى) ونحوها: الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، بل يُكتفَى بإعرابها فاعل فحسب، وقد عُنِي مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة (١٩٤٥) بهذا الأساس وأقرّه، غير أنه عاد في سنة (١٩٧٩) فأبقى على الإعرابين التقديري والمحلي دون تعليل، ففي مثل: (جاء الداعي) يقال: الداعي فاعل مرفوع بضمة مقدرة"[٣]، وفي الحقيقة، فإن ما ذهب إليه شوقي ضيف في إعراب الكلمات التي تُقدّر عليها الحركات كان نوعًا من الاختصار تيسيرًا على الناشئة.

وكان مهدي المخزومي من الدعاة إلى إلغاء الإعراب التقديري، حيث أخذ بآراء ابن مضاء في معظم ما ذهب إليه، ومن ذلك رفضه تقدير الخبر في نحو: أنت عندنا، وزيد في الدار[٤]، كما رفض تقدير أن التي تنصب الفعل المضارع بعد الفاء وواو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب[٥]، ودعا إلى استبعاد تقدير ضمير الفعل المضارع في نحو: أفعل ونفعل وتفعل ويفعل[٦]، ويرى إبراهيم السامرائي كذلك أنّ في الإعراب التقديري فذلكة لا داعي لها[٧].

ويتفق الباحث مع جمهور النحاة في أنّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معرب، وتقدر فيه الحركات الثلاث، وأنّ الكسرة قبل الياء حركة طارئة "وهي حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب"[٨]، والطارئ يزيل حكم الثابت. وقد أفرد ابن جني بابًا سمّاه: (باب في أن

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية: ٢٠،١٩
[٢] انظر: النحو الوافي: ١٧٠،١٧١/٣، وانظر أيضًا: ١٠٩،٢٠٢/١
[٣] انظر: تجديد النحو:٢٣ ،٢٤
[٤] انظر: قضايا نحوية، مهدي المخزومي، ط١، مؤسسة المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص ١٣٨
[٥] انظر: السابق:١٣٨_١٤٣
[٦] انظر: السابق:١٤٣_ ١٤٨
[٧] الفعل زمانه وأبنيته: ٢٢٧، وانظر: من سعة العربية، إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل، بيروت،١٩٩٤، ص٢٠٧
[٨] همع الهوامع:١٨١/١

الحكم للطارئ)[1]، وقد علّل ابن الحاجب لذلك بقوله: "وأما الكسر، فإذا وضُح أنهم التزموا كسرة لأجل الياء تعذَّرَ مجيء كسرة أخرى تُجامعها، إذ يستحيل اجتماع كسرتين في محل كما يستحيل اجتماع كسر وضم، ولا يمكن أن يُحكَم بكسرة الإعراب وزوال الكسرة لأجل الياء؛ لأن تلك السابقة لمعنى، وقد ثبت اعتبارهم إياه، فلا ينبغي أن تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير مُوْجِب"[2]، وإذا أردنا أن نطبق قاعدة (ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه)، فهذا _في رأي الباحث_ لا ينطبق على القول بالإعراب الظاهري في الاسم المجرور إلى ياء المتكلم وإلغاء التقدير فيه، والله أعلم، كما أنّ الأخذ برأي ابن مالك ومن وافقه كالغلاييني وعباس حسن سيفتح الباب على استثناءات أخرى في بعض المسائل التي قد تطول وتتشعّب، نحو: اعتبار جمع المؤنث السالم المضاف إلى ياء المتكلم _على سبيل المثال_ منصوبًا بالكسرة الظاهرة في حالة النصب، ومجرورًا بالكسرة الظاهرة في حالة الجر، ومبنيًا في حالة الرفع، ونحن في غنىً عن ذلك.

---

[1] انظر: الخصائص:٣/٦٣، ٦٤، وانظر: الأشباه والنظائر:٢/٢٤٤، ٢٤٥

[2] أمالي ابن الحاجب:٨٥٣

المبحث الرابع: (أل) الزائدة في الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة

من المعروف أنّ (أل) أداة تعريف، لكنها قد ترد زائدة فلا تفيد التعريف، وهي في ذلك نوعان:

الأول_ زيادة لازمة وهي ثلاثة أنواع [١]:

١_ في الأعلام التي قارنت وضعها ارتجالاً أو نقلاً، نحو: السموأل، واليسع، واللات والعُزى.

٢_ في اسم الإشارة وهو (الآن)، فإنه عَلَم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى الإشارة الذي كان يستحق الوضع، قاله ابن مالك، وقال الفارسي: لتضمنه حرف التعريف، و(أل) فيه زائدة (وفاقًا للزجّاج وابن مالك) في قوله:

وقد تُزاد لازمًا كاللات　　　　والآن والذين ثم اللاتي[٢]

وقد رجّح الغلاييني أنّ (أل) في (الآن) ليست زائدة، إذ يقول: "وأما (الآن)، فأرجح الأقوال أن (أل) فيه ليست زائدة، وإنما هي لتعريف الحضور، فهي للعهد الحضوري، وهو مبني على الفتح' لتضمنه معتى الإشارة، لأن معنى (الآن): هذا الوقت الحاضر"[٣]. ولعلّ هذا القول الذي يخالف فيه الغلاييني بعض قدامى النحاة أقرب إلى المعنى الذي تحمله (الآن)، فـ (أل) أغنت عن الإشارة، و(آن) تعني الوقت الحاضر كما ذكر، ولعلّ هذا التوجيه أقرب إلى المعنى المقصود منها.

٣_ في الأسماء الموصولة كالذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع، فـ (أل) في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة، لأنه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف (أل) وغيرهما من العلمية والإشارة والصلة على معرّف واحد.

الثاني_ زيادة عارضة، وهي نوعان:

١_ خاصة بالضرورة، كقوله:

---

[١] انظر هذه المسألة في شرح التصريح على التوضيح:١/ ١٨٣_ ١٨٦، وشرح المفصل:١٢٧/١_١٣٢ وارتشاف الضرب:٩٦٧، والجنى الداني:١٩٦_١٩٨، وأوضح المسالك:١٨٠/١_١٨٣، ومغني اللبيب:٣٢٤/١_٣٣٢، وشرح ابن عقيل:١٤٢/١_١٤٨، وهمع الهوامع:٢٧٧/١_٢٧٨، وحاشية الصبان على الأشموني:٢٦٦/١_٢٧٨، وجامع الدروس العربية:١٢٠_١٢١

[٢] شرح ابن عقيل:١٤٢/١، وحاشية الصبان على الأشموني:٢٦٦/١

[٣] انظر: جامع الدروس العربية:١٢٠، ١٢١

ولقد جنيْتُك أَكْمُؤًا وعساقِلاً   ولقد نَهَيْتُك عن بناتِ الأوبر [١]

فقد دخلت (أل) على بنات أوبر وهي علم على نوع من الكمأة.

وكقوله:

رأيتك لمّا أن عَرَفْتَ وجوهَنا   صَدَدْتَ وطِبْتَ النفْس يا قيسُ عن عمرِو [٢]

فقد دخلت (أل) على نفس والأصل طبت نفسًا؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، ويلتحق بذلك ما زيد في النثر شذوذًا، نحو: (ادخلوا الأول فالأول).

٢_ مُجَوّزة للمح الأصل المنقول عنه، كزيادتها في الأعلام المنقولة عن أصل للمح المعنى الأصلي، أي لملاحظة الأصل المنقول عنه المعنى، وأكثر ما يقع ذلك في المنقول عن صفة، كحارث وقاسم من أسماء الفاعلين، وحَسَن وحسين من الصفات المشبهة (مصغرة أو مكبرة)، وعبّاس وضحّاك من أمثلة المبالغة، وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر، كفضل، أو عن اسم عين كنُعمان، فإنه في الأصل اسم للدّم، "فإن لمحْت فيه الأصل دخلَت عليه (أل)، أو لم تلمح استَدَمْتَ تجريده منها"[٣]

وفي ذلك يقول ابن مالك:

وبعض الأعلام عليه دخلا   للمْحِ ما قد كان عنه نُقِلا

كالفضل والحارث والنعمان   فذِكْرُ ذا وحذْفُهُ سِيّان

ويوضح ابن عقيل ذلك بقوله: "وأشار في قوله (للمْحِ ما قد كان عنه نُقِلا) إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة أو في معناها، وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك كقولك: الحارث نظرًا إلى أنه إنما سُمّي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دلّ على معنى وهو مما يُوصف به في الجملة كفضل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه عَلَمًا لم تُدخل الألف واللام، بل تقول:

---

[١] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المقتضب:٤٨/٤، وفي أوضح المسالك:١٨٠/١، والمقاصد النحوية:٣١٠/١، وشرح الأشموني:٨٥/١، وفي جامع الدروس العربية:١٢١، وفي لسان العرب:٢٣٩/٩، مادة (عسقل)، والعساقل أصلها عساقيل، وهو ضرب من الكمأة أبيض . انظر لسان العرب٢٣٩/٩، والكمأة: نوع من الفطر. انظر السابق:١٦٨/١٢، مادة (كمأ) وبنات الأوبرعلم على نوع من الكمأة رديء الطعم.انظر السابق:٢٢٢/١٥، مادة(وبر).

[٢] البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب اليشكري في المقاصد النحوية:٣١٤/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك:١٨١/١، والجنى الداني:١٩٨، وشرح الأشموني:٨٥/١، وجامع الدروس العربية:١٢١

[٣] انظر: شرح التسهيل:١٧٦/١، وارتشاف الضرب:٩٦٧، وهمع الهوامع:٢٥١/١

فضل، وحارث، ونعمان؛ فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يُستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين خلافًا لمن زعم ذلك، وكذلك أيضًا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات يُنَزّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِح الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلمح لم يُؤْتَ بهما"[١].

وهذا معنى كلام سيبويه في باب (ما يكون فيه الشيء غالبًا عليه اسم) حيث يقول: "وزعم الخليل_رحمه الله_ أن الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه، ومن قال: حارث وعباس، فهو يجريه مجرى زيد"[٢]، ووافقه الفارسي[٣]، وقد نقل الفارسي عن الخليل قوله: "إذا أسقطهما، أي (الألف واللام)، فلا يكون الاسم الأول، فلا يسقطهما، وقد حوَّل المعنى"[٤].

لكن الفارسي ذكر _نقلاً عن ثعلب_ "أنّ كل ما كان مثل (العباس وعباس، وحسن والحسن)، فإدخال الألف واللام وإخراجُها عند الكسائي والفراء_ إذا سمَّيَا_ واحد"[٥].

"وقال الكسائي والفراء: إذا سمّينا بالحسن والعباس، وكان نعتًا، فقد خرج إلى الاسم، والاسم لا يحتاج إلى الألف واللام، لأنك تقول: (هذا زيدٌ الساعةَ، وغدًا وأمسِ)، فتكون له الحالاتُ، وإذا قال: (الحسنُ)، فتَرَكْتَ الألف واللام فيه، فهو للمعهود، فقد خرج إذا سمّيتَ به من تاك الطريق"[٦].

"والباب كله سماعي (فلا يجوز في نحو: محمد وصالح ومعروف أن يُقال فيهما (المحمد والصالح والمعروف) حال العَلَمِيّة، لأنه لم يُسمع"[٧].

وقد تناول الغلاييني هذه المسألة بالشرح والتوضيح، وأورد ما قاله النحاة من أن زيادة (أل) في بعض الأعلام المنقولة عن أصل للمح المعنى الأصلي سماعية، غير أنه اعترض على ذلك بقوله: "ولا نرى بأسًا بزيادة (أل) على غير ما سُمِعتْ زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة، إذا أُريد بذلك الإشارة إلى الأصل المعنى، فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه، يجوز لنا لمعنى

---

[١] شرح ابن عقيل:١٤٧/١، ١٤٨

[٢] الكتاب:٩٨/٢

[٣] الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، د.ط.، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ٣٢٧/٢، ٣٢٨

[٤] المسائل البصريات:٤١٥/١

[٥] انظر: السابق:٤١٥/١

[٦] السابق:٤١٥/١، ٤١٦

[٧] أوضح المسالك:١٨٣/١، مغني اللبيب:٣٢٦/١، شرح التصريح على التوضيح:١٨٦، حاشية الصبان على الأشموني:٢٧٠/١

كالذي أرادوه. فيجوز لنا أن نقول فيمن اسمه صالح: (جاء الصالح) نلمح في ذلك معنى الصلاح في المسمّى" [١].

وقد وافق عباسُ حسن الغلاييني فيما ذهب إليه، داعيًا إلى عدم التضييق من غير داعٍ بقصر هذه الزيادة على السماع _ بالرغم من أنه الأغلب_ يضيع الغرض من زيادتها، وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كل العصور[٢]، وجوّزه فاضل السامرّائي في كل عَلَم منقول إذا أردت لمح أصله[٣].

والذي يراه الباحث أنّ ما ذهب إليه الغلاييني وغيره من المحدثين من أنّ زيادة (أل) في مثل هذه الأعلام _ وإن كانت زيادة عارضة_ ضرورة عصرية وحاجة يجوز لنا استعمالها، وإن لم يستعملها القدماء، وإذا كان القدماء قد اعتبروا ما ورد من دخول (أل) على الأعلام المنقولة عن أصل للمح المعنى الأصلي سماعيًا، فقد جاء في الصاحبي لابن فارس في باب ذكر دخول ألف التعريف ولامه في الأسماء: "وربما دخلا للتفخيم، نحو: العباس والفضل، وهذان هما اللذان يدخلان في أسماء الله جلّ وعزّ وصفاته"[٤]، ويُفهم من نص ابن فارس أن دخول (أل) على الأعلام جائز إذا قُصد به التفخيم، وكثيرًا ما نستخدم ذلك في حياتنا المعاصرة، فنقول: الياسر والصالح والصادق والمحمود والعمّار والمَجْد وغيرها بغرض التفخيم تارة، وبغرض لمح المعنى الأصلي تارة أخرى إذا كان الاسم مطابقًا للمسمى، أي: إذا لمحنا فيه معنى اليَسَر (الغنى والسعة) والصلاح والحمد والعَمَار (قوة الإيمان والثبات) والمجد (الشرف).

---

[١] جامع الدروس العربية:١٢١

[٢] انظر: النحو الوافي: حاشية [١]:٤٣١/١

[٣] انظر: معاني النحو:٧٩/١

[٤] الصاحبي: ٦٤

المبحث الخامس: منع العلم الثلاثي الأعجمي من الصرف

وضع جمهور النحاة شرطين لمنع العلم الأعجمي من الصرف[١]:

أحدهما: أن تكون علميته شخصية بأن يكون علمًا في اللغة العجمية قبل استعماله علمًا في لسان العرب.

الآخر: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف كـ (إبراهيم وإسماعيل).

أما ما كان منه على ثلاثة أحرف، ففيه خلاف على أربعة مذاهب[٢]:

١ _ الصرف سواء تحرك وسطه، كـ (شَتَر ولَمَك) أو لم يتحرك، كـ (نوح ولوط). "وأكثر النحاة على ذلك الرأي، صرّح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف[٣]، وقد عللوا لذلك بأن مثل" لوط وهود ونوح ينصرف لأن خفته تقاوم إحدى العلتين كما انصرف هند، وما أشبهه من المؤنث لخفته"[٤].

وقد صرح سيبويه بوجوب صرف الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط في كل الأحوال، حيث يقول: "وأما هود ونوح ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها"[٥]، وصرّح كذلك بوجوب صرف كل اسم مذكر ثلاثي ليس فيه علامة للتأنيث، إذ يقول: "كل اسم مذكر سُمّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث، فهو مصروف كائنًا ما كان أعجميًا أو عربيًا أو مؤنثًا، إلا (فُعَل) مشتقًا من الفعل، أو يكون في أوله زيادة، فيكون كـ (يجد ويضع)، أو يكون كـ (ضُرِبَ) لا يشبه الأسماء"[٦].

ومقتضى كلام سيبويه أن الصرف واجب، والعلة في ذلك كونه على ثلاثة أحرف، وكونه لمذكر يخلو من علامة التأنيث، وأُستثني من ذلك الحكم العلم المعدول وما يُشبه الفعل بالزيادة أو وزن الفعل.

وقد سار على نهج سيبويه المبرد[٧] وابن السراج[٨]، وتابعهم جمهور النحاة في ذلك.

---

[١] انظر ارتشاف الضرب :٨٧٦، وأوضح المسالك:١٢٥/٤، وهمع الهوامع:١٠٣/١، ١٠٤، وشرح الرضي على الكافية:١٤٢/١، وشرح ابن عقيل:٣١٤/٣، والإيضاح في شرح المفصل:١١٢/١

[٢] انظر همع الهوامع:١٠٤/١، ١٠٥

[٣] انظر رأي ابن خروف في شرح الأشموني:٣٧١/٣، وارتشاف الضرب:٨٧٦

[٤] التبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢، ٥٥٥/٢

[٥] الكتاب:٢٥٨/٣

[٦] السابق:٢٤٤/٣

[٧] انظر: المقتضب:٣٢٢/٣، ٣٥٢

[٨] انظر: الأصول:٩٥/٢، ٩٦

٢_ جواز الصرف ومنعه إذا كان ساكن الوسط. وقال به: عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة، وعبد القاهر الجرجاني[١]، والزمخشري[٢]. وفي الحقيقة فإن ابن قتيبة قد قال بصرف الثلاثي الأعجمي ساكن ساكن الوسط في كل حال، لكنه لم يصرح بمنعه من الصرف خلافًا لما ورد عن أبي حيان والأشموني والأزهري وغيرهم[٣]، وهاك نص ابن قتيبة: "والأسماء الأعجمية لا تنصرف في المعرفة وتنصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، نحو (نوح ولوط)، فإنه ينصرف في كل حال، وترك بعضهم صرفه كما فُعل بما كان في وزنه من أسماء المؤنث"[٤]، ويرى الباحث بأن ذِكْر ابن قتيبة لرأي من ترك صرفه لا يعني بالضرورة موافقته لهم.

وقد رفض هذا الرأي (القول بجواز الصرف ومنعه في الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط) المتأخرون من النحاة مثل ابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، والرضي الأستراباذي[٧]، وناظر الجيش[٨]، والسيوطي[٩]، والأشموني[١٠]، ورَدَّ ابن يعيش ما احتج به النحاة القائلون بجواز الصرف والمنع في مثل مثل هود ونوح، حيث يقول: "واعلم أن اعتمادهم في نحو(هند ودعد) وما كان مثلهما الصرف ومنعه، واعتمادهم في نحو (نوح ولوط) الصرف البتة مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة"[١١].

وقد عللوا لذلك بأنّ نحو (لوط ونوح وهود) لم يُسمع غير منصرف في شيء من الكلام[١٢]، "ولو كان جائزًا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة"[١٣].

٣_ منع متحرك الوسط من الصرف إقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث[١٤]، في نحو (زينب).

---

[١] انظر: المقتصد:٩٩٤/٢، وانظر ارتشاف الضرب:٨٧٦، ٨٧٧، وانظر: شرح الأشموني:٣٧١/٣، وشرح التصريح على التوضيح:٣٣٤/٢، وانظر: شرح جمل الزجاجي :٣٣٠/٢، وانظر تمهيد القواعد:٣٩٩٩/٨

[٢] انظر: شرح المفصل"١٩٣/١، وانظر رأي الزمخشري في شرح التصريح:٣٣٤/٢، وفي شرح الرضي على الكافية:١٤٣/١

[٣] انظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٣٠؟٢، وتمهيد القواعد: ٨/ ٣٩٩٩.

[٤] أدب الكاتب:١٩٤

[٥] انظر: شرح المفصل:١٩٣/١

[٦] انظر: شرح جمل الزجاجي:٣٣٠/٢

[٧] انظر: شرح الرضي على الكافية:١٤٣/١

[٨] انظر: تمهيد القواعد:٣٩٩٩/٨

[٩] انظر: همع الهوامع، ١٠٥/١

[١٠] انظر: حاشية الصبان على الأشموني:٣٧١/٣

[١١] شرح المفصل:١٩٤/١

[١٢] انظر: شرح جمل الزجاجي:٣٣٠/٢، وشرح الكافية:١٤٢/١، وهمع الهوامع:١٠٥/١

[١٣] شرح الأشموني:٣٧١/٣، وانظر: المقتضب:٣٥٣/٣

[١٤] انظر: همع الهوامع:١٠٤/١

٤_ إنّ متحرك الوسط لا ينصرف وساكن الوسط ينصرف، وهو قول ابن الحاجب[١]: "والأكثر على أنه لا اعتداد بتحرك الوسط، وبعضهم يعتبره وهو الصحيح، ويدل عليه اعتبارهم (سَقَر) علمًا لجهنم اتفاقًا"[٢].

وقد كان للزّجّاج موقف مخالف لكل الآراء المذكورة، فلم يُجِز إلا المنع في ساكن الوسط؛ لأن السكون لا يُغيّر حُكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين[٣].

ووافق الغلاييني في هذه المسألة رأيَ الفريق الأول القائل بصرف العلم الأعجمي سواء أكان متحرك الوسط أم ساكنه، حيث يقول: "وما كان منه على ثلاثة أحرف صُرِف، سواء أكان محرّك الوسط نحو (لَمَك) أو ساكنه، كـ (نوحٍ وجُولٍ وجاكٍ)، وقيل: ما كان محرّك الوسط يمنع، وما كان ساكنه يُصرف، وقيل ما كان ساكنه يُصرف ويُمنع. وليس بشيء، والصرف في ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة"[٤]، وحاصل كلام الغلاييني في هذه المسألة هو الجزم بما صرّح به سيبويه بوجوب الصرف، وربما أراد أن يعفي الدارسين من الخوض في خلافات النحاة، ولعل الأخذ بهذا الرأي يكون وسيلة من وسائل التيسير التي ينشدها الدارسون. واختار هذا الرأي عباس حسن من المحدثين[٥].

وخلاصة رأي الباحث في هذه المسألة أنّ الأعلام نحو: (نوح ولوط وهود) إنما انصرفت _كما قال سيبويه وجمهور النحاة_ للخفة التي قاومت إحدى علتي المنع من الصرف كما في هند ودعد وما أشبههما، مما جعله يلحق بالعربي، ولمشابهتها العلم العربي المصروف ذي الثلاثة أصول، ولعلّ ورود مثل (نوح ولوط)، وأشباههما مصروفة في كتاب الله _عزّ وجل_ دليل على ذلك، حيث وردت كلمة (لوطٍ) في القرآن الكريم مصروفة في خمسة وعشرين موضعًا[٦]، كما وردت كلمة (نوحٍ) مصروفة في تسعة وثلاثين موضعًا[٧]، وجاءت كلمة (هود) مصروفة في ستة مواضع[٨]، ولم يُترك الصرف في هذه هذه الكلمات، فكيف لنا أن نُقنع دارس النحو بخلاف ما نُقل عن أفصح الكلام؟، ويمكن أن يُقاس

---

[١] انظر: شرح الرضي على الكافية:١٤٢/١، وشرح الأشموني:٣٧١/٣

[٢] الإيضاح في شرح المفصل: ١١٢/١

[٣] انظر: رأي الزجاج في همع الهوامع:١٠٨/١، وفي التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق:عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠، ٥٨/٣، ٥٩

[٤] جامع الدروس العربية:٣٣٩

[٥] انظر: النحو الوافي:٢٤٤/٤

[٦] انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، دار الفكر العربي، ١٩٨١، ص: ٦٥٤

[٧] انظر: السابق: ٧٢٢

[٨] انظر: السابق: ٧٣٩

على ذلك كل الأعلام الأعجمية الثلاثية، نحو: جاك وجُون. وهذا يتوافق مع موقف الغلاييني الذي أشرنا إليه سابقًا.

المبحث السادس: المصدر النائب عن فعله الواقع موقع الدعاء

يذكر النحاة مواضع[١] يُحذف فيه عامل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر بدلاً من فعله في طلب، كالأمر أو النهي أو الدعاء أو المقرون باستفهام توبيخي، واختلفوا في المصادر التي تقع موقع الدعاء كـ (سَقيًا ورعيًا...)، من حيث اقتصارها على السماع أو قياسيتها[٢].

وسيبويه في مقدمة القائلين باقتصار هذه الألفاظ على السماع[٣]، حيث يقول في باب ما يُنصب من من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: "وذلك قولك: (سَقيًا ورعيًا)، ونحو قولك: (خيبةً ودَفْرًا وجَدعًا وعَقْرًا وبؤسًا وأُفَّةً وتُفّةً وبُعدًا وسُحقًا)، ومن ذلك قولك:(تَعْسًا وتَبًّا) و(جُوعًا وجُوسًا)... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكور، فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيًا ورعاك رعيًا وخيَّبك الله خيبةً... وإنما اختُزل الفعل ههنا، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَر بدلاً من (احذر)، وكذلك هذا كأنه بدلٌ من (سقاك الله ورعاك الله، ومن خيَّبك الله)، وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصبٌ، كأنك جعلت (بَهرًا) بدلاً من بهرك الله، فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلم به"[٤].

وواضح من كلام سيبويه قصر هذه الألفاظ على الدعاء للإنسان أو عليه، فالمثالان الأول والثاني دعاء للشخص، والأخرى دعاء عليه، والمعنى في قولك: (سَقيًا لك) يختلف عن المعنى في قولك :(سقاك الله سقيًا)، فالمصدر هنا سدّ مسدّ الفعل المحذوف، وذِكر الفعل مع المصدر تكرار له.

ويذهب ابن الحاجب مذهب سيبويه في قصر هذه الألفاظ على السماع[٥]، وقد بيّن علة الوجوب في حذف الفعل في هذه المواضع إذ يقول: "وكلام سيبويه يُشعر بأن علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم، حتى قامت الكثرة مقام ذكره[٦]، إلا أنه لا يحتاج أن يكون ضابطًا نحويًا لأنه يُحتاج يُحتاج إلى النظر في كل لفظة هل كثرت أو لم تكثر، وذلك من حظ اللغوي، واستدل سيبويه على وجوب الحذف في مثله بما معناه أنه سُمع كثيرًا من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم؛ لاحتياجهم إلى الأوزان والقوافي وغير ذلك، ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم، فلو كان من الجائز لقضت

---

(١) انظر تفصيلات هذه المواضع في: أوضح المسالك:٢/٢١٦_٢٢٤، وشرح ابن عقيل:٢/٤٤٢_٤٤٨، وهمع الهوامع:٣/١٠٤_١٣٠

(٢) انظر: همع الهوامع:٣/١٠٦

(٣) انظر: السابق:٣/١٠٦

(٤) الكتاب:١/٣٧١_٣٧٣

(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية:١/٣٠٥، والإيضاح في شرح المفصل:١/١٩٥، وارتشاف الضرب:١٣٦١

(٦) انظر: المقتضب:٣/٢٢٦، ٢٦٧

العادة بجريانه في كلام واحد منهم، ولو جرى لنُقل عادة لكثرة المُسْتَقْرِين لذلك، ولم يُنْقل فلم يُسمع، فلم يجُز إظهاره"[١].

وقد ذُكر أنّ الأخفش، والمبرد[٢]، والفراء من القائلين بقياسية هذه الألفاظ[٣]، قال الأخفش: "كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيًا لزيد، وإنما تريد سقى الله زيدًا، ولو قلت سقيًا الله زيدًا كان جيّدًا، لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلاً زيدٌ الخبز وأنت تأمره كان جائزًا"[٤]، كقوله:

على حينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمُورِهم　　　فَنَدْلاً زُرِيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ[٥]

وظاهر كلام الأخفش أنه يمد القياس في المصدر النائب عن فعله سواء أكان في الدعاء أم في الأمر.

وقال الفراء في إعرابه للآية الكريمة﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[٦]: نصبٌ على الأمر، والذي نُصب به مضمر، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء، وتركت الأفعال، فانصب فيه الأسماء"[٧]، ويبدو أنّ الفراء قاس ما يقع منه موقع الدعاء على الأمر كما فعل الأخفش.

أما ابن عقيل، فكان من الذين نصّوا على قياسيته صراحة، إذ يقول: "إذا وقع المصدر بدلاً من فعله وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: (قيامًا لا قعودًا)، أي: قم قيامًا ولا تقعد قعودًا، والدعاء، نحو: (سقيًا لك)، أي: سقاك الله"[٨].

وقد وقف أبو حيان إزاء هذه المسألة موقفًا وسطًا، فما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس كـ (سَقيًا ورعيًا...)، وما ليس له لفظ من فعله نحو: (دَفْرًا وأُفَّةً وتُفّةً)، فلا ينقاس"[٩].

---

[١] الإيضاح في شرح المفصل:١/١٩٥، ١٩٦

[٢] انظر رأي المبرد في المقتضب:٣/٢٢١، ٢٢٢

[٣] انظر: همع الهوامع:٣/١٠٦، وارتشاف الضرب:١٣٦١

[٤] الأصول:١/١٦٦، ١٦٧

[٥] البيت من الطويل، وهو للأحوص، أو لأعشى همدان في المقاصد النحوية:٢/٣٠١، وبلا نسبة في الكتاب:١/١٧١، وفي أوضح المسالك:٢/٢١٨، وشرح الأشموني:١/٢٠٤، ووجه الاستشهاد في هذا البيت، قوله: ندلاً زريق المال، فإنّ في هذه العبارة مصدرًا قائمًا مقام فعله، وهو قوله (ندلاً)، وهو واقع في الطلب؛ لأن المقصود به معنى (اندل) أي: اخطف. انظر: حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك: ٢/٢١٩

[٦] سورة محمد٤

[٧] معاني القرآن:٣/٥٣

[٨] شرح ابن عقيل: ٢/٤٤٢

[٩] انظر: ارتشاف الضرب:١٣٦١، وهمع الهوامع:٣/١٠٦

وقد تناول الغلاييني المصدر الذي يقع موقع الدعاء في سياق حديثه عن المصدر النائب عن فعله، وأَكْثَرَ من أمثلته، نحو: (سقيًا لك، ورعيًا، وتعسًا للخائن، وبعدًا للظالم، وسحقًا للئيم، وجَدعًا للخبيث، ورحمة للبائس، وعذابًا للكاذب، وشقاء للمهمل، وبؤسًا للكسلان، وخيبة للفاسق، وتَبًّا للواشي، ونُكسًا للمتكبر)، وأشار إلى أن سيبويه منع القياس على ما ورد من هذه الألفاظ، كما عرّج على مذهب الأخفش الذي أجاز القياس عليها، ورأى أن ما ذهب إليه هو الحق[١]. وقد ذكر أنّ هناك مصادر تستعمل للدعاء قد أُهملت أفعالها في الاستعمال، نحو: (ويله، ويبه، ويحه، ويسه) وهي منصوبة بفعلها المهمل أو بفعل من معناها[٢].

ويبدو أنّ الغلاييني قد أراد من خلال عرضه لهذه الأمثلة الكثيرة التي يمكن القياس عليها أن يؤكّد صحة ما ذهب إليه بجواز القياس على المسموع من هذه المصادر.

وتبع عباس حسن من المحدثين من أجاز عدم التقييد بالسماع، وعدم وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية، لنيابتها عن عاملها، مثل: (سقيًا ورعيًا)...، لمناسبته والعصر الذي نعيش وليسره مع صحته[٣]. كما أخذ بهذا الرأي يوسف الصيداوي، ورأى "أنّ الفعل في بحث المفعول المطلق لا يُوجب حذفه شيء أبدًا، فإذا حذفته اختيارًا من عند نفسك نشأت من جراء ذلك معان ما كانت لتنشأ لولا الحذف"[٤].

وقد كان للمصادر المحذوف عاملها عند تمام حسان توجيه نحوي مختلف، حيث يرى أن هذه المصادر منصوبة على معنى الإنشاء؛ لأن التقدير تحويل معناها إلى الإخبار، وهي في الأصل موضوعة للإنشاء، حيث يقول: "درج النحاة على تقدير ما أطلقوا عليه واجبَ الحذف قبل كل مصدر منصوب لم يسبق ذكرُ فعله، ولكن هذه المصادر يُنصب بعضها على معنى الإنشاء، فلو قدّرنا لها فعلاً ناصبًا لتحوّل معناها إلى الخبر"[٥]، ومن الأمثلة التي ساقها تمام حسان ووجهها التوجيه الذي ذهب إليه، قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾[٦] إنشاء أمر بالإحسان، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية:٤٥٨
[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ٤٦٠
[٣] انظر: النحو الوافي:٢٣٢، ٢٣٣
[٤] الكفاف:٩٦٢، وانظر الصفحات:٩٦١_٩٦٣
[٥] البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٦٣
[٦] النساء٣٦

﴿ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[1] إنشاء الأمر بالضرب، وغيرها[2]، وهو كما يبدو لي أنه تطبيق لنظرية تضافر القرائن التي أسس لها في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها).

وكان المخزومي من قبل قد عرض لهذه المسألة، حيث يرى عدم الحاجة إلى تقدير الفعل في المصادر المنصوبة، لأنه يرفض فكرة العامل جملة وتفصيلاً، واعتبر أن القول بوجود فعل مقدر يُنسب إليه النصب هو تخريج متكلف من عمل النحاة الذين لا يصدقون أن يكون في اللغة منصوب منسوب إلى فعل ينصبه، وهذه المصادر منصوبة لوقوعها في سياق فعلي عبرت عنه قرائن القول ومناسباته، وهي تحمل في دلالتها مادة الأمر ومعناه[3].

ويرى الباحث أن هذا التوجيه الذي ذهب إليه تمام حسان والمخزومي من قبل لا يبتعد عما قال به الفراء، حيث ورد عنه في قوله تعالى: ﴿ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا ﴾[4] "مصدرٌ وقع في موضع أمر، فنُصب"، ومثله (الصلاة الصلاة)، وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويتَ الأمرَ نصبتَ"[5]، وكلام سيبويه في هذه المسألة واضح، حيث يقول في مثل (سقيًا لك، ورَعيًا لك): "كأنه بدلٌ من سقاك الله ورعاك الله... وما جاء منه لا يظهر له فعل، فهو على هذا المثال نصب"[6]، فالمعنى هنا بتقدير الفعل يُحَوّل معناه إلى الخبر مع وضعه للإنشاء أصلاً، كما ذهب تمام حسان، غير أنّ حذف الفعل في مثل هذه التراكيب هو ضرب من الاختصار على _ما يبدو_ وذكرُ الفعل مع المصدر تكرار له، ولا بدّ من تقديره مراعاة لمقتضى المعنى، وفي ذلك يقول سيبويه: "وإنما اختُزِل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل"[7].

ويظهر للباحث أنّ (المخزومي وتمام حسان) إنما ذهبا إلى القول بالنصب بلا عامل انطلاقًا من رفضهما فكرة العامل من أصله، فقادهما ذلك إلى تطويع النص ليتجه المعنى في مثل هذه الحالة نحو القول بنصب هذه المصادر؛ لأنها تحمل في دلالتها مادة الأمر ومعناه كما قال المخزومي، أو النصب على معنى الإنشاء كما ذهب تمام حسان.

---

(1) محمد ٤
(2) انظر الأمثلة الأخرى التي ساقها تمام حسان: البيان في روائع القرآن:١٦٣، ١٦٤
(3) انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢١٤_٢١٦
(4) البقرة ٢٨٥
(5) معاني القرآن:١/١٨٨
(6) الكتاب:١/٣٧٣، ٣٨٢
(7) السابق:١/٣٧٣

وعلى أية حال فقد شعر المُيَسِّرون من القدماء والمحدثين بالحاجة إلى توظيف ما سمع عن العرب من المصادر الواقعة بدلاً من فعلها في الطلب وتجويز القياس عليها رغبة في التوسع اللغوي، فهو لا ينفي عنها المعاني التي تُفهم من السياق الذي وردت فيه، فلا بأس من القياس على هذه المصادر في الدعاء وغيره من الأساليب الإنشائية سواء أكان الدعاء للشخص أو عليه، فنقول في الدعاء: (رحمة للشهداء، ورفعة ونصرًا وعزًّا للمسلمين...)، ونقول: (نكبة وهلاكًا ودمارًا وخزيًا للأعداء،...) وغيرها كثير من المصادر التي نحتاج إلى توظيفها في لغتنا بما يتواءم والزمن الذي نعيش، وتُفهم في سياقاتها، فهي من الأقيسة المقبولة ذوقًا ومعنىً. وهذا الرأي يوافق ما ذهب إليه الغلاييني بجواز القياس على المصدر النائب عن فعله الواقع موقع الدعاء.

المبحث السابع: الاستثناء، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: (خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون) بين الحرفية والفعلية

أولاً_ خلا وعدا وحاشا

١_ اختلف النحاة في أدوات الاستثناء (خلا وعدا) وذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول_ إنهما فعلان جامدان ضُمّنا معنى الاستثناء، وينصب المستثنى بهما على المفعولية، وفاعلهما ضمير مستتر، وهو ظاهر كلام سيبويه إذ يقول: "وأما عدا وخلا، فلا يكونان صفة، ولكنْ فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وذلك قولك: (ما أتاني أحد خلا زيدًا) و(أتاني القوم عدا عمرًا) كأنك قلت: (جاوز بعضهم زيدًا...)"[١] واختار هذا الرأي كثير من النحاة[٢].

وإذا دخلت (ما) المصدرية على (خلا وعدا)، فلا يكون بعدها إلا النصب، وامتنع الجر[٣]، وقد علّل سيبويه لذلك بقوله: "وتقول: أتاني القوم ماعدا زيدًا، وأَتَوْني ما خلا زيدًا، و(ما) هنا اسم و(خلا وعدا) صلة له، كأنه قال: أَتَوْني ما جاوز بعضهم زيدًا، وما هم فيها عدا زيدًا، كأنه قال: (ما هم فيها ما جاوز بعضُهم زيدًا)، وكأنه قال: إذا مثّلت (ما خلا) و(ما عدا) فجعلته اسمًا غير موصول، قلت: أتوني مجاوزتهم زيدًا، مثّلته بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى، إلا أنّ (جاوَزَ) لا يقع في الاستثناء"[٤].

وذهب إلى هذا الرأي معظم النحاة كالمبرد، وابن الوراق، والأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن هشام[٥]. واستشهدوا بقول الشاعر:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ   وكُلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ[٦]

---

[١] الكتاب: ٣٦٧،٣٦٨/٢

[٢] انظر: شرح جمل الزجاجي:٣٩٢/٢_٣٩٤،وشرح التسهيل:٢٢٥/٢، وهمع الهوامع:٢٨٢/٣،وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل:٤٧٥،٤٧٦/١، وحاشية الصبان شرح الأشموني: ٢٣٤/٢، وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، د.ط.، د.ت.، ص٢١٢

[٣] انظر: الكتاب:٣٦٨/٢

[٤] السابق: ٣٦٨/٢

[٥] انظر: المقتضب: ٤٢٧/٤، وعلل النحو: ٣٩٩، وأسرار العربية:٢١٢، وشرح المفصل:٥١،٥٢/٢، والمقرب:٢٣٣، ومغني اللبيب:٣١٤،٣٦٩/٢

[٦] البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في خزانة الأدب: ٢٥٥/٢، ٢٥٧، وفي شرح الأشموني:١١/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك٢٨٩/٢، وفي شرح قطر الندى:٢٧٠، وفي همع الهوامع:٢٨٧/٣

الثاني_ إنهما حرفان يجران المستثنى بعدهما، إذا تجردا من (ما) المصدرية، ولم يذكر ابن جني أنّ (عدا) تكون حرفًا[١]، كذا قال جماعة من النحاة، غير أن هناك من أجاز جر ما بعدهما، فتكون (ما) زائدة، وقد ذهب إلى ذلك كل من الكسائي[٢]، والجرمي[٣]، والفارسي[٤]، والربعي[٥]، وابن جني[٦].

واعترض المرادي وابن هشام والأشموني على هذا الرأي معلّلين لما ذهبوا إليه من أنّ (ما) لا تُزاد قبل حروف الجر أو بعدها، وهذا فاسد بالقياس، وشاذ في السماع، فلا يقاس عليه[٧].

الثالث_ إنهما فعلان لا فاعل لهما ولا مفعول، لأنهما محمولان على معنى (إلا) فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء حملاً لهذه الأفعال على (إلا).

وقد ذهب الأشموني إلى هذا الرأي نقلاً عن الفراء الذي أجاز أن تكون (حاشا) فعلاً لا فاعل لها، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا)، ولم ينقل عنه ذلك في (خلا وعدا)، غير أنّ الأشموني رأى أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك[٨]، وقال الصبّان في حاشيته عليه: "لا فاعل له، أي: ولا مفعول، كما قال بعضهم، وقوله بالحمل على (إلا)، أي: فيكون منصوبًا على الاستثناء، ومقتضى حمله على (إلا) أنه العامل للنصب فيما بعده"[٩].

وأخذ بهذا الرأي الغلاييني، واعتبره قولاً في نهاية الحذق والتدقيق، واقترح أن يؤخذ بأحد المذهبين التاليين في (خلا وعدا وحاشا):

أحدهما: أن تُجعل هذه الأدوات في حالة نصبها ما بعدها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول؛ لأنها واقعة موقع الحرف وتجردت لمعنى الاستثناء، فأشبهت (إلا) في الجمود وعدم التصرف، وفي تأدية معنى الاستثناء مجردة عن أي معنى آخر غير هذا المعنى.

---

[١] انظر: اللمع:٥٧

[٢] انظر: مغني اللبيب: ٣١٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٧/٣، و شرح الأشموني:٢٣٧/٢

[٣] انظر: شرح التسهيل:٢٢٤/٢، والجنى الداني:٤٣٧، وهمع الهوامع:٢٨٧/٣

[٤] انظر: المسائل البصريات:٨٧٤/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٧/٣

[٥] انظر: ارتشاف الضرب: ١٥٣٥/٤، و مغني اللبيب: ٣١٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٧/٣

[٦] انظر: همع الهوامع: ٢٨٧/٣

[٧] انظر: الجنى الداني: ٤٣٧، ومغني اللبيب: ٣١٥/٢، ٣١٦، وهمع الهوامع: ٢٨٧/٣

[٨] انظر: رأي الفراء في الجنى الداني:٥٦٠، و انظر: رأي الأشموني في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت،٢٣٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٣٨/٢

[٩] حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٣٨/٢

ووافق شوقي ضيف الغلاييني في اختياره هذا الرأي، حيث يرى أن اعتبار هذه الأفعال لا فواعل لها رأي سديد[١]. وذهب إلى الاكتفاء بإعراب الأدوات (خلا وعدا وحاشا) أدوات استثناء مع (ما) وبدونها، وبدونها، وما بعدها منصوب على الاستثناء أو مستثنى منصوب[٢]، وقد أخذ مجمع اللغة العربية قرارًا بذلك سنة ١٩٤٥[٣].

ثانيهما: أن تجعل أحرفًا للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية؛ لتضمنها معنى حرف الاستثناء، كما جعلوها _وهي جارة_ أحرف جر وأصلها الأفعال[٤].

ونقل الأنطاكي المقترح الثاني عن الغلاييني، ورأى أنه لا يتناقض مع أساليب العربية[٥]، وقد أخذ به به عبد الله إسماعيل من المعاصرين، ورأى أن ينصب ما بعدها على الاستثناء صراحة، واختار رأيًا آخر وهو أن تكون مجرورة على توهم الإضافة في محل نصب قياسًا على مجرور (سوى وغير)[٦].

ويرى الباحث أنّ الأخذ بالرأي القائل باعتبار هذه الأدوات أحرف استثناء ربّما يكون أقرب إلى الفهم وأيسر، وذلك لما يلي:

١_ إنها تضمنت معنى الاستثناء مثلها مثل إلا، وقد قال بذلك سيبويه في باب الاستثناء: "وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ (لا يكون، وليس، وعدا، وخلا)، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ (حاشى وخلا) في بعض اللغات"[٧].

وبالبحث في المعاجم يتضح أنّ معاني هذه الأدوات يجيء بمعنى أستثني، "فحاشيت من القوم فلانًا: استثنيت، وحكى اللحياني: شتمتهم وما حاشيت منهم أحدًا، وما تحشيت، وما حاشيت أي ما قلت حاشى لفلان، وما استثنيت منهم أحدًا. وقال أبو بكر بن الأنباري في قولهم: حاشى فلانًا: معناه قد استثنيته وأخرجته، فلم أدخله في جملة المذكورين"[٨] وهكذا فإن (حاشا) لا تختلف عن (إلا) في

---

[١] انظر: تيسيرات لغوية:٣٠، سيعرض الباحث رأي شوقي ضيف في مبحث عود الضمير في الأفعال خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون.
[٢] انظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا :١٢٥ ، وتجديد النحو:٢٨، ١٨١
[٣] صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الثانية والأربعين، وبالجلسة السابعة والعشرين للمجلس في الدورة نفسها:انظر: في أصول اللغة: ٢٦٨/٣، ٢٦٩، وانظر: المعجم المفصل في علوم اللغة٧٤٩/٢، محمد التونجي وراجي الأسمر،وانظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا:١٢٥، وانظر مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا:١٧٦
[٤] انظر جامع الدروس العربية:٥٣٥، وانظر: الدروس العربية للمدارس الثانوية:١١١/٢
[٥] انظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:٣٤٦/٢
[٦] انظر: جمرات المنصوبات:عبد الله إسماعيل، ط١، غزة، ١٩٩٨، ص٧٤، ٧٥
[٧] الكتاب:٣٢٢/٢
[٨] لسان العرب: مادة حشا:٢٢٦/٣، ٢٢٧

المعنى اللغوي. وكذا الأمر مع (خلا) "تقول: ما أردت مساءتك خلا أني وعظتك، معناه إلا أني وعظتك"[1].

و(عدا) أيضًا تأتي بمعنى (إلا) حيث يقول الأزهري: "من حروف الاستثناء قولهم: ما رأيت أحدًا ما عدا زيدًا كقولك ما خلا زيدًا، وتنصب زيدًا في هذين، فإذا أخرجت (ما) خفضت ونصبت، فقلت: ما رأيت أحدًا عدا زيدًا وعدا زيدٍ وخلا زيدٍ، والنصب بمعنى إلا، والخفض بمعنى سوى"[2].

ومن الواضح أن النصوص اللغوية السابقة تدل على أنه من الممكن أن تحل (إلا) محل حاشا وخلا وعدا، فما المانع أن نعتبر هذه الأدوات أحرف استثناء بمعنى (إلا) منقولة عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنها معنى حرف الاستثناء_ كما ذهب إلى ذلك الأشموني قياسًا على مذهب الفراء باعتبار(حاشا) فعلاً لا فاعل له، والنصب بعده حملاً على (إلا)_ واختاره الغلاييني وشوقي ضيف وعبد الله إسماعيل؟

٢_ إن هذا التوجيه باعتبار (خلا وعدا وحاشا) أحرف استثناء حملاً على معنى (إلا) له ما يبرّره لسببين هما:

أ_ "إن المستثنى بعد إلا منصوب بها، واختار هذا الرأي ابن مالك، قال: وهو مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني، وأبو إسحق الزّجّاج من البصريين، وبعض الكوفيين الذين احتجوا لرأيهم بأن قالوا بأن (إلا) تقوم مقام (أستثني)، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه[3]، واختاره ابن هشام[4] والسيوطي[5].

ب_ "إن المستثنى بعد إلا منصوب بـ (أستثني) مضمرًا، وعليه المبرد والزّجّاج فيما نقله عن السيرافي، واختاره السيوطي[6].

---

(1) السابق: مادة خلا:٢٤١/٤

(2) السابق: مادة عدا: ١٠٨/٩

(3) الجنى الداني:٥١٦

(4) مغني اللبيب:٤٥٥/١

(5) همع الهوامع: ٢٥٣/٣، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٢٦/١

(6) الجنى الداني: ٥١٦، وهمع الهوامع:٢٥٣/٣

أما حاشا فقد اختلف فيها النحاة على أقوال عدة:

الأول_ مذهب سيبويه أن حاشا حرف جر يجر ما بعده حيث يقول: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء[١]. وذهب أكثر البصريين إلى أنها حرف دائمًا بمنزلة (إلا)، لكنها تجر المستثنى[٢].

الثاني_ ذهب الجَرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش والفراء وأبو عمرو الشيباني، وابن مالك، والمرادي إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا، وقليلاً فعلاً متعديًا[٣].

الثالث_ إنها فعل وهو قول المبرد (في أحد قوليه)[٤]، والكوفيين[٥]، وبه قال ابن جني[٦]، وغيره في قوله تعالى:﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾[٧]، واستدلوا على فعليتها بما يلي:

_ تصرّفها، والتصرف من خصائص الأفعال، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه   وما أحاشي من الأقوامِ من أحدِ[٨]

_ تعلّق لام الخفض بها، قال الله تعالى:﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٩]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف، والحرف لا يتعلق بالحرف.

_ إنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في "حاشى لله" "حاش لله" ولهذا قرأ أكثر القراء "حاش لله" بإسقاط الألف[١٠].

الرابع_ ذهب الفراء إلى أنّ (حاشا) فعل ليس له فاعل، ولكنها استعملت استعمال الأدوات، وأصله عنده (حاشا لزيد) على تعلق اللام بالفعل فحذفت لكثرة الاستعمال، وبقي عملها إذا خفض ما

---

(١) الكتاب:٣٦٨/٢ وانظر: شرح جمل الزجاجي:٣٩٢/٢، و شرح التسهيل:٢٢٤/٢، ٢٢٥، وارتشاف الضرب: ١٥٣٢

(٢) مغني اللبيب:٢٥٦/٢، والإنصاف: ٢٣٩/١

(٣) الجنى الداني: ٥٦٠، ومغني اللبيب: ٢٥٦/٢ ، ٢٥٧

(٤) انظر: المقتضب:٣٩١/٤، حيث ذهب المبرد إلى أن (حاشا) تكون فعلاً وتكون حرفًا.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٣٩/١

(٦) انظر: اللمع في العربية:٥٧

(٧) يوسف:٣١

(٨) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في خزانة الأدب: ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥، والجنى الداني:٥٥٩، ٥٦٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني:٢٤٠/١، وفي همع الهوامع:٢٨٨/٣، وفي جامع الدروس العربية:٥٣٦

(٩) يوسف: ٣١

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٩/١ ، ٢٤٠، وانظر الجنى الداني: ٥٥٩ ، ٥٦٠، وانظر هذه القراءة في البحر المحيط: ٥/ ٣٠٣، قراءة الجمهور بغير ألف بعد الشين...".

بعدها[١]. واعترض عليه الرضي[٢]؛ لأنّ إثبات فعل بلا فاعل غير موجود ، والجر بحرف جر مقدر نادر ، وتعقبه ابن يعيش من قبل، واعتبر رأي الفراء فاسدًا[٣]؛ لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل.

الخامس _ إذا وليها مجرور باللام، فارقت الحرفية، فهي اسم، فتنتصب حينئذ انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، فمن قال: "حاشى لله" ، فكأنه قال: تنزيهًا لله.

واعترض ابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، والخضري[٦]، والسيوطي[٧]، على المبرد[٨]، والفراء[٩] اللذين اللذين ذهبا إلى القول بفعليتها فهي اسم، لا فعل، بدليل تنوينها في قراءة أبي السّمّال "حاشًا لله"، وإضافتها في قراءة ابن مسعود "حاشَ الله" كـ (معاذ الله) و(سبحان الله)[١٠].

وقد اختار الغلاييني في (حاشا) ما رآه في (عدا وخلا) كما ذكرنا سابقًا.

وهكذا، يظهر للباحث أن العلماء قد اضطربوا في تحديد ماهيّة (خلا وعدا وحاشا)، فتارة يذهبون إلى القول بفعلية (خلا وعدا)، وتارة أخرى يقولون بحرفيتهما، وثالثة يقولون بأنهما فعلان فقط إذا سُبقا بـ (ما)، أما (حاشا)، فتأتي اسمًا وفعلاً وحرفًا، ولعلّ السبب في هذا الاضطراب كان يهدف إلى التماس مبررات للعلامة الإعرابية، مع أنّ المعنى اللغوي لهذه الكلمات لا يبتعد كثيرًا عن تضمنها معنى (إلا) كما ذكرنا، وإن كان فيها رائحة الفعلية في مواضع والحرفية في مواضع أخرى.

ثانيًا _ ليس ولا يكون

ذكر النحويون أنّ (ليس ولا يكون) تعتبران من أدوات الاستثناء إذا دلّتا على معنى الاستثناء، مع بقائهما على فعليتهما، فهما في الحقيقة فعلان ناقصان ارتجلا للاستثناء، والمستثنى بعدهما منصوب على أنه خبر لهما، أما اسمهما فهو مضمر، وقد ذكر ذلك سيبويه في باب (لا يكون وليس وما

---

(١) انظر: الجنى الداني:٥٦٠، وانظر همع الهوامع: ٢٨٥/٣ ،٢٨٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٣٨/٢
(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية:١٢٣/٢
(٣) انظر: شرح المفصل:٦٣/٢
(٤) انظر: شرح التسهيل: ٢٢٧/٢
(٥) انظر: ارتشاف الضرب: ١٥٣٥ ،١٥٣٦
(٦) انظر: حاشية الخضري: ٤٨٠/١
(٧) انظر: همع الهوامع: ٢٨٨/٣
(٨) انظر: المقتضب: ٣٩١/٤
(٩) انظر: ارتشاف الضرب: ١٥٣٥
(١٠) انظر: شرح التسهيل:٢٢٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٣٥، ١٥٣٦، وحاشية الخضري: ٤٨٠/١، وهمع الهوامع: ٢٨٨/٣، وانظر قراءة أبي السّمّال بتنوين (حاشا) في البحر المحيط: ٥/ ٣٠٣

أشبهها) إذ يقول: "فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإن فيهما إضمارًا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنه لا يقع معنى النهي في (حسبك) إلا أن يكون مبتدأ"[1].

وتبعه كثير من النحاة كالمبرد[2]، والهروي[3]، وابن عصفور[4]، وابن مالك[5]، والمرادي[6]، وابن وابن هشام[7]، والسيوطي[8].

وفي حدود علم الباحث، فإن جمهور النحويين على فعليتهما إذا تضمنتا معنى الاستثناء، غير أنّ الخلاف وقع في تقدير اسمها المضمر، وسيعرض الباحث لهذه المسألة لاحقًا.

ويذهب الغلاييني في (ليس ولا يكون) مذهبه في (خلا وعدا) حيث يقول: "أما ما تطمئن إليه النفس، فأن يجعلا فعلين لا مرفوع لهما، ولا منصوب، لتضمنهما معنى (إلا) أو يجعلا حرفين للاستثناء، نقلاً لهما عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنهما معنى (إلا) كما جعل الكوفيون (ليس) حرف عطف إذا وقعت موقع لا النافية العاطفة، نحو: خذ الكتابَ ليس القلمَ، وكما قال الشاعر:

أين المفرُّ والإلهُ الغالبُ والأشرمُ المطلوبُ ليس الغالبُ[9]

وأيده شوقي ضيف والأنطاكي من المحدثين في مقترحه هذا، كما أيداه فيما ذهب إليه في خلا وعدا وحاشا[10].

ويظهر أنّ الغلاييني يسعى إلى الأخذ بالرأي الأسهل ملتمسًا له ما يؤيده من أقوال النحاة، فالقول بحرفية (ليس) _على إطلاقها_ هو رأي ابن السراج والفارسي وجماعة من أصحابه وابن شقير[11]، وذكره الكوفيون وابن باباشاذ، والنحاس، وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين[12]، وذهب المخزومي _ من المحدثين_ إلى اعتبار (ليس) حرفًا، وساق مجموعة من الأدلة لإثبات حرفيتها، منها

---

[1] الكتاب:٣٦٧/٢

[2] انظر: المقتضب:٤٢٨/٤

[3] انظر: الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٣، ص١٩٥

[4] انظر: شرح جمل الزجاجي:٣٩٤/٢

[5] انظر: شرح التسهيل: ٢٢٩/٢، ٢٣٠

[6] انظر: الجنى الداني: ٤٩٥

[7] انظر: مغني اللبيب: ٥٥٦/٣، ٥٥٧

[8] انظر: همع الهوامع:٢٨٩/٣

[9] البيت من الرجز، وهو لنفيل بن حبيب في المقاصد النحوية:١٥٩/٣، وبلا نسبة في الجنى الداني:٤٩٨، وهمع الهوامع: ٢٦٣/٥، ومغني اللبيب:٥٦٥/٣، وفي جامع الدروس العربية:٦١٦

[10] انظر: تيسيرات لغوية:٣٠، وانظر المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:٣٤٩/٢

[11] انظر: الجنى الداني: ٤٩٤، والتذييل والتكميل:١١٧/٤ ومغني اللبيب:٥٥٥/٣

[12] انظر: الجنى الداني:٤٩٨، مغني اللبيب:٥٦٥/٣، وهمع الهوامع:٢٦٣/٥، وارتشاف الضرب: ١٩٧٧

استعمالها استعمال (إلا) في الاستثناء[١]، ويرى إبراهيم السامرائي أنّ (ليس) ينبغي أن تكون في مبحث مبحث النفي، لا في مبحث الأفعال التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ويؤيد مذهب القائلين بحرفيتها وترددهم في حملها على سائر الأفعال التي أشبهت كان في العمل[٢]، ويؤيد الأنطاكي مذهب القائلين بحرفيتها، ويرى أن هذا الرأي لا يعيبه إلا شيء واحد ليس له أهمية كبيرة، وهو اتصال ضمائر الرفع بها كالأفعال، فيقال: لستُ، لستَ، لستم... إلخ[٣].

والذي يرتضيه الباحث هو ما ذهب إليه الغلاييني من اعتبار (ليس، ولا يكون) حرفي استثناء بمعنى (إلا) كما هو الحال في (خلا وعدا وحاشا) وذلك للأسباب التالية:

١_ تضمنهما معنى (إلا) في استعمالهما للاستثناء، وقد ذكر سيبويه أن جميع أدوات الاستثناء فيها معنى (إلا)[٤]، ومن شواهد ذلك في الحديث: "كلّ ما أنهَرَ الدّمَ، فكُل ليس السنّ والظُّفر"[٥]، وفي رواية: "ما أَنهرَ الدّمَ وذُكِرَ اسم الله عليه، فكلوا ليس السنَّ والظفرَ"[٦].

٢_ استعمال (ليس)_على إطلاقها_ حرفًا في مواضع عدة بمعنى (لا) العاطفة، وقد قال الكسائي: "ليس يكون حجدًا، ويكون استثناء يُنصب به، كقولك: ذهب القوم ليس زيدًا، يعني ما عدا زيدًا، ولا يكون أبدًا، ويكون بمعنى إلا زيدًا، وربما جاءت ليس بمعنى (لا) التي يُنسق بها، كقول لبيد:

وإذا أقرضْتَ قرضًا فاجزِهِ   إنما يجزي الفتى ليس الجملْ[٧]

إذا أُعرب (ليس الجمل)، لأن (ليس) ههنا بمعنى لا النسقية...قال ابن كيسان: وتكون نسقًا بمنزلة (لا)، تقول: جاءني عمر، وليس زيد، قال لبيد: إنما يجزي الفتى ليس الجملْ"[٨].

---

[١] انظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٥٧_٢٦٠، وانظر: قضايا نحوية، مهدي المخزومي:٢١٢، ٢١٣

[٢] انظر: الفعل زمانه وأبنيته: إبراهيم السامرائي:٦٤

[٣] انظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ٣ /٢١٩

[٤] انظر: الكتاب:٣٢٢/٢

[٥] رواه البخاري في صحيحه، باب التسمية على الذبيحة، ومن ترك متعمدًا، انظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، ٧/ ٥١، ورواه أحمد في مسنده، انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١، ٢٥/ ١١١، ورواه مسلم في صحيحه، انظر: المسند الصحيح المختصربنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ٣/ ١٥٥٨

[٦] انظر: شرح شذور الذهب:٢٦٠

[٧] البيت من الرمل، وهو للبيد بن ربيعة في خزانة الأدب: ٩/ ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/ ١٩٠، ١٩١، و الكتاب:٣٤٨/٢، وبلا نسبة في المقتضب:٤١٠/٤، وفي أوضح المسالك:٣٥٤/٣، وفي رواية (غير الجمل)

[٨] انظر: لسان العرب مادة (ليس): ٤١٣/١٢

٣_ إن هذين الفعلين ارتجلا للاستثناء كما ذكر السيوطي[١]، فما المانع من إلحاقهما بـ (إلا) أُمّ الباب في الاستثناء؟

٤_ إن أداة الاستثناء (لا يكون) يمكن اعتبارها كلمة واحدة بمعنى (إلا)، فقد ذكر الفارسي أنّ "مما يدل على أن الفعل مع الفاعل يجري مجرى الشيء الواحد وقوعهما في الاستثناء، نحو: جاءني القوم لا يكون زيدًا، كانَ لـ (إلا)؛ لأنها حرفٌ ثم وقعت (غيرٌ) موقع (إلا) كما وقعت (إلا) موقعَها في الصفة، و(غيرٌ) اسمٌ، ثم وقع الفعل والفاعل موضع الاسم، فموضع الجملة على هذا المسلك نصبٌ، كما كان (غيرُ) نصبًا في الاستثناء"[٢].

وخلاصة القول في أدوات الاستثناء أنها يمكن أن تتناوب المواقع، فالمعنى الدلالي لها جميعًا لا يبتعد كثيرًا عن المعنى الدلالي لـ (إلا) أُمّ باب الاستثناء، "فـ (إلا) تكون صفة بمنزلة (غير) فيوصف بها وبتاليها جمع منكر، أو شبهه[٣]، فمثال الجمع المنكر قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[٤]، وذكر الفرّاء أن (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (سوى) أو (غير)[٥].

ومثال شبه الجمع قول الشاعر:

لو كان غيري سُلَيْمى الدّهرَ غَيَّرَه   وقْعُ الحوادثِ إلا الصارمُ الذَّكَرُ[٦]

و(سوى) تكون بمعنى (غير)[٧]، وكذلك (خلا وعدا وحاشا) تدخل ضمن الحقل الدلالي لـ (إلا)، فتكون فتكون بمنزلتها. ويقول ابن جني في اللمع في شرحه لمعنى الاستثناء: "... وحرفه المستولي عليه (إلا) وتشبّه به أسماء وأفعال وحروف، فالأسماء:غير وسوى والأفعال: ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا، وحاشا، والحروف: حاشا، وخلا"[٨] وظاهرة التناوب موجودة في اللغة، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك في في مبحث تعلق شبه الجملة، إذ يقول: "لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أُوّل بما يشبهه،

---

[١] انظر: همع الهوامع:٢٨٩/٣
[٢] المسائل البصريات:٤٤٥/١
[٣] انظر: شرح التسهيل:٢١٧/٢، ٢١٨، ومغني اللبيب:٤٥٨/١
[٤] الأنبياء:٢٢ ، وانظر تفصيلات هذه المسألة، والجدل الذي دار حولها في مغني اللبيب:٤٥٩/١_٤٧١
[٥] معاني القرآن: ٢٠٠/٢
[٦] البيت من البسيط، وهو للبيد بن ربيعة في الكتاب:٣٤٩/٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني:٢٣٤/١
[٧] انظر: الصاحبي:١١١
[٨] اللمع:٥٥

أو ما يشير إلى معناه"[١]، وقد وضّح ابن هشام مقصده في قوله: ما يشير إلى معناه، وهو الاسم الذي تعلقت به شبه الجملة وفيه رائحة الفعل.

المطلب الثاني: (ما) المقترنة بـ (خلا وعدا) بين المصدرية والزيادة

اختلف النحاة في ماهية (ما) التي تسبق (خلا وعدا) وذهبوا في ذلك مذهبين:

الأول_ "إنها مصدرية، ودخولها يعيّن الفعلية، وموضع (ما خلا) نصب، قال السيرافي على الحال، وقيل على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت، فمعنى: قاموا ما خلا زيدًا على الأول، أي (على تقدير الحال وفيها معنى الاستثناء) قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في (حاشا وعدا)، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب (غير) في قاموا غير زيد"[٢].

والواقع أن القول بمصدرية (ما) المقترنة بـ (خلا وعدا) ونصبها ما بعدها وامتناع الجر، هو رأي سيبويه وأكثر النحاة كالمبرد، والورّاق، والصيمري، والأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن هشام[٣] هشام[٣] وقال به ابن بري[٤] واختاره _من المحدثين_عباس حسن[٥]، وفاضل السامرائي حيث يقول في في بحثه حول خلا وعدا: "وقد تسبقها (ما) المصدرية، فينتصب ما بعدها، فتقول: جاء القوم ما خلا محمدًا، ويكون معناها عند ذاك بمعنى الجر إذا عددنا (خلا) مصدرًا وهو مما يقوي مصدريتها"[٦].

واعترض الأزهري على ابن هشام في ذهابه إلى القول بمصدرية (ما)، واستدل على رأيه بما تقدم من أن (خلا وعدا) جامدان، و(ما) المصدرية لا توصل بفعل جامد[٧] كما نُصّ عليه في التسهيل[٨]، التسهيل[٨]، وذهب السيوطي إلى أنّ (حاشا وخلا وعدا) أفعال جامدة قاصرة على لفظ الماضي[٩].

---

[١] مغني اللبيب:٢٧١/٥ وانظر المصدر نفسه:٢٧٧_ ٢٧٩، فقد ساق ابن هشام عدة أمثلة على ذلك منها:" فلان حاتم في قومه" فتعلق الظرف بما في (حاتم) من معنى الجود.

[٢] مغني اللبيب:٣١٥/٢ ،٣١٦، وانظر همع الهوامع:٢٨٧/٣، وحاشية الصبان على الأشموني:٢٣٧/٢

[٣] انظر: الكتاب١٦٨/٢، والمقتضب:٤٢٧/٤، وعلل النحو، أبو الحسن الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩، ص ٣٩٩ والتبصرة والتذكرة،٣٨٤/١ وأسرار العربية:٢١٢، وشرح المفصل:٥١/٢ ،٥٢، ، والمقرب:٢٣٣، ومغني اللبيب:٣١٤/٢ ٣٦٩،

[٤] انظر: لسان العرب: مادة (خلا):٢٤٢/٤

[٥] انظر: النحو الوافي:٣٥٤/٢ ،٣٥٥

[٦] معاني النحو، فاضل السامرائي، ط٢،دار الفكر، عمان،٢٠٠٣، ٢٣٦/٢

[٧] شرح التصريح على التوضيح:٥٦٤/١ ،٥٦٥

[٨] انظر: شرح التسهيل:٢٢٥/٢

[٩] انظر: همع الهوامع:٢٨٣/٣

الثاني_ إنها زائدة، وما بعد (خلا وعدا) جائز الجر، وقال بذلك: الجَرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني[١]، ونقله الفارسي عن الجرمي، قال: "لا أدري أجازه أم رواه، ووجهه أنه جعل (ما) زائدة كما كما يجعلها زائدة في غير هذا الموضع"[٢] ولم ينقل ابن مالك هذا الرأي إلا عن الجرمي[٣].

واعترض المرادي وابن هشام والأشموني على القائلين بزيادتها؛ لأنّ (ما) لا تزاد قبل حروف الجر أو بعدها، واعتبروه فاسدًا بالقياس، شاذًّا في السماع، فلا يقاس عليه[٤]، واختاره عباس حسن[٥].

وعلى الرغم من اعتراض ابن هشام على القول بزيادة (ما)، فإننا نجده في موضع آخر لا يرفض هذا الرأي، إذ يقول: "وزيدت قبل الخافض كما في قول بعضهم: ما خلا زيدٍ، وما عدا عمرٍو بالخفض، وهو نادر"[٦].

ويرى الغلاييني أنّ القول بمصدرية (ما) فيه تكلف وبعد عن أسلوب الاستثناء، حيث يقول: "والذي تطمئن إليه النفس أنّ (ما) هذه ليست مصدرية، وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء، بدليل أنّ وجودها وعدمه في إفادة المعنى سواء، على أنّ من العلماء من أجاز أن تكون زائدة، كما في شرح الشيخ خالد الأزهري لتوضيح ابن هشام"[٧].

ولعل الغلاييني قد أراد الثبات على المنهج الذي سار عليه في تحقيقه للاستثناء بـ (خلا وعدا)، حيث ذهب في أحد رأييه إلى اعتبارهما حرفي استثناء منقولَيْن من الفعلية إلى الحرفية، وقد ترتب على هذا الرأي ذهابه إلى القول بزيادة (ما) المقترنة بهما، مدعومًا بآراء بعض النحاة كالجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني[٨].

وفي الحقيقة، فالقول بمصدرية (ما) _على وجاهته ومنطقية التعليلات التي سيقت لإثبات صحته_ لا ينفي ما في رأي القائلين بزيادتها من صحة، أو قل من رائحة الصحة، حيث اختلف النحاة في أحرف الصلة الزائدة (إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء)، قال السخاوي: "من النحاة من قال في هذه الحروف

---

[١] انظر: مغني اللبيب:٣١٥/٢، ٣١٦، وانظر: همع الهوامع:٢٨٧/٣، وحاشية الصبان على الأشموني:٢٣٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح:٥٦٥/١

[٢] المسائل البصريات:٨٧٤

[٣] انظر شرح التسهيل:٢٢٩/٢

[٤] انظر الجنى الداني:٤٣٦،٤٣٧ ، ومغني اللبيب: ٣١٥/٢ ،٣١٦، وهمع الهوامع:٢٨٧/٣

[٥] انظر: النحو الوافي:٣٥٦/٢، ٣٥٧

[٦] مغني اللبيب: ١٠٧/٤، وقد ذكر ذلك في مبحث الحرف (ما)

[٧] جامع الدروس العربية:٥٣٦، وانظر: الدروس العربية للمدارس الثانوية:١١١/٢

[٨] انظر: مغني اللبيب:٣١٥/٢ ،٣١٦، وهمع الهوامع:٢٨٧/٣، وحاشية الصبان على الأشموني:٢٣٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح:٥٦٥/١

إذا جاءت صلة؛ لأنها قد وصل بها ما قبلها من الكلام، ومنهم من يقول: زائدة، ومنهم من يقول لغو، ومنهم من يقول: توكيد، وأبى بعضهم إلا هذا، ولم يجز فيها أن يقال: صلة ولا لغو، لئلا يُظن أنها دخلت لا لمعنى البتّة"[١].

وقد قال كثير من النحاة أنّ هذه الأحرف جاءت زائدة لضرب من التوكيد، منهم: ابن يعيش[٢]، والأندلسي[٣]، والسيرافي[٤]، والفراء[٥]، واللبلي[٦]، والرضي[٧]، وهذا ما ذهب إليه سيبويه في باب (عدة (عدة ما يكون عليه الكلم)، عند ذكره قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[٨] قال: "فهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[٩].

ويظهر أنّ الغلاييني استأنس في رأيه بما قاله جمهور النحاة من أنّ الزيادة تأتي للتوكيد، واعتبر أن (ما) المقترنة بـ (خلا وعدا) قد جاءت زائدة لتوكيد الاستثناء، بدليل أنّ وجودها وعدمه، في إفادة المعنى سواء، كما اعتمد على ما قال به الأزهري من أنّ خلا وعدا جامدان، و(ما) المصدرية لا تدخل على الفعل الجامد[١٠]، ولعلّ الغلاييني قد أراد أن يخفف على الناشئة عناء الإعراب المحلي، فيما لو أخذ بالرأي القائل بمصدرية (ما)، بحيث تصبح وما بعدها في تأويل مصدر مسبوك منصوب على الحالية أو الظرفية، وإذا جُرّدت (خلا وعدا) من (ما) فالجملة الاستثنائية في موضع نصب على الحال، على أن من النحاة من أجاز ذلك، وأجاز أن تكون لا موضع لها من الإعراب وإن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى (إلا)، وهو السيرافي، قال ابن عصفور: وهو الصحيح ولا يجوز حذف كلمة الاستثناء وإبقاء المستثنى"[١١].

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الغلاييني، حيث إن جمهور النحاة لم يختلفوا في نصب ما بعد (خلا وعدا) مقترنتين بـ (ما) أو مجردتين منها، كما لم يختلفوا في دلالتهما على الاستثناء، واتفق معظمهم على أن الزيادة في الحروف تأتي للتوكيد، كما أنّ من العلماء من أجاز زيادة (ما) قبل خلا

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢٢٠/١
(٢) انظر: السابق: ٢٢٠/١
(٣) انظر: السابق: ٢٢٠/١
(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٩٨/٥، وانظر: الأشباه والنظائر: ٢٢١/١
(٥) انظر: الأشباه والنظائر: ٢٢١/١
(٦) هو أبو مالك جابر بن غيث اللبلي، من نحاة الأندلس، توفي٢٩٩هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٤٣٨/١
(٧) شرح الرضي على الكافية: ٤٣٢/٤، وانظر: الأشباه والنظائر: ٢٢٠/١
(٨) النساء: ١٥٥
(٩) الكتاب: ٣٤٢/٤
(١٠) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٦٤/١، ٥٦٥
(١١) انظر: ارتشاف الضرب: ١٥٣٧، وانظر: الجنى الداني: ٤٣٧، ٤٣٨

وعدا؛ لذلك لا يرى الباحث ضيرًا في اعتبار (ما) زائدة للتوكيد، بمعنى أن دخولها على (خلا وعدا) فيه تأكيد للاستثناء، إذا اعتبرنا أن الأحرف الزائدة قد تفيد معنى كحروف المعاني التي تدخل لضرب من الاختصار، وقد شرح ابن جني هذا القول وهو لأستاذه أبي علي الفارسي، بقوله: "أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن (أنفي)، وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فقد نابت (إلا) عن (أستثني)، وهي فعل وفاعل..."[1].

وعليه يمكن القول في التركيب (جاء القوم ما خلا زيدًا أو ما عدا زيدًا) ما معناه: جاء القوم أُؤَكِدُ خُلوَّهم من زيد أو مجاوزتهم زيدًا، فقد نابت (ما) عن الفعل (أؤكد)، وهذا التركيب يتقاطع مع باب الخبر الطلبي كما هو الحال عند البلاغيين، وإذا قلنا: (جاء القوم خلا أو عدا زيدًا)، لم يحتج الأمر للتوكيد، فيدخل في باب الخبر الابتدائي، وعلم اللغة الحديث لا يقصر النحو على البحث في الإعراب ومشكلاته، وإنما عليه كذلك أن يأخذ في الحسبان أشياء أخرى مهمة كالموقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المكونة للجملة، وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه[2]، "وعلم المعاني إن هو إلا دراسة لغوية تدخل في إطار علم النحو بمعناه الدقيق وقد نعته بعضهم بالنحو العالي"[3].

---

(1) الخصائص:٢/٢٧٣، ٢٧٤

(2) دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ط٩، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦، ص١٣

(3) السابق:١٧

المطلب الثالث: عَوْد الضمير المستتر في (خلا، وعدا، وحاشا، وليس، ولا يكون)

اتفق جمهور النحاة على أنّ فاعل خلا وعدا وحاشا ضمير مستتر لازم الإضمار، واختلفوا في عائده على ثلاثة أقوال[١]:

الأول _ إنه عائد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه، فإذا قلنا: قام القوم خلا زيدًا هو، أي القائم زيدًا.

وما ينطبق على (خلا) ينطبق على (عدا وحاشا) ويكون الضمير المستتر فيها فاعلها مقدّر، أمّا (ليس ولا يكون)، فالضمير المستتر اسم لهما. ونُسب هذا القول إلى سيبويه[٢]، وفيه نظر لما سيأتي.

الثاني _ إنّه عائد على البعض المدلول عليه بكله السابق، أي: خلا هو أي بعضهم زيدًا، "ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم من عدا زيدًا، فتكون أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدًا، وليس من المعهود إطلاق لفظ البعض على الكل إلا واحدًا"[٣]، وينسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين[٤]، وهو ما يُفهم من كلام سيبويه: "وذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أتاني أحد لا يكون زيدًا، كأنه قال: (أتَوْني) صار المخاطب عنده قد وقع في خَلَده أن بعض الآتين زيد، حتى كأنه قال: (بعضهم زيد)، فكأنه قال: (ليس بعضهم زيدًا) وترك إظهار بعضٍ استغناءً، كما ترك الإظهار في لات حين"[٥]، وذكر سيبويه الكلام نفسه في عدا وخلا[٦]، ويظهر من النص السابق أن ما عُزي إلى سيبويه أنه على القول الأول غير دقيق.

وأيّد ابن الحاجب[٧]، وابن مالك[٨]، وابن هشام[٩] هذا القول في (ليس ولا يكون)، واعترض عليه ابن الحاجب، وابن مالك في (خلا وعدا)، واختاره السيوطي في (خلا وعدا وحاشا)[١٠].

---

[١] انظر هذه الأقوال في: ارتشاف الضرب:١٥٣٨/٣، وهمع الهوامع٢٨٦/٣، و مغني اللبيب٢٥٩/٢، وشرح الكافية:٨٩/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٦١/١

[٢] انظر: شرح التصريح:٥٦١/١، ونقله محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على أوضح المسالك:٢٨٣/٢

[٣] حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك:٢٨٣/٢

[٤] انظر: المقتضب:٤٢٨/٤، وشرح التسهيل:٢٣٠/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٦/٣، وشرح التصريح على التوضيح:٥٦١/١ والتبصرة والتذكرة، ٣٨٤/١

[٥] الكتاب:٣٦٧/٢

[٦] انظر: الكتاب:٣٦٧/٢ ، ٣٦٧

[٧] انظر: شرح الكافية ٩٠/٢

[٨] انظر: شرح التسهيل:٢٢٩/٢

[٩] انظر: مغني اللبيب:٥٥٦/٣ ، ٥٥٧

[١٠] انظر: همع الهوامع:٢٨٢/٣

يقول الرّضي في شرحه على كافية ابن الحاجب: "إنّ المقصود في (جاءني القوم خلا زيدًا وعدا زيدًا) إنّ زيدًا لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه، وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل"[1].

ويقول ابن مالك: "وكذا يقدّر النحويون فاعل (خلا وعدا) يقصد (تقديرهم لاسم ليس ولا يكون)، قال: "وفيه ضعف؛ لأن قولك: قاموا عدا زيدًا، إن جُعل تقديره جاوز بعضهم زيدًا لم يستقم، إلا بأن يُراد بالبعض مَن سوى زيد، وهذا وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحدًا، فلا يحسن لقلته في الاستعمال"[2].

الثالث _ إنه عائد على مصدر الفعل السابق، أي: خلا القيام زيدًا، وهذا رأي الكوفيين[3]، وأيده ابن الحاجب[4]، وابن مالك[5].

أمّا ابن هشام فقد ذكر الآراء الثلاثة في (خلا وعدا وحاشا) في مغني اللبيب[6]، وأهمل الثالث في أوضح المسالك، وهو رأي الكوفيين[7]، ربما لأنه رأى فيه ضعفًا.

وقد ذهب الغلاييني في هذه المسألة مذهبًا رابعًا لم أجد أحدًا من النحاة قال به _في حدود علمي _ حيث يرى أن الضمير المستتر في خلا وعدا وحاشا _ إن جُعلت أفعالاً_ يعود على المستثنى منه، والتزم إفراده وتذكيره لوقوع هذه الأفعال موقع الحرف؛ لأنها قد تضمنت معنى (إلا)؛ فأشبهتها في الجمود وعدم التصرف والاستثناء بها، وذكر الغلاييني الأقوال الثلاثة للنحاة في هذه المسألة، ورأى أن ما ذهب إليه هو أقرب إلى الحق والصواب[8].

وسار على ذات النهج في (ليس ولا يكون)، فاسمهما ضمير مستتر عائد على المستثنى منه[9].

وقد ذكرنا سابقًا أن الغلاييني اقترح أن تعتبر هذه الأدوات أفعالاً لا فاعل لها عملاً بما ذهب إليه الفراء، ورأى فيه قولاً في نهاية الحذق والتدقيق، أو أحرف استثناء نُقلت من الفعلية إلى الحرفية.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: ٨٩/٢
(2) شرح التسهيل:٢٣٠/٢
(3) انظر: همع الهوامع:٢٨٦/٢
(4) انظر: شرح الكافية:٨٩/٢
(5) انظر: شرح التسهيل:٢٣٠/٢
(6) انظر: مغني اللبيب:٢٥٩/٢، ٣١٢، ٣١٣
(7) انظر: أوضح المسالك:٢٨٣/٢
(8) انظر: جامع الدروس العربية:٥٣٥
(9) انظر: السابق:٥٣٧

ولعل الغلاييني قد بدا مترددًا في حسم أمره في هذه المسألة، ما جعله يقول (إن جُعلت أفعالاً)، وهذا التخريج أدى به إلى محاولة البحث عن رأي أسهل لهذه القضية الشائكة (عائد الضمير) في هذه الأدوات، وأحسب أنّ ما ذهب إليه الغلاييني من أنّ الضمير في هذه الأفعال عائد على المستثنى ليس ببعيد عن الصواب، ففي قولنا: جاء القوم خلا زيدًا، فالتقدير:جاء القوم وقد خلوا من زيد، بمعنى تجاوزوا زيدًا، لأن الفعل (خلا) فعل لازم وصار متعديّا بحمله على معنى (جاوز)، وذلك لا يبتعد عن معنى الاستثناء المقصود.

والأمر في الفعلين (ليس ولا يكون) يبدو مختلفًا _فيما أظن_ فالتقدير فيهما أقرب إلى أن يكون الضمير عائدًا على البعض المفهوم من الكل السابق كما قال بذلك سيبويه وجمهور البصريين، وربما كان ما ذهب إليه الغلاييني له ما يبرره، حيث اقترح اعتبار (ليس ولا يكون) حرفي استثناء تضمنا معنى (إلا) كما هو الحال في (خلا وعدا وحاشا)، وعليه يمكن اعتبار الضمير العائد في (ليس ولا يكون) عائدًا على المستثنى منه، على تقدير: جاء القوم واستثنوا زيدًا.

وقد رأى شوقي ضيف أن البصريين والكوفيين أضمروا الفاعل بعد أفعال الاستثناء وقدروه بتقديرات مختلفة وهي تقديرات متكلفة[1]. واتفق شوقي ضيف مع الغلاييني في اقتراحه الأول باعتبار الأفعال (خلا وعدا وحاشا) أفعالاً لا فاعل لها أخذًا برأي الفراء، مستلهمًا ما قاله ابن مضاء القرطبي الذي يرى أنّ الفعل قد يستغني بمادته عن الفاعل، يقول ابن مضاء: "فإذا قيل: (زيد قام) ودلّ لفظ قام على الفاعل دلالة قصد، فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها، كما كان ذلك في اسم الفاعل..."[2]، وذهب شوقي ضيف إلى القول في الفعلين (ليس ولا يكون) ما ذهب إليه في (خلا وعدا وحاشا) فهما فعلان لا اسم لهما، أو كما يعربهما الكوفيون لا فاعل لهما، أو نأخذ برأي ابن مضاء وهو أن الفعلين استغنيا بمادتهما عن الفاعل، وبذلك تُحل مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعًا[3].

وهكذا، فإن قضية أسلوب الاستثناء_كما تبدو للباحث_ كانت من القضايا المثيرة للجدل التي شغلت بال النحاة قديمًا وحديثًا ولا تزال، فالاستثناء إخراج بعض من كل_كما قال النحاة_[4]، غير أن هذا

---

(1) انظر: تيسيرات لغوية:٢٨_ ٣٠
(2) الرد على النحاة:٩١ ، وانظر رأي شوقي ضيف في تيسيرات لغوية:٢٩، ٣٠
(3) انظر: تيسيرات لغوية:٢٩، ٣٠
(4) انظر: شرح المفصل:٤٦/٢

البعض أي المستثنى اُختلف في إعرابه بحسب ما قبله إن كان اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، كما اُختلف في الأداة التي تسبقه، فهي نفسها تارة اسم، وتارة أخرى فعل، وثالثة حرف كما هو الحال في (حاشا)، وهي فعل وحرف كما هو الحال في خلا وعدا، وتعددت الآراء أيضًا في عائد الضمير في بعض هذه الأدوات إن جعلت أفعالاً، وتباينت الأقوال في عامل النصب في المستثنى بإلا أم الباب، وذهبوا فيها على سبعة أقوال[١]، وقدّروا أن العامل في النصب في أحد الأوجه هو الفعل (أستثني)[٢]، وهذا ما دفع عَضُد الدولة إلى أن يسأل أبا علي الفارسي عن المستثنى "بماذا انتصب في قولهم: جاء القوم إلا زيدًا؟ فقال أبو علي: انتصب؛ لأن التقدير أستثني زيدًا، فقال له عضد الدولة: وهلّا قدرت (امتنع) فرفعت زيدًا، فقال له أبو علي: هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني (يريد أن هذا الجواب سريع غير مبني على الدقة التي تحتمل النقاش)، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله"[٣].

وربما كان في سؤال عضد الدولة لأبي علي الفارسي إشارة إلى مغالاة النحاة في تعليل كثير من المسائل النحوية في بعض الأحيان. وفيما أحسب، فإن إرادة المعنى في الاستثناء مرتبطة بالمقام، وعلى سبيل المثال، فالفعل (خلا) ضُمّن معنى (تجاوز) مع أنه لازم كما قيل[٤]، فقد يكون عدم مجيء زيد في قولنا: جاء القوم خلا زيدًا أن القوم تجاوزوه، أي استثنوه، وربما كان عن رغبة منه عن المجيء، فنقدر (خلا) بمعنى امتنع، ويكون (زيد) فاعلاً، ولو أنّ النحاة سمعوا عن العرب رفعهم لزيد لقدروا هذا المعنى، غير أن هناك حالات للاستثناء لا يصح معها تقدير الفعل (امتنع) نحو قولنا: أكلت الخبز خلا رغيفًا، لوجود قرينة تمنع ذلك.

وقد انعكس الخلاف بين قدامى النحاة في مسائل أسلوب الاستثناء على الباحثين المحدثين، فأخذوا يقدمون مقترحاتهم التي تهدف إلى تقديم نماذج أيسر في فهم أسلوب الاستثناء وأحكامه، حيث قدم شوقي ضيف مجموعة من المقترحات في إعراب أدوات الاستثناء (خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون وغير وسوى ولا سيما)، واقترح إخراج الاستثناء المفرغ من صيغة الاستثناء، لأنها قصر وتخصيص كما يقول[٥].

---

[١] انظر هذه المذاهب في همع الهوامع:٢٥٢/٣، ٢٥٣

[٢] انظر: السابق:٢٥٣/٣

[٣] انظر هذه الرواية في الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٢٨/١

[٤] انظر: شرح الكافية:٨٩/٢

[٥] انظر مقترحات شوقي ضيف في الاستثناء في كتابه تجديد النحو:٢٨ ، ٢٩، ١٨٠، ١٨١، وانظر: في أصول اللغة:٢٦٨/٣، ٢٦٩

ووافقه يوسف الصيداوي في اعتبار الاستثناء المفرغ قصرًا[1]، وفي الحقيقة، فإنّ أساليب الاستثناء جميعها أساليب قصر وحصر كما يقرر البلاغيون، ولا ينفرد في ذلك الاستثناء المفرغ من بينها.

واقترح مهدي المخزومي أن يُنصب المستثنى بإلا على الخلاف، حيث رأى أن الكوفيين قد نسوا أن يطبقوا النصب على الخلاف على المستثنى، وطبقوه في مسائل عدة، والمخالفة بين المستثنى وما قبله أَبْيَنُ منها في المسائل التي نَصُّوا فيها على النصب بالخلاف لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها"[2]، كما وجّه تمام حسان إعراب المستثنى وفق نظرية تضافر القرائن، حيث يرى "أنّ (إلا) وهي قرينة لفظية تتضافر مع معنى الإخراج وهو قرينة معنوية ليُفهم من كليهما ومعهما النصب وغيره من القرائن معنى الاستثناء"[3].

وفي ظني أن أقرب هذه المقترحات وأيسرها ما قدمه الغلاييني ووافقه شوقي ضيف وعبدالله إسماعيل من أنّ الأدوات (خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون) حروف استثناء بمعنى (إلا) كما ذكرناه في موضعه.

---

(1) انظر بحث يوسف الصيداوي حول أسلوب الاستثناء، حيث يرى أن تراكيب الاستثناء المفرغ ليست تراكيب استثناء، وإنما هي تراكيب أو حصر كما تقول كتب البلاغيين، انظر: الكفاف:٣٠٠

(2) انظر: قضايا نحوية:١١٥، وانظر ص ١١٦، وانظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٨، ص ٢٩٧

(3) اللغة العربية معناها ومبناها:٢٠٠

المبحث الثامن: إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى الاسم المعرفة

منع جمهور النحاة دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة (معنوية)، وأجازوا دخولها على المضاف الذي إضافته غير محضة (لفظية)، ووضعوا شروطًا وضوابطَ لدخولها عليه، وهي[(١)]:

١_ أن يكون المضاف إليه بالألف واللام، نحو: (الجَعْدِ الشّعَرِ، والضاربِ الرجلِ)، وقول الشاعر:

أبَأْنا بهم قتلى، وما في دمائِهم   شِفاءٌ، وهُنّ الشافياتُ الحوائمِ[(٢)]

٢_ أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، نحو: (الضاربُ رأسِ الرجلِ)، ونحو قول الشاعر:

لقد ظَفِرَ الزُّوارُ أَقْفِيةِ العدى   بما جاوز الآمالَ مِلْأسرِ والقتْلِ[(٣)]

٣_ أن يكون المضاف إليه مضافًا إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام، نحو: (مررتُ بالرجل الضاربِ غلامِهِ)، ونحو قول الشاعر:

الوُدُّ أنتِ المستحقةُ صفْوِهِ   منّي، وإن لم أرجُ منكِ نَوالا[(٤)]

٤_ أن يكون المضاف مثنى، نحو: (الضاربا زيدٍ)، ونحو قول الشاعر:

إن يَغْنَيا عني المُستوطنا عَدَنِ   فإنني لستُ يومًا عنهما بِغَني[(٥)]

٥_ أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا، نحو: (الضاربو زيدٍ)، ونحو قول الشاعر:

ليس الأخلّاءُ بالمُصغي مسامِعِهِم   إلى الوُشاة ولو كانوا ذوي رَحِمِ[(٦)]

واحتج النحاة لما ذهبوا إليه من جواز دخول (أل) على المضاف في الإضافة اللفظية "بأن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا كما في الإضافة المحضة، وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ

---

(١) انظر: أوضح المسالك:٣/٩٢_ ، ٩٧، وشرح قطر الندى:٢٧٨، ٢٧٩،، وشرح ابن عقيل:٣/٨، ٩، وهمع الهوامع:٤/٢٧٤

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب: ٧/ ٣٧٣، وشرح التصريح:١/٦٨٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك:٣/٩٢، وشرح الأشموني:٢/٣٠٨

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك:٣/٩٣، وشرح الأشموني:٢/٣٠٨، وشرح التصريح:١/٦٨٤

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك:٣/٩٥، وشرح الأشموني:١/٣٠٨، وشرح التصريح:١/٦٨٤، وهمع الهوامع:٤/٢٧٤

(٥) البيت من البسيط، وهوبلا نسبة في أوضح المسالك:٣/٩٦، وشرح التصريح:١/٦٨٤، وهمع الهوامع:٤/٢٧٤

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك:٣/٩٧، وشرح التصريح:١/٦٨٥، وهمع الهوامع:٤/٢٧٤

بحذف التنوين"[1]، "إذ لا تنوين مع وجود (أل)، وقُرِن المضاف إليه بـ (أل) عوضًا عما فاته من الضمير، أو من التنوين"[2]، أو التخفيف بحذف نوني التثنية والجمع؛ "لأن النون فيهما لم تُحذف للإضافة، بل لطول الصلة كما حُذِفت من الصلة لغير إضافة"[3]، لأنّ الأصل: الضاربان زيدًا، والضاربون زيدًا.

وفي نحو (الضاربِ زيدٍ)، يجب حذف (أل)، "لأنه تغيير له عن مقتضاه من الإعمال من غير فائدة، لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف، لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة"[4]، واختار محمد محيي الدين عبد الحميد[5]، وعباس حسن[6] مذهب الجمهور.

وفي واقع الأمر، فإن ما ذهب إليه جمهور النحاة هو مذهب سيبويه حيث يقول في باب (صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه): "وذلك قولك: (هذا الضاربُ زيدًا)، فصار في معنى (هذا الذي ضرب زيدًا)، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك (هذا الضاربُ الرجلَ) وهو وجه الكلام.

وقد قال قوم من العرب تُرضَى عربيتهم: (هذا الضاربُ الرجلِ)، شبهوه بالحسنِ الوجهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يُجرّ كما يُجرّ ويُنصب أيضًا كما يُنصب"[7].

ويتضح من هذا النص أنه يشير إلى الشرط الأول من ضمن الشروط التي أجازها النحاة لتعريف المضاف إضافة لفظية بـ (أل)، وعن وروده مسموعًا عن العرب.

وفي موضع آخر يقول: "وقد ينبغي في قياس من قال: (الضاربُ الرجلِ)، أن يقول: (الضاربُ أخي الرجلِ)، كما يقول: (الحسَنُ الأخِ، والحسَنُ وجهِ الأخِ)، وكان الخليل يراه"[8]. وواضح أن سيبويه يقصد يقصد الشرط الثاني، وهو المضاف إلى ما فيه الألف واللام.

---

[1] انظر: شرح المفصل:١٣٢/٢

[2] شرح التصريح على التوضيح:٦٨٥/١، وانظر الإغفال:٥٢٧/٢، ٥٢٨

[3] السابق:٦٨٥/١، وانظر المقتضب:١٤٥/٤، ١٤٦

[4] شرح المفصل:١٣٢/٢

[5] انظر: أوضح المسالك:٩٩/٣، حاشية (١)

[6] انظر: النحو الوافي:١٢/٣، ١٣

[7] الكتاب:٢٤١/١

[8] السابق:٢٥٤/١

وفي باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب (أي باب الصفة المشبهة)، وذلك قولك: (هذا الحَسَنُ الوجهِ)، أدخلوا الألف واللام على (حسن الوجه)، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون معرفةً بها أبدًا، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله البتة، ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين... وقد يجوز في هذا أن تقول: (هو الحسنُ الوجهِ) على قوله: (الضاربُ الرجلِ)، فالجر في هذا الباب من وجهين: من الباب الذي هو له وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يُسْتَخَفُّ فيُضاف، فإذا ثنيت أو جمعت فأثبتَّ النون فليس إلا النصب، وذلك قولهم: (هم الطيبون الأخبارَ، وهما الحسنانِ الوجوهَ)... فإن كفَفْتَ النون جرَرْتَ، كان المعمول فيه نكرة، أو فيه ألف ولام، كما قلت: (هؤلاء الضاربو زيدٍ)، وذلك قولهم: (هم الطيبو أخبارٍ)"[1]. وكما نلحظ فإن سيبويه يتحدث عن الشرطين الرابع والخامس.

وقد يظن ظانٌّ أن هناك تناقضًا فيما ورد عن سيبويه من أنه حَمَلَ (هذا الضاربُ الرجلِ) على (الحسنِ الوجهِ) في نصٍّ، ثم عاد فشبّه (الحسن الوجهِ) بـ (الضارب الرجلِ) في نصٍّ آخر، ويزول هذا الشك بما ورد عن ابن جني في الخصائص حيث يقول: "لمّا اطّرد الجر في نحو هذا الضاربُ الرجلِ، والشاتمُ الغلامِ، صار كأنه أصلٌ في بابه، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل من الجهة التي صحّت للضارب الرجل تشبيهًا بالحسن الوجه، وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم"[2]، ويُفهم من قول ابن جني أن الفروع يمكن أن تصبح أصولاً يُحملُ عليها الأصل.

وقد تابع المبردُ[3] سيبويه، ثم شاع بعد ذلك في مصنفات النحاة القول بالشروط التي يسَوّغُ من خلالها دخول اللام على المضاف إضافة لفظية.

وأجاز الفراء بلا قيد أو شرط إضافة الوصف المحلى بـ (أل) إلى المعارف كلها، كـ (الضارب زيدٍ، والضارب هذا، والضارب الذي، والضاربِك، والضاربِ غلامِك) إجراءً لسائر المعارف مجرى المعرّف بـ (أل)، بخلاف المضاف إلى المُنكّر، نحو (الضارب الرجل) لامتناع الإضافة إلى النكرة[4]. "ووافقه المبرد والرماني في الضمير دون غيره، لكن أوجبا فيه الجر"[5].

---

(1) السابق: ١/٢٦٢_٢٤٣، ٢٦٥

(2) الخصائص: ١ باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض: /٢٩٧، وانظر ١/٣٠٣، ٣٠٤ من باب غلبة الفروع على الأصول.

(3) انظر: المقتضب: ٤/١٤٤_١٤٧، ١٦١

(4) حاشية الخضري: ٢/١٠، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٣٣، وأوضح المسالك: ٣/٩٩

(5) حاشية الخضري: ٢/١٠

قال ابن الحاجب في تعليله لما ذهب إليه الفراء: "أجاز الفراء نحو (الضارب زيدٍ، إما لأنه توهّم أنّ لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عُرّفَ باللام، وإمّا لأنه قاسه على (الضارب الرجل والضاربك)، فإن جازت الإضافة فيهما مع عدم التخفيف، فلتجز فيه أيضًا"[١].

وواضح أنّ ابن الحاجب حاول أن يُوجد تبريرًا لما ذهب إليه الفراء غير أنه لم يشر صراحة إلى تأييده فيما ذهب إليه.

ورفض الرضي الأستراباذي تعليل ابن الحاجب لما ذهب إليه الفراء من أنه توهّم أن لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته، "لأننا لا نحكم إلا بالظاهر...، أما قياسه على الضارب الرجل، فليس بوجه، وذلك أن الضارب الرجل، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه من التخفيف، ومشبّه به وذلك هو (أي المحمول عليه): الحسن الوجهِ، والجر فيه هو المختار..."[٢].

ويبدو للباحث أن ما نُقل عن ابن جني من أنّ الفروع تصير بمثابة أصل يُحمل عليه الأصل، يُجيز إضافة الوصف المحلى بـ (أل) إلى المعارف كلها حملاً على (الضاربِ الرجلِ).

وقد عرض الغلاييني لهذه المسألة من وجهة نظر الجمهور، حيث ذكر الشروط والضوابط التي وضعها النحاة لدخول (أل) على المضاف إضافة لفظية، ومثّل لها بأمثلة بسيطة وسهلة، وعلى الرغم من ذلك فقد أيّد الغلاييني موقف الفرّاء القائل بجواز دخول (أل) على كل اسم معرفة، إذ يقول: "وجوّز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى كل اسم معرفة، بلا قيد أو شرط، والذوق العربي لا يأبى ذلك"[٣].

وتابع الغلاييني في هذا الاختيار كلٌّ من الأنطاكي[٤]، ويوسف الصيداوي[٥]، اللذين أيّدا احتكامه إلى إلى الذوق العربي في هذه المسألة.

---

[١] شرح الرضي على الكافية:٢٢٧، وهمع الهوامع:٢٧٥/٤، وحاشية الخضري:١٠/٢

[٢] السابق:٢٢٧/٢

[٣] انظر: جامع الدروس العربية:٥٨٧

[٤] انظر: المحيط في نحو العربية وأصواتها وصرفها، حيث أيد الأنطاكي الغلاييني فيما ذهب إليه، قال: وهوالحق، فلا حاجة حينئذ إلى الشروط السابقة، وقد نقل الأنطاكي عن الغلاييني أمثلته حول هذه المسألة:٢٢١/٢

[٥] انظر: الكفاف:٦٩٩_٧٠١

ونخلُص من النصوص السابقة المنقولة عن جمهور النحاة إلى أنهم أجازوا إضافة (أل) إلى المضاف إضافة لفظية؛ لأنها وردت مسموعة عن العرب وهو ما نُقل عن سيبويه كما ذكرنا، وبناءً على هذا السماع اجتهد النحاة في تعليل ذلك، وقالوا بجوازه في الحالات المذكورة سالفًا، لما أفادته هذه الإضافة من تخفيف لفظي بحذف التنوين أو بحذف نوني التثنية والجمع، ومنعوا إضافتها إلى الاسم المعرفة في نحو (الضارب زيدٍ)، لامتناع حصول التخفيف بالإضافة، وقد أجاز الفراء إضافة الوصف المحلى بـ (أل) إلى المعارف كلها.

والذي يرتضيه الباحث ما ذهب إليه الفراء ومن تابعه من المحدثين _ومنهم الغلاييني_ بجواز إضافة الوصف المقترن بـ (أل) إلى المعارف كلها قياسًا على إضافة الاسم المحلى بـ (أل) إلى اسم مقترن بها، ولعدم مجافاته للذوق العربي الذي احتكم إليه الغلاييني رغبة في التيسير، "فكل ما يوافق أصول اللغة مجازًا أو تصريفًا أو اشتقاقًا أو قياسًا، وكان مقبولاً عند أصحاب الذوق السليم، وكُنَّا في حاجة إليه جاز لنا استعماله، وإن لم يستعمله الجدود"[١].

---

[١] نظرات في اللغة والأدب:٣

الفصل الثالث

منهج الغلاييني في تيسير الصرف والنحو

_ الغاية من تأليف جامع الدروس العربية

_ أهمية الكتاب، وأثره في المؤلفات التي تلته

_ التبويب، وترتيب الموضوعات

_ الخصائص التعليمية

_ المفاهيم والمصطلحات

_ مصادره في الكتاب

_ موقفه من النحاة

_ موقفه من الأصول النحوية

مدخل

لم تكن آراء الغلاييني في تيسير النحو لتقتصر على مؤلفاته النحوية التعليمية الخالصة، بل تعدّت ذلك لتشمل أيضًا كتابه (نظرات في اللغة والأدب)، على أننا سنركّز في هذا الفصل من الدراسة على منهج الغلاييني في تيسير الصرف والنحو من خلال كتابه جامع الدروس العربية[١]، بالإضافة إلى آرائه التنظيرية التي عرض لها في مختتم كتابه نظرات في اللغة والأدب.

المبحث الأول: الغاية من تأليف جامع الدروس العربية

ساءَ الغلاييني إهمالُ أهل اللغة لها، وإعراض بعضهم عنها إلى غيرها من لغات الغرب بحجة أنّ العكوف على دَرْسها على النمط الذي تُدَرّسُ فيه شاقٌّ مُضنٍ عسير، ويرى الغلاييني في هذه الشكوى مشروعية؛ لأنّ الأساليب التي يتبعها أساتذة العربية في تعليمها هي أساليب شاقة صعبة عقيمة النتائج، فعلى علمائها وأدبائها أن يتعاونوا على تذليل العقبات، ليدرك الطلاب النتائج التي يتوخونها من أقرب الطرق وأسهلها، فلا يجوز أن تُحشى أدمغة الطالبين بشواذ القواعد ونوادرها، وغرائب الإعراب والتصريف، بل يجب أن يُعلّم الطالب ما يحتاج إليه في تقويم لسانه، وإصلاح قلمه، وتهذيب بيانه، فالعربية _على ما في تحصيلها بهذه الأساليب من الصعوبة_ ليست أصعب من الألمانية ولا من الروسية، ولا من اليابانية، ولكنها الوطنية الحقّ سهّلت على هؤلاء تذليل الصعوبات، فأحلوا لغاتهم في المحل الأول من العناية، وكان يجب علينا أن نقتدي بهم وبغيرهم من الأمم الحية التي تُعنى بألسنتها، كما يجب على أهل العلم منّا أن يكون مجهودهم عظيمًا في تيسير لغتنا وتحبيبها إلى نفوس الناشئين[٢].

من هذه الرؤية كان منطلق الغلاييني لتيسير النحو، حيث رسم في مقدمة كتابه (جامع الدروس العربية)[٣] منهجه الذي أقام عليه الكتاب، وحدّد هدفه من تأليفه، وقد أشار إلى أن الكتاب يُعدّ امتدادًا لسلسلة مؤلفاته النحوية المدرسية (الدروس العربية) التي خصصها للمستويات المختلفة في مراحل التعليم الابتدائي، والثانوي، حيث جاءت لتلبية حاجة دارسي النحو الماسة في العصر الحاضر إلى مؤلفات في علوم العربية سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرّب القواعد من أفهام المتعلمين، وتضع

---

[١] استفاد الباحث من بعض الأفكار التي عرض لها علي أبو المكارم في تحليله لكتاب شرح شذور الذهب لابن هشام. انظر: تعليم النحو العربي، القسم الثاني من الكتاب.
[٢] انظر: التعاون الاجتماعي: ٦٧_ ٦٩
[٣] انظر: جامع الدروس العربية: مقدمة المؤلف.

العناء عن المعلمين. وقد ذكر باقتضاب غرضه من تأليف الكتاب، ومضمونه، والفئة التي يستهدفها. فالكتاب يجمع بين دفتيه من قواعد النحو والصرف ما لا يسع الأديب جهله، ومن يريد بعض التوسع في القواعد العربية؛ لأنه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد، فجاء كتابًا جامعًا صحيحًا، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطلاب الصفوف العالية. وأشار إلى أنه قد بذل جهدًا كبيرًا في تأليف الكتاب، وترتيبه، ثم إصلاحه وتهذيبه، وغاية ذلك خدمة اللغة الشريفة العلوية وطلابها، ولعلنا نلحظ أن الغلاييني قد أقام سلسلة مؤلفاته النحوية بغية تيسير النحو على الدارسين، واستخدم في سبيل ذلك عدة وسائل، نجملها في الآتي:

١_التدرج في تقديم المادة التعليمية والسير فيها من السهولة والبساطة إلى بعض العمق والتوسع تبعًا للفئة العمرية التي يخاطبها، فألف كتبًا لمستويات التعليم المختلفة في مرحلة التعليم العام (للمستوى الابتدائي والمستوى الثانوي والمستوى العالي)، وهذا ليس بالمنهج المبتدع، بل هو موجود عند ابن هشام الذي ألف مجموعة من المصنفات النحوية المختلفة وتدرج في عرضها من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى، ونلحظ ذلك على الترتيب في مؤلفاته: (قطر الندى وبل الصدى وشرحه، وشذور الذهب وشرحه، وأوضح المسالك، ومغني اللبيب)، ويبدو أن هذا التعدد والتدرج في مؤلفات ابن هشام كان استجابة لحاجات تعليمية في ذلك العصر تشبه المؤلفات المدرسية في العصر الحاضر، ولعل عرضنا لمؤلفات ابن هشام في مقابل مؤلفات الغلاييني ليست من باب الموازنة بينهما، فالفارق كبير بين مصنفات ابن هشام ومؤلفات الغلاييني من وجوه عدة، أهمها أنّ مستويات الدارسين قديمًا _على اختلاف أعمارهم_ تختلف عن مستوياتهم في هذا العصر، وقد ترتّب على ذلك اختلاف في مستوى المادة العلمية، ولكن ما قصدناه من هذه المقابلة كان في منهجية التأليف.

٢_ تقديم المادة بأسلوب سهل، واضح المعاني يتلاءم وحاجة الطلاب في هذا العصر.

٣_ حسن الترتيب والتنسيق للتيسير على المتعلم وتعبيد الطريق أمام المعلم.

٤_ عنصر التشويق بما لا يدع الملل يتطرق إلى صدور التلاميذ، ولا يذر السأم يتسرب إلى أفئدة الأساتذة.

المبحث الثاني: أهمية الكتاب، وأثره في المؤلفات التي تلته

حظي هذا الكتاب بشهرة كبيرة لدى كثير من الباحثين والدارسين، "حيث طُبع للمرة الأولى في المطبعة الأهلية بجزأين ضخمين، ثم أُعيد طبعه بثلاثة أجزاء، ونظرًا لأهمية هذا الكتاب فقد كانت نُسَخُه تنفد بسرعة كبيرة في كل مرة كان يُطبع فيه، وأُعيد طبعه آخر مرة وهي الطبعة الرابعة بعد الثلاثين، في المكتبة العصرية في صيدا سنة ١٩٩٧"[١]، وله من الطبعات الكثيرة في دور نشر عديدة ما يدل على أهميته وسعة انتشاره[٢].

وقد اهتم عدد من الباحثين بهذا الكتاب فقام بعضهم بتحقيقه، واهتم آخرون بالتقديم له ومراجعته، وضبطه، وتخريج شواهده وفهرستها، وإعرابها[٣]، من أبرزهم:

١_ محمد علي طه الدرة: حيث صنّف كتابًا بعنوان فتح رب البرية في إعراب شواهد جامع الدروس العربية، لم يتمكن الباحث من العثور عليه، وقد أشار إلى هذا الكتاب أحد مؤلفي كتب التراجم، حيث طبع الكتاب في دار الإرشاد، القاهرة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ويتكون من جزأين في مجلد واحد[٤].

٢_ عبد المنعم خفاجة[٥]: اكتفى بمراجعة الكتاب وتنقيحه دون تدخل في المتن، أو في حواشي المؤلف ولم يقدم له، وقد قام محمد الحوراني بتصنيف شواهد الكتاب وفهرستها في نهاية الجزء الثالث من الطبعة نفسها، ولم يقم بتخريج مواضع القضايا النحوية فيها.

٣ _ محمد فريد[٦]: استهلّ الكتاب بمقدمة عن اللغة العربية وحاجة أهلها إليها، وبيّن منهجه في تحقيق الكتاب من خلال: ضبطه، وتخريج آياته، وأبياته الشعرية، وتوضيح بعض الكلمات الصعبة

---

[١] نقلاً عن: الشيخ مصطفى الغلاييني حياته وفكره، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ٨٣٣

[٢] من طبعاته أيضًا: طبعة المكتبة العصرية والدار النموذجية الصادرة في بيروت ،١٩٩٣ ، وهي الطبعة الثامنة والعشرون، طبعة المكتبة التوفيقية الصادرة في القاهرة،٢٠٠٣، وطبعة دار الحديث الصادرة في القاهرة،٢٠٠٥، وطبعة شركة القدس للتجارة الصادرة في القاهرة،٢٠٠٧، وطبعة دار السلام الصادرة في القاهرة، ٢٠١٠ ...

[٣] انظر جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مراجعة وتنقيح د. عبد المنعم خفاجة، الطبعة الثامنة والعشرون، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣ ،وانظر السابق: ضبطه وخرّج آياته وشواهده الأستاذ محمد فريد، د.ط. ،المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٣

وانظر السابق:تعليق وتصحيح ومراجعة د. إسماعيل العقباوي، ط١،شركة القدس التجارية،القاهرة، ٢٠٠٧ ، وانظرالسابق: تحقيق وتعليق: منصور عبد السميع، وثناء سالم، ومحمد القاضي، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠

[٤] انظر: معجم المؤلفين المعاصرين، محمد خير رمضان يوسف، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤، ٧٨٠/٢

[٥] لم يعرّف بنفسه

[٦] لم يعرّف بنفسه.

والتعليق اليسير على بعض المباحث، ويؤخذ على المحقق حذفُه لحواشي المؤلف وشروحاته وتعليقاته المهمة التي لا تكاد تخلو صفحة واحدة منها، الأمر الذي أدّى إلى بتر جزء أساسي من الكتاب[١].

٤_ إسماعيل العقباوي[٢]: بيّن المحقق في مقدمته أهمية الكتاب وصاحبه، ولخَص منهجه في التحقيق في النقاط التالية: تخريج الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية، التعليق على الشواهد الشعرية وتحديد موطن الشاهد وعلاقته بالقضية النحوية أو الصرفية التي وردت في الشاهد، تخريج الشواهد الشعرية وتحديد البحر الشعري لكل شاهد وقائله وما يتعلق به من روايات، والتطرق أحيانًا لبعض معاني الكلمات الصعبة أو معنى البيت ككل، ضبط الكلمات التي يلزم ضبطها، تصويب ما سها عنه المؤلف أحيانًا كما تراءى للمحقق[٣].

٥_ منصور عبد السميع[٤]، وثناء سالم[٥]، ومحمد القاضي[٦]: قدّم المحققون للكتاب بالحديث عن أهمية تيسير النحو، ودور الغلاييني في ذلك، وأهمية الكتاب للدارسين المتخصصين، واعتمدوا في تحقيقهم على توثيق النصوص، وتفصيل بعض الأفكار التي جاءت مختصرة في الكتاب، والتعليق على بعض المسائل، وضبط الشواهد وتخريجها، وتحليل الجملة في الشواهد والعلاقات بين مفرداتها، وأضاف المحققون في نهاية كل باب مجموعة من التمرينات للمتعلمين[٧]. وقد حافظوا على حواشي الكتاب وأشاروا إليها كما أشاروا إلى الحواشي التي أضافوها.

ولعلَ هذا التحقيق يعد الأفضل لتميزه عن غيره بالمحافظة على حواشي المؤلف، وبإضافة تطبيقات عملية على مباحث الكتاب المختلفة، وإلحاق بعض الموضوعات بجداول وخرائط مفاهيمية تُيسّر على الدارس استيعاب المفاهيم والمصطلحات وما يتصل بها من قواعد[٨]، غير أنّ المحققين لم يولوا النصوص الواردة في الكتاب اهتمامًا من حيث التوثيقُ وإحالةُ الدارس إلى مواضعها في كتب التراث إلا في مواضع قليلة.

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية، تحقيق: محمد فريد.
[٢] لم يعرّف بنفسه، وعرّف بأستاذه فتح الله سليمان أستاذ علوم اللغة بكلية الآداب، جامعة القاهرة، الذي أفاد منه في علم التحقيق
[٣] انظر: جامع الدروس العربية، تعليق وتصحيح ومراجعة د. إسماعيل العقباوي،مقدمة المحقق، ص ٧_٩
[٤] أستاذ بقسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة حلوان
[٥] أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب ، جامعة بنها
[٦] مدرس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب ، جامعة حلوان
[٧] انظر: جامع الدروس العربية، تحقيق: منصور عبد السميع، وثناء سالم، ومحمد القاضي، مقدمة التحقيق، ص ١٧ _ ٢١
[٨] انظر: السابق، الصفحات ٣٧، ٤٠، ٤١، ٩٢، ١١٢، ١١٣، وغيرها...

وبالإضافة إلى جهود بعض الباحثين في تحقيق هذا الكتاب فقد بيّن كثير منهم أهميته ودوره في تيسير النحو، حيث عدّه أحد الباحثين أبرز الأعمال التي أعادت تصنيف مسائل الصرف والنحو وفق مبدأ الأقوى والأرجح، وأشار إلى رواجه وانتشاره في الناس نظرًا لمنهجه المُيسّر قياسًا على المصنفات النحوية القديمة[١]، وأشار غيره إلى أن جامع الدروس العربية يعد من أيسر كتب النحو في عصرنا وأوجزها على الإطلاق[٢]، وعدّه آخر بالإضافة إلى (النحو الواضح لعلي الجارم) من أبرز المصنفات المدرسية التي جمعت دقائق النحو والصرف، وكل ما يتطلبه متعلم اللغة العربية، وتذليل صعوباتها وعرضها بأسلوب سهل واضح وفق مستويات علمية وتربوية محددة، ويرى أن كل ما وُضع بعد هذين الكتابين كان إما تحقيقًا وشرحًا للقديم، وإما عيالاً عليهما[٣].

ويعد الكتاب مرجعًا من مراجع الصرف والنحو الحديثة التي لا تزال تؤدي وظيفتها في مجال النحو التعليمي، حيث كان مرجعًا لكثير من الباحثين في مؤلفاتهم وبحوثهم[٤].

وأحسب أن جامع الدروس العربية يمثل علامة بارزة في تيسير النحو في العصر الحديث تطبيقًا لا تنظيرًا، فقد ألفه الغلاييني عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، وبذلك يكون من أوائل المصنفات النحوية التعليمية الحديثة المخصصة للكبار، والتي نحت نحوَ التيسير إذا ما استثنينا كتاب الوسيلة الأدبية للشيخ حسين المرصفي الذي أُلّف عام ١٨٧٥[٥]. وقد سَبَقَ كتابَ الوسيلة الأدبية مجموعةٌ من المصنفات المدرسية التي لا ترقى إلى مستوى الوسيلة الأدبية وجامع الدروس من حيث العمق والشمول، وقد أشرنا إليها سابقًا.

إنّ جامع الدروس العربية جاء امتدادًا لسلسلة الدروس العربية التي أراد لها المؤلف أن تكون لطلبة المدارس، فقد وضعه للمتخصصين من دور المعلمين والصفوف العليا والأدباء، وعَرَضه بأسلوب سهل ميسر، يُدني القواعد من عقول المتعلمين، وربما كانت طريقة تناول المادة وعرضها، بالإضافة إلى

---

[١] اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي_ لبنان، ص ٣٠٨

[٢] انظر: الكفاف، يوسف الصيداوي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٦٥٠، ٧٢٠، وحاشية [١] ص ٨٢٤

[٣] تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ط١، عمّان، ١٩٨٦، صفحة ٨٦

[٤] انظر: النحو العربي٢، نهاد الموسى وآخرون، جامعة القدس المفتوحة ط ١٩٩٥ ، و انظر علم الصرف، نهاد الموسى وآخرون، جامعة القدس المفتوحة،ط ٢٠٠٩، وانظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها،ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.، ٣ /٢١٩، وانظر: الكفاف، الصفحات: ٦٠١، ٦٥٠، ٧٢٠، ٨٢٤، ٨٣١،...، وقد اعتمد الصيداوي جامع الدروس العربية مرجعًا أساسيًا في كتابه، بحيث لا يكاد يخلو مبحث من مباحثه من اقتباسات منه أوتعليقات عليه. وانظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة، إيميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦، ص٢١، وانظر:الصفة المشبهة بين القاعدة والاستعمال اللغوي،المتولي محمود المتولي حجاز، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد ١١، العدد ٤، ص:١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٧٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، وانظر: الصفة المشبهة قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة، فيصل إبراهيم صفا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة العشرون، العدد ٥١، تموز ١٩٩٦، ص: ٨١، ٨٤، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٦

[٥] انظر: الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، مقدمة المحقق، ص ٧

مجموعة الخصائص التعليمية الأخرى قد دفعت بعض الباحثين إلى وصف الكتاب بأنه من المصنفات المدرسية، في حين أنّ المصنفات المدرسية تقتصر على الأمثلة المصنوعة، وتكاد تخلو من الشواهد النحوية تمامًا، ولا وجود للخلافات وتعدد الآراء فيها، وقد جاء الكتاب على العكس من ذلك، فقد حوى كمًّا كبيرًا من الشواهد النحوية، وعددًا آخر من الخلافات والآراء والاعتراضات التي أثارها الغلاييني في كتابه، واختار منها ما يتواءم ورؤيته في التيسير النحوي، وسنعرض لذلك بالتحليل والتوضيح في المباحث الآتية إن شاء الله.

المبحث الثالث: التبويب، وترتيب الموضوعات

علم النحو من العلوم التي تُبنى فيه المعرفة بناء تراكميًّا، الأمر الذي استدعى تبويب موضوعاته ومباحثه وترتيبها ترتيبًا يراعى فيه التدرج؛ لكي يتمكن الدارس من فهمها واستيعابها بسهولة ويسر، وقد عرف النحاة أهمية التبويب في إيصال المادة العلمية إلى المتعلمين منذ وقت مبكر، فبَنَوا مصنفاتهم النحوية على هذا الأساس.

وبالاطلاع على المباحث والموضوعات في جامع الدروس العربية، يمكننا لحظ المنهج الذي سار عليه الغلاييني في عرضها وترتيبها، حيث قسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء اشتملت على مقدمة واثني عشر بابًا وخاتمة، ويمكن تقسيم هذا العرض إلى أربعة أقسام أساسية:

القسم الأول: المقدمة

صدَّرَ الغلاييني كتابه بمقدمة اشتملت على خمسة مباحث: اللغة العربية وعلومها، الكلمة وأقسامها، المركبات وأنواعها وإعرابها، الإعراب والبناء، الخلاصة الإعرابية. ففي المبحث الأول عرّف اللغة بأنها: ألفاظ يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم، ولعله اقتبس هذا التعريف من ابن جني بتصرف بسيط كما نلاحظ[١]، ثم عرّف اللغة العربية وعلومها وحصرها في ثلاثة عشر علمًا: (الصرف والإعراب ويجمعهما اسم النحو، والرسم، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وقرض الشعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخ الأدب، ومتن اللغة)، واعتبر الصرف والإعراب أهم هذه العلوم، ثم عرض لمفهوم كل منهما وموضوعه، فالصرف يبحث عن الكلمة وهي مفردة، والإعراب يبحث عنها وهي مركبة، وبيّن أهمية هذين العلمين لكل من يزاول الخطابة والكتابة ومدارسة الآداب العربية.

وفي المبحث الثاني تناول أقسام الكلام، وحصرها في الأقسام الثلاثة المعروفة (اسم وفعل وحرف)[٢]، وعلامات كل قسم منها موجزة، وفي حديثه عن التنوين اقتصر على ذكر ثلاثة منها:

---

[١] انظر: الخصائص: ٣٣/١

[٢] سار الغلاييني في هذا التقسيم على نهج البصريين، وبعض النحاة أضاف قسمًا مستقلاً برأسه سمّاه الخالفة وهو ابن صابر. انظر: همع الهوامع: ١٢١/٥، وقسّم إبراهيم أنيس الكلام إلى أربعة أقسام وفق تقسيم المحدثين، وهي: اسم وضمير و فعل وأداة. انظر: من أسرار اللغة: ٢٣٢ _ ٢٩٤، والكلام عند مهدي المخزومي على أربعة أقسام: اسم وفعل وأداة وكناية، انظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٤٥، ٤٦، نقلاً عن: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة فاضل الساقي، د.ط.، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣٠، وقد استطال الكلام عند تمام حسان فجعله سبعة أقسام هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالف والظرف والأداة. انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص : ٩٠_ ١٣٢، وأيّده في ذلك فاضل الساقي. انظر: أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة: ٢١٥

(تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين العوض)، وأغفل تنوين المقابلة[١]، كما لم يتطرق إلى نوعي التنوين المختصين بالأفعال، وهما: تنوين الترنم والتنوين الغالي[٢]، وقد تنبه إلى هذا الأمر أحد الذي حققوا الكتاب[٣].

وقد قسم الغلاييني في المبحث الثالث المركبات إلى ستة أنواع: (المركب الإسنادي، والمركب الإضافي، والمركب البياني ويشمل الوصفي والتوكيدي والبدلي، والمركب العطفي، والمركب المزجي، والمركب العددي).

وفي المبحث الرابع تطرق إلى الإعراب والبناء، وتعريف كل منهما، وأنواعهما، وعلامات الإعراب. وختم في المبحث الخامس بالخلاصة الإعرابية، ويقصد بها أن الكلمة الإعرابية لا تخرج عن أربعة أقسام: مسند، ومسند إليه، وفضلة، وأداة.

القسم الثاني: مباحث علم الصرف.

تناول الغلاييني مباحث علم الصرف موزعة على خمسة أبواب رئيسة:

في الباب الأول عرض للفعل وأقسامه، وجعله في تسعة فصول هي: (الفعل باعتبار زمانه: ماضٍ ومضارع وأمر، والفعل باعتبار معناه: متعدٍّ ولازم، والفعل باعتبار فاعله: معلوم ومجهول، والفعل باعتبار قوة أحرفه وضعفها: صحيح ومعتل، والفعل بحسب الأصل: ثلاثي ورباعي، وكل منهما إما مجرد وإما مزيد فيه، والفعل من حيث أداؤه معنى لا يتعلق بزمان، أو يتعلق به: جامد ومتصرف، وفعلا التعجب، وأفعال المدح والذم، ونون التوكيد مع الفعل).

وتناول في الباب الثاني الاسم وأقسامه، وجعله في ثلاثة عشر فصلاً هي: (الموصوف والصفة، والمذكر والمؤنث، والمقصور والمنقوص والممدود، واسم الجنس واسم العلم، والضمائر وأنواعها،

---

[١] تنوين المقابلة هو التنوين اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو (مسلماتٍ)، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمين. انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢١/١

[٢] تنوين الترنم : هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف العلة، كقول الشاعر:

أقلي اللومَ عاذلُ والعتابَن وقولي إن أصبْتُ: لقد أصابن

فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم، والتنوين الغالي_ وأثبته الأخفش_ وهو الذي يلحق القوافي المقيدة، كقوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترَقْنْ. انظر: السابق: ١/ ٢١_ ٢٤

[٣] انظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق:محمد فريد: ١٤/١، ١٥

وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الكناية، والمعرفة والنكرة، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وشبه الأفعال من الأسماء)[١].

وعرض في الباب الثالث لتصريف الأفعال، وخصص له أربعة فصول هي: (معنى التصريف، واشتقاق الأفعال، وموازين الأفعال، وتصريف الفعل مع الضمائر).

وخصص الباب الرابع لتصريف الأسماء، فكان في تسعة فصول هي: (الجامد والمشتق، والمجرد والمزيد فيه، وموازين الأسماء، والمثنى وأحكامه، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، والنسبة وأحكامها، والتصغير)

أما الباب الخامس فجعله للتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء، وضم خمسة فصول هي: (الإدغام، والإعلال، والإبدال، والوقف، والخط[٢]).

القسم الثالث: مباحث علم النحو

وزّع الغلاييني مباحث علم النحو على سبعة أبواب رئيسة مكملة لأبواب الصرف، وذلك على النحو التالي:

جعل الباب السادس لمباحث الفعل الإعرابية، ووزّعها على أربعة فصول هي: (المبني والمعرب من الأفعال، وبناء الفعل الماضي، وبناء الأمر، وإعراب المضارع وبناؤه).

وتكلم في الباب السابع عن إعراب الأسماء وبنائها، وقدّمه في ثلاثة فصول هي: (المعرب والمبني من الأسماء، والأسماء المبنية، وأنواع إعراب الاسم).

وخصص الباب الثامن لمرفوعات الأسماء، وضم سبعة فصول هي: (الفاعل، ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم الفعل الناقص، واسم أحرف ليس، وخبر الأحرف المشبهة بالفعل، وخبر لا النافية للجنس).

---

[١] من الملاحظ أن الغلاييني ذكر مباحث كان من حقها أن تدرس في قسم النحو كما جرت عليه العادة لدى النحاة، غير أنه قدّمها ووضعها في الباب الذي خصصه للاسم وأقسامه، مثل مباحث: الضمائر وأنواعها وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام والنكرة والمعرفة، ولعلّ التداخل بين أحكام علمي الصرف والنحو في كثير من المباحث هي التي اضطرته لذلك، بالإضافة إلى أنّ كل المباحث المذكورة تندرج تحت باب الاسم. انظر على سبيل المثال ما ذكره أبو حيان في مقدمة كتابه ارتشاف الضّرَب الذي قدّم فيه مباحث الصرف على النحو، وأشار إلى هذا التداخل بقوله: "وربما انجرّ بعض أحكام هذه (أحكام الكلم قبل التركيب) مع أحكام الأخرى (أحكام الكلم حالة التركيب) لضرورة التصنيف". انظر: ارتشاف الضرب: مقدمة المؤلف: ص ٤

[٢] يقصد المؤلف بالخط (الرسم الإملائي).

وفي الباب التاسع تناول منصوبات الأسماء واشتمل على تسعة فصول هي: (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والاستثناء، والمنادى).

ودرس في الباب العاشر مجرورات الأسماء، فكانت في فصلين هما: (حروف الجر والإضافة).

وقصر الباب الحادي عشر على التوابع وإعرابها فجاءت في خمسة فصول هي: (النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، والمعطوف بالحرف).

أما الباب الثاني عشر والأخير فقد بحث فيه حروف المعاني.

القسم الرابع: الخاتمة

ذيّل الغلاييني كتابه بخاتمة اشتملت على ثلاثة فصول، تناول فيها: (العامل والمعمول والعمل، وعمل المصدر والصفات التي تشبه الفعل، والجمل وأنواعها).

ويمكن للباحث تسجيل الملاحظات التالية على منهج الغلاييني في تبويب الموضوعات وترتيبها:

أ_ البدء بمقدمة تشتمل على مُدخلات ضرورية لدارس النحو تمده ببعض المفاهيم والمتطلبات الأساسية التي لابد من فهمها واستيعابها قبل الخوض في المباحث الصرفية والنحوية المختلفة، وقد أحسنَ الغلاييني في عرض هذه المقدمة التي لا غنى عنها لدارس النحو بما تمثله من أساس يبنى عليها تعلمُ الموضوعات التالية لها.

ب_ جمع الغلاييني بين علمي الصرف والنحو في كتابه، غير أنه تناول مباحث الصرف مقدمة على مباحث النحو إذا ما استثنينا ما قام به من بحث موضوعات في الباب الثاني كان من حقها أن تُبحث في النحو، وذلك بسبب تداخل مباحث العِلْمين وقد أشرنا إلى ذلك، ويبدو أن الغلاييني قد تنبه إلى أنّ التسلسل المنطقي يفرض تقديم الصرف على النحو، فإذا كان علم الصرف يدرس أحكام الكلم قبل التركيب، أي المفردات، فعلم النحو يدرس أحكام الكلم حالة تركيبها، لذلك جاءت أبواب الصرف عنده سابقة لأبواب النحو، وكان ابن جني قد نبّه إلى العلاقة بين التصريف والنحو بقوله: "كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة إلا أنّ هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصًا صعبًا بُدئ قبله بمعرفة

النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو مُوَطِّئًا للدخول فيه..."[١]، على أنّ الفصل التام بينهما بمعنى استقلالية كل منهما عن الآخر يبدو صعبًا لحاجة كل منهما إلى الآخر ولتداخل مباحثهما.

ولعلّ أبا حيان كان من أوائل قدامى النحاة الذين قدّموا مباحث الصرف على النحو_في حدود علم الباحث_ وذلك في كتابه (ارتشافِ الضّرَب)، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب، حيث يقول: "وحصرته (أي موضوع الكتاب) في جملتين الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية: في أحكامها حالة التركيب"[٢]. ومن المحدثين الذين سبقوا الغلاييني في تقديم الدرس الصرفي على النحوي صاحب الوسيلة الأدبية الشيخ حسين المرصفي[٣].

ويرى الباحثون في علم اللغة الحديث ضرورة عدم الفصل بين العلوم اللغوية، وترتيبها على أساس وظيفتها، يقول تمام حسان: "إذا ما فرغنا من دراسة الصوت ووظيفته، والحرف ووظيفته انتقلنا إلى علم الصرف لندرس الصيغة ووظيفتها... وإذا كان علم الأصوات يكشف عن وظيفة الصوت، وكان علم التشكيل الصوتي يكشف عن وظيفة الحرف والموقع والمقطع، وكان الصرف يكشف عن وظيفة الصيغة واشتقاقها وتصريفها، فإن النحو يكشف عن وظيفة الباب، فتجده يُعنى بدراسة الأبواب النحوية، وبيان الوظائف المنوطة بكل باب منها في السياق"[٤].

وبذلك يمكننا أن نقول: إنّ الغلاييني قد سلك في ترتيب مادة الكتاب مسلكًا مختلفًا عما سار عليه معظم النحاة القدامي في بحثهم موضوعات الصرف في ثنايا مصنفاتهم[٥]، أو في تقديمهم مباحث النحو على مباحث الصرف[٦]، وذلك قبل أن تُفرد مصنفات خاصة بعلم الصرف على نحو ما هو معروف عند المازني[٧]، وأبي علي الفارسي[٨]، وابن جني[٩] وابن عصفور[١٠] وابن الحاجب[١١]، وغيرهم.

---

[١] المنصف: ٤/١
[٢] انظر: مقدمة المؤلف: ارتشاف الضرب: صفحة ٤
[٣] انظر: الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية: ١٢٢_ ٢٠٧
[٤] اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٢٠
[٥] مثل: سيبويه في الكتاب، والمبرد في المقتضب ، والزمخشري في المفصل ...
[٦] مثل: ابن السراج في الأصول، والعكبري في اللباب، وابن مالك في الألفية، والسيوطي في همع الهوامع...
[٧] في كتابه (التصريف)
[٨] في كتابه (التكملة)
[٩] في كتابيه (المنصف والتصريف الملوكي)
[١٠] في كتابه (الممتع الكبير في التصريف)
[١١] في كتابه (الشافية في علم التصريف)

وما بحثُ الصرف قبل النحو عند الغلاييني إلا دليل على فطنته، إذ سبق المعاصرين من الوصفيين وغيرهم في هذا الأمر، وهذا ما اندفعوا إليه في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين.

ج_ جمع الغلاييني في كتابه مختلف الموضوعات الصرفية والنحوية، وتناولها ببعض التوسع، غير أنه لم يؤلِ بعض المباحث تلك الأهمية التي أولاها لغيرها، مثل موضوع زيادات الأفعال، الذي عرضه بإيجاز، واقتصر في تناوله على بعض معانيها[١]، على الرغم من دعوته إلى التوسع في القياس على بعض الأوزان السماعية ودلالاتها في كتابه نظرات في اللغة والأدب على نحو ما رأينا في الفصل الأول من هذه الدراسة، ومن الموضوعات التي لم تحظَ بالعناية الكافية لديه موضوع حروف المعاني اعتمادًا على عرضها في مواضعها من المباحث المختلفة[٢]، وكنّا نطمح إلى أن يتوسّع في هذا الموضوع الذي أولاه كثير من القدماء عناية كبيرة كالزّجاجي في (حروف المعاني)، والهروي في (الأزهيّة)، والمالقي في (رصف المباني)، والمرادي في (الجنى الداني) وابن هشام في (مغني اللبيب)، وغيرهم.

د_ على الرغم من أن الغلاييني لم يصرّح في مقدمة كتابه بالمنهج الذي سار عليه في ترتيب أبواب الكتاب ومباحثه، سوى أنه أشار إلى ذلك بقوله: "وقد عانينا ما عانينا في تأليفه وترتيبه، ثم في إصلاحه وتهذيبه"[٣]، لكننا نستطيع أن نقرر مطمئنين بأنه قد رتّب كتابه على أساس جمع الموضوعات المتشابهة التي تعالج قضايا ذات طبيعة واحدة في سياق كلي متكامل يُشعر بعدم الفصل بينها، متبعًا طريقة الإجمال ثم الجمع والتفصيل[٤].

ولا شك أنّ الغلاييني قد استفاد من ترتيب مباحث الصرف والنحو عند القدماء، غير أنه لم يَسِر في ذلك على ترتيب بعينه، ولعلّه قد تعامل في ترتيب مباحثه بانتقائية للموضوعات تعكس شخصيته النحوية كمعلم ينظر إلى المادة التعليمية بعين، وإلى الدارسين بالعين الأخرى، ويقدمها وَفق نسق متدرج بحيث لا يفقد المسار، فقد أخذ عن بعض النحاة ترتيبهم لموضوعات النحو على أساس الحالة الإعرابية عندما خصص الباب الثامن للمرفوعات، والتاسع للمنصوبات، والعاشر للمجرورات، كما هو

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية: ١٧١_١٧٣

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: حاشية[٢] ص٦١٩

[٣] جامع الدروس العربية: مقدمة المؤلف.

[٤] عرض الغلاييني للمباحث المختلفة من خلال الربط بين الموضوعات المختلفة وجمع المتشابهات، حيث تناول في الباب الأول من مباحث الصرف الفعل وأقسامه، وفي الثاني يعرض للاسم وأقسامه، ثم يعود ليقدم في الباب الثالث لتصريف الأفعال، وفي الرابع لتقسيم الأسماء، ثم يجمع في الباب الخامس التصريف المشترك بين الأسماء والأفعال، ويصل مباحث النحو بمباحث الصرف، فيتناول مباحث الفعل الإعرابية، وإعراب الأسماء وبنائها، وفي الأبواب الثامن والتاسع والعاشر يرتب المباحث حسب الحالة الإعرابية (مرفوعات، منصوبات، مجرورات)، ويخصص الباب الحادي عشر للتوابع، والثاني عشر لحروف المعاني، ويختتم بإعمال المصادر والمشتقات وإعراب الجمل.

الحال عند ابن هشام في شرح شذور الذهب[١]، وعند السيوطي في همع الهوامع[٢]، ولعله استفاد من ترتيب مباحث الفعل عند الزمخشري في المفصل مع تغيير طفيف في ترتيب بعض المباحث[٣]، واستفاد من بعض مصنفات النحاة في تأخير موضوع التوابع وإعمال المشتقات، كما هو الحال عند ابن مالك في ألفيته وابن هشام في شرح شذور الذهب[٤]، والسيوطي في الهمع[٥].

[١] انظر: شرح شذور الذهب: ١٥٨ _ ٣٣٢، حيث تناول ابن هشام المرفوعات والمنصوبات والمجرورات في ثلاثة أبواب كبيرة، غير أنه لم يقصر المنصوبات على الأسماء، فأضاف إليها الفعل المضارع المنصوب.

[٢] انظر: همع الهوامع: الجزء الثاني، حيث خصّص السيوطي الكتاب الأول للعُمَد و تناول فيه المرفوعات من الأسماء والأفعال بعد أن خصّص الجزء الأول للمقدمات، وانظر: الجزء الثاني والثالث والرابع، حيث جعلها السيوطي للفضلات، وهي المنصوبات، وجعل قسمًا منها للمجرورات

[٣] انظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٠٤ _ ٤٤٦، حيث تناول الزمخشري في قسم الأفعال الفعل من حيث الزمن ومن حيث اللزوم والتعدي و المبني للمفعول والأفعال الناقصة وأفعال المدح والذم وفعلي التعجب والمجرد والمزيد من الأفعال وما يتعلق بها من أحكام صرفية ونحوية، وانظر: جامع الدروس العربية الباب الأول: ٢٧ _ ٧٦، الذي خصصه الغلاييني لمباحث الفعل وأقسامه، حيث تناول فيه الفعل باعتبار زمانه (ماض ومضارع وأمر)، وباعتبار معناه (متعد ولازم)، وباعتبار فاعله (معلوم ومجهول)، وباعتبار قوة أحرفه وضعفها (صحيح ومعتل)، وبحسب الأصل (ثلاثي ورباعي، وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه)، ومن حيث أداؤه معنى لا يتعلق بزمان، أو يتعلق به (جامد ومتصرف)، وفعلي التعجب، وأفعال المدح والذم، ونون التوكيد مع الفعل.

[٤] انظر: شرح شذور الذهب: ٣٨١ _ ٤٤٩، حيث تناول ابن هشام مبحث الأسماء التي تعمل عمل الفعل والتوابع في المباحث الختامية من الكتاب.

[٥] انظر: همع الهوامع: الجزء الخامس الذي خصصه السيوطي للعوامل والتوابع.

المبحث الرابع: الخصائص التعليمية

لا يخفى على أحد أن جامع الدروس العربية هو كتاب تعليمي كغيره من المصنفات النحوية وضعه الغلاييني بُغية تيسير النحو على الدارسين، وفي سبيل هذه الغاية كان لا بد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات والخصائص التعليمية في تأليفه، التي اكتسبها الغلاييني وخبرها من خلال عمله معلمًا لمدة طويلة، فثمة حرص على استخدام لغة سهلة غير متكلفة تلائم روح العصر، وتبتعد عن العبارات الجافة في أغلب الأحيان، ورغبة في تجنب التفصيلات والتعقيدات، والتزام بالتمثيل بالشواهد واتساقها مع القواعد وتدعيمها بأمثلة أخرى واقعية تلائم لغة العصر، وتوجيه بعض التنبيهات للمعلم والطالب[١]، والتنبيه إلى بعض الفوائد المتصلة ببعض المباحث[٢]، والتحليل الدقيق للقضية النحوية، وعرض الخلافات النحوية ذات الصلة بإيجاز غير مخل، لكن أهم هذه الخصائص وأبرزها والتي نحسب أنها تمسّ الجانب التعليمي بشكل بارز تتمثل فيما يلي:

١ _ توظيف الطريقة القياسية في عرض الموضوعات

وهي الطريقة التي سارت عليها المؤلفات النحوية القديمة التي تعتمد على عرض المصطلح النحوي وما يتصل به من قواعد متبوعًا بالشواهد والأمثلة والنصوص التي تدعمها وتعبر عنها، وقد سار الغلاييني على هذه الطريقة في عرضه لجميع المباحث، ولعل هذه الطريقة هي الأنسب للكبار الذين أدركوا الكثير من الظواهر النحوية ووقفوا على قواعدها، أما المبتدئون فتناسبهم الطريقة الاستقرائية، وهي التي سار عليها الغلاييني في كتابيه الدروس العربية للمدارس الابتدائية والدروس العربية للمدارس الثانوية حيث يقول: "هذا الكتاب موضوع على الطريقة الاستقرائية وهي استخراج القاعدة من المثال، وهي أفضل طريقة لتعليم المبتدئين، لأنها تدني القواعد إليهم"[٣].

٢ _ الشرح والتفسير اللغوي للمفردات والشواهد

اهتم الغلاييني بشرح الكثير من المفردات اللغوية وتفسيرها كلما وجد ضرورة تستدعي ذلك الشرح والتوضيح، وكثرت شروحه للمفردات أو للشواهد في معظم صفحات الكتاب، سواء أكانت في المسائل

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية: حاشية [٢] ص ٩٢، وهامش١/ ١٦٥، وهامش ٢/، ١٩٢، وصفحة ٢٠٢، وص ٣٦٨، وحاشية [٥] ص ٣٨٦، وحاشية [١] ص٣٨٨، و ص ٤٢٦، وحاشية [٢] ص ٦١٩

[٢] انظر: السابق: ٩٤، ١٠٣، ١١١، ١٦٦، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٥٦، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٦٨، ٤٠٩، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٩١، ٥٠٤، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٤٢، ٥٨٠،

[٣] الدروس العربية للمدارس الابتدائية: ٣/٢، ٧

الصرفية أو النحوية، حتى إنه ليمكن أن يُعد سمة من السمات البارزة في الكتاب، ومن الأمثلة على شروحه اللغوية في المسائل الصرفية:

أ_ شرحه لبعض المفردات التي جاءت ملحقة بدحرج، ومنها الفعل (رَوْدَنَ)، حيث يقول في معناه: "رَوْدَن: أعيا وتعب. وأصله من (رَدَنَ الجلد) من باب تعب: إذا تَقبَّض وتشنَّج. أو هو من (أَرْدَنَت الحُمّى): إذا دامت. غير أنه لم نر لأردن مجردًا بهذا المعنى. ويجوز أنهم أهملوه استغناء عنه بأردن. فتكون رودن مبنية على الأصل المهمل. ومن هذا الباب (هَوْجَل الرجل) إذا نام نومة خفيفة، وكذا إذا مشى الهَجْل (بفتح فسكون: وهو المطمئن من الأرض). ومنه (كَوْدَن)، أي: أبطأ في مشيته. وأصله من (كَدَن الرجل) من باب نَصَر: إذا تنطَّق بثوبه وشدّ به: والكَوْدَن: البليد، والثقيل. ومن هذا الباب: (حَوْقَل) بمعنى عجز وضعف. وليس منه (حوقل) بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وليس من هذا الباب (جَوْرَبه)، كما قالوا، لأنّ الواو في (جورب) أصلية، كما هي في الجورب. وليست بزائدة كما توهموا، لأن الكلمة مُعرّبة والواو أصل فيما عُرِّبت عنه"[1].

ولعلنا نلاحظ أن الغلاييني لم يكتفِ بشرح المفردة المقصودة، فنراه يستطرد في الشرح من خلال إيراد أمثلة مشابهة تَرُدُّ على بعض التساؤلات التي قد تدور في ذهن الدارس، أو تُشعره بوجود لَبس ما، كما نلحظ كذلك تصحيحه لسهو ربما وقع فيه بعض النحاة، ولا شك أنّ مثل هذه الشروح والتوضيحات من أهم الخصائص التعليمية التي يجب أن تتوفر في المصنفات التعليمية؛ لأنها تُعَمِّق الفهم لدى الدارس، وتزيد من إدراكه للقضية المطروحة.

ب_ وفي شرحه لمعنى اسم (آدم)، نلحظ تكثيفًا وتركيزًا وإيجازًا غير مخل في تناول الكلمة من عدة مستويات حيث يقول: آدم، أبو البشر صلوات الله عليه، والآدم في الأصل: الأسمر، والأنثى (أدْماء)، واشتقاقه من الأُدمة (بضم الهمزة). وجمعه (أُدْم) (بضم فسكون كأحمر وحمر)، ويُجمع أيضًا على (أُدْمان) كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض؛ لأنّ الأديم هو وجه الأرض، وهو ضارب اللون إلى السمرة. ومنه الأديم: للجلد الأحمر، وآدم _ عليه السلام _ مخلوق من أديم الأرض، من التراب: فهذا وجه تسميته بذلك... وآدم الذي يُجمع على (أوادم) هو ما سُمّي به. أما إن كان صفة، فيُجمع على (أُدْم) قياسًا، وعلى (أُدْمان) شذوذًا"

[1] جامع الدروس العربية: ١٧٤، حاشية [٣]، وانظر: حاشية (١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧) من الصفحة نفسها، حيث تناول بالشرح مفردات أخرى في السياق ذاته.

ويقول في الميزان الصرفي لآدم: "ومثل (آدم) وزنه (فاعل) لأنه أصله: (أأدم) قلبت همزته الثانية مَدّة، ويُجمع على (أوادم) على وزن (أفاعل) لا على وزن (فواعل) كما قالوا. وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة وهي همزة (أفعل) الصفة المنقول عنها الاسم. فهي كهمزة (أجدل) نثبتها في الجمع كما نثبتها في (أجادل)"[١].

واسم (آدم) من الكلمات التي دار حولها جدل بين العلماء سواء من حيث أصلها واشتقاقها، وما ترتب على ذلك من أقوال في وزنها[٢].

ومن نماذج شروحاته وتفسيراته اللغوية في المسائل النحوية، شرحه لبعض الشواهد، مثل:

أ_ شرحه لقول الشاعر:

ولولا توقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضَيَه ما كنت أُوْثِرُ إترابًا على تَرَبِ[٣]

حيث يقول: "توقَّعَ الأمر: انتظر وقوعَه، وكونَه. والمُعْتَرّ الذي يتعرض للمسألة من غير أن يسأل، فهو عكس القانع، وهو من يسأل ويتذلل. قال تعالى: ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ﴾[٤]، أي من سأل ومن لم يسأل. والإتراب، بكسر الهمزة: الغِنى، والتَّرَب، بفتحتين: الفقر. والمعنى: لولا أني أتوقع ذا حاجة إلى معروفي وبذْلي، ماكنت أفضل الغنى على الفقر"[٥].

ب_ وشرحه لقول الشاعر:

أبا خُراشةَ، أمّا أنت ذا نَفَرٍ فإن قومي لم تأكلْهُمُ الضّبُعُ[٦]

---

[١] جامع الدروس العربية: ٢١٦

[٢] انظر: لسان العرب: مادة (أدم): ١١/١، "قال بعضهم: سمّي آدم لأنه خُلق من أدَمة الأرض، وقال بعضهم: لأُدْمة جعلها الله تعالى فيه، وقال الجوهري: آدم أصله بهمزتين لأنه أفعل، إلا أنهم ليّنوا الثانية، فإذا احتجت إلى تحريكها جعلتها واوًا، وقلت أوادم في الجمع، لأنه ليس لها أصل في الياء معروف، فجُعل الغالب عليها الواو؛ عن الأخفش قال ابن بري: كل ألف مجهولة لا يُعرف عمّاذا انقلابها وكانت عن همزة بعد همزة يدعو أمر إلى تحريكها فإنها تُبدل واوًا حملاً على ضوارب وضويرب، فهذا حكمها إلا أن تكون طرفًا رابعة، فحينئذ تبدل ياء"، واستبعد مكي القيسي اشتقاق (آدم) من أديم الأرض، وبأنها على وزن (فاعَل)، ورجّح الرأي القائل بأنها من الأُدمة، وأنها على وزن أفعل. انظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.، ٣٨/١

[٣] سبق تخريجه في مبحث (نصب المضارع بأن المضمرة)

[٤] الحج ٣٦

[٥] جامع الدروس العربية: حاشية (٣)/ ٣١٠

[٦] البيت من البسيط، وهو لعباس بن مرداس في خزانة الأدب: ٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢، والكتاب: ٣٥١/١، وفي شرح قطر الندى: ١٥٣، وفي أوضح المسالك: ٢٦٥/١، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٦/١

إذ يقول: "والتقدير: لأن كنت ذا نفر افتخرت علي أو هددتني، لا تفتخر علي، فإن قومي لم تأكلهم الضبع، وأراد بالضبع السنة المجدبة مجازًا، أو الضبع حقيقة، فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه، لأن القوم إذا ضعفوا عن الانتصار عاثت فيهم الضباع"[١].

ت _ وشرحه لقول الشاعر:

وما زِلْتُ سبَّاقًا إلى كلّ غايةٍ	بها يُبْتغَى في الناسِ مجْدٌ وإجلالُ
وما قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ	ولكنّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ[٢]

حيث يقول: "والخال هو الطيب الأصل أيضًا. والخُؤولة جمع خال، كالعمومة جمع عم، أو هي على معنى المصدر للخال. يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه عمومة، (لكن) هنا ليست للاستدراك، إذ لا معنى له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد. والطيب: خبر عن اسم لكن، أي لكن عمي هو الطيب الأصل، والخال كذلك. والمعنى لم تقصر بي عن نيل المجد خؤولة ولا عمومة، فإن أعمامي وأخوالي ذوو نسب رفيع، ولكني أفتخر بنفسي وما أكسبه من الفضائل. يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين: الأولى من نفسه، والثانية من ناحية نسبه من جهتي أبيه وأمه. وأشار إليها بقوله: (وما قَصَّرتْ بي في التسامي خؤولة) أي: ولا عمومة. ففي الشطر الأول من البيت حذفٌ يدل عليه الشطر الثاني منه. وهذا من إيجاز العرب"[٣].

وأمثال هذه الشروح والتفسيرات اللغوية كثير، بحيث تلحظ من خلالها سعة ثقافة، وعمق واطلاع واسع على الأدب العربي وعلوم اللغة[٤].

٣ _ الإعراب التفصيلي التوضيحي

يُعَدُّ إعراب النصوص اللغوية إعرابًا مفصلاً _ بما فيها من إبراز لأهمية الجانب التطبيقي _ من أبرز الخصائص التعليمية التي تتسم بها المصنفات النحوية التعليمية، وقد أدرك الغلاييني ذلك، فأوْلى الجانب التطبيقي اهتمامًا كبيرًا في مصنفاته المدرسية من خلال التمرينات والتطبيقات، ولم يغفل ذلك

---

[١] جامع الدروس: ٣٧٠

[٢] البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٥٥/١

[٣] جامع الدروس: ٤١١

[٤] انظر: السابق: ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٠، وغيرها كثير بحيث لا تجد إلا بعض الصفحات المعدودة التي تخلو من الشروح والتفسيرات اللغوية.

في جامع الدروس أيضًا، لكنه استعاض عن التمرينات والتطبيقات بإعراب كثير من المفردات في النصوص اللغوية المختلفة، وقد اختلفت أعاريبه باختلاف الغرض منها، وذلك على الوجوه التالية:

أ_ إعراب للتدريب

لجأ الغلاييني إلى إعراب كثير من المفردات والأمثلة والشواهد في النصوص اللغوية المختلفة، وذلك بهدف تدريب الدارس على محاكاتها، والاستفادة منها في مواضع مشابهة، وقد ورد هذا النوع من الإعراب في مواضع كثيرة من الكتاب، نذكر منها على سبيل المثال: إعراب جملة (الله مُعطيَّ الرزقَ)[١]، وإعراب جملة التعجب (ما أحسن العلم!)[٢]، وغيرها[٣].

ب_ إعراب لإزالة اللبس

أعرب الغلاييني بعض المفردات لإزالة لبس قد يتبادر إلى ذهن الدارس، ومن نماذج ذلك إعراب الشاهد الشعري:

متى تأتِه تعشو إلى ضَوْءِ نارِه   تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ[٤]

"تعشو: فعل مضارع مرفوع، وليس جواب الشرط، وجملته حال من فاعل (تأت). أي متى تأته عاشيًا. وجواب الشرط هو (تجد)، يُقال عشا النار وإليها أتاها من بعيد يرجو عندها هدى أو قِرى، أو ضيافة"[٥]، وواضح أن الغلاييني أعرب الفعل (تعشو) احترازًا من لبس قد يقع فيه المعرب.

ج_ إعراب متصل بالمعنى

أعرب الغلاييني بعض المفردات والشواهد استنادًا إلى المعنى، ومنها إعراب الشاهد الشعري:

نُبِّئْتُ أخوالي بني تزيدُ   ظُلْمًا علينا لهُمُ فديدُ[٦]

---

[١] انظر: جامع الدروس: ٢٠
[٢] انظر: السابق: ٩٨
[٣] انظر: السابق: ص: ٢١، ٣١،٣٢، ٣٦، ٣٩، وغيرها كثير...
[٤] البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب: ٣/ ٧٤، ٧/ ١٥٦، ٩/ ٩٢، ٩٤، والكتاب: ١٠٠/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٣/ ٥٧٩
[٥] جامع الدروس: ٣٣١
[٦] البيت من الرجز، وهو لرؤبة في خزانة الأدب: ٢٧٠/١، و بلا نسبة في أوضح المسالك: ١٢٤/١

" نُبئت: ماضٍ مجهول، ونبّأ من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، والتاء نائب فاعل، وهو مفعوله الأول، وأخوالي: مفعوله الثاني، وبني: بدل منه، ومفعوله الثالث جملة (لهم فديد) من المبتدأ والخبر. أي نُبّئت أخوالي لهم فديد. وعلينا: متعلق بالخبر. وظلمًا: مصدر في موضع الحال، لأنه مؤول بظالمين. والفديد: الصوت والصراخ والجلبة. يقال: فَدّ يفِدُّ فديدًا: إذا صوّت، ورجل فداد: شديد الصوت. وتزيد هذا هو تزيد بن حلوان. أو قبيلة معروفة تنسب إليها البُرود التزيدية. وهو بالتاء المنقوطة من فوق. هذا ما صوّبه ابن يعيش في شرح المفصل. والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت"[1].

ولعل هذ الشرح والتوضيح لبعض المفردات في سياقها، بالإضافة إلى الإعراب التفصيلي يسهم إلى حد كبير في التيسير على الدارس، وتوجيه الإعراب التوجيه الصحيح.

ومن إعراباته المتصلة بالمعنى إعراب الشاهد الشعري:

تعفَّق بالأرْطَى لها وأرادَها   رجالٌ، فبذَّت نبلَهم وكَلِيبُ[2]

"تعفّق بالأرطى: لاذ بها والتجأ إليها. والأرطى: نوع من الشجر، والضمير في (لها) يعود إلى بقرة الوحش، وبذّت: غلبت، وفاعله يعود إلى بقرة الوحش، و(نبلهم): مفعوله. وليس هو الفاعل، كما قال من فسَّر البيت من أصحاب الشروح والحواشي النحوية تبعًا للعيني في شرح الشواهد الكبرى. والكليب: الكلاب، جمع كلب. وهو معطوف على رجال. والمعنى أنّ رجالاً لاذوا بالأرطى مستترين بها، وأرادوا صيد هذه البقرة، هم وكلابهم فلم يفلحوا، لأنها غلبت نبالهم وكلابهم"[3].

وكما نلحظ، فإن توجيه المعنى بهذه الصورة من خلال شرح المفردات، ثم الشرح الإجمالي لمعنى البيت من خلال لحظ العلاقات التي تربط بين الكلمات، أسهم بشكل جلي في توجيه الإعراب.

وهكذا ، فقد كان الغلاييني يلجأ إلى الإعراب كلما دعت الحاجة لذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة[4].

---

(1) جامع الدروس العربية: ٣٤١

(2) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في الرد على النحاة: ٩٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٢٠١/٢

(3) جامع الدروس العربية: حاشية (1) ص٤٤٩، وقد سها المؤلف عن إعراب (تزيد)، وهي مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهي علم منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل. انظر: حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك: ١٢٥/١

(4) انظر: جامع الدروس العربية: حواشي الصفحات: ٢٠، ٢١، ٣٦، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٧، ٢٣٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٤١، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٧٧، وغيرها كثير.

٤ _ تعدد التوجيه الصرفي والنحوي

لا شك أن علاقة الإعراب بالمعنى فسحت المجال أمام النحاة لتوجيه الإعراب في بعض القضايا توجيهات تجيز احتمالات إعرابية عدة للمفردة الواحدة، وقد أشار الغلاييني إلى كثير من تلك الجوازات على المستويين الصرفي والنحوي.

ومنها على المستوى الصرفي: جواز النسب إلى (سنة) على سنوي وسنهي، يقول: إذا أردت النسبة إلى اسم محذوف اللام تُرَدّ في تثنية أو جمع صحيح، وجب ردّها في النسبة وجوبًا كسنة، لأنك تقول في جمعها جمع سلامة: (سنوات أو سنهات)، فإن اعتبرت أنّ المحذوف هو الواو، قلت: (سنوات وسنوي)، وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء، قلت: (سنهات وسنهي)، وكلا الاعتبارين صحيح[١].

ومنها أيضًا: النسب إلى الاسم المقصور إذا كانت ألفُه خامسةً، نحو: مصطفى، فمنسوبها يكون على مصطفيٌّ ومصطفوي[٢].

ومما ورد من تعدد التوجيه على المستوى النحوي: إعراب كلمة (الذّمار) في قول الشاعر:

أنا الذائدُ الحامي الذّمارَ وإنما   يدافعُ عن أحسابهِم أنا أو مِثلي[٣]

حيث يقول: "يجوز في (الذمار) النصب على أنه مفعول به للحامي، والجر على أن الحامي مضاف إليه، وإنما جازت الإضافة مع اقتران المضاف بحرف التعريف، لأن المضاف صفة، والمضاف إليه مقترن به"[٤].

ومنه أيضًا: إعراب أسلوب التحذير (إياك والكذبَ)، يقول: "إياك: في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره (باعد، أو قِ، أو أُحذّرُ)، والكذب: معطوف على (إياك)، أو مفعول به لفعل محذوف أيضًا تقديره: احذر، أو توقَّ، وتقدير الكلام من جهة المعنى: باعد نفسك من الكذب، وباعد الكذب من نفسك. ولك أن تجعل الواو واو المعية، والكذب مفعولاً معه، والأمران جائزان، كما يُفهم من كلام سيبويه في كتابه. وقس على ذلك كل ما استعمل في باب التحذير بالعطف"[٥].

---

(١) السابق: ٢٣٤، ٢٣٥

(٢) انظر: السابق: ٢٣٤، وانظر: ص ١٧٥، حاشية (٢، ٣) ص٢١٦، وحاشية (٢) ص ٢٣٨، وحاشية (١) ص١٢٧، حيث ذُكِرتْ توجيهات عدة لبعض القضايا الصرفية التي تحتمل وجوهًا عدة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب: ٤/ ٤٦٥، والجنى الداني: ٣٩٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ٩٥/١

(٤) جامع الدروس العربية: حاشية (١) ص٩٧

(٥) جامع الدروس العربية: حاشية (٣) ص٤٤١

ووردت في الكتاب كثير من النماذج على تعدد التوجيه الصرفي والنحوي[١].

٥_ الاقتصار على التعليلات الضرورية

لم يحظَ التعليل النحوي على حيّز كبير عند الغلاييني، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى الغاية التي قصد إلى تحقيقها وهي تقريب النحو من عقول المتعلمين وأفهامهم، حيث اقتصر الكتاب على عدد يسير من التعليلات التي جاءت لغرض تعليمي وكانت في مجملها تهدف إلى الإجابة عن تساؤلات قد تتبادر إلى أذهان الدارسين، وذلك لتمكينهم من فهم القواعد النحوية وتثبيتها في أذهانهم، حيث اكتفى بشرح العلل وتوضيحها دون الإشارة إلى المسميات التي أطلقها النحاة على تلك العلل[٢]، ومن أمثلة العلل التي وقف عندها الغلاييني لتحقيق هذا الغرض ما يلي:

أ_ علة الاستثقال[٣]: حيث أشار إلى علة استثقال الياء والواو في الفعل الأجوف من باب (فَعِلَ يفعَل)، نحو: (نال ينال، وخاف يخاف)، حيث يُبيّن أن الأصل في الفعلين هو (نَيِلَ ينْيَل، وخَوِفَ يخْوَف)، وقُلبت الياء والواو في (نَيِلَ وخَوِفَ) ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وأما (يَنْيَل ويخْوَف) فنُقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ لأن حرف العلة ضعيف لا يقوى على تحمّل الحركة، والحرف الصحيح أولى بتحمّل الحركة منه، ثم قُلبت كلٌّ من الواو والياء ألفًا مراعاة للفتحة قبلهما[٤].

ب_ علة التشبيه[٥]: ومن أمثلة العلل التشبيهية التي نوّه إليها علة إعراب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل، حيث يبيّن أنّ المشابهة بينهما تكون من جهتي اللفظ والمعنى، فمن جهة اللفظ، فهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات، فيكتبُ على وزن (كاتب) ويُكْرِم على وزن (مُكْرِم). وأما من جهة المعنى؛ فلأن كلاً منهما يكون للحال والاستقبال، وفي السياق ذاته يذكر سبب تسمية المضارع مضارعًا باعتبار هذه المشابهة بينه وبين اسم الفاعل، فالمضارع أي المشابه، ويُقال: (هذا

(١) انظر: السابق: حواشي الصفحات: ٣٣، ٥٨، ٩٧، ١٠٧، ١٧٥، ٢١٦، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٧١، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤١، ٥٠٤، ٥٢٦

(٢) انظر: علل النحو للورّاق: مقدمة المحقق: ٥٩_ ٦٧، حيث ذكر المحقق تسعة عشر نوعًا للعلل عند الورّاق، وانظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٤٣_ ١٤٧، حيث ذكر السيوطي أربعة وعشرين قسمًا للعلل التي وردت عن النحاة.

(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٤٤

(٤) انظر: جامع الدروس العربية: حاشية (٧) ص٤٠، ٤١، وانظر مثالاً آخر على علة الاستثقال، حاشية (١) ص ٤٢

(٥) انظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٤٣

يضارع هذا)، أي يشابهه[١]. وعلة إعراب المضارع من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وواضح أنّ الغلاييني تبنى في شرحه لهذه العلة وجهة نظر البصريين[٢].

ج_ علة الأصل[٣]: ذكر الغلاييني علة الأصل عندما استشهد بقول الشاعر:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصّدودَ وقلّما　　　وِصالٌ على طول الصّدود يدومُ[٤]

حيث علّق على الفعل (أَطْوَلَ) بقوله: "أطال الشيء بالإعلال على القياس، ويُقال: أطوله بترك الإعلال والإتيان به على الأصل شذوذًا"[٥].

د_ علة الاستغناء[٦]: نبّه الغلاييني إلى هذه العلة في أثناء حديثه عن الفعل ناقص التصرف، حيث أشار إلى الفعلين (يدع ويذر)، وذكر أن الماضي منهما سُمع سماعًا نادرًا؛ لأن العرب كلهم إلا قليلاً منهم قد أُميت هذا الماضي من لغاتهم، وليس المعنى أنهم لم يتكلّموا به البتة، بل قد تكلموا به دهرًا طويلاً، ثم أماتوه بإهمالهم استعماله، فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مُماتًا، إلا ما سُمع منه سماعًا نادرًا[٧]. ويرى الغلاييني أنّ ما كان من هذا الباب فليس بالشاذ، لأنه جاء على على صيغته التي أهملوا استعمالها، فإنهم لم يقولوا: (يذر ويدع) إلا قالوا قبل ذلك (وذَرَ ووَدَعَ)[٨].

هـ_ علة النقيض[٩]: أشار الغلاييني إلى علة عمل لا النافية للجنس عمل إن، وعلّل لذلك بقوله: وذلك لأنها تفيد تأكيد النفي والمبالغة فيه، كما أنّ (إنّ) لتأكيد الإثبات والمبالغة فيه[١٠].

---

(١) انظر: جامع الدروس العربية: ٣٠٠، وانظر أمثلة أخرى على علة بناء بعض الأسماء لشبهها الحروف في الوضع أو المعنى أو الفتقار أو الاستعمال، ٣٣٣، ٣٣٤، وعلى علة بنا الفعل الجامد لشبهه الحرف من حيث أداؤه معنىً مجرّدًا عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، ٤٥

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/١٠١، ١٠٢، وتتلخص وجهة نظر الكوفيين في أن الفعل المضارع أُعرب لأنه دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، أما وجهة نظر البصريين فقد لخّصها الغلاييني في الأسباب الواردة أعلاه.

(٣) انظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٤٥

(٤) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي في خزانة الأدب: ١٠/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، والمقتضب: ١/ ٨٤، ومغني اللبيب: ٤/ ٦٨، ٦/ ٢٢٨، ٢٥٨

(٥) جامع الدروس العربية: حاشية (١) ص٤٧

(٦) انظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٤٣، ١٤٤

(٧) جامع الدروس العربية: ٥٢، وانظر: نظرات في اللغة والأدب: ١٩٢، ١٩٣

(٨) نظرات في اللغة والأدب: ١٩٢، ١٩٣

(٩) انظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٤٤

(١٠) جامع الدروس العربية : ٤٢٥

المبحث الخامس: المفاهيم والمصطلحات

إذا كان الغلاييني لم يشر إلى بعض المصطلحات المتعلقة بالعلل تيسيرًا على الناشئة، فإنه قد أكثرَ من ذكر المصطلحات النحوية المتعددة للمفهوم الواحد، حيث شغلت هذه المصطلحات حيزًا كبيرًا من كتابه، ولعل اتباعه الطريقة القياسية في عرض موضوعات الكتاب قد ألزمته الوقوف على مختلف المفاهيم والمصطلحات وتعريفها قبل البدء بتناول الأحكام والقواعد المتصلة بها، وقد تنوعت أساليب الغلاييني في عرض المفاهيم والمصطلحات على الوجوه الآتية:

أ_ الشرح التفصيلي للمصطلح ومناقشته

إنّ الصورة الذهنية للمصطلح أو المفهوم لا تكتمل في ذهن القارئ إلا بعد شرحه وتوضيحه للوقوف على سماته المختلفة، وقيوده المتعددة، وقد اعتمد الغلاييني في تناوله لكثير من المصطلحات على الشرح والمناقشة، وكانت هذه من السمات البارزة في عرضه للمصطلح، ومن أمثلة ذلك:

_ يقول في شرح مفهوم العَلَم: "اسم يدل على معيّن، بحسب وضعه، بلا قرينة: كخالد وفاطمة ودمشق والنيل. ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدول والقبائل والأنهار والبحار والجبال. وإنما قلنا: (بحسب وضعه)، لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر؛ كخليل المسمى به أشخاص كثيرون، فاشتراكهم في التسمية إنما كان بحسب الاتفاق والتصادف، لا بحسب الوضع، لأنّ كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم لواحد بعينه. أما النكرة: كرجل، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها. وكذا المعرفة من أسماء الأجناس: كالضمائر وأسماء الإشارة. والعلم يعيّن مسماه بلا قرينة: أما بقية المعارف، فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة. واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية. واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده. والمعرف بأل يعينه بواسطتها. والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدها به. والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها"[١].

_ يقول في المصدر الصناعي: "اسم تلحقه ياء النسبة مردفة بالتاء للدلالة على صفة فيه، ويكون في الأسماء الجامدة: كالحجرية، والإنسانية، والحيوانية، والكمية والكيفية، ونحوها، وفي الأسماء المشتقة:

---

[١] جامع الدروس العربية: ٨٨

كالعالمية، والفاعلية، والمحمودية، والأرجحية، والأسبقية، والمصدرية، والحرية، وغيرها"[١]. والمصدر الصناعي من المصطلحات التي لم يذكرها القدامى بهذا الاسم، "فهو تسمية حديثة قياسًا على المصدر القياسي والسماعي والميمي، فهو مصدر مصنوع من اسم وقعت في آخره إضافتان، فأُعطي هذا المفهوم الجديد للفظ"[٢].

ولعل الغلاييني _في حدود علم الباحث_ كان أوّل المُحدثين الذين تنبهوا إلى الفرق بين المصدر الصناعي والاسم المنسوب بقوله: "وليس كل ما لحقته ياء النسبة مُردفةً بالتاء مصدرًا صناعيًا، بل ما كان منه غير مراد به الوصف: كتمسك بعربيتك، أي (بخصلتك المنسوبة إلى العرب)، فإن أُريد به الوصف كان اسمًا منسوبًا لا مصدرًا، سواء أذُكِر الموصوف لفظًا: كتعلّم اللغة العربية، أم كان مُنوّنًا ومُقدّرًا كتعلّم العربية، أي (اللغة العربية)"[٣]، كما ذكر الغلاييني أنّ المولدين أكثروا من استخدام المصدر الصناعي في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية[٤]، وقد أخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قرارًا هذا نصه: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يُزاد عليها ياء النسب والتاء"[٥].

وهكذا نلحظ أنّ الغلاييني يعرض للمصطلح ويمثّل له، ثم يتناول أهم السمات البارزة فيه ويحرص على شرحها وتوضيحها من خلال تبيان وجوه الاختلاف بينه وبين غيره من المصطلحات الأخرى ذات الصلة؛ لكي تتضح الصورة في ذهن الدارس. وقد اكتفينا بمثالين خشية الإطالة، وعلى ذلك قِس، حيث عرض الغلاييني كثيرًا من المصطلحات بهذه الطريقة[٦].

ب_ الربط بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية

تتردد كثير من المصطلحات والمفاهيم النحوية في بعض مصنفات النحو دون الإشارة إلى دلالتها اللغوية، الأمر الذي يثير في ذهن القارئ تساؤلات عدة عن سبب هذه التسمية، ولعل الربط بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية يُيَسِّر على الدارسين استيعاب تلك المفاهيم في كثير من الأحيان، وثمة اهتمام لدى الغلاييني بربط المصطلح بدلالته اللغوية، غير أنّ ذلك لم يكن سمة بارزة في كل المفاهيم

---

[١] جامع الدروس العربية: ١٤١
[٢] انظر: مجلة مجمع اللغة العربية: الجزء الأول: ٢١٥، وانظر: المستقصى في علم التصريف: ٤٢٨
[٣] جامع الدروس العربية: ١٤١
[٤] السابق: ١٤١
[٥] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية: ٢١/٣
[٦] انظر: جامع الدروس العربية: ٤٥، ١٧٥، ٤٢٧، ٥٨٤، ٦٠٧، ٦٢٤، وغيرها كثير.

والمصطلحات الواردة في كتابه، ومن المفاهيم التي شرح معناها اللغوي قبل الاصطلاحي: مفهوم العمدة[١]، والفضلة[٢]، وضمير الفصل[٣]، والظرف[٤]، والاستثناء[٥].

ج_ ذِكْرُ أكثر من تسمية للمصطلح الواحد

لم يكتف الغلاييني بذكر اسم واحد للمصطلح النحوي، وإنما كان في كثير من الأحيان يذكر التسميات الأخرى للمصطلح مع بيان سبب التسمية أحيانًا، وفي مواضع أخرى كان يذكر التسميات الأخرى دون تعليلها.

ومن المصطلحات التي ذكر تسمياتها مع تعليل سبب التسمية:

_ **الفعل المتعدي**: ويسمى (الفعل الواقع)، لوقوعه على المفعول به. و(الفعل المجاوز)، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به[٦].

_ **الفعل اللازم:** ويسمى (الفعل القاصر)، لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل. و(الفعل غير الواقع)، لأنه لا يقع على المفعول به. و(الفعل غير المجاوز)، لأنه لا يجاوز فاعله[٧].

ومصطلح الفعل الواقع للدلالة على الفعل المتعدي، والفعل غير الواقع للدلالة على الفعل اللازم مصطلحان كوفيان[٨]، وَوَرَد الفعل المجاوز وغير المجاوز للدلالة على المتعدي واللازم عند الأشموني[٩].

---

[١] سميت عمدة لأنها ركن الكلام، فلا يُستغنى عنها بحال من الأحوال، ولا تتم الجملة بدونها. جامع الدروس العربية: ٢٣

[٢] سميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه، والفضل في اللغة معناه الزيادة. انظر: السابق: ٢٤

[٣] سمي ضميرًا لمشابهته الضمير في صورته، وسمي ضمير الفصل لأنه يُؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت. السابق: ١٠١

[٤] الظرف في الأصل ما كان وعاء لشيء، وتسمى الأواني ظروفًا، لأنها أوعية لما يُجعل فيها، وسميت الأزمنة والأمكنة ظروفًا، لأن الأفعال تحصل فيها ـ فصارت كالأوعية لها. ا: السابق: ٤٦٥

[٥] الاستثناء: استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه، إذا صرفه عنه ولواه، فالاستثناء صرف لفظ المستثنى منه من عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله ما حُكِم به على المستثنى منه. السابق: ٥٢٣

[٦] انظر: جامع الدروس العربية: ٢٨

[٧] انظر: السابق: ٣٨

[٨] انظر: معاني القرآن للفراء: ١٦/١ ، حيث جاء في تفسير الفراء لقوله تعالى: "صم بكم عمي فهم لا يرجعون"، "ونصبه على جهتين: إن شئت على معنى (تركهم صمًا بكمًا عميًا)، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف صمًا بالذم لهم.، وانظر: السابق: ١٥٠/٢، ١٧/١، ٢١، ٤٠، ٤٦، ٥٩،...

[٩] انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٢/ ١٢٢

_ **ضمير الفصل:** ومن العلماء من يسميه (عمادًا)، لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والنعت[١].

وتسمية ضمير الفصل بالعماد تسمية كوفية، وبعضهم يسميه دعامة، لأنه يُدعم به الكلام، أي يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه[٢].

_ **الأسماء المشبهة بالأفعال:** وتسمى (الأسماء المتصلة بالأفعال) لأنه تشبه الأفعال في الدلالة على الحدث[٣].

_ **لام الجحود:** وسماها بعضهم لام النفي، وتسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص، لأنّ الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، والنحويون أرادوا هنا النفي مطلقًا، لا نفي ما تعرف فقط، ولذا صوّب ابن النحاس تسميتها بلام النفي[٤]. واستخدم الفراء الجحد للدلالة على النفي[٥].

_ **(لا) النافية للجنس:** وتسمى (لا التبرئة)، لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتصاف بالخبر[٦]. والتبرئة مصطلح كوفي ورد عن الفراء[٧].

_ **الضمير المجهول:** وهو مصطلح أطلقه الكوفيون على الضمير الذي لا يعود إلى شيء مذكور قبله[٨].

_ **المفعول فيه:** ويسمى (ظرفًا)، والظرف في الأصل: ما كان وعاء لشيء. وتسمى الأواني ظروفًا، لأنها أوعية لما يُجعل فيها، وسميت الأزمنة والأمكنة (ظروفًا)؛ لأنّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها[٩].

---

[١] جامع الدروس العربية:١٠١

[٢] انظر: همع الهوامع: ٢٣٦/١، وانظر: معاني القرآن للفراء، ٥٢/١، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٢٢٧، المسألة (١٠٠)، حيث دار خلاف بين الكوفيين والبصريين حول تسمية هذا النوع من الضمير.

[٣] جامع الدروس العربية: ١٢٧، يقصد الغلاييني بالأسماء المشبهة بالأفعال أو المتصلة بالأفعال تلك الأسماء الدّالة على الحدثية المجردة من الزمن مثل: (المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة)

[٤] جامع الدروس العربية: ٣١١، وحاشية [٣] من الصفحة نفسها

[٥] انظر: معاني القرآن للفراء: ٥٢/١

[٦] جامع الدروس العربية: ٤٢٤

[٧] انظر: معاني القرآن للفراء: ١٢٠/١

[٨] انظر: جامع الدروس العربية: حاشية [١] ص٥٧١، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦١/١ حيث أطلق مصطلح الاسم المجهول على اسم (كان) المضمر في قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً ﴾ الأنعام ١٤٥، إذ يقول: " وفي (الميتة) وجهان: الرفع والنصب...، ومن رفع (الميتة) جعل (يكون) فعلاً لها، اكتفى بيكون بلا فعل...، ومن نصب قال: كان من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في (كان) اسمًا مجهولاً، وصيروا الذي بعده فعلاً لذلك المجهول". معاني القرآن للفراء: ٣٦٠/١، ٣٦١

[٩] جامع الدروس العربية: ٤٦٥

_ **الحال المؤسسة:** وتسمى (المبينة)، لأنها تذكر للتبيين والتوضيح، وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها، نحو: جاء خالدٌ راكبًا، وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[١].

_ **حروف الجر:** وسميت بذلك؛ لأنها تجر معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها، أو لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تَخفضه. وتسمى (حروف الخفض) أيضًا، لذلك، وتسمى أيضًا (حروف الإضافة)، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها[٢]. "والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين"[٣]، وتسميتها بحروف الإضافة تسمية كوفية أيضًا[٤].

_ **الإضافة المعنوية:** "وتُسمّى أيضًا: الإضافة الحقيقية والإضافة المحضة، وقد سميت معنوية؛ لأنّ فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه[٥]. وسمّيت حقيقية؛ لأن لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة. وسمّيت محضة؛ لأنّها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه"[٦].

_ **الإضافة اللفظية:** وتُسمّى أيضًا الإضافة المجازية والإضافة غير المحضة، أمّا تسميتها باللفظية؛ فلأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع. وأمّا تسميتها بالمجازية؛ فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة، وإنما هي للتخفيف. وأمّا تسميتها بغير المحضة؛ فلأنها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة، بل هي على تقدير الانفصال، ألا ترى أنك تقول: (هذا الرجل طالبٌ علمًا، رأيت رجلاً نصّارًا للمظلوم، انصر رجلاً مهضومًا حقُّه، عاشر رجلاً حسنًا خلقُه)"[٧].

---

[١] الكهف: ٥٦، والأنعام: ٤٨

[٢] جامع الدروس العربية: ٥٥٤

[٣] شرح المفصل: ١٢٣/٢

[٤] انظر: همع الهوامع: ٤/ ١٥٣

[٥] "وضابطها أن يكون المضاف غير وصف مضاف إلى معموله بأن يكون غير وصف أصلاً، كمفتاح الدار، أو يكون وصفًا مضافًا إلى غير معموله، ككاتب القاضي، ومأكول الناس، ومشربهم وملبوسهم، وتفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: هذا كتابُ سعيد، وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: هذا كتاب رجلٍ، إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الإبهام والتنكير، فلا تفيده إضافته إلى المعرفة تعريفًا، وذلك مثل: غير ومثل وشبه ونظير، نحو: جاء رجل غيرك، أو مثلُ سليم، أو شبه خليل، أو نظير سعيد...، وكذا المضاف إلى ضمير يعود إلى نكرة فلا يتعرّف بالإضافة إليه، نحو: جاءني رجل وأخوه، رب رجلٍ وولدِه، كم رجلٍ وأولادِه". انظر: جامع الدروس العربية: ٥٨٥

[٦] السابق: ٥٨٦

[٧] السابق: ٥٨٦

_ **الأحرف المصدرية:** وتسمى (الموصولات الحرفية) أيضًا، ويسمى الحرف المصدري موصولاً حرفيًا، لأنه يوصل بما بعده فيجعله في تأويل مصدر [١].

وثمة مصطلحات عدة ذكر لها تسميات أخرى دون أن يعلل سبب التسمية، ومن هذه المصطلحات: مصدر المرة: ويسمى (مصدر العدد)[٢]. ومصدر النوع: ويسمى (مصدر الهيئة)[٣]. ولام كي: وتسمى وتسمى (لام التعليل)[٤]. ولام العاقبة: وتسمى (لام الصيرورة، ولام المآل، ولام النتيجة)[٥]. وأحرف ليس: وتسمى (الأحرف المشبهة بليس في العمل)[٦]. والمفعول له: ويسمى (المفعول لأجله، والمفعول من أجله)[٧]. والتمييز: ويسمى (التفسير والتبيين)[٨]. ولام الاختصاص: وتسمى (لام الاستحقاق)[٩]. الاستحقاق)[٩]. ولام شبه الملك: وتسمى (لام النسبة)[١٠]. ولام التبيين: وتسمى (اللام المُبيِّنة)[١١]. ولام ولام الوقت: وتسمى لام التاريخ[١٢]. والنعت: ويسمى (الصفة)[١٣]. والتوكيد: ويسمى (التأكيد)[١٤]. والعطف: ويسمى (عطف النسق)[١٥]. والحرف العاطل: ويسمى (الحرف غير العامل)[١٦].

---

(١) جامع الدروس العربية: ٦٢٦، وحاشية (١) من الصفحة نفسها.
(٢) السابق: ١٣٦
(٣) السابق: ١٣٧
(٤) السابق: ٣٠٩
(٥) السابق: ٣٠٩
(٦) السابق: ٣٩٧
(٧) السابق: ٤٦١
(٨) السابق: ٥١٣ ، وانظر: همع الهوامع:٤/٦٢
(٩) السابق: ٥٦٦، و لام الاستحقاق: هي اللام الداخلة بين معنى وذات، نحو: الحمدلله، والنجاح للعاملين.
(١٠) السابق: ٥٦٦ ، ولام النسبة: هي اللام الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها لا يملك، نحو: اللجام للفرس.
(١١) السابق: ٥٦٦، واللام المبينة: هي التي تبين أن مصحوبها مفعول لما قبلها من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو: خالد أحب لي من سعيد، وما أحبني للعلم!
(١٢) السابق: ٥٦٨، لام الوقت، نحو: هذا الغلام لسنة، أي مرّت عليه سنة.
(١٣) السابق: ٥٩٥
(١٤) السابق: ٦٠٣
(١٥) السابق: ٦١٢
(١٦) السابق: ٦١٩

وكما نلحظ فإن بعض هذه المصطلحات من استخدامات الكوفيين مثل: مصطلح التفسير للدلالة على التمييز وهو من استخدامات الفراء[١]، ومصطلح النعت للدلالة على الصفة[٢]، ومصطلح النسق للدلالة للدلالة على العطف[٣].

مصطلحات أُخرى

وبالإضافة إلى المصطلحات السابقة، فقد وردت عن الغلاييني مصطلحات جديدة _في حدود علم الباحث_ غير موجودة في المصنفات النحوية، مثل:

أ_ اللام التشبيهية: وهي نوع من أنواع الإضافة ذكره الغلاييني علاوة على الأنواع الثلاثة المعروفة (اللامية والبيانية والظرفية)، ويقصد بالإضافة التشبيهية: ما كانت على تقدير كاف التشبيه، وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه، نحو: (انتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود)، ومنه قول الشاعر ابن خفاجة:

والريح تعبث بالغصون، وقد جرى ذهبُ الأصيلِ على لجين الماءِ[٤]

ويرى الغلاييني أنّ هذا النوع من الإضافة اللامية[٥] لم يتعرض له النحاة غير أن جعله قسمًا برأسه أولى وأوضح[٦]. وفي تقديري أنّ هذا النوع من الإضافة الذي جعله الغلاييني نوعًا رابعًا يمكن أن يدخل ضمن الإضافة البيانية على سبيل المجاز بتقدير حرف الجر (من)، فنقول في: (انتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود) انتثر لؤلؤ من الدمع على ورد من الخدود، فلا داعي إذًا لمزيد من التفريعات والتقسيمات.

ب_ المؤثِّر والمتأثِّر: ويقصد بالمؤثِّر: العامل، والمتأثِّر: المعمول، ويبرر الغلاييني استعمال هذين المصطلحين، للحاجة إليهما، ولأن قياس اللغة لا يأباهما[٧].

---

[١] انظر: معاني القرآن للفراء: ٧٩/١
[٢] انظر: السابق: ٧/١
[٣] انظر: همع الهوامع: ٢٢٣/٥، حيث قال السيوطي في حديثه عن العطف: "وعند الكوفيين هو المتداول نسقًا"
[٤] البيت من الكامل، وهو لابن خفاجة في ديوانه، انظر: ديوان ابن خفاجة، تحقيق: عبد الله سنده، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٤
[٥] هكذا وردت في الكتاب، ويبدو أنها سقطة طباعية أو سهو من المؤلف ، حيث وردت في المتن (التشبيهية) وفي الحاشية (اللامية)، انظر: جامع الدروس العربية: ٥٨٥، وحاشية [٢] من الصفحة نفسها.
[٦] السابق: ٥٨٥، وحاشية [٢] من الصفحة نفسها
[٧] انظر: جامع الدروس العربية: ٦٣٤

ولا بأس من استخدام مصطلحي المؤثِّر والمتأثِّر للدلالة على العامل والمعمول، فتعريف الإعراب كما ورد عن النحاة هو "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"(١).

وهكذا، ومن خلال تعدد المصطلحات في الكتاب بوجه عام تتجلى لنا ثقافة الغلاييني الواسعة واطلاعه على مصطلحات البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة، غير أنه _كما لاحظنا_ التزم بالمصطلحات النحوية الدارجة كما وردت عند البصريين، وكان يذكر المصطلحات الكوفية وغيرها تالية لها، وربما كان يهدف من خلال ذكر التسميات الأخرى لبعض المصطلحات إلى تعزيز فهم الدارس لها من خلال التفكّر في العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمفهوم، بالإضافة إلى وضع الدارس في صورة المصطلحات وتعريفه بتسمياتها المتعددة.

---

(١) شرح شذور الذهب: ٣٣، وهمع الهوامع: ١/٤٠، ٤١

المبحث السادس: مصادره في الكتاب

أثرى الغلاييني كتابه بمجموعة كبيرة من المصادر النحوية بالإضافة إلى المصادر اللغوية الأخرى وكتب التفسير والقراءات وغيرها، وسيعرض الباحث لهذه المصادر بهدف تسليط الضوء على ثقافة الغلاييني الواسعة وسعة اطلاعه على المصادر المختلفة في مظانها، وليس رغبة في الإحصاء. وثمة أكثر من طريقة اتبعها الغلاييني في النقل عن المصادر على النحو التالي:

أ_ مصادر منسوبة إلى الكتاب والمؤلف معًا: ومن الأمثلة على ذلك:

نقله عن (الكتاب) لسيبويه[١]، وعن (الكُتَّاب) لابن دُرُسْتوَيْهِ[٢]، وعن (شرح أدب الكاتب) لابن السيد البَطَلْيوسي[٣]، وعن (المفصل) للزمخشري[٤]، وعن (شرح المفصل) لابن يعيش[٥]، وعن (الجنى الداني) للمرادي[٦]، وعن (مغني اللبيب) لابن هشام[٧]، وعن (شرح المغني) للدماميني[٨] وعن (شرح الألفية) لابن الناظم[٩]، وعن (شرح الشواهد الكبرى) للعيني[١٠]، وعن (التصريح شرح التوضيح) للأزهري[١١]، وعن (جمع الجوامع[١٢]، وهمع الهوامع[١٣]، وشرح شواهد المغني[١٤]) للسيوطي، وعن (شرح الألفية للأشموني)[١٥] وعن (حاشية الصبان على الأشموني)[١٦]، وعن (حاشية الخضري على ابن عقيل)[١٧].

ب_ مصادر منسوبة إلى المؤلف دون الإشارة إلى الكتاب

نقل الغلاييني آراء للنحاة في عصور مختلفة ومن مذاهب عدة من دون أن يشير إلى الكتاب الذي نقل عنه، ومن هؤلاء:

---

[١] جامع الدروس العربية: حاشية [٤] ص٧٣، وحاشية [٣] ص٤٤١
[٢] السابق: ٢٨٧
[٣] السابق: ٢٩٦
[٤] السابق:٥٥، وحاشية [٣]ص١٢٩
[٥] السابق: حاشية [٢] ص ٧٤ ، وص: ١٩٩، ٢٠١، ٣٤١
[٦] السابق: ٢٨٧
[٧] السابق: ٧٢، ٣٥٠
[٨] السابق: ٢٨٧
[٩] السابق: ٥٠٦
[١٠] السابق: ٣٥٥، ٤٩٩، ٥٧٣
[١١] السابق: حاشية [٢]ص٧٤، و انظر: ص١٩٥، ٥٣٦
[١٢] السابق: ١٩٩
[١٣] السابق: ٣٢، ٤٦، ٥٢، ١٩٥، ٣٤٢، ٥٠٧
[١٤] السابق: ٥٦٣
[١٥] السابق: حاشية [٢]ص١٥٨
[١٦] السابق: حاشية [٢]ص٧٤، و انظر: ص ١٩٥، ٢٧٥، ٥٧٠، ٥٨٠
[١٧] السابق: هامش [٢] ص ٧٤، و انظر: ص ١٩٥

عيسى بن عمر[١]، والخليل[٢]، ويونس[٣]، وأبو عمرو[٤]، والكسائي[٥]، واللحياني[٦]، والفراء[٧]، والأخفش[٨]، وثعلب[٩]، والمبرد[١٠]، والزجاج[١١]، وابن السراج[١٢]، وابن كيسان[١٣]، وابن الأنباري[١٤]، الأنباري[١٤]، والسيرافي[١٥]، وأبو علي الفارسي[١٦]، وابن خروف[١٧]، والأعلم[١٨] وابن الحاجب[١٩]، وابن مالك[٢٠]، وابن عصفور[٢١]، وابن النحاس[٢٢]، وأبو حيان[٢٣].

وفي بعض المواضع نقل الغلاييني عن بعض النحاة الذين سبق أن أشار إلى مؤلفاتهم مكتفيًا بذكر أسمائهم، وذلك لشهرة مؤلفاتهم _على ما يبدو_ ومن أبرزهم: سيبويه[٢٤]، والزمخشري[٢٥]، وابن يعيش[٢٦]، والصبّان[٢٧].

---

(١) السابق: ٣٤٠
(٢) السابق: ٢٣٦
(٣) السابق: ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٨، ٤٢٤، ٣٦٠
(٤) السابق: ٢٧٥
(٥) السابق: ٢٧٥، ٣١٤، ٣٢٨، ٤٠١، ٤٤٨، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٨٧
(٦) السابق: ٥٥٥، ٥٥٦
(٧) السابق: ٥٦، ١٢٩، ٢١٤، ٤١٧، ٥٥١، ٦١١، ٦١٦، ٦١٧
(٨) السابق: ٣٢، ٢١٢، ٢٧٧، ٢٨٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٨٠، ٤٢٤، ٤٥٨، ٥٦٦، ٥٧٨
(٩) السابق: ٣٤٧
(١٠) السابق: ٢٤٢، ٣١٩
(١١) السابق: ٥٦
(١٢) السابق: ٢٠٤، ٣١٩
(١٣) السابق: ٥٦، ٢٤٦، ٢٤٩
(١٤) السابق: ٢٤٨
(١٥) السابق: ٣٢
(١٦) السابق: ٤٧، ٢٤٦، ٢٩٦، ٣١٩، ٣٤٧، ٥٦٦،
(١٧) السابق: ٥٦
(١٨) السابق: ٥١، إبراهيم بن قاسم أبو إسحق البطليوسي النحوي، توفي ٦٤٢هـ، وقيل ٦٤٦هـ ، انظر: بغية الوعاة:٤٢٢/١
(١٩) السابق: ٣٣٧
(٢٠) السابق: ١٩، ٢٠، ٢٦٣، ٣٣٧، ٣٤٧، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٠٤، ٤٩٦، ٥٦٦
(٢١) السابق: ٣٠٨، ٥٤٣
(٢٢) السابق: ٣١١
(٢٣) السابق: ٢٨٣، ٢٩٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٥٤٣
(٢٤) نقل الغلاييني آراء لسيبويه في اثنين وعشرين موضعًا. انظر: السابق: ٤٦، ٧٣، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٧٩، ٣٠٨، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٨٩، ٤١٩، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٨٧
(٢٥) نقل عن الزمخشري في اثني عشر موضعًا. انظر: السابق: ٤٨، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٧٤، ١١٣، ١٢٩، ١٧٤، ٤٩٦، ٥٥٥، ٥٥٦
(٢٦) انظر: السابق: ٧٤، ١٩٩، ٢٠١، ٣٤١، ٥٤٢
(٢٧) انظر: السابق: ٧٤، ١٩٥، ٢٧٥، ٥٣٥، ٥٧٠، ٥٧٨، ٥٨٠

ج_ آراء منسوبة في إجمال إلى المذاهب النحوية وإلى جماعات من النحاة:

نسب الغلاييني بعض الآراء التي عرضها إلى البصريين[١]، أو الكوفيين[٢]، أو البغداديين[٣]، كما استخدم عبارات مجملة ومبهمة في كثير من نقوله عن النحاة، ومن تلك العبارات: بعض البصريين، وجماعة من المحققين، وبعض المحققين، والمحققين من النحاة، والمحققين من العلماء، وبعض محققي النحاة، وبعض العلماء، والجمهور، والعلماء، وكثير من العلماء، وجماعة من العلماء، وأصحاب الحواشي، ومن أقوال النحاة، والمتقدمين من النحاة، ومذهب الجمهور، ومذاهب النحاة، والجمهور الأعظم من النحاة، وجمهور من العلماء، ومذهب المتقدمين، وبعض المؤلفين من المتأخرين، وعلى رأي من يقول، وكما قالوا، وقال بعضهم، وقال قوم، وقال آخرون، وغيرها من العبارات الأخرى، وهي كثيرة في الكتاب.

وبالإضافة إلى المصادر النحوية، فقد نقل الغلاييني عن بعض المصادر اللغوية كالمعاجم العامة، والمعاجم المتخصصة، وغيرها من كتب اللغة.

ومن مصادره اللغوية: القاموس[٤]، وشرح القاموس[٥]، ولسان العرب[٦]، وأساس البلاغة للزمخشري[٧]، للزمخشري[٧]، والفائق للزمخشري[٨]، والنهاية لابن الأثير[٩]، وتاج العروس للزبيدي[١٠]، وجمهرة الأمثال[١١]، والمصباح للفيومي[١٢]، ومجمع الأمثال[١٣]، والمعجم في بقية الأشياء لأبي هلال

---

[١] انظر: السابق: ٧١، ١١٥، ٢٧٠، ٢٩٦، ٢١١، ٣٢١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٤٣٨، ٤٧٨، ٤٩١، ٤٩٢، ٥١١

[٢] انظر: السابق: ٧١، ١١٥، ١٥٤، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٩٦، ٣١٠، ٣١١، ٣٢١، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧٦، ٣٨٠، ٤٠٨، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٧٨، ٥١١، ٥٢٣، ٥٢٨، ٥٣٧، ٥٤٩، ٥٧١، ٦١٦، ٦١٧

[٣] انظر: السابق: ٢٧٢، ٥٢٨

[٤] انظر: السابق: ٢٢٩، ٥٦٣

[٥] انظر: السابق: ٤٦، ٤٨، ١٣٣، ١٨٧، ٢٩٦، ٣٥٥

[٦] انظر: السابق: ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٧٤

[٧] انظر: السابق: ٤٨، ٧٤

[٨] انظر: السابق: ٤٨، ٥١

[٩] انظر: السابق: ٤٨

[١٠] انظر: السابق: ٣٢، ٤٨

[١١] انظر: السابق: ٧٤

[١٢] انظر: السابق: ١٨٧، ٢٢٩، ٢٤٩

[١٣] انظر: السابق: ٢٢٩، ٣٥٥

العسكري[١]، وشرح الحماسة للتبريزي[٢]، ومعجم البلدان[٣]، والصحاح للجوهري[٤]، والكليات لأبي البقاء البقاء الكفوي[٥].

ومن مصادره في كتب تفسير القرآن: تفسير السخاوي[٦]، وتفسير الزمخشري[٧]، وتفسير البيضاوي[٨].

البيضاوي[٨].

ومن القراءات التي نقلها: قراءة نافع[٩]، وقراءة عاصم[١٠]، وقراءة حفص[١١]، وقراءة ابن كثير[١٢]، وقراءة أبي عمرو[١٣]، وقراءة ابن عامر[١٤]، وقراءة حمزة[١٥]، وقراءة ابن عباس[١٦]، وقراءة الحسن البصري[١٧].

وهكذا، فقد أغنى الغلاييني كتابه بآراء أئمة النحو في مختلف العصور، فقد أخذ عن أبرز نحاة البصرة كالخليل وسيبويه ويونس والأخفش والمبرد، كما نقل عن أئمة كبار النحو الكوفي كالكسائي والفراء وثعلب، وعن بعض البغداديين كابن الأنباري وأبي علي الفارسي والزمخشري، وعن المغاربة والأندلسيين كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان، وعن نحاة مصر كابن يعيش وابن الحاجب وابن هشام، وعن نحاة متأخرين كالأزهري والسيوطي والصبان والأشموني، وغيرهم[١٨]. كما رَفَدَ كتابه أيضًا بآراء كثير من اللغويين والمفسرين على نحو ما رأينا.

وعلى الرغم من الأمانة العلمية التي اتسم بها الغلاييني في عزو النقول إلى أصحابها، فإن هناك مأخذين يمكن تسجيلهما على منهجه في النقل، وهما:

---

[١] انظر: السابق: ٣٥٥
[٢] انظر: السابق: ٥٦٣
[٣] انظر: السابق: ٥٦٣
[٤] انظر: السابق: ٥١، ٦٢١
[٥] انظر: السابق: ٤٧
[٦] انظر: السابق: ٥٥٥، ٥٥٦
[٧] انظر: السابق: ٥٥٥، ٥٥٦
[٨] انظر: السابق: ٥٥٥، ٥٥٦
[٩] انظر: السابق: ٢٥٧، ٢٧٥
[١٠] انظر: السابق: ٢٥٧، ٢٧٥، ٦٠٧
[١١] انظر: السابق: ٢٥٧، ٦٠٧
[١٢] انظر: السابق: ٢٧٤، ٢٧٥
[١٣] انظر: السابق: ٢٧٥
[١٤] انظر: السابق: ٢٧٥
[١٥] انظر: السابق: ٢٧٥، ٤٨٤، ٤٨٥
[١٦] انظر: السابق: ٣٣٠
[١٧] انظر: السابق: ٥٠٤
[١٨] اعتمد الباحث في تصنيف النحاة بحسب المدارس النحوية على كتاب (المدارس النحوية، شوقي ضيف)

_ الاكتفاء بذكر آراء العلماء دون الإشارة إلى مصنفاتهم، على نحو ما رأينا في كثير من نقولاته، الأمر الذي يُشكّل لدى الدارس صعوبة في تتبع هذه الآراء.

_ استخدام عبارات مجملة ومبهمة لا تُنبئ عن عنوان المصدر الذي تم النقل عنه، وقد وردت في الكتاب بكثرة.

إنّ عدم الإفصاح عن المصدر له ما يبرره في بعض الأحيان كأن يكون المصدر معروفًا بصاحبه، ككتاب سيبويه، ومفصل الزمخشري، وغيرها، أو لأن بعض هؤلاء العلماء لم تصلنا مؤلفاتهم، وبُثَّت آراؤهم في مصادر أخرى، مثل: عيسى بن عمر والخليل ويونس وغيرهم، على أن هناك علماء كثيرين كثرت مصنفاتهم، ولا نعرف من أي هذه المصنفات كان هذا النقل أو ذاك. والأمر ذاته ينطبق على العبارات المبهمة المستخدمة في عزو بعض النقول إلى بعض العلماء أو بعض المحققين أو إلى أصحاب الحواشي، وغيرها على نحو ما ذكرناه.

المبحث السابع: موقفه من النحاة

لقد كان للتراث النحوي الكبير الذي خلّفته مدرستا البصرة والكوفة، وما دار من خلافات في الرأي بينهما أثر بالغ في ظهور المدارس النحوية الأخرى التي تلتهما، كالمدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية، وقد امتد ذلك الأثر إلى المتأخرين من النحاة وإلى المحدثين الذين اعتمدت دراساتهم النحوية ومصنفاتهم في معظمها على ما تفتقت عنه أذهان أئمة النحو من المدرستين، وأحسب أن هذه الدراسات كانت إما شرحًا وتحقيقًا لآرائهما، وإما عيالاً عليهما، مع اختلاف الأهداف والغايات والتي كان من أبرزها الدعوة إلى تيسير النحو، ليكون قريبًا من عقول الدارسين.

ولم يكن الغلاييني بمنأى عن ذلك كله، فقد كان لاطلاعه العميق على كتب التراث النحوي واللغوي، وعلى المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة دور في بروز شخصيته النحوية المتفردة التي لا تسلم بالأمور كما هي، بل كان يبدي رأيه في كثير من القضايا عندما يجد حاجة يلتمس من خلالها مدخلاً للتيسير.

وثمة أكثرُ من طريقة اتبعها الغلاييني في إظهار موقفه من النحاة، وذلك من خلال الوقوف على بعض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وترجيح رأي على آخر وفق رؤيته التي تجنح للتيسير، أو من خلال عرض بعض القضايا وإظهار موقف كل من البصريين أو الكوفيين على حدة، وإبداء الرأي فيها، أو من خلال مناقشة آراء متعددة لبعض النحاة، واختيار ما يتفق ورؤيته.

وقد تباينت مواقف الغلاييني من ذلك كله على ثلاثة أوجه: أولها: الاختيار والترجيح، وثانيها: الوقوف محايدًا، وثالثها: الاعتراض والمخالفة، ولسنا هنا بصدد دراسة هذه المسائل بالتفصيل، وإنما نعرضها بهدف الوقوف على منهج الغلاييني وفكره في تيسير النحو.

١_ الاختيار والترجيح

لم يكتفِ الغلاييني _ في كثير من المسائل التي تناولها _ بعرض آراء النحاة فيها، بل كان يناقش ويُعلّل، ويُبدي رأيًا ثم يختار ما يوافق رؤيته ويرجحه، ومن عباراته التي استخدمها في اختياراته: (على الأصح، على الصحيح، على الأرجح، وهو الحق، والمختار، وهو الأقرب، وما هذا ببعيد، ...)، ومن نماذج ذلك:

أ ـ عرض الغلاييني لاختلاف النحاة في معنى صيغة التعجب (أفعل بـ)، في مثل قولنا: (أكرِم بزيد)، حيث يرى فريق منهم "أنّ أصله (أكرمَ زيدٌ)، أي صار ذا كرم، كأَغَدَّ البعير، أي: صار ذا غُدة، إلا أنه أُخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أُخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: (رحمه الله)، والباء مثلها في (كفى بالله)"[١]، ونُسب هذا الرأي لسيبويه والجماعة كما يقول ابن يعيش[٢]، ويرى الزمخشري وهو من أنصار الفريق الثاني "أن في هذا القول ضربًا من التعسف، والأسهل مأخذًا منه أن يُقال: إنه لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى:﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[٣]، أو هو أمر بأن يصيّره ذا كرم والباء للتعدية. هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلان أكرم بزيد، ويا رجال أكرم بزيد)"[٤].

ويوضّح الغلاييني رأي الزمخشري بقوله: "فعلى هذا فمجرور الباء في موضع المفعول به، لأنه في موضع الفاعل، ويكون فاعل (أكرِم) مستترًا تقديره أنت مثله في كل أمر للواحد، وما هذا ببعيد، هو قول جماعة من العلماء غير الزمخشري كالفراء والزّجّاج وابن كيسان وابن خروف[٥]. وثمرة الخلاف بين جعله أمرًا صورة ماضيًا حقيقة، وجعله أمرًا صورة وحقيقة أنه لو اضطر شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتعجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفراء ومن تابعه، لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل"[٦].

وعلى الرغم من أنّ الغلاييني ذكر وجهتي النظر في هذه المسألة، غيرَ مُستبعِد لرأي الفراء ومن تابعه، فإنه قد تبنى رأيهم صراحة في كتابه (الدروس العربية للمدارس الثانوية) تيسيرًا على الطلاب، حيث يقول في إعراب (أقبِحْ بالجهل): "أقبِحْ: فعل أمر خرج من معنى الأمر إلى معنى التعجب،

---

[١] شرح المفصل: ٤١٨/٤، وانظر: جامع الدروس العربية: ٥٥

[٢] انظر: شرح المفصل: ٤٢٠/٤

[٣] البقرة : ١٩٥

[٤] شرح المفصّل: ٤١٨/٤، ٤١٩، وانظر: جامع الدروس العربية: ٥٥، ٥٦

[٥] انظر رأي الفراء وابن كيسان وابن خروف في توضيح المقاصد: ٢/ ٨٨٧، " ذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره، واستحسنه الزمخشري وابن خروف، وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن، كأنه قيل: يا حُسنُ أحسِن بزيد، أي: دُمْ به، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال"، وانظر رأي الزّجّاج في الجنى الداني: ٤٧، يقول المرادي في حديثه عن باء التعجب: "وذهب الفراء والزّجّاج ومن فال بقولهما إلى أنها زائدة مع المفعول به، وجعلوا فاعل (أحْسِن) ضمير المخاطب..."

[٦] جامع الدروس العربية: ٥٦

وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. و(بالجهل): الباء: حرف جر زائد، والجهل: مجرور لفظًا بالباء الزائدة، منصوب محلاً على أنه مفعول به لأقبِح"[١].

ولعل اختيار هذا التوجيه في إعراب هذه الصيغة أقرب إلى الفهم، وذلك لاعتمادها على وصف الفعل من حيث الشكل وفق مبدأ الوصفيين، كما أنه من جهة أخرى لا يبتعد عن معنى التعجب الذي أراده الزمخشري في تفسيره لقولهم: أكرم بزيدٍ: إنه لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريمًا، أي بأن يصفه بالكرم، ثم حُمِل الكلام على معنى التعجب، كما حُمِل عليه في قولنا: (ما أكرم زيدًا!)، أي شيءٌ جعل زيدًا كريمًا. والدارج في حياتنا اللغوية إعراب مثل هذه الصيغة التعجبية (أكرِم بزيدٍ): أكرِم: فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر، وزيد: فاعل مجرور لفظًا، ومن الصعب تغيير ذلك في ذاكرة الطلاب الذين درجوا ونشأوا على هذا الإعراب.

ب_ اختار الرأي القائل بأنّ (أل) كلها حرف تعريف، لا اللام وحدها على الأصح، وهمزتها همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال على الأرجح[٢]. ولم ينسب الغلاييني هذا الرأي، وهو للخليل[٣]، واتفق معه سيبويه في أنّ (أل) كلها حرف تعريف، واختلف معه في همزتها، ففي حين يرى الخليل أن همزتها همزة قطع وُصِلَت لكثرة الاستعمال، يرى سيبويه أنها زائدة وهي همزة وصل[٤]. ونقل السيوطي السيوطي عن أبي حيان مذهبًا ثانيًا، وهو رأي جميع النحاة إلا ابن كيسان، وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين وهو أنّ اللام وحدها للتعريف[٥].

ويميل الباحث إلى ما اتفق عليه الخليل وسيبويه من أنّ (أل) كلها حرف تعريف، ولا يضير إن كانت الهمزة زائدة أم أصلية.

ت_ يرى أنّ الكاف في (رويدك، وهاك) حرف خطاب لا محل له من الإعراب على الأصح، وفي (إليك وعليك ودونك) ونحوها، لا إعراب لها على الصحيح، لأنّها صارت جزءًا من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له: فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها، وهذا التوجيه أظهر الأقوال وأقربها إلى

[١] انظر: الدروس العربية للمدارس الثانوية: ١٦٥/٢

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ١١٨

[٣] قال سيبويه: "زعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كـ (قد)، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلةً من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: (أأريد)، ولكن الألف كألف (أيم الله)، وهي موصولة كما أن ألف (أيم) موصولة": الكتاب: ٣٥٨/٣، وانظر: الجنى الداني: ١٩٢

[٤] قال سيبويه: "وتكون موصولة في الحرف الذي تُعَرّف به الأسماء، والحرف الذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: (القوم والرجل والناس)، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: (قد وسوف): الكتاب: ٢٥٩/٤

[٥] انظر: همع الهوامع: ١/ ٢٧١، ٢٧٢

المعقول كما يقول[١]. وقد اتفق فاضل السامرائي مع الغلاييني في اختياره للرأي القائل بأنّ الكاف في (هاك) حرف خطاب لا محل له من الإعراب، وعلّل لذلك بأن (هاك) معناها (خُذ)، و(هاك الكتاب) معناها (خذ الكتاب) فالكتاب هنا مفعول به لاسم الفعل (هاك)، والفاعل ضمير مستتر، فإن لم تكن الكاف حرفًا، فما إعرابها إذن؟[٢].

ويرى الباحث أنّ أسماء الأفعال المنقولة عن ظرف أو حرف جر ونحوها لا ينفك عنها حرف الخطاب، بحيث أصبحت تدل على معنى قائم بذاته غير المعنى المراد من الحرف أو الظرف مجرّدًا من حرف الخطاب، وهذا ما قصده الغلاييني، والله أعلم، وإنّ القول بهذا الإعراب يغنينا عن أقوال النحاة المتضاربة في هذه المسألة[٣].

ث_ اختار الغلاييني ما ذهب إليه بعض النحاة كابن يعيش من "أنّ العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير...، وأنّ الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض[٤]، ويرى الغلاييني: "أنّ الأقيس أن يُستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة؛ لأنّ القليل داخل في الكثير، وأمّا الجمع السالم فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح"[٥]، ويؤيّد الغلاييني ما ذهب إليه بقوله: "إذا قُرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة انصرف إليها كأن تسبقه (أل) الدالة على تعريف الجنس[٦]، كقوله تعالى: ﴿ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ ﴾[٧]، أو يُضاف إلى ما يدل على الكثرة الكثرة كقوله سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾[٨]، ومن ذلك قول حسّان بن ثابت:

لنا الجفنات الغُرّ يلمعْن في الضّحى وأسيافنا يقطُرْن من نجدة دَما[٩]

---

[١] جامع الدروس العربية: ١٢٥، وانظر: حاشية [١] من الصفحة نفسها.

[٢] انظر: تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي، ط١، دار الفكر، عمّان (الأردن)، ٢٠٠١، ص ٤٣

[٣] انظر خلافات النحاة في إعراب محل الضمير المتصل بهذه الكلمات، وفيه أقوال: أحدها: رفعٌ، وعليه الفراء، وثانيها: نصبُ وعليه الكسائي، وثالثها: جرٌ وهو مذهب البصريين، واختاره السيوطي، ولابن باباشاذ قول رابع، وهو أن الكاف المتصلة بالظروف حرف خطاب لا ضمير، فلا محل لها من الإعراب، واختاره الغلاييني على نحو ما رأينا. انظر: همع الهوامع: ٥/ ١٢٥

[٤] شرح المفصل: ٢٢٥/٣، وانظر: جامع الدروس العربية: ١٩٩

[٥] جامع الدروس العربية: ١٩٩، وانظر: شرح المفصل: ٢٢٥/٣، حيث يقول ابن يعيش: "... ومن ذلك جمعا السلامة بالواو والنون، نحو: الزيدون والمسلمون، والألف والتاء، فهذان البناءان من أبنية القلة؛ لأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل فكانا مثله"

[٦] انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٦٧١/٣

[٧] النساء ١٢٨

[٨] التحريم ٦

[٩] البيت من الطويل، وهو لحسَان بن ثابت في خزانة الأدب: ٨/ ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، وشرح المفصل: ٣/ ٢٢٤، وشرح الأشموني: ٣/ ٦٧١

فإضافة الأسياف إليهم وهي من جموع القلة صرفتها إلى الكثرة. وأمّا الجفنات فهي تُستعمل للقلة والكثرة لأنها جمع سالم[١]، وهي هنا أيضًا للكثرة على رأي من يقول أن الجمع السالم للقلة لاقترانها بلام التعريف الجنسية، وبذلك تعلم أن الاعتراض على حسّان في استعماله (الجفنات) بدل (الجفان)، و(الأسياف) موضع (السيوف) ساقط، وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها (النابغة وحسّان والخنساء والأعشى) مفتعلة؛ لأنّ هؤلاء أجلّ من أن يقعوا في مثل هذه الحمأة"[٢]. وانتقد إبراهيم أنيس تقسيم النحاة الجموع إلى صيغ قلة وكثرة؛ لأنّ هذا التقسيم لم يكن من الظواهر الملتزمة في اللغة العربية على حد قوله[٣].

وقد أخذ مجمع اللغة العربية قرارًا ينص على أنّ "الجمع أيًّا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدل على القليل والكثير، وإنما يعيّن أحدهما بقرينة"[٤]، ويميل الباحث إلى رأي الغلاييني ومجمع اللغة العربية من دلالة الجمع السالم بنوعيه على القلة والكثرة، أما فيما يتعلّق بجمع التكسير، فالذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه من دلالته على القليل والكثير بقرينة تيسيرًا على الدارسين والكُتّاب.

ج_ أجاز الغلاييني الأخذ بأحد الرأيين في النسب إلى (بنت وأُخت)، إما برد اللام وحذف التاء، فتقول: (بنوي وأخوي) وهو قول سيبويه وهو القياس، أو بالنسب إليهما على لفظهما، فتقول: (بنتي وأُختي)، وهو قول يونس[٥]. وكلا الأمرين فيه من الوجاهة واليُسر ما يدعو إلى قبولهما.

ح_ أخذ برأي سيبويه القائل بأن بعض العرب يهمل (إذن) مع استيفائها شروط العمل، وذلك هو القياس في رأي الغلاييني؛ وعلّل لذلك بأنّ الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصة، وإذن غير مختصة لأنها تباشر الأفعال والأسماء، مثل: أأنت تكرم اليتيم؟ إذن أنت رجل كريم[٦].

---

[١] الرأي القائل بأن جمعي السلامة للقلة والكثرة هو لابن خروف كما ذكر الرضي، انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٧/٣

[٢] جامع الدروس العربية: ٢٠٠

[٣] انظر: من أسرار اللغة: ١٥٣، ١٥٤، استشهد إبراهيم أنيس بآيات قرآنية تبطل فكرة اختصاص القلة بصيغ، والكثرة بصيغ من أمثال: "وهم في الغرفات آمنون_ إن المسلمين والمسلمات_ ثلاثة قروء"

[٤] في أصول اللغة: ٧٦/٣، وانظر: بحث محمد شوقي أمين، ص ٧٧_٨٢

[٥] جامع الدروس العربية: ٢٣٦

[٦] انظر: السابق: ٣٠٨

إنَّ ما نقله الغلاييني عن سيبويه هو في الحقيقة رأي ليونس، يقول سيبويه في كتابه: "زعم عيسى ابن عمر أنّ ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدنَّ ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة (هل)، و(بل)"[١].

وكما نرى، فإن يونس لم يستبعد رواية عيسى بن عمر، بل أكّدها لوثوقه في روايته، ولعل ما في هذه الرواية التي نقلها سيبويه عن أساتذته ما يدل على جواز إهمال (إذن) مع استيفائها شروط العمل، وهذا ما ذهب إليه الغلاييني، الذي وافق هذا الرأي وعلّله كما ذكرنا. وإن هذا التوجيه يعفي الدارسين من تعدد الشروط التي وضعها النحاة لنصب (إذن) للفعل المضارع، كما أنّ (إذن) لم ترد في القرآن الكريم عاملة مع استيفائها شروط العمل التي وضعها النحاة[٢]، على أنّ جماعة من النحويين قد نبّهوا إلى أنّ (إذن) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء جاز فيها الإعمال والإلغاء[٣] اعتمادًا على عدم ورودها في القرآن عاملة ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٤]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٥]، وقد أشار إلى ذلك الدماميني في شرحه للمغني، إذ يقول: "وصرّح بعض العلماء أنّ الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد عليه، وبه جاء القرآن، هكذا ثبت في القراءات السبع في الموضعين، وقُرِئ شاذًّا في النصب"[٦].

خ_ أخذ بما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (خطايا) جمع (خطيئة) على وزن (فَعالى)، معارضًا مذهب البصريين القائل بأن (خطايا) على وزن (فعائل)[٧]، ويرى أنّ مذهب الكوفيين خالٍ من التنطُّع والتكلف[٨]. ووزن (خطايا) ونحوه من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين[٩]، والقول بأنّ وزنها (فَعالى) هو مذهب الخليل أيضًا[١٠]، وقد أخذ به عبد الصبور شاهين من المحدثين، حيث يرى أنّ من

---

[١] الكتاب: ١٤/٣

[٢] انظرشروط إعمال (إذن) في مغني اللبيب: ١/ ١١٧_ ١٢١، حيث أوجزها ابن هشام بقوله في عملها: "وهو نصب المضارع بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما، أو انفصالهما بالقسم، أو بلا النافية، ... وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن باباشاذ الفصل بالنداء والدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل"، أي فتقول: إذًا زيدًا أكرم. انظر: حاشية الدسوقي على مغي اللبيب، مصطفى الدُّ سوقي، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٢، ١/ ٤٠

[٣] انظر: مغني اللبيب: ١٢٢/١

[٤] الإسراء ٧٦

[٥] النساء ٥٣

[٦] انظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٨٩، ٩٠، وانظر: الجنى الداني: ٣٦٢، وانظر: حاشية الدسوقي على مغي اللبيب : ١/ ٤٠

[٧] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (١١٦): ٢/ ٣٠٦-٣٠٨

[٨] انظر: جامع الدروس العربية: ٣٧٠

[٩] انظر تفصيلات هذا الخلاف في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/٢

[١٠] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/٢

الأيسر أن تُوزن (خطايا ومطايا) ونحوهما على (فعالى) بعيدًا عن اعتساف الصور الصرفية الافتراضية، وقد بنى رأيه هذا على أساس أنّ خطيّة جُمعت على خطايا على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء[1].

ويميل الباحث إلى الرأي الذي ذهب إليه الخليل وتبعه الغلاييني وعبد الصبور شاهين لما فيه من يسر وبعد عن افتراضات ربما تحتاج إلى مزيد من التحقيق.

د_ يرى الكوفيون أنّ (واو المعية وفاء السببية ولام التعليل ولام الجحود وحتى) تنصب المضارع بنفسها، في حين يرى البصريون أنّ عامل نصب المضارع هو أن المضمرة بعد هذه الأحرف[2]، وقد تناول الباحث هذه المسألة بالدراسة في الفصل الثاني، وبيّن فيها موقف الغلاييني المؤيد للكوفيين، والذي تبناه في كتبه المدرسية تسهيلاً على الطلاب[3].

ذ_ اختار رأي الكوفيين والأخفش وأبي علي الفارسي في إجازتهم للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف، نحو قول الأخطل:

طلبَ الأزارِقَ بالكتائبِ إذا هَوَتْ   بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدورُ[4]

وقول العباس بن مِرداس:

وما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ   يفوقانِ مِرداسَ في مَجْمَعِ[5]

ويتابع الغلاييني رأيه في هذه المسألة بقوله: "واختاره ابن مالك. وهو الصحيح كما قال ابن هشام، لكثرة ما ورد منه. وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقًا في نظم أو نثر. وبعضهم خصّ ذلك بما كان عَلَمًا. وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع. والحق الاقتصار على ما ذكرنا"[6]. ومنع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين،

---

(1) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٨١

(2) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (٧٥):٢/ ١٠٧، ١٠٨، ومسألة (٧٦):١٠٩/٢، ١١٠، والمسألة (٧٩): ١٢٣/٢-١٢٥، والمسألة (٨٢): ١٣٧/٢-١٤٠، والمسألة (٨٣): ١٤١/٢-١٤٤

(3) انظر مبحث (نصب المضارع بأن المضمرة) في هذه الدراسة.

(4) البيت من الكامل، وهو للأخطل في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١٣٧/٤، وفي شرح الأشموني: ٢/ ٢/ ٥٤٣ ، والأزارق: جمع أزرقي، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج، وشبيب: أحد رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان. انظر: حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك: ١٣٧/٤_ ١٣٨

(5) البيت من المتقارب، وهو لعباس بن مرداس في خزانة الأدب: ١/ ١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٢/٢، وبلا نسبة في في شرح الأشموني: ٢/ ٥٤٣

(6) جامع الدروس العربية: ٣٤٧ ، وانظر رأي رمضان عبد التواب الذي يرفض ما تردد على الألسنة من أن الضرورة الشعرية رخصة للشاعر يرتكبها متى أراد مخالفًا المألوف من القواعد. فصول في فقه اللغة: ١٩٢

وهي واحدة من بعض المسائل التي رجّح فيها الأنباري رأي الكوفيين ومن وافقهم، وذلك لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس[1]، ويميل الباحث إلى هذا الرأي مع وضع ضوابط تحد من هذه الرخصة التي قد تخلق نوعًا من اللبس لدى بعض الدارسين، وتطلق العنان لبعض الشعراء لتجاوز ما هو مُباح.

ر _ "أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه، فأجازوا أن يكون (زهير) في قولك: (زهير قام) فاعلاً لقام مقدمًا عليه، ومنع البصريون ذلك. وجعلوا المقدم مبتدأ خبره الجملة بعده"[2].

وقد ناقش الغلاييني هذه المسألة معترضًا على الكوفيين، منتصرًا لمذهب البصريين بقوله: "وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يُقال، على رأي الكوفيين: (الرجال جاء) على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه. وأما البصريون فلم يجيزوا هذا التعبير. بل أوجبوا أن يقال: (الرجال جاؤوا). على أنّ الرجال مبتدأ، خبره جملة جاؤوا، من الفعل وفاعله الضمير البارز. والحق أن ما ذهب إليه البصريون هو الحق، وقد تمسك الكوفيون بقول الزباء:

ما للجمالِ مشيُها وئيدا؟ أجندلاً يحمِلْنَ أم حديدا؟[3]

فقالوا: لا يجوز أن يكون (مشيها) مبتدأ، لأنه يكون بلا خبر، لأنّ (وئيدًا) منصوب على الحال. فوجب أن يكون فاعلاً لـ (وئيدًا) مقدمًا عليه. وقال البصريون: إنه ضرورة. أو إنه مبتدأ محذوف الخبر، وقد سدّت الحال مَسدّه. أي: ما للجمال مشيها يبدو وئيدًا"[4].

وعلى الرغم من تأييد الغلاييني لموقف البصريين من هذه المسألة، فإنه يرى أنْ لا حاجة إلى ما ذكره البصريون من تخريجات لإثبات صحة ما ذهبوا إليه، "وذلك لأنّ هذا البيت على فرض الاستشهاد به شاذ، يذوب في بحر غيره من كلام العرب، فالاستشهاد به لا يجوز، لأنّ الزباء هذه مشكوك في كثير من أخبارها. ثم إنها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها، فهي من قرية مجاورة لديار الشام، والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب"[5].

---

(1) انظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٧٨ _ ٨١، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٧٠): ٥٨ _ ٧٨
(2) جامع الدروس العربية: ٣٥٤
(3) البيت من الرجز، وهو للزباء في أوضح المسالك: ٨٦/٢، وشرح الأشموني: ١٦٩/١
(4) جامع الدروس العربية: ٣٥٤، ٣٥٥
(5) السابق: ٣٥٥

وعلى أية حال، فإنّ تعدد الروايات لهذا البيت برفع (مشيها) مرة، ونصبه ثانية، وجره ثالثة يجعل الشاهد فيه منفيًا[1]، وهذا ما يؤيد رفض الغلاييني للاستشهاد به، وقد ناقش فاضل السامرائي هذه المسألة منتصرًا لمذهب البصريين فيها، رافضًا ما ذهب إليه مهدي المخزومي الذي تبنّى رأي الكوفيين[2].

ز_ اختار رأي سيبويه والكوفيين القائل بأنّ (أنّ المفتوحة) إذا خُففت فهي مهملة لا تعمل شيئًا لا في ظاهر ولا مُضمر، وهي حرف مصدري كسائر الأحرف المصدرية، وتدخل حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية[3]، وهذا في رأي الغلاييني هو الحق، لأنه مذهب لا تكلف فيه، ويبدي معارضته لمذهب الجمهور القائل بأنها عاملة كالمشددة غير أنّ اسمها يجب أن يكون ضميرًا محذوفًا، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، وفي قولهم ما فيه من التكلف على حد قوله.

ويتابع الغلاييني هذه المسألة بعرض رأي آخر لبعض النحاة من أنها تعمل في الظاهر والمضمر، فيجوّزون أن يُقال: (علمت أنْ زيدًا قائم، وأنْك قاعد)، وهو قول ضعيف لا يُلتفت إليه، وإن جاء اسمها ضميرًا بارزًا جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفردًا، وإن كان ضميرًا محذوفًا وجب أن يكون الخبر جملة، وأما قول جَنوبَ الكاهلية:

لقد عَلِمَ الضيفُ والمُرمِلون ... إذا اغْبَرَّ أفْقٌ وهبّتْ شمالاً

بأَنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مَريعٌ ... وأَنْكَ هناكَ تكونُ الثِّمالا[4]

وقول الآخر:

فلو أَنْكِ في يوم الرخاءِ سألتِني ... طلاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ[5]

---

[1] أوضح المسالك، حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد، ٨٧/٢، وانظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ٣/ ١١٤٤

[2] انظر رأي فاضل السامرائي في كتابه تحقيقات نحوية: ٩٥_ ١٠٥، وانظر رأي المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤١_

[3] انظر آراء النحاة في هذه المسألة، حيث لخصها السيوطي في ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها لاتعمل شيئًا لا في ظاهر ولا مضمر، وعليه سيبويه والكوفيون، والثاني: أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر، وعليه طائفة من المغاربة، والثالث: أنها تعمل جوازًا في مضمر لا ظاهر، وعليه الجمهور. انظر: همع الهوامع: ٢/ ١٨٤، ١٨٥، وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٧٥_ ١٨٤

[4] البيتان من المتقارب، وهما لكعب بن زهير في الأزهية: ٦٢، ولجنوب بنت عجلان في خزانة الأدب: ١٠/ ٣٨٤، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٨٣، ١٨٤، والبيت الثاني بلا نسبة في أوضح المسالك: ٣٧٠/١، وشرح الأشموني: ١٤٦/١

[5] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: ٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ٣٨١/١٠، ٣٨٢، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٢/١، والجنى الداني:٢١٨، وشرح الأشموني:١/ ١٤٦

فضرورة شعرية لا يُقاس عليها[1]. وقد أخذ بهذا الرأي شوقي ضيف، غير أنه اقترح أن تكون (أن) المخففة أداة ربط وليست حرفًا مصدريًا كما ذهب سيبويه والكوفيون، ويميل الباحث إلى مذهب الجمهور القائل بالإعمال، فقد جرت عادة الدارسين على إعمالها، كما أنّ اختصاصها بالاسم كما يقول ابن مالك ينبغي أن يُعتقد أنها عاملة[2].

س_ اختار الغلاييني ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (كأن) إذا خففت فهي مهملة لا عمل لها، ويرى فيه قولاً لا تكلف فيه[3]. وقد تبنى هذا الرأي شوقي ضيف لخلوه من التقدير والتأويل[4]. والقول في (كأنّ) ما قلناه في (أنّ).

_ يقول الغلاييني بأنّ بعض علماء العربية الفضلاء أجازوا أن يكون اسم (لا) المشبهة بليس معرفة، واستشهد على ذلك بقول المتنبي[5]:

إذا الجودُ لم يُرزَق خَلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا، ولا المالُ باقيًا[6]

وعلى الرغم من قلة الشواهد التي ورد فيها اسم لا المشبهة بليس معرفة، فهو جائز فيما أحسب.

٢_ الوقوف محايدًا

وقف الغلاييني بإيجاز على بعض القضايا التي دار حولها جدل بين الكوفيين والبصريين، والتزم الحياد في بعض هذه المسائل الخلافية، ويظهر ذلك من خلال عرضه للمسألة وشرحها، وتوضيح رأي كل فريق فيها دون أن يبدي رأيًا أو تعليقًا، إلا في مسألة واحدة، أجاز فيها كلا المذهبين، وهي: كتابة النون المخففة بالألف مع التنوين كما في الآية الكريمة: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[7] والوقوف عليها بالألف (هو مذهب الكوفيين) ويجوز أن تكتب بالنون كما هو شائع (وهو مذهب البصريين)[8]، وقد أجاز الغلاييني كلا المذهبين من دون ترجيح أحدهما على الآخر[9]. ولا داعي

---

[1] جامع الدروس العربية: ٤١٩، وحاشية (١)/٤١٩
[2] انظر: همع الهوامع: ١٨٥/٢
[3] جامع الدروس العربية: ٤٢٣، وانظرحاشية (١) من الصفحة نفسها، وانظر أقوال النحاة في إعمال (كأن) إذا خففت، وهي الأقوال نفسها في (أن). انظر: همع الهوامع: ٢/ ١٨٧، ١٨٨
[4] انظر: تيسير النحو التعليمي: ١٠٤
[5] جامع الدروس العربية: ٣٩٨
[6] البيت من الطويل، وهو للمتنبي في الجنى الداني: ٢٩٤، وفي شرح قطر الندى: ١٥٩
[7] يوسف ٣٢
[8] جامع الدروس العربية: ٧١، وانظر تفصيلات الخلاف البصري الكوفي في هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٩٤): ١٨٤/٢ـ ١٩٨
[9] انظر: جامع الدروس العربية: ٧١

للخلاف في هذه المسألة طالما أنها وردت في القرآن الكريم على صورتين وفي آية واحدة، غير أنّ الالتزام بما هو شائع أيسر وألزم.

ومن المسائل التي لم يرجّح فيها رأيًا على آخر:

أ_ يرى الكوفيون أنّ (كيف) تجزم فعلين إذا تضمنت معنى الشرط، سواء ألحقتها ما الزائدة، نحو: (كيفما تكنْ يكنْ قرينك)، أم لا، نحو: (كيف تجلسْ أجلسْ)، ويرى البصريون أنها اسم شرط غير جازم، فهي عندهم بمنزلة (إذا) تقتضي شرطًا وجزاء، ولا تجزم، فالفعلان بعدهما مرفوعان، غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى، سواء أجزمت بها أم لم تجزم، فلا يجوز أن يُقال: (كيفما تجلس أذهب) لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما. ولا : (كيفما تكتب الكتاب أكتب القربة)، أي أخرزها وأخيطها لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما. ولا: (كيفما تجلس أقعد) لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما[١]. ولم يحسم الغلاييني موقفه من هذه المسألة على الرغم من عرضه لموقف الكوفيين أولاً، ولعلّ في ذلك إشارة إلى جواز الرأيين.

ب_ عرض الغلاييني لما ذهب إليه الكوفيون من جواز التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة بلا شذوذ، ولم يعلّق على هذه المسألة، واكتفى بذكر رأي الكوفيين فيه، مستشهدًا بقول المتنبي، وهو كوفي[٢]:

ابعدْ بَعِدْتَ بياضًا لا بياضَ له لأنت أسودُ في عيني من الظُّلم[٣]

ولعلّ في ذلك إشارة إلى قبول الغلاييني لهذا الرأي وإن لم يُشر إلى ذلك صراحة، على أنّ حاجات المتكلمين في هذا العصر تدعو لإباحة صوغ أفعل التفضيل من الألوان جميعها وليس من البياض والسواد فقط، وقد تبنى هذا الرأي عباس حسن بقوله: "إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له، ولا سيما بعد ورود السماع به، واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد بسبب

---

[١] السابق: ١١٥، ٣٢١، ٤٧٨، وانظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٩١): ٢/١٧٨، ١٧٩، وانظر ما ورد عن سيبويه إذ يقول: "وسألت الخليل عن قوله: (كيف تصنع أصنع). فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرَجُها على الجزاء، لأن معناها: على أي حال تكن أكن"، الكتاب: ٣/ ٦٨، وانظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٠، حيث لا يعدها ابن مالك من أدوات الشرط الجازمة، وانظر: همع الهوامع: ٤/ ٣٢١

[٢] جامع الدروس العربية: ١٥٤، وانظر الخلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين في الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة: (١٦): ١/١٣٧_ ١٤٢

[٣] البيت من البسيط، وهو للمتنبي، انظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري، ضبط نصّه وصحّحه: كمال طالب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ٤/٣٥

ما كشف عنه العلم في عصرنا، ودلّت عليه التجربة الصادقة من تعدّد الدرجات في اللون الواحد وتفاوتها..."[1].

ت _ قد يُرفع الوصف بالابتداء، إن لم يطابق موصوفه تثنية أو جمعًا، فلا يحتاج إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل ونائبه، فيكون مرفوعًا به سادًّا مَسَدَّ الخبر، بشرط أن يتقدم الوصف نفي أو استفهام. وتكون الصفة حينئذ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمع ولا تُوصف ولا تُصغّر ولا تُعرَّف، وأشار الغلاييني إلى موقف الأخفش والكوفيين من ذلك، حيث لم يشترطوا تقدّم الوصف بنفي أو استفهام؛ فأجازوا أن يقال: ناجح ولداك وممدوح أبناؤك[2]، وترك المسألة دونما تعليق في إشارة إلى قبول هذا الرأي وجوازه.

ث _ أشار الغلاييني إلى أنّ الكوفيين أثبتوا العطف بليس إن وقعت موقع لا، نحو: خذ الكتاب ليس القلم، وعليه قول الشاعر:

أين المفر؟ والإلهُ الطالبُ ... والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ[3]

وبيّن وجه الاستشهاد فيه بقوله: فليس هنا: حرف عطف. والغالب معطوف على المغلوب. ولو كانت فعلاً ناقصًا لنُصِب الغالب على أنه خبر لها[4].

ويبدو أنّ الغلاييني يوافق رأي الكوفيين في حرفية (ليس)، فقد سبق أن اقترح اعتبار (ليس) حرف استثناء نُقل من الفعلية إلى الحرفية لتضمنه معنى (إلا) في توجيهه لحكم المستثنى بليس، وذلك حملاً على رأي الكوفيين في إثباتهم وقوع ليس حرف عطف بمعنى (لا) في الشاهد السابق.

٣ _ الاعتراض والمخالفة

اعترض الغلاييني على النحاة في كثير من المسائل التي عرضها في كتابه، وقد استخدم عبارات مهذبة وموجزة في مخالفته لبعض الآراء مثل: (وهو ضعيف، وذلك لا يُلتفت إليه، وذلك حجة عليه، لا حاجة لذلك التأويل، والحق أنه...، والأصح، لا داعي لهذا التكلف...)، ونكتفي بعرض بعض النماذج لذلك:

---

[1] النحو الوافي: ٣٩٨/٣

[2] جامع الدروس العربية: ٣٨٠

[3] سبق تخريجه

[4] جامع الدروس العربية: ٦١٦، ٦١٧

أ_ اعترض على ما أورده بعض العلماء من أنّ المصادر التي جاءت على زنتي (الفاعل والمفعول)، نحو: (العاقبة والفاضلة والعافية... والميسور والمرفوع والموضوع...) مصادر شاذة، ويرى أنها أسماء بمعنى المصدر[١]. وذكر السيوطي أنّ ماجاء على مفعول من المصدر قليل، كميسور، ومعسور، ومعقول، ومفتون، ومجلود، وعلى فاعلة أقل كباقية وعافية[٢]، ولعلّنا في حاجة إلى الاستغناء عن التمييز بين ما هو مصدر وما هو اسم مصدر رغبة في التيسير، وقد ورد عن الشاطبي قوله: "إنّ إطلاق المصدر على اسم المصدر جائز، وإن كان مجازًا في الاصطلاح"[٣].

ب_ ضعّفَ رأي الكوفيين القائل بجواز تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان الفاعل جمع مذكر سالمًا، فقد أجازوا أن يُقال: أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون، ويرى أن الصحيح وجوب تذكير الفعل معه[٤]. كما اعترض على ما أجازه الكوفيون وبعض البصريين من تذكير الفعل وتأنيثه إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالمًا، فيقولون: (جاءت الفاطمات، وجاء الفاطمات)[٥]، ويرى أنّ الأصح تأنيث الفعل معه[٦]. والذي يرتضيه الباحث التزام تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم، والكلام الفصل في هذه المسألة لابن هشام، إذ يقول: "... إلا أنّ سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: (قام الزيدون)، والتأنيث في نحو: (قامت الهندات)"[٧]، وهذا ما ذهب إليه الغلاييني.

ت_ يرى الغلاييني أنه يجوز أن يقال لامرأة الرجل (زوجة) بالتاء. ومن شواهد ذلك، قول الشاعر عبدة بن الطبيب:

فبكى بناتي شجوَهُنَّ وزوجتي والظاعنون إليّ، ثم تصدّعوا[٨]

---

(١) انظر: جامع الدروس العربية: ١٣٩

(٢) انظر: همع الهوامع: ٦/ ٥٢

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الشاطبي على الألفية)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،٢٠٠٧، ٣/٢١٥

(٤) جامع الدروس العربية: ٣٥٨

(٥) انظر رأي الكوفيين في هذه المسألة في همع الهوامع: ٦/ ٦٥

(٦) جامع الدروس العربية: ٣٥٩

(٧) أوضح المسالك: ١١٦/٢، وانظر ردَّ ابن هشام على الكوفيين والفارسي في هذه المسألة، حيث احتجوا على جواز تذكير الفعل مع جمع المؤنث السالم بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ يونس ٩٠، وبقوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ الممتحنة ١٢، كما احتجوا بقول الشاعر: فبكى بناتي شجوَهُنّ وزوجتي والظاعنون إليّ ثم تصدّعوا. قال ابن هشام في ردّ هذه الحجج: بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد، والتذكير في (جاءك) للفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول، أو لأنّ الأصل النساء المؤمنات، أو لأن (أل) مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع. انظر: أوضح المسالك: ٢/ ١١٩

(٨) البيت من الكامل، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه، صفحة ٥٠، نقلاً عن المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إيميل يعقوب، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١١٦/٢، وشرح الأشموني:١/ ١٧٥

واعترض على يونس بقوله: وزعم يونس أنْ ليس من كلام العرب، والبيت حجة عليه، ثم الكثير الفصيح أن يقال: (زوج) للرجل والمرأة، قال تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[1]، ولا بأس من استخدام (زوجة) بالتاء لشيوع هذا اللفظ في لغة كثير من كتّاب العصر على الرغم من ندرة وروده والتذكير أفصح. وكلمة (زوج) من الكلمات التي تستخدم للمذكر والمؤنث، وفي زماننا المعاصر صار الناس يميلون إلى الفصل بين المذكر والمؤنث فيفضلون أن يقولوا: زوجة وشيخة وعُضوة ونائبة.

ث_ وخالف جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه، إذ جعلوا مما ينوب عن المصدر (المفعول المطلق) ألفاظ: (كل وبعض وأي الكمالية) مضافات إلى المصدر، نحو قوله تعالى:﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾[2]، ﴾[2]، ويرى الغلاييني أنّ هذه الألفاظ في الحقيقة هي من صفة المصدر النائبة، لأنّ التقدير: فلا تميلوا ميلاً كل الميل، وسعيت سعيًا بعض السعي، واجتهدت اجتهادًا أي الاجتهاد[3].

إنّ ما ذهب إليه الغلاييني صحيح من حيث المعنى، وقد أجاز الرضي ذلك في (أي) و(أفعل التفضيل)[4]، ولعلّ العلماء عندما عدّوها مضافة إلى المصدر قصدوا ما قصدوه من أنها من حيث الشكل جاءت مضافة إلى المصدر، أما من حيث المعنى فهي من باب صفة المصدر، والله أعلم، وقد لجأ الغلاييني إلى تقدير الموصوف، وهو المصدر، وإذا دار الأمر بين التقدير وعدمه فتركه أولى.

ج_ سُمِع بعض المصادر مما يدل على نوع عامله منصوبًا. فقال جمهور البصريين: إنه منصوب على الحال، وهو مؤول بوصف مشتق، نحو: (جاء ركضًا. قتله صبرًا. طلع علينا فجأة أو بغتة. لقيته كفاحًا أو عيانًا. كلمته مشافهة. أخذت الدرس عن الأستاذ سماعًا)، ونحو ذلك، ويرى الغلاييني أنّ جعل هذه المصادر حالاً، كما قالوا، جائز. والأولى أن يُجعل مفعولاً مطلقًا مبينًا للنوع. فهو منصوب على المصدرية لا على الحالية، لأن المعنى على ذلك، فلا حاجة للتأويل[5].

وفي الحقيقة، فإن ما ذهب إليه الغلاييني له أصوله عند النحاة حيث ذكر الرضي أنّ الأخفش والمبرد قد ذهبا إلى انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية، والعامل محذوف، أي:

---

[1] البقرة ٣٥
[2] النساء ١٢٩
[3] جامع الدروس العربية: ٤٥٦
[4] يقول الرضي: "ويجوز أن يكون هذا مما حُذف موصوفه، أي: ضربًا أي ضرب، وضربًا أشدّ الضرب"، شرح الرضي على الكافية: ٢٩٩/١
[5] جامع الدروس العربية: ٤٩١، ٤٩٢

أتيته أركض ركضًا[1]، كما أشار ابن هشام إلى ذلك في مغني اللبيب في باب المنصوبات المتشابهة حيث ذكر أنّ قولهم: (جاء زيدٌ ركضًا) مما يحتمل المصدرية والحالية[2]، فالمصدرية على تقدير حذف عامل المصدر وهو الفعل (يركض)، والحالية على تأويل المصدر بمشتق والتقدير (جاء راكضًا)، ويمكن تطبيق ذلك على بقية الأمثلة التي ساقها الغلاييني.

ح_ رفض ما ذهب إليه النحاة من جعلهم المصدر المنصوب بعد (أل) الكمالية (أي الدالة على معنى الكمال في مصحوبها) منصوبًا على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق)، نحو: (أنت الرجل فهمًا)، ويرى أنه منصوب على التمييز، ولا معنى للحال هنا[3]. كما رفض ما ذهبوا إليه إذ جعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدرَ المنصوب بعد خبر مُشبَّهٍ به مبتدؤه، نحو: (أنت زهيرٌ شعرًا، وسحبان فصاحة، وحاتم جودًا، والأحنف حلمًا، وإياس ذكاءً). ويرى أنه منصوب على التمييز لا محالة، ولا معنى للحال هنا[4].

ولا يستبعد الباحث ما ذهب إليه الغلاييني في إعراب المصدر المنصوب بعد (أل) الكمالية، أو في إعراب المصدر المنصوب بعد خبر مشبه به مبتدؤه من أنهما منصوبان على التمييز، حيث إنّ هناك من أوجه الاتفاق بين الحال والتمييز ما يرجّح الوجهين من حيث كونهما اسمين، نكرتين، فَضلتين، منصوبتين، رافعتين للإبهام[5]، بالإضافة إلى أنّ حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان[6]، وعليه يمكن تأويل المصدر بمشتق، فتكون (فهمًا) حالاً مؤولة بمشتق، أي: (أنت الرجل حال كونك فاهمًا)، و(أنت زهيرٌ حال كونك شاعرًا) أو نبقيها بلا تقدير فتصبح (تمييزًا) بتقدير حرف الجر (من)، أي: (أنت الرجل من جهة الفهم)، و(أنت زهيرٌ من جهة الشعر)، وفي ذلك يقول ابن هشام: "والأحسن عند قصد التمييز إدخال (من) عليه"[7].

خ_ واعترض أيضًا على جعلهم المنصوب حالاً بعد (أمّا) في مثل قولك: (أمّا علمًا فعالم)، بعد تأويله بوصف مشتق، ويرى أنّه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف. والتقدير: (إنْ ذكرت العلم فهو

---

[1] انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩

[2] انظر: مغني اللبيب: ١٣٦/٦

[3] جامع الدروس العربية: ٤٩٢

[4] السابق: ٤٩٢

[5] انظر: أوجه الاتفاق بين الحال والتمييز في مغني اللبيب: ٤٠٨/٥

[6] انظر: مغني اللبيب: ٤١٨/٥

[7] مغني اللبيب: ٤١٨/٥

عالم)، ولا معنى لنصبه على الحال[1]. وقد ذكر ابن هشام أنّ أحسنَ مما قيل في قولهم: (أمّا علمًا فعالم) إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرفة، وحال إن كان مُنكّرًا، وذكر كذلك أنّ (أمّا) ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به[2]،

د_ واحتجّ على إطلاق النحاة الكلام في الاستثناء المنقطع، ويرى فيه تساهلاً لا ترضاه أساليب البيان العربي، وتمثيلهم له بقولهم: (جاء القوم إلا حمارًا) شيء يأباه كلام العرب، يقول: "نعم، يصح أن تقول: (جاء القوم إلا الحمار، أو إلا حمارًا لهم، أو إلا حمارهم) إن كان من العادة أن يكون معهم، أما (جاء القوم إلا حمارًا) فلا يجوز، _ وإن كان من العادة مجيء حمار معهم_ لأنّه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أي التي لم تُخصص) من المعرفة[3].

ويرى عبد الله إسماعيل _ من المعاصرين _ أنّ أسلوب الاستثناء المنقطع من بديع سحر القرآن الكريم، وجليل أثره في الحياة اللغوية العربية، لذا فإن الاقتصار على ما ورد منه في القرآن الكريم أفضل من ابتداع أمثلة مضحكة مثل: (قام القوم إلا حمارًا) قاسوها على قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ ﴾[4]. ويرى أنّ الآية لم تأتِ على سياقها لتوظيفها في الاستثناء المنقطع، بل جاءت لغرض أسمى من ذلك وهو تحريض الإنسان السادر في ضلاله، على ترك تبعية إبليس الذي احتقر الإنسان، واستكبر على السجود له...، ثم إنّ الآيات التي قال النحاة بانقطاع مستثناها تتأرجح بين الاتصال والانقطاع، فالآية الكريمة ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ ﴾[5] نجد من النحاة من قال باتصال مستثناها، وقس وقس على ذلك سائر الآيات الكريمة التي قال النحاة باحتمال الأمرين فيها أو بترجيح أحدهما على الآخر[6].

ويرى الباحث أنّ لغتنا العربية فيها من سعة البيان ما يسمح بالاستغناء عن هذا النوع من الاستثناء غير المقبول عقلاً، واستبداله بتراكيب أخرى تؤدي المعنى المقصود، ولا تجافي الذوق اللغوي، أو قصره على القرآن الكريم وتوجيهه وجهة بلاغية كما ذهب عبد الله إسماعيل.

---

(1) جامع الدروس العربية: ٤٩٢

(2) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٧٣، ٣٧٤، وانظر: الجنى الداني: ٥٢٧، حيث يقول المرادي: " إذا قلت: أما علمًا فعالم، فعلمًا حال، وفاعلها فعل الشرط المحذوف، وصاحبها هو المرفوع بفعل الشرط"

(3) جامع الدروس العربية: ٥٣١

(4) البقرة ٣٤

(5) البقرة ٣٤

(6) انظر رأي عبد الله إسماعيل في الاستثناء المنقطع في: جمرات المنصوبات: ٣٧_٤١

وهكذا، فلعلنا قد لاحظنا أنّ الغلاييني كان يبحث عن ضالته لتيسير النحو على الدارسين كلما سنحت له الفرصة لذلك. فقد كانت آراؤه في معظمها _ سواء تلك التي وافق فيها بعض النحاة أو خالفهم أو وقف محايدًا إزاءها _ تدور في فلك التيسير. وبالنظر إلى موقفه من النحاة نخلُص إلى ما يلي:

أ_ كان لكثير من آراء الكوفيين حضور لافت عند الغلاييني، حيث كانت تلك الآراء النافذة التي أطلّ منها في دعوته للتيسير، بحيث نصّ في كتابه على كثير من آرائهم فوافقهم في بعضها، ودعا إلى الأخذ بها[١]، ووقف محايدًا في أخرى، غير أنّ ذلك لم يمنعه من معارضتهم ومخالفتهم في مسائل أخرى.

ب_ لم تتوقف قضايا التيسير النحوي عند آراء الكوفيين بل عَمَدَ في كثير من الأحيان إلى اختيار آراء تيسيرية لأئمة البصريين كيونس[٢] وسيبويه[٣]، والأخفش[٤] الذي وافق الكوفيين في مسائل عدة.

ج_ وافق نحاةً آخرين في مسائل عدة، واستحسنها لما تنبني عليه من آراء تيسيرية، ومن أبرزهم: ابن مالك[٥] والزمخشري[٦] والأشموني[٧].

د_ تبنى أراء تيسيرية أخرى لجماعات من النحاة دون أن يشير إلى أسمائهم، فنسب بعضها إلى المحققين من العلماء أو لجماعة منهم[٨].

---

(١) وافق الغلاييني جماعة الكوفيين فيما يقرب من (٩) مسائل: انظر: جامع الدروس العربية: ٢٧٠، ٣١٠، ٣١١، ٣٤٧، ٣٧٦، ٤١٩، ٤٢٣، ٥١١، ٥٣٧، ٥٤٩، كما وافق أئمة النحو الكوفي في مسائل عدة، منهم : الفراء، راجع الصفحات: ٥٦، ٥٣٥، ٥٥١، ٥٨٧، والكسائي:، راجع الصفحات: ٣١٤، ٣٤٨، ٤٨٤، ٤٨٥

(٢) انظر: جامع الدروس العربية: ٢٣٦

(٣) انظر اختيارات الغلاييني لآراء سيبويه: السابق: ٢٢٩، ٢٤٦، ٣٠٨، ٤١٩، ٤٤١

(٤) انظر: السابق: ٣٤٧، ٣٨٠، ٥١١،

(٥) انظر: السابق: ٢٠، ٣٤٧، ٤٨٤

(٦) انظر: السابق: ٥٦

(٧) انظر: السابق: ٥٣٥

(٨) انظر: جامع الدروس العربية: ٢٠، ١٧٣، ٣٣٩

المبحث الثامن: موقفه من الأصول النحوية

أولاً_ السماع

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي التي قام عليها الاحتجاج اللغوي، وهو كما عرّفه السيوطي بأنه "ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله _ تعالى _، وهو القرآن، وكلام نبيه، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[١].

فمصادر السماع كما حدّدها السيوطي ثلاثة: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب منظومه ومنثوره.

أهمية السماع

للسماع أهمية كبيرة، فقد اعتمد عليه النحاة في وصف العربية ووضع نظمها الصوتية، وأبنيتها الصرفية، وأساليبها التركيبية، وضبط قواعدها الإعرابية، وبيان معاني مفرداتها ودلالات عباراتها، بل إنها حافظت على وجودها من خلال اعتماد لغويينا على القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره، وهي الأصول النقلية التي قام عليها الاحتجاج والاستشهاد اللغوي نظريًا[٢].

موقف الغلاييني من السماع

حدّد الغلاييني موقفه من السماع بصورة عامة في أربع نقاط، هي:

أ_ ما جاء به السماع وأيّده القياس فهو الغاية[٣].

ب_ ما خالف السماع والقياس فهو مرفوض، ولا يُعوّل عليه لأنه غلط، ولو جاء عن أقحاح العرب، فإن النادر لايُعبأ به ولا يُلتفت إليه[٤].

ج_ "ما ورد به السماع مطّردًا وكان مخالفًا للقياس، فهذا ما لا سبيل إلى إبطاله، وليس في طاقة بشر أن يثلم فيه ثلمة، أو أنْ يضعضع أركانه أو يهدم بنيانه، لأنه هو الوارد عنهم، والأقيسة إنما وضعت

---

[١] الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي خليل، ط٤، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٠

[٢] علم اللسان العربي، عبد الكريم مجاهد، د.ط.، جامعة القدس المفتوحة، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٢٤، بتصرف بسيط.

[٣] نظرات في اللغة والأدب: ١٩٦

[٤] السابق: ١٩٦

بعد كلامهم، فما سُمع منهم فلا بدّ من اتباعهم فيه، وإلا طرحنا جملة من الألفاظ جاءت في القرآن الكريم والحديث الشريف وشعر العرب في الجاهلية والإسلام، وهذا ليس في متناول أحد أن يُقدم عليه إلا إذا عُدِم الحجا وزاغ به الهوى"[١]، والخلاصة في ذلك أنه يجب قبوله وعدم الالتفات إلى القياس، ولا يجوز أن يُحمل عليه غيره[٢].

د_ ما كان مطردًا في القياس شاذًّا في الاستعمال، وذلك ما يكون غير مسموع أو سُمِع ندورًا، لكنه لو أُستعمل لجرى على قياس نظائره، وذلك كالماضي من (يذر ويدع)، وما كان من هذا الباب فليس بالشاذ عند التحقيق لأنه جاء على صيغته التي أهملوا استعمالها، وقد أشرنا إلى رأيه في هذه المسألة سابقًا[٣].

ويُفهم من كلام الغلاييني أنه ترك الباب مواربًا للقياس على المسموع النادر عند الحاجة إليه، حيث يرى أنه "ليس كل شاذ غير مقبول كما يتوهم بعض الناس، بل لا يُرفض منه إلا ما خالف القياس والسماع"[٤]، ولعلّنا قد لاحظنا تسمّحه في القياس على الشاذ في بعض المسائل على نحو ما رأينا في تجويزه تصغير أفعل التعجب والقياس عليه[٥].

وعلى الرغم من ذلك فقد بدا الغلاييني مُعتدّا بالمسموع، حيث اهتم بالتنبيه إلى المسموع بأنه مسموع في معظم المسائل التي تناولها، ولم يُجِز القياس عليه، ومن أمثلة ذلك: إشارته إلى أنّ كلّ ما وَرَدَ من مصادر (فعّل) على غير التفعيل يُحفظ ولا يُقاس عليه، نحو: وزن (فِعّال) في قوله تعالى:﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾[٦]، ووزن (تَفْعال)، نحو: ردَّدَ تَرْداد، وذَكَّر تَذْكار...[٧]، ومن ذلك أيضًا: ما جُمِع بالألف بالألف والتاء سماعًا، نحو: السماوات والأرضات والأُمهات والأُمّات والسِّجلات...[٨]، ومنه جمع الجمع حيث نبّه إلى أنه مسموع وما ورد منه يُحفظ ولا يُقاس عليه[٩]، وأمثال ذلك كثير.

---

[١] السابق: ١٩٤
[٢] السابق: ١٩٦
[٣] السابق: ١٩٢، ١٩٣، وانظر: جامع الدروس العربية: ٥٢
[٤] نظرات في اللغة والأدب: ١٩٠
[٥] انظر: الفصل الأول من هذه الدراسة، المبحث الأول.
[٦] النبأ ٢٨
[٧] جامع الدروس العربية: ١٣٣، ١٣٤
[٨] جامع الدروس العربية: ١٩٦
[٩] انظر: السابق: ٢٣٠

ونظرًا لأهمية السماع فقد اعتنى الغلاييني بإغناء كتابه (جامع الدروس العربية) بقدر كبير من الشواهد المختلفة التي تمثّل مصادر السماع ، مستدلاً بها على الكثير من قواعد النحو وأحكامه، ولعلّ من المفيد أن نعرض لبعض النماذج من شواهده في الكتاب المتمثلة في القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والشواهد الشعرية والنثرية.

١ _ القرآن الكريم وقراءاته

لم يختلف النحاة على _ اختلاف عصورهم ومذاهبهم _ على أنّ القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول الاحتجاج، والمصدر الأساس الذي اعتمده النحاة في وضع قواعد النحو وأحكامه، "فهو أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وبناؤه المحكم مع قراءاته يعتبر سجلاً لظواهر الفصحى"[١]، وما من شك في ذلك، قال الفرّاء: "الكتاب أعربُ وأقوى في الحجة من الشعر"[٢]، ويقول السيوطي نقلاً عن ابن ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعًا أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[٣]. "وكل ما وَرَدَ أنه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا"[٤].

وقد سعى الغلاييني في كتابه إلى الإكثار بصورة لافتة من الشواهد القرآنية، حيث بلغ عدد الآيات الواردة في الكتاب ما يقرب من ثمانمائة وخمس وسبعين آية، وإذا استثنينا الآيات التي استشهد بها أكثر من مرة في مواضع مختلفة، فإنّ عدد الآيات المُستشهَد به يصل إلى سبعمائة وثمان وعشرين آية، وظّفها الغلاييني للتمثيل على معظم المسائل النحوية التي تناولها بالشرح والتحليل، ولعلّه أراد من وراء ذلك تحقيق غرضين تعليميين لدى الدارسين، أولهما: تثبيت القواعد النحوية في أذهانهم من خلال تدعيمها بالشواهد التي تتفق وما تقرره تلك القواعد والأحكام النحوية، والآخر: إثراء الحصيلة اللغوية لديهم.

وثمة ملحوظة على استشهاده بالآيات القرآنية، والتي توشك أن تكون سمة عامة في معظم الشواهد القرآنية، وهي اجتزاء الآية القرآنية والاكتفاء بذكر العبارة القرآنية موضع الشاهد.

---

(١) علم اللسان العربي:٢٢٤

(٢) معاني القرآن: ١٤/١

(٣) المزهر: ١/ ١٦٠

(٤) الاقتراح: ٤٠

ومن الأمثلة التي اعتمد فيها على الشاهد القرآني ما ذكره من معاني حرف الجر (من)، إذ يقول[1]: (من): لها ثمانية معانٍ: الابتداء، أي ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، فالأول كقوله تعالى:﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾[2]، والثاني كقوله:﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[3]، التبعيض، أي بمعنى بعض، كقوله تعالى:﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[4]، وقوله:﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾[5]، البيان، أي بيان الجنس، كقوله تعالى:﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[6]، وقوله:﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[7]، التأكيد، وهي الزائدة الزائدة لفظًا، أي: في الإعراب، كقوله تعالى:﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[8]، وقوله:﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾[9]، وقوله:﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[10]، البَدَل، كقوله تعالى:﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[11] وقوله:﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[12]، وقوله:﴿ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾[13]، الظرفية، أي: بمعنى (في)، كقوله سبحانه:﴿ مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾[14]، أي: فيها، وقوله:﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾[15]، أي: في يومها، السببية والتعليل، كقوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾[16]، معنى (عن)، كقوله: تعالى:﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[17]، وقوله:﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾[18].

---

[1] انظر: جامع الدروس العربية: ٥٥٧، ٥٥٨
[2] الإسراء ١
[3] التوبة ١٠٨
[4] آل عمران ٩٢
[5] البقرة ٢٥٣
[6] الحج ٣٠
[7] الكهف ٣١
[8] المائدة ١٩
[9] مريم ٩٨
[10] فاطر ٣
[11] التوبة ٣٨
[12] الزخرف ٦٠
[13] آل عمران ١٠، ١١٦
[14] الأحقاف ٤
[15] الجمعة ٩
[16] نوح ٢٥
[17] الزمر ٢٢
[18] الأنبياء ٩٧

أما القراءات القرآنية، فكانت هي الأخرى موضع اهتمام لدى الغلاييني، حيث استشهد بها فيما يقرب من ثمانٍ وعشرين قراءة، لم يعزُ إلا عددًا قليلاً منها، حيث وجّه اهتمامه إلى ما تتضمنه بعض القراءات من قضايا تيسيرية، ومن أمثلة ذلك:

أ_ استشهاده بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ ﴾[١]، مشيرًا إلى قراءة الفعل (يضاعف) بالجزم على أنه بدل من (يلقَ)، وبالرفع على أنه جملة حالية من فاعل (يلقَ)، أو على أنه جملة مستأنفة[٢]. ويرى الباحث أنّ اختلاف القراءات القرآنية يمنح رخصة لتوجيه الإعراب على أكثر من وجه بما يتفق ومعنى الآية الكريمة التي قد تتعدد قراءاتها.

ب_ استشهاده بقوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٣]، حيث لم يستبعد رأي بعض العلماء القائل بجواز حذف نون مضارع (كان) إذا التقت بساكن بعدها، وذلك في قراءة شاذة[٤]. وقد أشار الغلاييني إلى موقفه من القراءة الشاذة بقوله: "ليس معنى شذوذ القراءة بأنها غير صالحة للاستشهاد بها عربية"[٥].

ت_ استشهاده بقراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[٦]، بخفض (الأرحام) عطفًا على الهاء في (به) ليدلّل على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[٧]. والعطف على الضمير المجرور من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، حيث يمنع البصريون ذلك ويشترطون إعادة الجار؛ لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، في حين أنّ الكوفيين يجيزون العطف من غير إعادة الجار مستشهدين بالقراءة السابقة وغيرها من الشواهد القرآنية والشعرية الأخرى[٨].

وقد أجاز مجمع اللغة في القاهرة العطف بدون إعادة الجار اعتمادًا على ما استدلّ به المجيزون من من شواهد قرآنية وشعرية[٩]، ويرى الباحث موافقة الغلاييني ومجمع اللغة في هذا الاختيار لوروده

---

[١] الفرقان ٦٨، ٦٩

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ٣٣٠، قرأ ابن عامر وأبو بكر (شعبة بن عياش) برفع الفاء، وقرأ الباقون بجزمها. انظر: النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، د.ط.، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، ٢/ ٣٣٤

[٣] البينة ١

[٤] انظر: شرح الأشموني: ١٢٠/١، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠٧، ١٠٨، حيث أشار السيوطي نقلاً عن أبي حيان إلى شذوذ حذف النون إذا تلاها ساكن، لأنها من نفس الكلمة، لكن سوّغه كثرة الاستعمال، وأجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك.

[٥] جامع الدروس العربية: ٥٠٤

[٦] النساء١، قرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها. انظر: النشر في القراءات العشر: ٢٤٧/٢

[٧] انظر: جامع الدروس العربية: ٤٨٤، ٤٨٥

[٨] انظر تفصيلات هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤/٢

[٩] صدر القرار في الجلسة الثامنة من الدورة الرابعة والعشرين، انظر: المعجم المفصل في علوم اللغة: ٨٧٥/٢

في قراءة ثابتة بالأسانيد المتواترة، وقد نبّه السيوطي إلى ذلك بقوله: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد ردّ المتأخرون _منهم ابن مالك_ على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختاروا جواز ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلاً به، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1]، بجر الأرحام.

٢_ الحديث الشريف

لا شك أنّ الحديث الشريف أفصح البيان بعد القرآن الكريم، "ولم تكن فصاحة الرسول _صلى الله عليه وسلم_ محل شك يومًا ما لا قديمًا ولا حديثًا، ولكن إجازة رواية أحاديثه _صلى الله عليه وسلم_ بالمعنى جعل بعض النحاة يترددون في الاستشهاد بها؛ لأنّ الأصل أن تُروى هذه الأحاديث بلفظه _صلى الله عليه وسلم_"[2]، ومن هنا نشأ الخلاف بين النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف والأخذ به، وانقسموا إلى ثلاث طوائف: الأولى رفضت الاحتجاج به، وهم متقدمو النحاة مثل أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه والكسائي وبعض المتأخرين ويمثلهم ابن الضائع وأبو حيّان، والثانية ترى صحة الاحتجاج به، وعلى رأسهم ابن مالك والرضي محمد بن الحسن، وتبعهم ابن خروف وابن هشام وغيرهم، والثالثة وقفت موقفًا وسطًا بين المذهبين، وهو موقف الشاطبي[3].

وعلى أية حال فإنّ وجود هذه الخلافات لم يمنع النحاة الذين رفضوا الاستشهاد بالحديث _سواء أكانوا من المتقدمين أو من المتأخرين_ من الاستشهاد به في مصنفاتهم المختلفة، وقد أثبت أحد الباحثين المحدثين ذلك، وذكر أنّ ابن الضائع وأبا حيّان قد استشهدا بالحديث مع أنهما من منكري ذلك، وقدّم دراسة إحصائية تتبعَ فيها عشرين كتابًا لمتقدمي النحاة كسيبويه ومتأخريهم كالأشموني، وقام بإحصاء الأحاديث التي أُستُشهد بها في كل كتاب[4].

---

[1] الاقتراح: ٤٢_ ٤٥

[2] علم اللسان العربي: ٢٢٨

[3] انظر تفصيلات الخلاف بين النحاة في هذه المسألة في: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط١، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢٩_ ١٣٨

[4] انظر: النحاة والحديث النبوي، حسن الشاعر، ط١، وزارة الثقافة والشباب، الأردن، ١٩٨٠م، صفحة: ٩٣، نقلاً عن: علم اللسان العربي: ٢٣٢

وفي العصر الحديث أجاز مجمع اللغة العربية الاحتجاج ببعض الأحاديث الشريفة، ووضع شرطين لذلك، هما[١]:

أ_ لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصِّحاح الست فما قبلها.

ب_ يُحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر، على الوجه الآتي: الأحاديث المتواترة والمشهورة، الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، الأحاديث التي تّعد من جوامع الكلم، كتب النبي _ صلّى الله عليه وسلّم _، الأحاديث المروية لبيان أنه كان _ صلّى الله عليه وسلّم _ يخاطب كل قوم بلغتهم، الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء، الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وابن سيرين، والأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

ويرى الباحث أنّ الاحتجاج بأحاديث الرسول _صلى الله عليه وسلّم_ وإن جاءت بالمعنى فقد اقتربت من النص الأصلي، وبذلك تظلّ أفصح وأوثق من بعض الأشعار التي احتجوا بها ولم يُعرف قائلها.

وقد عني الغلاييني في كتابه بالاستشهاد بأحاديث الرسول _ صلى الله عليه وسلم _، وقد تَخَطّت جملة ما استشهد به من الأحاديث ستة وخمسين حديثًا نبويًا[٢]، بالإضافة إلى عدد آخر من العبارات الواردة على ألسنة الصحابة[٣]، وعلى الرغم من أنّ الغلاييني لم يُشِر إلى موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف، فإن وجود هذا العدد من الأحاديث التي استشهد بها ربما يحمل دلالة واضحة على موقفه المؤيد للاحتجاج بالحديث الشريف، بالإضافة إلى رغبته في تحقيق غرض تعليمي يقدم من خلاله تطبيقًا عمليًا للدارسين على القواعد المختلفة.

ومن أمثلة استشهاده بالحديث الشريف، ما ذكره من حالات خبر لا النافية للجنس إذا كان مفردًا، أي: (ليس جملة ولا شبهها)[٤]، كحديث: "لا فقرَ أشدُّ من الجهل، ولا مالَ أعزُّ من العقل، ولا وحشةَ

---

[١] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية: ٣، ٤، وانظر: مجلة المجمع ، ج ١٩٧/٣_ ٢١٠، بحث للشيخ محمد الخضر حسين.

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ص ١٧، ٢٤، ٣٢، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٧١، ١٤٣،١٥٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٥، ٢٣٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٧، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٣٢، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥٦، ٥٦١، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٩، ٦٤١، وغيرها.

[٣] انظر: جامع الدروس العربية:٥٨ ، ٤٢٥

[٤] انظر: السابق: ٤٢٨

أشدُّ من العُجب"[١]، وكذلك إذا جاء خبر لا النافية للجنس شبه جملة بأن يكون محذوفًا مدلولاً عليه بظرف أو مجرور بحرف جر يتعلقان به فيغنيان عنه[٢]، كحديث: "لا عقلَ كالتدبير، ولا وَرَعَ كالكفّ، ولا حسَبَ كحسن الخلق"[٣]، وحديث: "لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهدَ له"[٤].

وثمة بعض الملحوظات على استشهاده بالأحاديث الشريفة، من أهمها:

أ_ إسناد الأحاديث إلى الرسول _ صلى الله عليه وسلّم _ باستخدام عبارة (وفي الحديث، أو وفي حديث، أو كحديث)، ولم يغفل الغلاييني نسبة الحديث إلا في مواضع قليلة، هي: عند استشهاده بحديث "كان عليٌّ بابَ مدينةِ العلم"[٥] على أنّ حكم المُسند _ إن كان اسمًا _ أن يكون مرفوعًا إلا إن وقع بعد (كان) أو إحدى أخواتها[٦]، وعند استشهاده بحديث "تعلّموا العربية وعلّموها للناس"[٧] للتفريق للتفريق بين الفعل (تعلّمْ) الجامد الذي يأتي بمعنى (اعلمْ واعتقِدْ)، وبين الفعل (تعلّم) إن كان أمرًا من (تعلّمَ يتعلّمُ)[٨]، وعند استشهاده بحديث "الجنة تحت أقدام الأمهات"[٩] على وجوب حذف خبر المبتدأ المبتدأ إذا دلّ على صفة مطلقة تعلّقَ بها ظرف[١٠]، وحين تناول حالات جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت مضافة، استشهد بالحديث الشريف "خمس صلوات كتبهن الله"[١١]،

---

[١] رواه الطبراني في المعجم الكبير، باب بقية أخبار الحسن بن علي، انظر: المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت.، ٣/ ٦٨، والقضاعي في مسنده: ٢/ ٣٨

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ٤٢٨

[٣] رواه ابن ماجة في سننه، باب الورع والتقوى، انظر: سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،د.ط.، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

[٤] رواه أحمد في مسنده، مسند أنس بن مالك: ١٩/ ٣٧٦، والطبراني في المعجم الكبير: ١/ ١١٣

[٥] رواه الطبراني في المعجم الكبير، باب مجاهد عن ابن عباس، ونص الحديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأته من بابه"، انظر: المعجم الكبير: ١١/ ٦٥، والحاكم في مستدركه، انظر: المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ٣/ ١٣٧، وأبو بكر ابن المقرئ في معجمه، انظر: المعجم، أبو بكر بن المقرئ، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٨،١/ ٨٤

[٦] انظر: جامع الدروس العربية: ٢٤

[٧] رواه البيهقي في السنن الكبرى موقوفًا على عمر بن الخطاب، باب وجوب تعلم ما تجزئ به، انظر: السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣ ، ٢٨/٢
وابن أبي شيبة في مصنفه، انظر: المصنف في الأحاديثوالآثار، أبو بكر بن أبي شيبة العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٣هـ: ٦/ ١١٦

[٨] انظر: جامع الدروس العربية: ٣٢

[٩] رواه القضاعي في مسند الشهاب، باب الجنة تحت أقدام الأمهات ،انظر: مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦ ، ٢١٠/١
وأبو بشر في الكنى والأسماء، انظر: الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد الرازي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الغارياني، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠،٣/ ١٠٩١

[١٠] انظر: جامع الدروس العربية: ٣٧٣، ٣٧٤

[١١] رواه أحمد في مسنده، باب حديث عبادة بن الصامت: انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ٢٠٠١، ٣٧/ ٣٩٣، وانظر الحديث في: جامع الدروس العربية: ٣٦٩

واستشهد بالحديث "أمرٌ بمعروف صدقة، ونهيٌ عن منكر صدقة"[١] ليدلّل به على جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت عاملة[٢].

ب_ حرص الغلاييني على أن يدعم الأحاديث النبوية المُستشهد بها بنصوص لغوية أخرى قرآنية أو شعرية أو نثرية، ومن ذلك: حديث "دعوا الحبشة وما ودَعوكم"[٣]، وحديث "لينتهِيّن أقوام عن وَدْعِهم الجُمُعات"[٤]، حيث استشهد بهما على الماضي من الفعل (ودَعَ)[٥]، ودعمه بقراءة تخفيف دال (ودع) (ودع) في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[٦]. ومنه أيضًا حديث: "فإمّا أدركَنَّ أحدٌ منكم الدّجال"[٧]، حيث استشهد به على جواز توكيد الماضي بالنون إذا كان ماضيًا لفظًا مستقبلاً معنًى[٨]، معنًى[٨]، وذكر بالإضافة إلى الحديث الشريف قول الشاعر:

دامَنَّ سعْدُكِ لو رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لولاك لم يكُ للصَّبابة جانحًا[٩]

ومن ذلك أيضًا حديث: "التمس ولو خاتمًا من حديد"[١٠] الذي استشهد به على حذف كان واسمها بعد (لو) الشرطية[١١]، وذكر معه قولهم: "الإطعامَ ولو تمرًا"، وقول الشاعر:

لا يأمنِ الدَّهرَ ذو بغْيٍ، ولو مَلِكًا جنودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والجبلُ[١٢]

ومنه أيضًا حديث: "من تأنَّى أصاب أو كاد، ومن عجلَ أخطأ أو كاد"[١] (أي: كاد يصيب وكاد يخطئ)، الذي استشهد به على جواز حذف خبر (كادَ وأخواتها) إذا عُلِم[٢]، حيث استشهد به إلى جانب قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ ﴾[٣]، أي: (يمسح مسحًا)..

---

[١] رواه مسلم في صحيحه، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، انظر: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط.، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.، ٢/ ٦٩٨، والبيهقي في السنن الكبرى: ٣/ ٦٧

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ٣٧٠

[٣] رواه أبو داود في سننه، باب النهي عن تهييج الترك والحبشة، انظر: سنن أبي داود، أبو داود سليمان السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين الدين عبد الحميد، د.ط.، المكتبة العصرية، بيروت_ صيدا، د.ت.، ٤/ ١١٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ٩/ ٢٩٧

[٤] رواه مسلم في صحيحه، باب التغليظ في ترك الجمعة: ٢/ ٥٩١

[٥] انظر: جامع الدروس العربية: ٥٢

[٦] الضحى: ٣، قرأ الجمهور (ما ودّعك) بتشديد الدال، وعروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وأبو بحرية وابن أبي عبلة بتخفيف الدال بمعنى بمعنى (تركك). انظر: تفسير البحر المحيط: ٨/ ٤٨٠

[٧] رواه مسلم في صحيحه، باب ذكر الدجال وصفته وما معه: ٤/ ٢٢٤٩، وأحمد في مسنده: ٣٨/ ٤٣١

[٨] انظر: جامع الدروس العربية: ٧١

[٩] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني: ١٤٣، وشرح الأشموني: ٤٩٥/٢، ومغني اللبيب: ٢٦١/٤

[١٠] رواه أحمد في مسنده، باب أبي مالك سهل بن سعد: ٣٨/ ٤٩٨، وسعيد بن منصور في سننه، انظر: سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، الدار السلفية، الهند، ١٩٨٢، ١/ ٢٠٥

[١١] انظر: جامع الدروس العربية: ٣٩٠

[١٢] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك: ١/ ٢٦٢، وشرح الأشموني: ١/ ١١٩، وشرح قطر الندى: ١٥٥، ومغني اللبيب: ٤١٩/٣

ج_ الاستشهاد بالحديث الشريف وحده لتقرير حكم معين، ومن ذلك حديث: "مَثَلُ المنافق كالشاة العائرة بين الغَنَمَيْن"(٤) مثّل به على تثنية الجمع على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النوعين(٥). وحديث: "إنكنّ لأنتن صواحبات يوسف"(٦)، حيث استشهد به على جمع الجمع. وحديث: "لا يزني الزاني حيث يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"(٧)، حيث استدلّ به على عدم جواز حذف الفاعل إذا دلّ عليه الفعل، وبيّن وجه الاستشهاد به وهو أنّ فاعل (يشرب) ضمير مستتر تقديره هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل (يشرب)(٨). وحديث: "لا أحدَ أغيرُ من الله"(٩)، مثّل به على وجوب ذكر خبر لا النافية للجنس إذا كان مجهولاً لا دليل عليه(١٠).

٣_ كلام العرب منظومه ومنثوره

ما من شك في أنّ كلام العرب شعره ونثره كان حجة النحويين ومصدرًا رئيسًا ومُهمًّا اعتمدوه في بناء قواعد النحو وأحكامه والتدليل على صحتها، "فيُحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"(١١)، غير أن الاحتجاج بالشعر احتل مساحة أكبر من النثر، وذلك لكثرة ما ورد منه، وقد نقل نقل السيوطي عن ابن رشيق قوله: "لم يُحفظ من جيد المنثور إلا عُشْره، ولا ضاع من الموزون عُشْره"(١٢)، وقد قسم العلماءُ الشعراءَ الذين يُحتجّ بشعرهم إلى أربع طبقات، هي(١٣):

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان.

---

(١) رواه الطبراني في معجمه الكبير، باب ابن لهيعة عن أبي عشانة: ١٧/ ٣١٠، والقضاعي في مسنده، انظر: مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ١/ ٢٣١

(٢) انظر: جامع الدروس العربية: ٣٩٣

(٣) سورة ص: ٣٣

(٤) رواه مسلم في صحيحه، باب كتاب صفات المؤمنين: ٤/ ٢١٤٦، وأحمد في مسنده، باب مسند عبد الله بن عمر: ٩/ ٩٩

(٥) انظر: جامع الدروس العربية: ١٨٨

(٦) رواه البخاري في صحيحه، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، انظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، ١/ ١٣٣، وأحمد في مسنده، باب مسند عائشة بنت الصديق: ٤٣/ ٨٨، ومسلم في صحيحه: ١/ ٣١٣

(٧) رواه البخاري في صحيحه، باب النُّهْبَى بغير إذن صاحبه: ٣/ ١٣٦، وأحمد في مسنده، باب مسند أبي هريرة: ٢/ ٢٦٩، ومسلم في صحيحه: ١/ ٧٦، وأبو داود في سننه: ٤/ ٢٢١

(٨) انظر: جامع الدروس العربية: ٣٥٥، وانظر: حاشية (١) من الصفحة نفسها.

(٩) رواه البخاري في صحيحه، باب الغيرة: ٧/ ٣٥، وأحمد في مسنده، باب مسند عبد الله بن مسعود: ٦/ ١١٣، ومسلم في صحيحه: ٤/ ٢١١٣

(١٠) انظر: جامع الدروس العربية: ٤٢٨

(١١) الاقتراح: ٦٠

(١٢) المزهر: ٢/٣٤٥

(١٣) خزانة الأدب:١/ ٥، ٦

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولَّدون، ويقال لهم المُحدَثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نُواس.

"وقد أجمع علماء اللغة على أنّ شعراء الطبقتين الأوليين يحتج بشعرهم بغير نزاع، أما الطبقة الثالثة، فمعظم اللغويين يرون صحة الأخذ بشعر هذه الطبقة، غير أنّ بعضهم كان يأبَى الاحتجاج به، وأما الطبقة الرابعة، فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشيء من شعرها فيما عدا الزمخشري الذي أجاز ذلك"[١].

وقد حرص الغلاييني على تضمين كتابه عددًا كبيرًا من الشواهد الشعرية والنثرية المشهورة التي احتج بها النحاة وتناقلتها مصنفات النحو من كتاب سيبويه حتى وقتنا الحاضر، وسنعرض لهذه الشواهد في قسمين، أولهما للشواهد الشعرية، والآخر للشواهد النثرية.

القسم الأول_ الشواهد الشعرية

بلغ مجموع شواهده الشعرية ما يقرب من خمسمائة وثلاثين شاهدًا، منها سبعة عشر جاءت على صورة أنصاف أبيات[٢]، ومن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على شواهده الشعرية ما يلي:

١_ الاستشهاد بشعر من يُحتج بشعرهم، حيث جاءت معظم النصوص الشعرية الواردة في الكتاب منتمية إلى عصر الاستشهاد، وقد أظهر الغلاييني موقفًا متشدّدًا من ذلك حينما رفض الاحتجاج بما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم الفاعل على المسند إليه مستشهدين على ذلك بقول الزّبّاء:

---

[١] انظر: خزانة الأدب: ٦/١، وانظر: فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠١

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ١٢٧، ٢٧٤، ٢٧٩، ٤٤٤، ٤٧٠، ٤٩٣، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٥١، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٨، ٦١٠، ٦٢٠

ما للجمالِ مشيُها وئيدا؟ أجندلاً يَحْمِلْن أم حَديدا؟[١]

وفي حين يرفض الغلاييني الاستشهاد بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب، فإنه يستشهد بشعر من يُشهد لهم بالفصاحة من بعد عصور الاحتجاج كأبي نواس والمتنبي ولم تجِئ هذه الشواهد باعتبارها شواهد لتقرير المسائل النحوية، وإنما أراد التمثيل بها بهدف توضيح قضية محددة في الشاهد، أو ليرفد بها شواهد نحوية مشهورة، أو لتجلية موقفه من بعض المسائل. ولعلّ في عرضنا لهذه الشواهد ما يوضح ذلك:

أ_ استشهد بقول أبي نواس:

كأنّ صُغرى وكُبرى من فقاقِعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهّبِ[٢]

حيث أراد الغلاييني من ذلك توضيح قضية معينة في الشاهد وهي اعتراضه على النحاة الذين لحَّنوا أبا نُواس في هذا البيت، إذ أتى بأفعل التفضيل مجرّدًا من (أل) والإضافة ومؤنثًا، وكان حقّه أن يقول: (كأنّ أكبر وأصغر) أو (كأن الكبرى والصغرى) باعتبار أنّ اسم التفضيل إذا تجرّد من (أل) والإضافة يجب إفراده وتذكيره، ويرى الغلاييني أنّ ما قاله أبو نُواس كان صحيحًا، وليس بلحن كما قالوا؛ لأنّ (صغرى وكبرى) هاهنا بمعنى (صغيرة وكبيرة)، وهما عاريتان من التفضيل فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير، بل يجوزان كما تجوز المطابقة، وإن كان الأول هو الأفصح والأشهر، ومثّل الغلاييني بقول العروضيين: (فاصلة صغرى وفاصلة كبرى)، أي: صغيرة وكبيرة بأنه من هذا الباب[٣].

وكان ابن يعيش قد سوّغ للشاعر ذلك بقوله: "والاعتذار عنه بأنه استعمله استعمال الأسماء، لكثرة ما يجيء منه بغير تقدّم موصوف، نحو صغيرة وكبيرة، فصار كالصاحب والجارع والأبطح؛ فاستعمله نكرة لذلك، ويجوز أن يكون لم يُرِد فيه التفضيل بل معنى الفاعل، كأنه قال: (كأن صغيرة وكبيرة من فواقعها)"[٤].

---

[١] سبق تخريجه، وانظرموقف الغلاييني من الاستشهاد بهذا البيت في جامع الدروس العربية: ٣٥٥

[٢] البيت من البسيط، وهو لأبي نواس في خزانة الأدب: ٢٧٧/٨، ٣١٥، ٣١٨، و شرح المفصل:١٣٧/٤، وشرح قطر الندى: ٣٤٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب: ٣١/٥،

[٣] انظر: جامع الدروس العربية: ١٥٨، ١٥٩

[٤] شرح المفصل: ١٣٩/٤

ب_ استشهد بسبعة أبيات للمتنبي، وهي:

أحيا؟ وأيسرُ ما قاسَيْتُ ما قَتَلا   والبَيْنُ جارَ على ضَعْفي وما عَدَلَا[١]

لقد تَصَبَّرْتُ، حتى لاتَ مُصْطَبَرٍ   والآنَ أُقْحَمُ، حتى لاتَ مُقْتَحَمِ[٢]

وما قَتَلَ الأحرارَ كالعَفْوِ عَنْهُمُ   ومن لك بالحُرِّ الذي يحفظُ اليدا[٣]

واحرّ قلباه ممن قلبه شَبِمُ   ومن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ[٤]

لَقيتُ بدرب الفلةِ الفجرَ لقْيةً   شَفَت كبدي والليل فيه قتيلُ[٥]

ابعد بعِدتَ بياضًا لا بياضَ له   لأنت أسودُ في عيني من الظُّلَمِ[٦]

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصًا من الأذى   فلا الحمدُ مكسوبًا، ولا المالُ باقيًا[٧]

وأحسب أنه قَصَدَ من وراء ذلك إلى تحقيق أربعة أهداف هي:

أ_ الاستئناس ببعض الأبيات باعتبارها أمثلة تطبيقية على القاعدة النحوية[٨].

ب_ الإشارة إلى جواز القياس مخالفة للمسموع الشاذ[٩].

ت_ الإشارة إلى رأي جماعة من النحاة في تجويز مسألة ما دون التعليق عليها[١٠].

---

[١] البيت من البسيط، وهو للمتنبي في مغني اللبيب: ٧٧/١

[٢] البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري: ٤١/٤

[٣] البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري : ١/ ٢٩٣، الكاف في محل رفع فاعل (قَتَل)، والعفو مضاف إلى الكاف.

[٤] البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري: ٣/ ٣٨٢ ، وانظر: جامع الدروس العربية: ٥٥١

[٥] البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري: ٣/ ١٠٤، وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب:١٨٠/١، ورواية البيت: لقيت بدرب القلة الفجر لقية   شفت كمدي والليل فيه قتيل، والقلة موضع ببلاد الروم، انظر شرح الديوان.

[٦] سبق تخريجه

[٧] سبق تخريجه

[٨] كما في البيت الأول، حيث مثّل به على جواز حذف همزة الاستفهام إذا دلّت عليها قرينة معنوية، وقد جاء به ليكون رافدًا لشاهد شعري نحوي معروف، وهو قول الشاعر: طربتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ   ولا لعبًا وذو الشيبِ يلعب، انظر: جامع الدروس العربية: ٢٨٧، والبيت الثاني الذي مثّل به على شذوذ الجر بلات، ليدعم به شاهدًا آخر، هو:
طلبوا صلحَنا ولات أوانٍ   فأجبنا أن ليس حين بقاءِ، انظر: السابق: ٤٠٠، والبيت الثالث الذي مثّل به على مجيء الكاف اسمًا بمعنى (مثل)، وذلك على غرار شاهد نحوي، هو: أتنتهون؟ ولن ينهى ذوي شططٍ   كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ. انظر: السابق: ٥٦٥ واليت الرابع الذي مثّل به على زيادة هاء السكت في المنادى المندوب، باعتباره نموذجًا تطبيقيًا. انظر: السابق: ٥٥١

[٩] كما في البيت الخامس، حيث مثّل به ليدلل على جواز قياس فَعلة مصدر مرة من الفعلين (لقي وأتى) مخالفة للمسموع الشاذ. انظر: السابق: ١٣٧، وانظر: شرح الرضي على الشافية: ١٨٠/١، حيث أشار الرضي إلى أن المصدر منهما: إتيانة ولقاءة شذوذًا، وانظر: ارتشاف الضرب: ٤٩٢

[١٠] كما في البيت السادس، حيث أشار إلى إجازة التعجب من السواد والبياض عند الكوفيين، ولم يعلّق على المسألة. انظر: السابق: ١٥٤

ث _ التنبيه إلى رأي بعض العلماء في إجازة مسألة ما وإبداء الرأي فيها[١].

٢ _ عدم عنايته بنسبة الشواهد إلى أصحابها إلا في خمسة وسبعين شاهدًا[٢]، ومن الشعراء الذين نسب إليهم امرؤ القيس، فقد ذكر له شعرًا في أربعة عشر موضعًا، والمتنبي، نصّ على شعره في سبعة مواضع، وذكر شعرًا لكل من عنترة، والنابغة، والفرزدق، في خمسة مواضع، وللبيد ابن ربيعة في أربعة مواضع، ولكل من زهير بن أبي سلمى، وحسّان بن ثابت في ثلاثة مواضع، ولكل من الكميت الأسدي، والأخطل، وجرير، وذي الرمة في موضعين، وفي المواضع الأخرى الباقية لم ينسب للشاعر إلا في مرة واحدة[٣]. ولعلّنا نلحظ أنّ عدد الأشعار التي نسبها إلى قائليها قليل بالنسبة لجملة ما ورد في الكتاب من أشعار، وقد تكَفّل بعض محققي الكتاب بسدّ هذا النقص ونسبة معظم الشواهد الأخرى[٤].

٣ _ تكرار بعض الشواهد في مواضع مختلفة للاستشهاد بها على القضية نفسها أو للاستشهاد بها في قضية نحوية أخرى، وكان ذلك في حوالي واحد وعشرين موضعًا[٥]، نذكر منها على سبيل المثال قول قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتَعْروني لذكراك هِزّةٌ   كما انتفضَ العصفورُ بلّله القطْرُ [٦]

حيث استشهد به على جواز إعراب الجملة الواقعة بعد المنعوت بأل الجنسية نعتًا باعتبار أنه نكرة معنى، أو أن تجعلها حالاً باعتبار أنه مُعرّف بأل تعريفًا لفظيًّا[٧]. كما استشهد به على دلالة حرف الجر (اللام) في (لذكراك) على التعليل[٨].

---

[١] كما في البيت السابع، الذي مثّل به على مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة، وذكر أن بعض علماء العربية أجازوه. انظر: السابق: ٣٩٨

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ص: ٢٩، ٣٧، ٤٩، ٥٠، ٦٦، ٦٨، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١٢٠، ١٣٧، ١٥٤، ١٥٨، ١٧٦، ٢٠٠، ٢٤١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣١٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٧،٣٦٠، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠،٤٠٩، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٣، ٤٣٥، ٤٥٢، ٤٨٠، ٤٨٨، ٤٩٢، ٥٠٨، ٥١٠، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٥١، ٥٥٦، ٥٦٨، ٥٧٤، ٥٨١، ٥٨٥، ٦٠٩، ٦١٦، ٦٢٦

[٣] انظر: السابق ، حيث ذكر شعرًا للعباس بن الأحنف ، ص ١٠٦، وأبي نواس ص ١٥٨، وعمر بن أبي ربيعة، ص ٢٨٧، وميسون، ص ٣١٠، وفاطمة بنت الرسول، ٣٤٦، والعباس بن مرداس، ص٣٤٧، والزّبّاء، ص ٣٥٤، والسموأل، ص ٣٥٧، وعبدة بن الطبيب ٣٦٠، ونُصَيّب ٣٨٠، وأم عقيل بن أبي طالب ٣٨٨، والحطيئة ٣٩١، وجميل بثينة ٤٠٣، وجَنوب الكاهلية ٤١٩، وأبي محجن الثقفي، ص ٤٢٠، وكُثيّر عزّة، ص ٤٥٢، ومالك بن الريب، ص ٤٨٨، وابن خفاجة، ص ٥٨٥، والنابغة الجعدي، ص ٦٠٩، وقتيلة، ص ٦٢٦

[٤] انظر: السابق ، تحقيق: محمد فريد، وانظر: السابق، تحقيق: منصور عبد السميع، وثناء سالم، ومحمد القاضي.

[٥] انظر: جامع الدروس العربية، حيث وردت الشواهد مكررة في ص: (٣٩٢، ٣٩٤)، (٣٢٠، ٣٣١)، (٣٩٦، ٤٠١)، (٥٦٧، ٥٨٧)، (١٢٠، ٥١٠، ٥٦٧، ٥٩٩)، (١٢١، ٥٢١)، (٣٢٠، ٣٣٠)، (٤٥٩، ٥٠٨)، (٢٩، ٤٣٥)، (٣٩، ٤٣٥، ٥٧٦)، (١١٧، ٥١٩)، (١٢٠، ٥٩٩)، (٣٦٧، ٤٦٤، ٥٥٨)، (١١٤، ٦٠٢)، (١١٩، ٥٩٩)، (٣٩٩، ٤٢٦)، (٥٦٥، ٥٧٨)

[٦] البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في خزانة الأدب: ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠، ولذي الرمة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك: ١/ ٢٣٥

[٧] انظر: جامع الدروس العربية: ١١٩، ١٢٠

[٨] انظر: السابق: ٥٦٧

القسم الثاني_ الشواهد النثرية

استعان الغلاييني بعدد لا بأس به من الشواهد النثرية التي تداولتها كتب النحو للاحتجاج بها، غير أنّ هذه الشواهد تعتبر قليلة نسبيًّا إذا ما قورنت بالشواهد الشعرية، وقد تعدّت شواهده النثرية أربعين شاهدًا[١] توزعت ما بين أمثال وحكم وأقوال من فصيح كلام العرب، وتحليل هذه الشواهد يُنبئ عن الملحوظات التالية:

١_ الاستشهاد ببعض الأمثال وشرحها شرحًا لغويًا، ومن ذلك: استشهاده بقولهم: "بعين ما أَرَيَنَّك" ليدلّل به على جواز توكيد المضارع بالنون إذا وقع بعد (ما) الزائدة غير مسبوقة بأداة شرط، حيث أشار إلى أنه مثَلٌ يُضرب في الحث على العمل وترك البطء فيه، واستدل على ذلك بما وَرَدَ في لسان العرب من أنّ معناه: (عجّل حتى أكون كأني أراك)، وبما جاء في مجمع الأمثال: (اعمل كأني أنظر إليك)، وفي جمهرة الأمثال: (أعجل)، وفي أساس البلاغة: "وتقول لمن بعثته واستعجلته": "بعين ما أرينّك". أي: "لا تلوِ على شيء فكأني أنظر إليك". وقد اعترض الغلاييني على ما ورد عن ابن يعيش في شرح المفصل من أنّ معناه: (أتحقق ذلك ولا أشك فيه)، كما اعترض على ما ورد في شرح التوضيح وحاشية الصّبّان على الأشموني وحاشية الخضري على ابن عقيل قولهم: "تقوله ذلك لمن يخفي أمرًا أنت به بصير، أي: "إني أراك بعين بصيرة" ويرى الغلاييني أنّ ما قاله ابن يعيش وهؤلاء ليس بشيء، والقول ما تقدّم عن لسان العرب ومجمع الأمثال وجمهرة الأمثال وأساس البلاغة[٢].

٢_ الاستشهاد بالمثل أو القول على قضية واحدة مدعومًا بشواهد أخرى، ومثال ذلك ما استشهد به على جواز حذف (أنْ) ونصب الفعل المضارع بعدها شذوذًا، حيث مثّل لذلك بقولهم: (تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) وبقولهم: (مُرْه يحفرَها)، و(خذِ اللّص قبل يأخذَك)، وضمّ إلى ذلك قول الشاعر:

ألا أيّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخْلدي؟[٣]

---

[١] انظر: السابق: ٢٩، ٣٥، ٥١، ٧٤، ١١١، ١٥٨، ٢٠٣، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٧٠، ٣٩٧، ٤١٤، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٩٠، ٤٩٧، ٥٥٤، ٥٦٦، ٥٩٦، ٦١٤، ٦٢١

[٢] انظر: السابق: ٧٤، وحاشية [٢] من الصفحة نفسها. وانظر شرحه لقولهم: (بجهد ما تبلُغَنّ)، وقولهم: (بألمٍ ما تُخْتَنِنَّهْ): حاشية [٣، ٤] من الصفحة نفسها، وشرحه لقولهم: (مواعيد عرقوب)، وقولهم: (غضب الخيل على اللُّجم): حاشية [١، ٢] ص ٤٥٧، وانظر: شرحه للمثل: (وقعوا في حيص بيص):حاشية [١] ص ٣٣٥، وانظر: شرحه للمثل (مكره أخاك لا بطل): حاشية [٢] ص٣٤٩

[٣] سبق تخريجه، وانظر: جامع الدروس العربية: ٣١٦، وانظر التمثيل بشواهد أخرى إضافة إلى المثل أو القول في الصفحات: ١١١، ٣٤٩، ٣٥٧

٣_ الاستشهاد بالأمثال أو الأقوال وحدها على المسألة النحوية، ومن نماذج ذلك: استشهاده بقولهم: (من يسمع يَخَلْ)، أي: يخل ما يسمعه حقًّا، ليدلل به على جواز حذف مفعولي أفعال القلوب لوجود دليل على المحذوف[١]، ومنه أيضًا استشهاده بالمثل: (ضعيفٌ عاد بقَرمَلة) ليدل به على أحد مسوّغات الابتداء بالنكرة[٢]، وغير ذلك كثير[٣].

ونخلص من هذا كله إلى أنّ الغلاييني قد جمع في كتابه قدرًا ضخمًا من النصوص اللغوية بلغت أكثر من ألف وخمسمائة نص لغوي من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب منظومه ومنثوره، وقد جاءت معظم هذه النصوص كشواهد على المسائل الصرفية والنحوية المختلفة التي ضمها الكتاب بين دفتيه، وبالإضافة إلى ذلك فقد احتشد الكتاب بعدد كبير جدّا من أمثلته الخاصة التي مثّل بها على المسائل المختلفة؛ ليسهُل على الدارس استيعاب ما تحمله الشواهد المختلفة من مضامين ترتبط بالقاعدة النحوية، ولكي يعطي الدارس فرصة للاطلاع على أمثلة يسيرة سهلة من واقع الحياة اليومية تزيل الغموض عن بعض الشواهد، وتبسط أمامه المجال لمحاكاتها، الأمر الذي يُحقق لديه قدرًا كبيرًا من استيعاب القواعد النحوية وفهمها والتطبيق عليها، وإضافة إلى ذلك فقد حرص الغلاييني على أن تكون هذه الأمثلة ذات مضامين دينية وقيمية تغرِسُ في نفوس الدارسين قيمًا واتجاهات إيجابية.

ثانيًا_ القياس

القياس عند القدماء

قال ابن الأنباري في المعنى اللغوي للقياس: "اعلم أنّ القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا، قدّرته، ومنه المقياس أي المقدار، وقيْسُ رمحٍ أي قدْر رمح"[٤]. وفي المعنى الاصطلاحي للقياس يشير ابن الأنباري إلى وجهين للقياس:

الأول_"حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم"[٥].

---

[١] انظر: جامع الدروس العربية: ٢٩

[٢] انظر: السابق: ٣٧٠

[٣] انظر: السابق: ١٥٨، ٣٣٥، ٤١٤، ٤٥٧، ٤٧١، ٤٩٠، ٥٦٦، ٥٩٦

[٤] لُمع الأدلة، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص ٩٩

[٥] الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص ٤٥، وانظر: الاقتراح: ١١٣

الثاني_ وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[١].

ويُفرّق تمام حسان بين هذين الوجهين، فالأول من قبيل القياس الاستعمالي، والثاني من قبيل القياس النحوي، والقياس الاستعمالي هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوًا وإنما تطبيقًا للنحو، وهو الوسيلة التي يكتسب فيها الطفل اللغة، وهو الذي يسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة وفقًا للقاعدة التوجيهية التي لخّصها ابن جني بقوله: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب". أما القياس النحوي، فهو النحو كما يراه النحاة، وهو قياس الأحكام، فالأول يُعنى بالجانب التطبيقي، والثاني يختص بالجانب النظري[٢].

القياس عند المحدثين

القياس في علم اللغة الحديث كما يعرفه فندريس. "يُطلق على العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا تبعًا لأُنموذج معروف"[٣].

ويرى دي سوسور أنّ "القياس يعتمد على وجود نموذج والمحاكاة النظامية له، والصيغة القياسية هي الصيغة التي صُنعت طبقًا لنموذج صيغة أخرى أو أكثر حسب قاعدة معينة"[٤].

ولعلّنا نلحظ أنّ القياس في اصطلاح علم اللغة الحديث يقتصر على الوجه الأول عند القدماء، وهو القياس الاستعمالي الذي يركّز على الجانب التطبيقي، من خلال محاكاة نماذج مسموعة أو منقولة.

---

(١) لُمع الأدلة: ٩٩

(٢) انظر: الأصول، تمام حسان، د.ط.، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، صفحة: ١٥١_١٥٤

(٣) اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د.ط.، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.، ص ٢٠٥

(٤) علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة:يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، د.ط.، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٨٤

أهمية القياس

يُعَدُّ القياس أحد أهم أصول النحو العربي التي بنى عليها النحاة قواعد النحو وأحكامه لما له من دور كبير في تطور اللغة، وخلق كثير من الصيغ والتراكيب اللغوية قياسًا على ما وُضع من قواعد وأحكام لكثير من النصوص اللغوية المنقولة، وهو كما يقول السيوطي " معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه"[١] "وكان القياس هو الفيصل في تقرير مسائل الشذوذ والندرة في لغات العرب ولهجاتهم، ولغة الشعر، وما تلجأ إليه من ضرورات لغوية ونحوية وصرفية، وأيضًا قراءات القرآن الكريم"[٢].

وقد لقي القياس اهتمامًا كبيرًا لدى علماء النحو القدامى، وحسبنا أن نذكر ما قاله ابن الأنباري لنتبيّن أهميته ومنزلته، يقول: "وإذا بَطُل أن يكون النحو رواية ونقلاً، وجب أن يكون قياسًا وعقلاً. والسر في ذلك هو أنّ عوامل الألفاظ يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجُز القياس، واقتُصر على ما ورد في النقل من الاستعمال؛ لأدّى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مُنافٍ لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعًا قياسًا عقليًا لا نقليًا، ألا ترى أن اللغة لمّا وُضعت وضعًا نقليًا لا عقليًّا لم يجز إجراء القياس فيها، واقتُصر فيها على ما ورد به النقل؟"[٣].

ويبدو أنّ هناك إجماعًا لدى النحاة على القياس، يقول الصاحبي: "أجمع أهل اللغة _ إلا من شذّ عنهم _ أنّ للغة العرب قياسًا، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض"[٤]، ويقول ابن الأنباري: "فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره، لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[٥].

وإن كان النحاة قد أجمعوا على القياس، فإنهم اختلفوا في المقيس عليه من حيث كثرة وروده في المسموع أو قلته، فكان معيار صحة القياس عند البصريين الكثرة، في حين أنّ الكوفيين لم يعتدّوا بذلك، حتى إنّ الكسائي كان يرى النحو كله قياسيًّا[٦]، يقول:

---

[١] الاقتراح: ١١٣
[٢] القياس في النحو العربي، صابر أبو السعود، د.ط.، مكتبة الطليعة، أسيوط، د.ت.، ص ٤
[٣] لُمع الأدلة، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط.، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧، ص ٩٩
[٤] الصاحبي: ٣٥
[٥] لمع الأدلة: ٩٥
[٦] انظر: أصول النحو العربي، محمود نحلة، ط١، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٠٨، ١٠٩

إنما النحو قياس يُتّبع   وبه في كل أمر يُنْتفع[١]

موقف الغلاييني من القياس

أدرك المحدثون أهمية القياس وأثره في إثراء اللغة وتطويرها، ويعد الغلاييني من أوائل المحدثين الذين بحثوا في القياس ودعوا إلى التوسع فيه، إذا استثنينا الشيخ إبراهيم اليازجي (١٨٤٧_ ١٩٠٦)، في مقال له بعنوان: (اللغة والعصر)، واللغوي ظاهر خير الله الشويري في رسالته (الُّلمع النواجم في اللغة والمعاجم)، وعبد الله العلايلي الذي جمع بين السماع والقياس في دعوته لحل المشكلة اللغوية، أو التكثير اللغوي كي تقوم العربية بتلبية مقتضيات الفكر اللغوي[٢].

وقد اتخذ مجمع اللغة العربية قرارًا يدعو إلى الأخذ بالقياس، وجواز الاجتهاد فيه متى توافرت شروطه[٣].

ولقد صرّح الغلاييني بموقفه من القياس في كتابه (نظرات في اللغة والأدب)، حيث بنى هذا الموقف على مجموعة من الاعتبارات هي[٤]:

١_ إنّ ما خالف السماع ووافق القياس ارتضينا منه ما كنّا في حاجة إليه، وجرى عليه عُرف فصحاء الكُتّاب والشعراء.

٢_ فتح باب الاشتقاق لتوسيع المجال أمام حاجات العصر، ولا فرق في الاشتقاق بين أن يكون اشتقاق ألفاظ عربية من مثلها أو مُعرّب من مثله، والاشتقاق في الحاجة إليه كالمجاز.

٣_ كل قياس يجري على سنن العرب في كلامهم وكانت الحاجة تدعو إليه، فلا محيص لنا عن قبوله، وما قيس على كلام العرب قياسًا صحيحًا فهو من كلامهم، ولنا أسوة حسنة فيمن سبقونا، فتصرفوا في ألفاظ اللغة في كل نوع من أنواع العلوم اللسانية والعقلية والمادية والاجتماعية حتى عُدّ ذلك من اللغة لا يردّه إلا من لا معقول له.

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢٦٧/٢

(٢) انظر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي_ لبنان (٢): ١٢٧_ ١٣٠

(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٣٥١/٧، وانظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية: ١١/٣، وانظر الشروط التي وضعت في هذا الشأن كما نشرها الأستاذ أحمد أمين، وتتلخص في الآتي: يجب أن تتوفر في المجتهد اللغوي مجموعة من الصفات، هي: الثقافة اللغوية الواسعة في النحو والصرف، والفهم العميق لهما، التذوق اللغوي المبني على سعة الثقافة والاطلاع بما يمكنه من تمييز الجيد من الرديء، وما يصح وما لا يصح، والقدرة على تخير اللفظ المناسب للمعنى المناسب، إما بوضع جديد، أو اشتقاق من لفظ قديم. انظر: مجلة المجمع: ج ٧/ ٣٥٨

(٤) انظر: نظرات في اللغة والأدب: ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩

٤ _ إجماع أهل اللغة إلا من شذّ عنهم على أنّ للغة العرب قياسًا، وأنّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض[١]، وانتقد الغلاييني ابن فارس لتضييقه القياس، وقصره على أقيسة العرب، فلا يجوز أن نقيس قياسًا لم يقيسوه، ولا أن نقول غير ما قالوه، ويرى الغلاييني أنّ هذا التضييق يقضي على اللغة بالجمود وعلى أهلها بالخمود.

وتبدو مظاهر التوسع في القياس لدى الغلاييني في كثير من آرائه النحوية، وقد اعتمد فيها فيما أحسب على أربعة معايير، هي:

١ _ معيار الكثرة

دعا الغلاييني إلى التوسع القياسي في بعض المسائل، بسبب كثرة ما ورد منها، ومن نماذج ذلك:

_ قياسه تكسير مفعول على مفاعيل، لعدم نص سيبويه ومتقدمي النحاة على منعه، وتعميم المنع كان من متأخري النحاة فقط[٢]، وقد ناقش الباحث هذه المسألة في الفصل الأول من هذه الدراسة.

_ تجويزه النسب على وزن فاعل وفعّال، وذلك في الحرف غالبًا، كتامر ولابن، وبقّال وبزّاز [٣] مع أنّ هذه الأوزان في النسب سماعية، ويرى الغلاييني أنّ ورودها بكثرة جعلها أشبه بالقياسية، واستدل على ذلك برأي المبرد الذي ذهب إلى قياسيتها، فلم يستبعد أن تكون قياسية[٤]. وقد أجاز مجمع اللغة العربية قياسية صيغة (فعّال) في النسب للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء، فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة فعّال للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال (زجّاج) لصانع الزجاج، و(زجّاجيّ) لبائعه[٥]. ولعلّ كثرة ورود (فعّال) للدلالة على النسب تبيح لنا القياس عليها، كقولنا: نجّار وحدّاد وبنّاء، ودلّال، وصيّاد وخيّاط...، حيث نصّ سيبويه على كثرة ورود هذه الصيغة للدلالة على الصنعة، حيث يقول: "أمّا ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون (فعّالاً)، وذلك قولك لصاحب الثياب: (ثوّاب)، ولصاحب العاج: (عوّاج)... وذا أكثر من أن يُحصى"[٦].

---

[١] انظر: الصاحبي: ٣٥

[٢] انظر: جامع الدروس العربية: ٢٢٩، ونظرات في اللغة والأدب: ١٤٢ _ ١٤٩، وقد تناول الباحث هذه القضية ببعض التفصيل في الفصل الأول.

[٣] البزّاز: بائع البَز، أي الثياب، انظر: لسان العرب: مادة (بزز): ٤٨٦/١، ٤٨٧

[٤] انظر: جامع الدروس العربية: ٢٤٢

[٥] انظر: مجلة المجمع: الجزء ١: ٢١٥، ٢١٦، وانظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية:٣٦/٣

[٦] الكتاب: ٤٢٠/٣

٢ _ وجود نظائر للمسألة في نصوص بعض الفصحاء من الشعراء واللغويين والكُتّاب

ومن أمثلته على ذلك: جواز قياس مصدر المرةِ من الفعلين (أتى ولقي) على (أتية ولقية) مع نص العلماء على المسموع منهما، وذلك لوروده في شعر من يُشهد لهم بالفصاحة كالمتنبي، وقد أشرنا إلى ذلك سابقًا.

٣ _ عدم مجافاة المسألة للذوق العربي، ونص بعض العلماء على قياسيتها

ومن نماذج ذلك: زيادة الباء في الحال المنفي عاملها، فزيادتها سماعية كقول الشاعر:

فما رجَعتْ بخائبةٍ رِكابٌ حكيمُ بنُ المُسيّبِ مُنتهاها[١]

وقول الآخر:

كائنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعَثْتُ بمزْؤودٍ ولا وَكَلِ[٢]

ويؤيد الغلاييني القياس في هذه المسألة حيث يقول: "وجعل بعضهم زيادتها مقيسة، والذوق العربي لا يأبى زيادتها فيه"[٣].

ومن ذلك أيضًا مصدر فعْلل فِعلال في غير المضاعف سماعي، يُحفظ ما سُمع منه ولا يُقاس عليه كسرهف سرهافًا[٤]، وحوقل حيقالاً، وبعض العلماء جعله قياسيًا[٥].

وما ورد من باب (فَعِلَ) على غير (فَعِل)، فهو سماعي لا يُقاس عليه كنَدْس ونُدُس، وشَكْس وشُكُس، ويُقال أيضًا: (نَدِس وشَكِس) على القياس، وصِفْر وصَفْر وصُفْر ونِكْس وعَجُل وحَذُر، ويُقال أيضًا: (عَجِل وحَذِر) على القياس[٦]. وقالوا في ثَقيف وعَتيك وقُريش وهُذيل وسُلَيْم: (ثَقَفي وعَتَكي وقُرَشي وهُذَلي وسُلَمي)، على غير القياس، والقياس أن يُنسب إليها على لفظها، لأنها صحيحة اللام[٧].

---

[١] البيت من الوافر وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب: ٢/ ٤٣٨، وبلا نسبة في الجنى الداني: ٥٥، ومغني اللبيب: ٢/ ١٧٣

[٢] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني: ٥٦، ومغني اللبيب: ٢/ ١٧٣

[٣] انظر: جامع الدروس العربية: ٥٧٩، ٥٨٠

[٤] السرهفة: نعمة الغذاء، وسرهف غذاءه: إذا أحسن غذاءه. انظر: لسان العرب، مادة (سرهف): ٦/ ٢٧٧

[٥] انظر: جامع الدروس العربية: ١٣٥

[٦] انظر: السابق: ١٤٩

[٧] انظر: السابق: ٢٤١

٤ _ مراعاة حاجات المتكلمين والتوسعة على الكُتّاب

ومن ذلك: نحت الفعل الرباعي من مركب لاختصار الكلام مراعاة لحاجات العصر الحاضر[١]، والقياس على تصغير فعل التعجب مع نص الجمهور على شذوذه[٢]. وجواز جمع المصدر غير باقٍ على مصدريته رفعًا للحرج، وتوسعة على الكُتّاب[٣]. والاستغناء بجمع الكثرة عن جمع القلة؛ لأنّ القليل داخل في الكثير[٤]. والقياس على ما سُمع من زيادة (أل) على الأعلام المنقولة عن أصل للمح المعنى الأصلي[٥]، والقياس على بعض الصفات المشبهة مثل (وفير وفخيم، وغيرها)، وإجازة بعض معاني زيادات الأفعال على أوزان مختلفة، وقد ناقشنا هذه المسائل في مواضعها من هذه الدراسة.

ومن أبرز المسائل التي دعا الغلاييني إلى التوسع في القياس عليها التضمين، وهو كما عرّفه مجمع اللغة العربية: "تأدية فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه فيُعطَى حكمه في التعدية واللزوم"[٦]، وقد ذهب الغلاييني إلى قياسيته وإباحته، ومن الأمثلة على قياسية التضمين عنده: حكمه بصحة التعدية في قولنا: (تعهّد له) المُضمّن معنى (ضَمِنَ له)، يقول: "ومتى أُشْرِب الفعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما تعدّى تعديته أو لزم لزومه...، فلا نرى من يقول: (تعهّد له بكذا) مُخطئًا، لأن (ضَمِن) تتعدى بالباء كما تتعدى بنفسها، فما تضمّن معناها فله حكمها. وقد يُعَدِّي الكُتّاب (تعهَّد) في هذا المعنى بنفسها، كما تتعدى (ضَمِن) بنفسها أيضًا، فيقولون: (تعهّد الشيء) بمعنى (ضمنه)، و(تعهّد له نجاح العمل) أي ضمن له نجاحه"[٧].

---

[١] انظر: السابق: ١٧٣

[٢] انظر: السابق: ٥٩

[٣] انظر: نظرات في اللغة والأدب: ٨٢

[٤] انظر: جامع الدروس العربية: ١٩٩

[٥] انظر: السابق: ١٢١

[٦] مجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عامًا: صفحة : ٥، ولمزيد من التفصيل في مسألة التضمين، انظر: النحو الوافي: ٢/ ٥٦٤_ ٥٩٥، حيث عرض عباس حسن في بحث له حول التضمين لخلافات النحاة القدامى في قياسيته أو قصره على السماع، وخلص إلى ترجيح الرأي القائل بقياسيته، وانظر بحثًا لأحمد حسن حامد بعنوان: التضمين في العربية_ بحث في البلاغة والنحو، أحمد حسن حامد، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠١، حيث فرّق فيه بين التضمين النحوي والتضمين البلاغي، وتوسّع في مفهوم التضمين النحوي مستندًا إلى نظرية الأصل والفرع وأثرها في التضمين النحوي، وتعليل بعض ظواهر النحو كالبناء والتعدي واللزوم والمشتقات والنيابة (نيابة المفعول الذي لم يسمى فاعله عن الفاعل، وما ينوب عن المفعول المطلق.

[٧] نظرات في اللغة والأدب: ١٠

ومن أمثلته أيضًا في إباحته للتضمين حكمه بصحة التعدية في (اعتقد به) المُضمّن معنى (آمَن به)[(١)]، و(قَبِل به) المُضمّن معنى (الرضا)[(٢)]، و(مانَ عليه) المُضمّن معنى (حَكَمَ وقضى)[(٣)].

وقد احتج الغلاييني لما ذهب إليه في الأخذ بقياسية التضمين بقول ابن جني: "وجدت في اللغة من هذا الفن (أي التضمين) شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه)، لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه. فإذا مرّ بك شيء منه، فتقبلْه وأْنس به، فإنه فصل في العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها"[(٤)]. وكما نلحظ فإن ابن جني لم يُشِر صراحة إلى قياسية التضمين إلا ما نفهمه من قوله: " فإذا مرّ بك شيء منه، فتقبلْه وأْنس به"، كما أنه لَفَت إلى كثرة ما ورد منه، ولعلّ في ذلك دلالة على إباحة القياسية فيه.

وبالإضافة إلى ما استأنس به من قول ابن جني، فإن الغلاييني ينطلق في مذهبه من أساسين أحدهما: "أنّ العرب ينقلون الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى آخر، ولو لعلاقة واهية بينهما، حتى تصير حقيقة في المعنى المنقول اللفظ إليه، ولهذا أمثلة كثيرة يعرفها من عانى أسرار الألفاظ العربية وأساليب اشتقاقها وضروب نقلها من معنى إلى آخر"[(٥)]، والآخر: "أنهم كثيرًا ما يُعدّون فعلاً تعدية فعل فعل آخر بمعناه، ولهذا شواهد كثيرة: ألا ترى أنهم قالوا: (علم الشيء) أي عرفه، و(علم به) أي شعر به، و(عَرَفَ الشيء) علمه، و(عَرَفَ به) أقَرّ به، و(عَرَفَ له) أقَرّ له"[(٦)]. وقد أجاز مجمع اللغة العربية قياسية التضمين بشروط ثلاثة هي: تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويُؤمن معها اللبس، وملاءمة التضمين للذوق العربي، كما أوصى المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي[(٧)]. والذي يراه الباحث موافقة من ذهبوا إلى الأخذ بالتضمين مع الالتزام بالشروط التي وضعها المجمع عند اللجوء إليه، وذلك لكثرة ما ورد منه عند العرب، ولحاجتنا إليه في التعبير عن كثير من المعاني التي أصبحت دارجة في حياتنا اليومية.

وإن كان الغلاييني يدعو إلى الأخذ بالقياس بصورة عامة والتوسع فيه أحيانًا، فإنه لم يُرِد بذلك إطلاقًا، بل وضع ضوابط لذلك، لعلّ من أهمها موافقة القياس لمناهج العرب في كلامها، وجريانه على

---

(١) انظر: السابق: ١١
(٢) انظر: السابق: ٧٨
(٣) انظر: السابق: ١٥٨
(٤) الخصائص: ٣١٠/٢
(٥) نظرات في اللغة والأدب: ١٥٩
(٦) السابق: ٧٩
(٧) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية: ٣٣/١، ومجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عامًا: ص ٥

سَنَنِهم[1]، كما دعا إلى إنشاء مجمع لغوي عام وشامل للبلاد العربية والديار الأعجمية التي يُضطر بعض أهلها إلى تعلّم العربية لفهم الإسلام وكتابه الكريم، وذلك للنظر في شأن كثير من القضايا اللغوية كالقياس والاشتقاق والتعريب وتيسير القواعد، يُنتخب أعضاؤه من أهل العلم الواسع والنظر الثاقب، والصدور الرحبة الذين يحبون التجدد ولم يقطعوا الصلة بالماضي[2]. وكانت دعوة الغلاييني بعد إنشاء المجمع العلمي العربي بدمشق[3]، وقبل إنشاء مجمع اللغة العربية في القاهرة[4].

وعلى الرغم من أنّ الغلاييني من أنصار التوسع في القياس، فإنه لم يلتزم ذلك في كثير من المسائل، نذكر منها على سبيل المثال: منعه جمع (فَعْل) الصحيح العين على (أفعال) تمسّكًا برأي جمهور النحاة ، وقد نبّه إلى أنّ هذا الجمع من الشاذ، فما ورد منه يُحفظ ولا يُقاس عليه[5].

وقد أباح مجمع اللغة العربية جمع (فَعْل) على (أفعال) في كل اسم ثلاثي[6]، وكان حريًّا بالغلاييني ألا يتشدّد في هذه المسألة _ وهو من دعاة التيسير _ وذلك لكثرة ما ورد من هذه الجموع، ومراعاة لحاجات المتكلمين، وهو أحد الأُسس التي قرّرها في دعوته للتوسع في القياس، وقد قدّم الشيخ عطية الصوالحي إلى لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية مذكرة انتهى فيها إلى أنّ الفرّاء وابن مالك وابن يعيش أباحوا أكثر من ثلث ما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع، وأنّ أبا حيّان نادى باقتياسه لكثرة ما ورد منه[7].

ومن المسائل التي تشدّد فيها ولم يُجز فيها قياسًا أيضًا: رفضه لما أجازه بعض العلماء من دخول (واو الحال)، أو (قد) بعد (إلا) في الجملة الماضوية الحالية، وهما من المواضع السبعة التي تمتنع فيها الواو، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[8]، ويرى الغلاييني أنه "لا عبرة بشذوذ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو، تمسكًا بقول الشاعر:

نِعْم امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكان لمرتاعٍ بها وَزَرا[9]

---

[1] انظر: نظرات في اللغة والأدب: ٨٨، ١٩٩
[2] انظر: السابق: ٣، ٢٠١
[3] أنشئ المجمع العلمي بدمشق في الثلاثين من تموز عام ١٩١٩. انظر: مجلة المجمع العلمي العربي: ١/٥، ٦
[4] أنشئ مجمع اللغة العربية في القاهرة في الثلاثين من يناير عام ١٩٣٤، وسمي بمجمع اللغة العربية الملكي. انظر: مجلة المجمع: ج١/ ١، وكانت دعوة الغلاييني لإنشاء مجمع لغوي عام وشامل عام ١٩٢٧، وهو تاريخ صدور كتابه (نظرات في اللغة والأدب).
[5] انظر: نظرات في اللغة والأدب: ١٣٩_ ١٤٢، و جامع الدروس العربية: ٢٠٣
[6] انظر: في أصول اللغة: ٣/ ٦٩
[7] انظر: السابق: ٣/ ٦٩
[8] الحجر ١١
[9] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك: ٣/ ٢٧٥، وفي شرح الأشموني: ٢/ ٣٧٤

أو إلى جواز اقترانها بقد تمسكًا بقول الآخر:

متى يأتِ هذا الموتُ لم يُلْفِ حاجةً لنَفسِيَ إلا قد قضيتُ قضاءَها[1]

لأنّ ذلك شاذ مخالف للقاعدة، وللكثير المسموع في فصيح الكلام، منثوره ومنظومه[2].

كما رفض إجازة بعض العلماء اقتران الجملة المضارعية الحالية بالواو، وهي أيضًا من المواضع السبعة التي تمتنع فيها واو الحال، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[3]، وقوله:﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾[4]، ويرى الغلاييني أنّ اقترانها بالواو بعيد من الذوق اللغوي[5].

ورفض ما ذهب إليه النحاة من جواز ربط الجملة المضارعية الحالية المنفية بلمّا بالضمير دون الواو، نحو: (رجعْتُ لمّا أبلغ مرادي)، يقول: "والمختار أن تُربط بالواو والضمير معًا؛ لأنها لم ترد في كلام العرب إلا كذلك، وإنما جوّز النحاة ترك الواو معها قياسًا على أختها (لم) سماعًا. والنفس غير مطمئنة إلى هذا القياس، لأن الذوق اللغوي يأباه. قال ابن مالك: والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس. إلا أني لم أجده إلا بالواو"[6].

---

[1] البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب: ٧/٣٥، و بلا نسبة في شرح الأشموني: ٢٥٩، وروي: (لا تبقَ حاجةٌ)
[2] انظر: جامع الدروس العربية: ٥٠٦، ٥٠٧، ونظرات في اللغة والأدب: ٥٢
[3] المائدة ٨٤
[4] النمل ٢٠
[5] جامع الدروس العربية: ٥٠٨
[6] السابق: ٥٠٩

الخاتمة

أحمد الله _عزّ وجلّ_ أن أعانني على إنجاز ما عزمت عليه، وحقق لي ما تُقْتُ إليه، وبعد.

فقد حاول هذا البحث أن يقدم دراسة لجهود الشيخ مصطفى الغلاييني في تيسير النحو، وذلك من خلال الوقوف على مقترحاته التيسيرية في أبرز القضايا الصرفية والنحوية التي تناولها، ومناقشة تلك القضايا لبيان موقعها بين الأصالة والجِدّة، بالإضافة إلى منهجه وفكره النحوي، ولعلّ من المفيد أن أُجملَ أهم منجزات هذا البحث ونتائجه، وهي على النحو التالي:

١_ كشف البحث عن ملامح منهج الغلاييني في تيسير النحو والتي تقوم على مجموعة من الأسس، من أهمها:

أ_ البعد عن التكلف واختيار الرأي الأسهل والأيسر سواء أكان صادرًا عن جمهور النحاة أو عن جماعة منهم أو عن عدد قليل.

ب_ التوسع في القياس وفتح باب الاشتقاق مراعاة لحاجات المتكلمين والكُتّاب، وقبول استعمالات لغوية موافقة للقياس ومخالفة للسماع، وذلك لجريانها على ألسنة لغويين وأدباء مشهورين.

ت_ التحفظ على بعض التأويلات النحوية، والاقتصار على ما هو ضروري من التعليلات.

ث_ المحافظة على أصول النحو وأركانه التي أرساها القدماء.

وبذلك يمكننا القول: إنّ الغلاييني كان محافظًا، ومجدّدًا في الوقت ذاته، فقد التزم في معظم ما أثاره من قضايا تيسيرية بتراثنا النحوي، كما جدّد في طريقة عرضه للمادة بأسلوب سهل يسير، خالٍ من التعقيد والغموض، يتواءم وحاجات العصر.

٢_ إنّ الدعوات المختلفة لتيسير النحو التي سبقت عصر الغلاييني، بالإضافة إلى الكثير من الآراء التيسيرية للنحاة القدامى بصريين وكوفيين وغيرهم، كان لها أثر واضح في آرائه واختياراته ومقترحاته، وقد أبان البحث عن أمانة الغلاييني العلمية في نقل الآراء وردّها إلى أصحابها.

٣ _ كثير من المسائل التي وقف عندها الغلاييني لها أصولها عند القدماء، إلا بعض المسائل التي أجاز فيها استعمالات لغوية لم ترد في مصنفات اللغويين والنحاة، غير أنّ بعض هذه الاستعمالات أصبحت حاجة عصرية.

٤ _ أظهر البحث أنّ الغلاييني قد سبق الكثير من الباحثين المحدثين والمعاصرين في كثير من الآراء والمقترحات التي وجدت طريقها لديهم بعد ذلك، ثم صدرت فيها قرارات عن مجمع اللغة العربية القاهري فيما بعد.

٥ _ أيّد البحثُ الغلاييني في كثير من المسائل التي تناولها، وعارضه في بعضها، وتحفّظ على أخرى، وذلك بعد تأصيل الأقوال المختلفة في المسألة ومناقشتها، وكل ذلك مثبت في موضعه في البحث.

التوصيات

١ _ الإفادة من منهج الغلاييني في تيسير النحو الذي يقوم بالدرجة الأولى على التيسير في طريقة عرض المادة وتقديمها بلغة واضحة سهلة تمهّد الوصول إلى الغاية المنشودة. ومن جهة أخرى يعتمد على التيسير في المادة من خلال اختيار الرأي الأسهل مما له أصول لدى أهل الصناعة، وفي سبيل ذلك قدم الشيخ الغلاييني مجهودًا كبيرًا في بناء منهاج نحوي شامل ومتكامل للمتعلمين على اختلاف مستوياتهم، وقد نحا في ذلك منحىً متدرجًا في تقديم مادته واختيار موضوعاته، وفق رؤية تربوية عميقة تسبر غور المتعلمين، وتقرب النحو من نفوسهم.

٢ _ الاهتمام بتحقيق كتاب جامع الدروس العربية بصورة أعمق، لما فيه من فائدة كبيرة للدارسين من مختلف الأعمار والمستويات.

تمّ بحمد الله

المصادر والمراجع

١- اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (٢)، لبنان، رياض قاسم، ط١، ١٩٨٢

٢- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط٢، القاهرة، ١٩٩٢

٣- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّينَوَري، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨

٤- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨

٥- أريج الزهر، مصطفى الغلاييني، د.ط.، المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت، ١٩٦١

٦- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٣

٧- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، د.ط.، د.ت.

٨- الإسلام روح المدنية، مصطفى الغلاييني، د.ط.، بدون دار نشر، ١٩٠٨

٩- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه: غِرّيد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١

١٠- الاشتقاق والتعريب، عبد القادر المغربي، ط٢، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٧

١١- الأصول، تمام حسان، د.ط.، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠

١٢- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ط١، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦

١٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، د.ط.، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د.ت.

١٤- الأعلام، خير الدين الزركلي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠

١٥- الأعمال الشعرية الكاملة لإبراهيم طوقان، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣

١٦- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط.، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧

١٧- الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، د.ط.، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٣

١٨- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي خليل، ط٤، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠

١٩- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، فاضل الساقي، د.ط.، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧

٢٠- أمالي ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن الحاجب، د.ط.، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمّان، ١٩٨٩

٢١- أمالي ابن الشجري، هبة الله العلوي، د.ط.، تحقيق ودراسة: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

٢٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٦

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٢٥- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٥

٢٦- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦

٢٧- بحوث في اللغة والتربية، محمد أحمد عمايرة، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠١

٢٨- بحوث لغوية، أحمد مطلوب، ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧

٢٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، ط١، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦

٣٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط.، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

٣١- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣

٣٢- : تأويل مشكل القرآن ابن قتيبة، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، ط٢، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣

٣٣- التبصرة والتذكرة، الصّيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢

٣٤- تجديد النحو، شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٨٦

٣٥- تحقيقات نحوية، فاضل السامرائي، ط١، دار الفكر، عمّان (الأردن)، ٢٠٠١

٣٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن الهنداوي، د.ط.، دار القلم، دمشق، د.ت.

٣٧- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٨

٣٨- التضمين في العربية_ بحث في البلاغة والنحو، أحمد حسن حامد، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠١

٣٩- التعاون الاجتماعي، مصطفى الغلاييني، د.ط.، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

٤٠- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠

٤١- تعليم النحو العربي عرض وتحليل، علي أبو المكارم، د.ط.، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، د.ط.،

٤٢- التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس، تحقيق: كوركيس عواد، د.ط.، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥

٤٣- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣

٤٤- التكملة، أبو علي الفارسي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩

٤٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧

٤٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن أم قاسم، ط١، شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١

٤٧_ تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، ط١، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٩٨٦

٤٨_ تيسيرات لغوية، شوقي ضيف، د.ط.، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٤٩_ تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، شوقي ضيف، د.ط.، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦

٥٠_ الثريّا المُضيّة في الدروس العروضيّة، مصطفى الغلاييني، ط٣، المطبعة العصرية، بيروت، د.ت.

٥١_ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مراجعة وتنقيح: عبد المنعم خفاجة، ط٢٨، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣

٥٢_ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ضبطه وخرّج آياته وشواهده: محمد فريد، د.ط.، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٣

٥٣_ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، د.ط.، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥

٥٤_ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق وتعليق: منصور عبد السميع، وثناء سالم، ومحمد القاضي، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠١٠

٥٥_ جامع الدروس العربية. مصطفى الغلاييني، تحقيق إسماعيل العقباوي، ط١، شركة القدس للتجارة، القاهرة، د.ت.

٥٦_ جمرات المنصوبات، عبد الله أحمد إسماعيل، ط١، مطبعة المقداد، غزة، ١٩٩٨

٥٧_ الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧

٥٨_ الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤

٥٩_ الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢

٦٠_ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨

٦١_ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مصطفى الدّسوقي، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٢

٦٢_ حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، د.ط.، دار الحزم للتراث ومكتبة الإيمان، المنصورة، د.ت.

٦٣_ حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، عبد القادر البغدادي، تحقيق: نظيف محرم خفاجة، ط١، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٩٩٠

٦٤_ الحصائل في علوم العربية وتراثها، محمد الدالي، ط١، دار النوادر، سورية، ٢٠١١

٦٥_ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧

٦٦_ الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، د.ط، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٩٥٧

٦٧_ دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ط٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦

٦٨_ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط٩، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١

٦٩_ دراسات في اللغة، إبراهيم السامرائي، د.ط.، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١

٧٠_ دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، د.ط.، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧

٧١_ الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط.، دار القلم، دمشق، د.ت.

٧٢_ دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩

٧٣_ الدروس العربية للمدارس الابتدائية، مصطفى الغلاييني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٧٤_ الدروس العربية للمدارس الثانوية، مصطفى الغلاييني، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣

٧٥_ الدروس النحوية، حفني ناصف وآخرون، ط١، دار إيلاف الدولية، الكويت، ٢٠٠٦

٧٦_ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة النجار، ط١، دار البشير، عمّان، ١٩٩٣

٧٧_ ديوان ابن خفاجة، تحقيق: عبد الله سنده، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٦

٧٨_ ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العُكبَري، ضبط نصّه وصحّحه: كمال طالب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧

٧٩_ ديوان الغلاييني، مصطفى الغلاييني، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣

٨٠_ ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرحه وقدّم له: عبدأ. علي مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢

٨١_ رجال المعلقات العشر، مصطفى الغلاييني، ط١، المطبعة الأهلية، بيروت

٨٢_ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ط٢، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

٨٣_ رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١

٨٤_ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، دراسة وتحقيق: حسن الهنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣

٨٥_ سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط.، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

٨٦_ سنن أبي داود، أبو داود سليمان السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، المكتبة العصرية، بيروت_ صيدا، د.ت.

٨٧_ سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط١، الدار السلفية ، الهند، ١٩٨٢

٨٨_ الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، تحقيق: حسن العثمان، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٩٩٥

٨٩_ شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، د.ط.، المكتبة العلمية الفلكية، بيروت، د.ت

٩٠_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط.، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤

٩١_ شرح الآجرومية، أبو عبد الله بن داود الصنهاجي، من دروس: محمد بن صالح العثيمين، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ت.

٩٢_ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

٩٣_ شرح التسهيل، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: محمد عطا وطارق السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠١

٩٤_ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠

٩٥_ شرح الحدود في النحو، الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣

٩٦_ شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧

٩٧_ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، د.ط.، جامعة قار يونس، ١٩٧٨

٩٨_ شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢

٩٩_ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط.، بدون دار نشر، د.ت.

١٠٠_ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٨٨

١٠١_ شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٣

١٠٢_ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨

١٠٣_ شرح المفصل، الزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١

١٠٤_ الشرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٨

١٠٥_ الصاحبي في فقه اللغة العربية، أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧

١٠٦_ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ

١٠٧_ الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، ط١، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ١٩٩٩

١٠٨_ ضرائر الشعر، ابن عصفور، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩

١٠٩_ العربية الفصحى الحديثة، بحوث في تطور الألفاظ والأساليب، ستتكيفتش، ترجمة وتعليق: محمد حسن عبد العزيز، د.ط.، القاهرة، ١٩٨٥

١١٠_ العربية وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، د.ط.، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨

١١١_ عظة الناشئين، مصطفى الغلاييني، د.ط.، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

١١٢_ علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: صبح التميمي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٢

١١٣_ علل النحو، أبو الحسن محمد الورّاق، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩

١١٤_ علم الصرف، نهاد الموسى وآخرون، جامعة القدس المفتوحة، طبعة ٢٠٠٩

١١٥_ علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، د.ط.، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥

١١٦_ علم اللسان العربي، عبد الكريم مجاهد، د.ط.، جامعة القدس المفتوحة، عمّان، ٢٠٠٩

١١٧_ علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، عبده الراجحي، د.ط.، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥

١١٨_ العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط.، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ت.

١١٩_ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩

١٢٠_ الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣

١٢١_ فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل يعقوب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢

١٢٣_ فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣

١٢٤_ فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: ياسين الأيوبي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩

١٢٥_ في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥

١٢٦_ في أصول اللغة، أخرجه وضبطه وعلّق عليه: مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي، ط١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣

١٢٧_ في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦

١٢٨_ قضايا نحوية، مهدي المخزومي، ط١، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٢

١٢٩_ القواعد الأساسية في النحو والصرف، يوسف الحمادي ومحمد الشناوي، ومحمد عطا، وزارة التربية والتعليم، مصر، ١٩٩٢

١٣٠_ القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، د.ط.، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ

١٣١_ القياس في النحو العربي، صابر أبو السعود، د.ط.، مكتبة الطليعة، أسيوط، د.ت.

١٣٢_ الكتاب، سيبويه، تحقيق: إيميل يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩

١٣٣_ الكشاف، الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي عوض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٨

١٣٤_ الكفاف، يوسف الصيداوي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩

١٣٥_ الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨

١٣٦_ الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد الرازي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الغارياني، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠

١٣٧_ لباب الخيار في سيرة المختار، مصطفى الغلاييني، ط٣، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٢٤

١٣٨_ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٩٩٥

١٣٩_ لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: ياسر أبو شادي ومجدي السيد، د.ط.، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

١٤٠_ اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د.ط.، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.

١٤١_ اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤

١٤٢_ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٢، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، ١٩٩٤

١٤٣_ اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، د. ط.، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦

١٤٤_ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، د.ط.، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، ١٩٨٨

١٤٥_ لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط.، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥

١٤٦_ مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، نور الهدى لوشن، د.ط.، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٨

١٤٧_ المبدع في التصريف، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق وشرح وتعليق: عبد الحميد السيد طلب، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢

١٤٨_ المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، د.ط.، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤

١٤٩_ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.

١٥٠_ مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط.، دار المعرفة، بيروت

١٥١_ مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، مجموعة القرارات العلمية، إبراهيم مدكور، د.ط.، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣

١٥٢_ مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا، شوقي ضيف، ط١، مجمع اللغة العربية، القاهرة

١٥٣_ مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٤

١٥٤_ المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط٧، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

١٥٥_ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البالي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٨

١٥٦_ المزهر في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، ط١، القدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩
١٥٧_ المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ١٩٨٥
١٥٨_ مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، حققه وقدم له: محمد خير الحلواني، د.ط. دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.
١٥٩_ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق، محمد بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢
١٦٠_ المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٣
١٦١_ المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠
١٦٢_ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ٢٠٠١
١٦٣_ مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد القُضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦
١٦٤_ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مُسْلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط.، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
١٦٥_ مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
١٦٦_ المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض، ١٤٠٣هـ
١٦٧_ معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١
١٦٨_ معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣
١٦٩_ معاني النحو، فاضل السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٣

١٧٠_ معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط١، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٩٩٧

١٧١_ معجم ابن المقرئ، أبو بكر محمد الأصبهاني الخازن المشهور بابن المقرئ، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٨

١٧٢_ معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥

١٧٣_ معجم أخطاء الكُتّاب، صلاح الزعبلاوي، عُني بتدقيقه وإخراجه: محمد الحسني ومروان البواب، ط١، دارالثقافة والتراث، دمشق، ٢٠٠٦

١٧٤_ معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤

١٧٥_ المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، د.ط.، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.

١٧٦_ معجم الخطأ والصواب في اللغة، إميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦

١٧٧_ المعجم الكبير، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت.

١٧٨_ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠

١٧٩_ معجم المؤلفين المعاصرين، محمد خير رمضان يوسف، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤

١٨٠_ المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢

١٨١_ المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٣

١٨٢_ المعجم المفصل في علوم اللغة، محمد التونجي وراجي الأسمر، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٣

١٨٣_ المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابتي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢

١٨٤_ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، دار الفكر العربي، ١٩٨١

١٨٥_ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط.، دار الفكر، ١٩٧٩

١٨٦_ المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٩

١٨٧_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠

١٨٨_ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح الشاطبي على الألفية)، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧

١٨٩_ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥

١٩٠_ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د.ط. دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢

١٩١_ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤

١٩٢_ مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، د.ط.، المطبعة العصرية، الفجالة بمصر، ٢٠٠٣

١٩٣_ مقدمة في النحو، خلف الأحمر، تحقيق: عز الدين التنوخي، د.ط.، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١

١٩٤_ المقرب، ومعه مثُلُ المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨

١٩٥_ الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦

١٩٦_ المناهل الصافية في شرح معاني الكافية، لطف الله بن الغيّاث، تحقيق: عبد الرحمن شاهين، د.ط.، دار مرجان، د.ت.

١٩٧_ المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف، أبو عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، د.ت.

١٩٨_ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨

١٩٩_ من أساليب القرآن، إبراهيم السامرائي، ط٢، دار الفرقان، عمّان، ودار الرسالة، بيروت، ١٩٨٧

٢٠٠_ من سعة العربية، إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤

٢٠١_ المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، د.ط.، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠

٢٠٢_ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، د.ط.، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠

٢٠٣_ النحو الأساسي، أحمد مختار عمر، ومصطفى زهران، ومحمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٨٨

٢٠٤_ النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، د.ط.، دار الفكر العربي، د.ت.

٢٠٥_ النحو العربي (٢)، نهاد الموسى وآخرون، جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٥

٢٠٦_ النحو التعليمي في التراث العربي، محمد إبراهيم عبادة، د.ط.، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.

٢٠٧_ النحو التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم، محمود سليمان ياقوت، د.ط.، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ١٩٩٦

٢٠٨_ نحو التيسير، أحمد عبد الستار الجواري، د. ط.، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤

٢٠٩_ النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان عوض العبيدي، د.ط.، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٨٩

٢١٠_ النحو المصفى، محمد عيد، د.ط.، دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٧٥

٢١١_ النحو الوافي، عباس حسن، ط٥، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٥

٢١٢_ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، د.ط.، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣٧

٢١٣_ نخبة من الكلام النبوي، مصطفى الغلاييني، ط٥، مطبعة المصباح، بيروت، ١٩٢٩

٢١٤_ النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، د.ط.، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢١٥_ نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، أنستاس الكرملي، د.ط.، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٨

٢١٦_ نظرات في اللغة والأدب، مصطفى الغلاييني، د.ط.، مطبعة وزنكوغراف_ طبارة، بيروت، ١٩٢٧

٢١٧_ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، د.ط.، ج١، والأجزاء (٣_٧) تحقيق: عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢، والأجزاء (٤_٧) نشر دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩

٢١٨_ الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، حسين المرصفي، حققه وقدم له: عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢

المجلات العلمية والدوريّات

٢١٩_ مجلة التراث العربي، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد٩، السنة الثالثة، أكتوبر، ١٩٨٢، http://www.dahsha.com

٢٢٠_ مجلة التراث العربي، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد٥٨، السنة (١٥) ، كانون الثاني_ يناير، ١٩٩٥، http://awu-dam.org/trath

٢٢١_ مجلة دراسات العالم الإسلامي، مارس، ٢٠١١، جزء٤

٢٢٢_ مجلة دراسات_ العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٢٦، (ملحق)، ١٩٩٩

٢٢٣_ مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ديسمبر، ٢٠٠٠، مجلد٢، عدد٣

٢٢٤_ مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨، مجلد١١، عدد٤

٢٢٥_ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، تموز، ١٩٩٦، السنة العشرون، عدد٥١

٢٢٦_ مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، (مجلد ١، جزء٦)، (مجلد ٨، جزء٦)، (مجلد١٣)، (مجلد ٢٠)

٢٢٧_ مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الأجزاء (١، ٣، ٦، ٧، ١١، ٢٦)

الرسائل العلمية

٢٢٨_ الغلاييني نحوي العصر، أحمد الخوص، ط١، المطبعة العلمية، دمشق، رسالة ماجستير منشورة، جامعة وارسو، بولندا، ١٩٨٨

٢٢٩_ منير الدياجي، في تفسير الأحاجي، السخاوي، تحقيق: سلامة عبد القادر المرافي، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٨٥

مراجع شبكة المعلومات والمراجع الإلكترونية

٢٣٠_ القرآن الكريم، مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، الإصدار الأول http://www.qurancomplex.org

٢٣١_ دراسات في النحو، صلاح الزعبلاوي، موقع اتحاد الكُتّاب العرب، الموسوعة الشاملة، http://islamport.com

٢٣٢_ قراءات معاصرة في تيسير النحو العربي، شوقي المعري، منشورات اتحاد الكُتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، http://www.awudam.org

٢٣٣_ من حاضر اللغة العربية، سعيد الأفغاني، شبكة صوت العربية http://www.voiceofarabic.net

٢٣٤_ معجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، htt://www.almojam.org

٢٣٥_ موقع ديوان العرب، htt://www.diwanalarab.com